قضية الصحراء

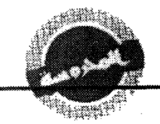
٦

بسم الله الرحمن الرحيم

قضيـــة الصحــراء

(المجلد السادس)

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
: ش ٩ب المعادى ت:٣٨٠٢٠٣٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلد رقم ٦ المجلد السادس قضايا التراب الوطنى المغربى

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
حملة جيبلوماسية مغربية لعزل البوليساريو			
رضا الاعرج	الوسط	١	٩٤-٠٣-١٤
غالى حدد ٣ خيارات لانهاء النزاع بين المغرب وبوليساريو			
محمد الاشهب	الحياة	٢	٩٤-٠٣-١٤
بوليساريو تتحفظ عن خيارات غالى لانهاء ازمة الصحراء الغربية			
	الحياة	٣	٩٤-٠٣-١٧
دوائر الامم المتحدة ترى ان المغرب قدم كل التعاون			
محمد صادق	الشرق الاوسط	٤	٩٤-٠٣-١٧
روسيا تؤيد جهود الامم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء سلميا			
الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	٧	٩٤-٠٣-١٨
غالى يعين ممثلا خاصا لمتابعة استفتاء الصحراء			
الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	٨	٩٤-٠٣-١٨
الاستفتاء المستحيل فى الصحراء الغربية ؟			
رضا الاعرج	الوسط	٩	٩٤-٠٣-٢١
تحديات الهوية موضع خلاف مستمر بين الطرفين			
محمد الاشهب	الحياة	١٠	٩٤-٠٣-٢٩
مجلس الامن يقر خطة غالى لتسوية مشكلة الصحراء الغربية			
رضا هلال	العالم اليوم	١١	٩٤-٠٣-٣٠
مجلس الامن يرحب باقتراح غالى لتحديد المشاركة فى استفتاء الصحراء			
راغدة درغام	الحياة	١٢	٩٤-٠٣-٣١
المغرب يعلن قبوله للقرار			
	الشرق الاوسط	١٣	٩٤-٠٣-٣١
مجلس الامن يوافق على اجراء استفتاء الصحراء فى نهاية العام			
	الاهرام	١٤	٩٤-٠٣-٣١
سبتة ومليلية تطفوان على سطح العلاقات المغربية الاسبانية			
علي صالح	المسلمون	١٥	٩٤-٠٤-٠١



الصحراء الغربية

السبب الرئيسى للأزمة الجزائرية المغربية

يبدو للوهلة الأولى أن حادث فندق اطلس فى مدينة مراكش حيث قام ثلاثة افراد بسرقة مبلغ عشرة آلاف درهم وقتل سائحين اسبانيين هو الذى فجر الأزمة الأخيرة بين الجزائر المغرب فى 24 اغسطس الماضى، فالصرامة التى ردت بها السلطات المغربية على حادث الفندق قد تظهر انه مبالغ فيها ولا تتفق مع حجم الحادث إلا انه يبدو أن السلطات المغربية لا تعتبر هذه الواقعة مجرد حادث سطو فقد بدات حالة التاهب العام واقامة حواجز فى شتى انحاء البلاد وتعزيز اجراءات حماية النقاط المهمة، كما فرضت تاشيرات دخول على الرعايا الجزائريين.

وقد اسفرت هذه الاجراءات عن اعتقال شخصين يشتبه فى اشتراكهما فى الحادث أحدهما فرنسى من أصل جزائرى والآخر مغربى.. وقد نجح الثالث وهو فرنسى من اصل جزائرى فى مغادرة المغرب..

كما اعتقل ستة اشخاص آخرون بين فاس والدار البيضاء واكتشفت كميات كبيرة من الاسلحة فى شمال المغرب..

ومن المرجح أن ما حدث لم يكن مجرد عملية سطو عادية ولكنه عملية لزعزعة الاستقرار تشترك فيها عدة شبكات وقد جاء حجم الرد مناسبا لحجم العملية التخريبية.

وادرك المسئولون المغاربة أن الشبكة التى نفذت العملية وجدت ان الفرص امامها ضئيلة للتمركز فى المغرب الذى يوجد فيه جهاز امن فعال.. ولهذا فقد كان من لمتوقع أن يلجأ افرادها إلى القيام ضربات سريعة ومثيرة..

ولم يكن اختيار فندق اطلس مجرد مصادفة وذلك لانه يقع فى شارع كبير مما يسهل عملية الانسحاب والهروب وكان هذا الفندق مقر المركز الصحفى إبان انعقاد مؤتمر الجات فى إبريل الماضى..

ان هجوم 24 اغسطس الماضى من شانه أن يؤدى إلى دوى شديد خاصة إذا اعقبته هجمات أخرى على البنوك ورجال البوليس.

وهناك تساؤل عما إذا كان للعملية بعد اسلامى؟ والجواب أن ذلك أمر غير محتمل إلا إذا ظهر ما يثبت العكس ويقول أحد المسئولين المغاربة ليس هذا نوع العمليات الذى يرتكبه الاسلاميون كما أن لدى الاسلاميين الجزائريين ما يشغلهم عن التفكير فى إزعاجنا ولكن الشكوك تتجه إلى السلطة الجزائرية وجهاز الأمن العسكرى وقد يكون سبب ذلك أن المسئولين الجزائريين لا يتحملون أن يعيش المغرب اياما هادئة بينما تعانى الجزائر ما تعانيه من صراع دموى!.

وهناك اتهام للمغرب بإبداء قدر من التعاطف تجاه حركة التمرد الاسلامى فى الجزائر وقد اراد المغرب القضاء على هذه الشكوك فقام فى صيف عام 1993 بتسليم احد زعماء الجماعة الاسلامية المسلحة إلى الجزائر.

ورغم ذلك فإن الجزائريين مازالوا على اقتناع بأن المغرب لا يفعل كل ما يجب عليه أن يفعله لمراقبة حدوده وأنه يتغاضى عن تهريب الاسلحة إلى المتطرفين الجزائريين.

والسلطات المغربية ترى أن انفجار 24 اغسطس كان الخطوة التى قطعتها الجزائر لتصدير الارهاب إلى المغرب وإذا لم يكن لهذا الحادث علاقة بالتيار الاسلامى فإن له بالتأكيد علاقة بالصحراء المغربية.. وهذا ليس مجرد مصادفة لان الازمة الجزائرية المغربية التى كانت كامنة حتى الآن قد تفجرت مع بدء اعداد القوائم الانتخابية يوم 25 اغسطس الامر الذى يعنى الدخول فى المرحلة الاخيرة لتسوية مشكلة الصحراء تحت اشراف الامم المتحدة.

إن هجمات البوليساريو ضد الامين العام للامم المتحدة د. بطرس غالى واتهامه بالتحيز لم تؤثر على اصراره وسوف يتم من حيث المبدأ اجراء الاستفتاء فى فبراير عام 1995 للتصديق على ضم الصحراء إلى المملكة المغربية.

ولاشك أن اجراء هذا الاستفتاء

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نواكشوط : ولد الطايع وخوان كارولوس		الحياة	٣٦	٩٤-٠٥-٢٥
الرباط : استحقاقات الصحراء وراء التغيير الحكومى	محمد الاشهب	الحياة	٢٨	٩٤-٠٥-٢٧
العاهل المغربى يستقبل ممثل الامم المتحدة للصحراء		الحياة	٣٩	٩٤-٠٥-٢٩
تمنى الا تستضيف تونس ممثلى جبهة بوليساريو	محمد الاشهب	الحياة	٤٠	٩٤-٠٦-٠٣
الحادث الوحيد الذى وقع فى الصحراء المتوترة عض ثعلب لاحد افراد البعثة	طلحة جبريل	الحياة	٤١	٩٤-٠٦-٠٥
المحكمة العسكرية فى الرباط تواصل اليوم النظر فى قضية تهريب الاسلحة لا جزائر عبر المغرب	حاتم البيطوى	الشرق الاوسط	٤٤	٩٤-٠٦-٠٧
بيان حكومة الفيلالى شدد على ضم المحافظات الصحراوية	محمد الاشهب	الحياة	٤٨	٩٤-٠٦-١١
رئيس حكومة جبل طارق لـ "المجلة" :		المجلة	٤٩	٩٤-٠٦-١٢
ازمة ٧٠٠ عامل مغربى فى جبل طارق		المجلة	٥٠	٩٤-٠٦-١٢
ممثل فى صحارء الوهم	محيى الدين اللاذقانى	الشرق الاوسط	٥٢	٩٤-٠٦-١٥
مهمتهما رصد ترتيبات الاستفتاء فى الصحراء	محمد الاشهب	الحياة	٥٣	٩٤-٠٦-١٦
المحكمة العسكرية فى الرباط تدين المتورطين	حاتم البيطوى	الشرق الاوسط	٥٤	٩٤-٠٦-١٧
مخاوف من انعكاس امنى لملف الصحراء على الجزائر وموريتانيا	محمد الاشهب	الحياة	٥٧	٩٤-٠٦-٢٦
البوليساريو ترحب بوساطة فرنسا لحل مشكلة الصحراء		الاهرام	٥٩	٩٤-٠٦-٢٧
نزاع الصحراء الغربية يدخل		الحياة	٦٠	٩٤-٠٦-٢٨
الصحراء الغربية والقفز فوق الحواجز		الشرق الاوسط	٦٢	٩٤-٠٦-٣٠

مجلد رقم ٦ المجلد السادس قضايا التراب الوطنى المغربى

مجلد رقم ٦ المجلد السادس قضايا التراب الوطنى المغربى

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
التيار المعتدل فى بوليساريو يشجع نزوح الصحراويين الى المغرب			
محمد الاشهب	الحياة	٩٦	٩٤-٠٨-١٥
الامم المتحدة تهدد برفع يدها			
شادى أيوب	العالم اليوم	٩٧	٩٤-٠٨-١٥
تهديدات لسفارة المغرب فى الجزائر			
محمد الاشهب	الحياة	٩٩	٩٤-٠٨-٢٥
ربان الطائرة المغربية انتحر بها وبركابها			
محمد الاشهب	الحياة	١٠٠	٩٤-٠٨-٢٦
٢,٥ مليون سائح اجنبى متوقع بنهاية السنة ٩٤			
محمد الشرقى	الحياة	١٠١	٩٤-٠٨-٢٧
الامم المتحدة تبدأ اليوم تسجيل المشاركين			
	الاهرام	١٠٢	٩٤-٠٨-٢٨
الامم المتحدة تبدأ اليوم			
	الحياة	١٠٣	٩٤-٠٨-٢٨
سبتة ومليلة :			
رضا الاعرج	الوسط	١٠٤	٩٤-٠٨-٢٨
الرباط تستغرب رد فعل الحكومة الجزائرية			
	الشرق الاوسط	١٠٥	٩٤-٠٨-٢٨
منظمة الوحدة الافريقية والاستفتاء عن الصحراء			
	العربى	١٠٦	٩٤-٠٨-٢٩
عمليات نقل جماعية للجزائريين من المغرب			
هشام فهيم	الاهرام المسائى	١٠٧	٩٤-٠٨-٢٩
الرباط تسهل اجراءات المرور للمسافرين			
حاتم البيطوى	الشرق الاوسط	١٠٨	٩٤-٠٨-٢٩
بعد بيان المعاملة بالمثل الجزائرى			
	الشرق الاوسط	١٠٩	٩٤-٠٨-٢٩
التوتر مستمر بين البلدين والجزائر تتحدث عن تعرض مواطنيها لاهانات			
محمد الاشهب	الحياة	١١٠	٩٤-٠٨-٢٩
عملية طرد جماعية ومصادرة امتعة الجزائر بين المغرب			
	الاهرام	١١٢	٩٤-٠٨-٣٠
على رغم مرونة ابداها البلدان فى شأن الانتقال عبر الجدود			
محمد الاشهب	الحياة	١١٤	٩٤-٠٨-٣٠

مجلد رقم ٦ المجلد السادس قضايا التراب الوطنى المغربى

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الامن المغربى يضبط مجموعة ارهابية فى فاس			
الشرق الاوسط	الشرق الاوسط	١١٧	٩٤-٠٨-٣٠
المغرب يحقق فى تورط "اجهزة اجنبية"			
محمد الاشهب	الحياة	١١٨	٩٤-٠٨-٣١
المغرب-الجزائر : من أجل حفنة من الدولارات ؟			
فاطمة بهجت	الحياة	١١٩	٩٤-٠٩-٠٢
فى ازمة المغر والجزائر .. الجذور .. والعبور !			
زكريا نيل	الاهرام	١٢٢	٩٤-٠٩-٠٣
المغرب : تدرس اللهجات البربرية لتعزيز الانفراج السياسى			
رضا الاعرج	الوسط	١٢٤	٩٤-٠٩-٠٤
بعد اقرار حكومة مدريد قوانين الحكم الذاتى لسبته ومليلة			
محمد الاشهب	الحياة	١٢٥	٩٤-٠٩-٠٤
اعتقال المتورطين فى حادث الفندق فى المغربى			
	الاهرام	١٢٦	٩٤-٠٩-٠٤
باريس : احد الاسلاميين المبعدين متورط فى حادث مراكش			
رنده تقى الدين	الحياة	١٢٧	٩٤-٠٩-٠٥
الجزائر والمغرب" أزمة نظامين			
عماد الدين حسين	العربى	١٢٩	٩٤-٠٩-٠٥
حوار مع النفس			
سامى هاشم	العالم اليوم	١٣١	٩٤-٠٩-٠٥
ازمة ثقة .. وليس مشكلة اجراءات			
وحيد عبد المجيد	الاهرام	١٣٣	٩٤-٠٩-٠٧
رئيس وزراء موريتانيا يزور الجزائر			
هشام فهيم	الاهرام	١٣٤	٩٤-٠٩-٠٧
تونس : اجلاء رعايا مغاربة			
رشيد خشانة	الحياة	١٣٥	٩٤-٠٩-٠٧
الرباط : دعوات الى الرد على مدريد			
محمد الاشهب	الحياة	١٣٦	٩٤-٠٩-٠٧
الصحراء الغربية			
	العالم اليوم	١٣٧	٩٤-٠٩-٠٨
حوادث مراكش واجهة للعبة المخابرات عبر الحدود			
	كل العرب	١٣٩	٩٤-٠٩-٠٩

مجلد رقم ٦ المجلد السادس قضايا التراب الوطنى المغربى

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هل نقترب من استفتاء الصحراء ؟			
احمد نافع	الاهرام	١٤٣	٩٤-٠٩-٠٩
تفاؤل تونس بتسوية			
رشيد خشانة	الحياة	١٤٦	٩٤-٠٩-٠٩
تونس : المغاربة المرحلون حاولوا التسلل الى ايطاليا			
محمد الاشهب	الحياة	١٤٧	٩٤-٠٩-١٠
المغرب - الجزائر : القطعية ام المواجهة			
رضا الاعرج	الوسط	١٤٩	٩٤-٠٩-١١
الصراع المريب بين المغرب والجزائر ؟!			
عبدالستار الطويلة	الحياة المصرية	١٥٧	٩٤-٠٩-١١
الدوافع الحقيقية وراء ازمة الجزائر والمغرب			
مريم روبين	اكتوبر	١٥٨	٩٤-٠٩-١١
قاضى التحقيق يواصل تحقيقة مع منفذى هجوم مراكش			
	الشرق الاوسط	١٦٠	٩٤-٠٩-١٢
الرباط : التحقيقات مع المتورطين فى التفجيرات			
محمد الاشهب	الحياة	١٦١	٩٤-٠٩-١٢
نمط جديد للنواع الجزائرى المغربى القديم			
وحيد عبد المجيد	الحياة	١٦٣	٩٤-٠٩-١٤
حقيقة الازمة بين المغرب والجزائر			
اسامة عجاج	اخرساعة	١٦٥	٩٤-٠٩-١٤
سبتة ومليلة والديمقرطية الاسبانية			
	الشرق الاوسط	١٦٧	٩٤-٠٩-١٥
فى ضوء وقوع موريتانيا نارى نزاع الصحراء الغربية			
	الحياة	١٦٨	٩٤-٠٩-١٦
حادث فندق أطلس ليس المشكلة ولكنها الصحراء الغربية			
	المصور	١٧٠	٩٤-٠٩-١٦
هموم مغاربية			
عبد الوهاب بدرخان	الحياة	١٧٥	٩٤-٠٩-١٦
معلومات مهمة يكشفها التحقيق فى احداث المغرب			
محمد الاشهب	الحياة	١٧٦	٩٤-٠٩-١٧
ديبلوماسيون يتحدثون عن ازدياد احتمال قطع العلاقات			
رويتر	الحياة	١٧٧	٩٤-٠٩-١٨

مجلد رقم ٦ المجلد السادس قضايا التراب الوطنى المغربى

العنوان	المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المغرب يتهم الجزائر بتدريب مديرى الحوادث الارهابية الاخيرة		الوفد	١٧٨	٩٤-٠٩-١٨
مداهمة مكتب احد محامى الدفاع عن المتهمين فى هجوم مراكش	حاتم البيطوى	الشرق الاوسط	١٧٩	٩٤-٠٩-١٨
الرباط : اتهام مغربى ونفى جزائرى !		العربى	١٨٠	٩٤-٠٩-١٩
توقع خفض العلاقات الدبلوماسية		الاهرام	١٨١	٩٤-٠٩-١٩
المغرب : متطرفون ام مخابرات اجنبية	رضا الاعرج	الوسط	١٨٢	٩٤-٠٩-١٩
الخلاف المغربى - الجزائرى نحو مزيد من التصعيد	محمد الاشهب	الحياة	١٨٣	٩٤-٠٩-١٩
المغرب فى ازمة الـ ١٨ عاما مع الجزائر	يوسف صلاح	الكفاح العربى	١٨٤	٩٤-٠٩-١٩
عقدة الصحراء وازمة العلاقات الجزائرية المغربية	هشام فهيم	الاهرام	١٨٧	٩٤-٠٩-٢٠
تدافعان عن متهمين فى حادث مراكش		الحياة	١٨٨	٩٤-٠٩-٢١
مسؤولون من المغرب وبوليساريو يشرفون على التسجيل فى تيندوف والعيو	محمد الاشهب	الحياة	١٨٩	٩٤-٠٩-٢٢
المغرب وعلاقاتها مع الجزائر		الشعب	١٩٠	٩٤-٠٩-٢٢
محامون مغربيون :	محمد الاشهب	الحياة	١٩١	٩٤-٠٩-٢٣
عبد الاله زياد ومحمد زين الدين		المجلة	١٩٢	٩٤-٠٩-٢٥
الاحداث فى المغرب هدفها جر الرباط موقف متشدد	محمد الاشهب	الحياة	١٩٣	٩٤-٠٩-٢٥
استمرار التفجيرات والاعتقالات	طلحة جبريل	المجلة	١٩٤	٩٤-٠٩-٢٥
تحفظات للحراويين على عملية احصاء الناخبين		الاهرام	١٩٩	٩٤-٠٩-٢٦

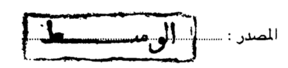
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
بعد غلق الحدود الجزائرية - المغربية			
	العالم اليوم	٢٠٠	٢٦-٠٩-٩٤
خطة التيار المتشدد لتفادى الحرب الاهلية			
سعيد القيسى	الوطن العربى	٢٠٣	٣٠-٠٩-٩٤
الفيلالى : استفتاء الصحراء الغربية دخل مراحل تطبيقية النهائية			
	الحياة	٢٠٧	٠١-١٠-٩٤
المغرب : توقع تصعيد مع اسبانيا			
محمد الاشهب	الحياة	٢٠٨	٠٣-١٠-٩٤
نواب اسبان يطالبون بعقوبات اوروبية على المغرب			
محمد الاشهب	الحياة	٢٠٩	٠٧-١٠-٩٤
مع اقتراب موعد تقديم غالى تقرير عن الاستفتاء فى الصحراء			
احمد فؤاد	الحياة	٢١٠	٠٨-١٠-٩٤
الرباط : يعته يتهم فرنسا بالتواطؤ فى هجوم مراكش			
رويتر	الحياة	٢١٢	٠٨-٠٩-٩٤
جاهزون لتنظيم استفتاء الصحراء			
هشام فهيم	الاهرام	٢١٣	١٠-١٠-٩٤
سبتة ومليلة : دعوة مغربية			
رضا الاعرج	الوسط	٢١٤	١٠-١٠-٩٤
الفيلالى : لا أزمة مع الجزائر			
رنده تقى الدين	الحياة	٢١٦	١٣-١٠-٩٤
سياسة خارجية			
احمد يوسف القرعى	الاهرام	٢١٧	٢٣-١٠-٩٤
الجمعية العامة تتبنى قرارا يتعلق بالصحراء الغربية			
راغدة درغام	الحياة	٢١٨	٢٩-١٠-٩٤
وزراء الخارجية المغاربيون			
رشيد خشانة	الحياة	٢١٩	٢٩-١٠-٩٤
الفيلالى وغونزاليس يناقشان			
محمد الاشهب	الحياة	٢٢٠	٣٠-١٠-٩٤
متغيرات ٩٤ فى افريقيا			
عبدالملك عودة	الاهرام الاقتصادى	٢٢١	٣١-١٠-٩٤
غونزاليس اكد تعارض المواقف فى شان سبتة ومليلة			
محمد الاشهب	الحياة	٢٢٤	٠٤-١١-٩٤

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
غالى سيزور المحافظات الصحراوية لدرس وسائل تسريع خطة الامم المتحدة			
محمد الاشهب	الحياة	٢٢٥	٩٤-١١-٠٢
الملك الحسن الثانى يتجه الى منح حق التسيير الذاتى للمحافظات الصحراوية			
محمد الاشهب	الحياة	٢٢٦	٩٤-١١-٠٨
الخلاف المغرب - الجزائرى يلقة بطلاله على اجتماع وزراء الحارجية المغاربيين			
رشيد خشانة	الحياة	٢٢٧	٩٤-١١-١٠
مجلس الامن قلق تجاه الاستفتاء بالصحراء الغربية			
حمدى فؤاد	الاهرام	٢٢٨	٩٤-١١-١٦
موقف مجلس الامن من استفتاء الصحراء			
محمد الاشهب	الحياة	٢٢٩	٩٤-١١-١٦
مجلس الامن قلق لبطء عملية تسجيل الصحراويين			
رشيد خشانة	الحياة	٢٣٠	٩٤-١١-١٧
غالى يزور الجزائر والمغرب لبحث الاستفتاء حول الصحراء			
هشام فهيم	الاهرام	٢٣١	٩٤-١١-٢٤
يزور المغرب والجزائر ومراكز بوليساريو فى تيندوف			
محمد الاشهب	الحياة	٢٣٢	٩٤-١١-٢٥
غالى يقوم مع الملك الحسن			
محمد الاشهب	الحياة	٢٣٣	٩٤-١١-٢٧
غالى عقب مباحثاته مع رئيس "البوليساريو"			
هشام فهيم	الاهرام المسائى	٢٣٤	٩٤-١١-٢٨
زيارات تزامنت مع وصول مانديلا وسواريس الى الرباط			
محمد الاشهب	الحياة	٢٣٥	٩٤-١١-٢٨
غالى يستكمل بالمغرب محادثاته حول الصحراء			
هشام فهيم	الاهرام	٢٣٦	٩٤-١١-٢٨
غالى يصل الى الرباط فى ختام جولته بالمغرب العربى			
	الاهرام	٢٣٧	٩٤-١١-٢٩
غالى فى المغرب لبحث مشكلات الصحراء			
	الاخبار	٢٣٨	٩٤-١١-٢٩
بوادر تحسن فى العلاقات الجزائرية			
	الاهرام	٢٣٩	٩٤-١١-٣٠
غالى سيطلب من مجلس الامن			
	الحياة	٢٤٠	٩٤-١٢-٠٣

مجلد رقم ٦	المجلد السادس قضايا التراب الوطنى المغربى		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
المغرب ينتظر "جائزة"			
	العربى	٢٤١	٩٤-١٢-٠٥
المغرب يعتبر تأجيل استفتاء الصحراء			
محمد الاشهب	الحياة	٢٤٣	٩٤-١٢-١٨
شئون عربية			
	الاهرام	٢٤٤	٩٤-١٢-١٨
غالى يقترح تعزيز اجهزة استفتاء الصحراء			
	الشرق الاوسط	٢٤٥	٩٤-١٢-٢٢
مجلس الامن يؤكد تاييده لاجراء استفتاء الصحراء الغربية			
	الاهرام	٢٤٦	٩٤-١٢-٢٤
الصحراء الغربية .. الموعد الجديد للاستفتاء وتحدياته			
عاطف صقر	الاهرام	٢٤٧	٩٥-٠١-٠٧
التناوب السياسى الوفاق عنوان المرحلة المغربية			
راغدة درغام	الحياة	٢٤٨	٤٩-٠١-١٣
بعد ايام من ترحيب الرباط بقرار مجلس الامن الاخير			
محمد الاشهب	الحياة	٢٥١	٩٤-٠١-٢٤



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ ... ١٩٩٦

حملة ديبلوماسية مغربية لعزل البوليساريو

الرباط – رضا الاعرجي

تحركت الديبلوماسية المغربية بقوة ملحوظة، خلال الفترة الماضية، لكسب مزيد من التاييد الدولي للموقف المغربي من نزاع الصحراء الغربية وتسويته وفقاً لمشروع الاستفتاء الذي اعدته الأمم المتحدة. وفي هذا الاتجاه قام ولي عهد المغرب الامير محمد بزيارة لاسبانيا التي ما زالت تحتفظ بالكثير من «مفاتيح» النزاع، باعتبارها البلد المستعمر للصحراء سابقاً، فيما قام الدكتور عبداللطيف الفيلالي وزير الخارجية بجولة شملت الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن.

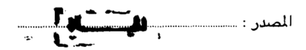
وجاء التحرك المغربي في ضوء تقديرات متفائلة بتوجه ادارة الرئيس بيل كلينتون نحو تحديد واضح للموقف الاميركي من قضية الصحراء الغربية، في نطاق الجهود الرامية للتوصل الى حل نهائي للمشكلة. وتعتقد أوساط سياسية مغربية بان واشنطن اصبحت مقتنعة «بضرورة استئصال مشكلة الصحراء» عبر الاطار الشرعي، وهو اجراء استفتاء تقرير المصير في منتصف العام الحالي، حسب ما جاء في الرسالة التي وجهها اعضاء مجلس الامن، في كانون الأول (ديسمبر) الماضي الى الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، رداً على تقرير قدمه للمجلس بخصوص نزاع الصحراء.

وكانت الاوساط نفسها اعتبرت عدم الحماس، بل الفتور الذي قوبل به محمد عبدالعزيز زعيم البوليساريو اثناء زيارته الاخيرة لواشنطن، «مفاجأة مريحة». فخلافاً لما كان يلقاه اثناء زياراته السابقة، لم يستقبله أي مسؤول اميركي، على رغم الجهود التي بذلها بعض المتعاطفين مع الجبهة.

ويشكل التحرك الديبلوماسي المغربي رداً مباشراً على استراتيجية البوليساريو لمواجهة جدية الامم المتحدة في تنظيم الاستفتاء والقائمة على محورين: الاول، البحث في تبريرات قانونية لجعل خطة الاستفتاء غير قابلة للتطبيق، وبالتالي افشال مشروع التسوية برمته، والثاني اثارة الفوضى لدى سكان الصحراء الذين يخضعون لسيطرتها بطريقة تفضي الى عرقلة عملية الاستفتاء والتي لم تحل حتى الآن.

وفي كل الاحوال ينظر الى التوجه المغربي كمحاولة لسحب البساط من تحت اقدام البوليساريو وحرمانها من الدعم السياسي، باعتباره خياراً مقبولاً لتسوية النزاع، من دون تمسك بموقف المغرب في اوائل الثمانينات الذي اتسم بالتشدد من موضوع ارتباط الصحراء به، استناداً الى معطيات تاريخية ودينية واجتماعية، اضافة الى تحميل الجبهة مسؤولية المأزق الذي بلغه النزاع بسبب رفضها التجاوب مع المبادرات الهادفة الى انهائه وتسويته سلمياً.



المصدر : 

التاريخ : ١٤ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غالي حدد ٣ خيارات لانهاء النزاع بين المغرب و"بوليساريو"

فرصة أخيرة لتنظيم استفتاء الصحراء

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ حدد الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة ثلاثة خيارات لانهاء نزاع الصحراء المغربية وفق خطة المنظمة الدولية الرامية الى تنظيم استفتاء على تقرير المصير في المحافظات المتنازع عليها بين المغرب وجبهة «البوليساريو».

وجاء في تقرير قدمه غالي الى مجلس الأمن ليل السبت ان احد هذه الخيارات يركز على تنظيم الاستفتاء في نهاية العام الجاري، على رغم استمرار بعض تحفظات الأطراف المعنية، في اشارة الى عدم قبول «بوليساريو» بتوسيع قاعدة المقترعين المسموح لهم بالمشاركة في الاستفتاء الا بنسبة لا تتجاوز ٥ - ١٠ في المئة تضاف الى قوائم المسجلين في الاحصاء الاسباني (عام ١٩٧٤)، في حين يتشبث المغرب باعتماد ذلك الاحصاء مع اضافة أسماء المتحدرين من اصول صحراوية الذين نزحوا الى المناطق الشمالية في فترات محددة قبل تنظيم الاحصاء.

وفي حال وافق مجلس الأمن على هذا الخيار فإن الاستفتاء سينظم في كانون الأول (ديسمبر) المقبل، على ان تسبقه اجراءات تتعلق بعودة النازحين والمنفيين واطلاق الأسرى، وتجميع القوات المتحاربة من الجانبين في مواقع يحددها المجلس وتسمح باجراء الاقتراع من دون أي ضغوط عسكرية او نفسية.

وثاني تلك الخيارات يتعلق بمواصلة لجنة تحديد الهوية التابعة للامم المتحدة مهمتها. لجهة تحديد معايير السكان المسموح لهم بالمشاركة في الاقتراع، على ان تواصل مهمتها الى حزيران (يونيو) المقبل وتركز على تسجيل جميع السكان المتحدرين من اصول صحراوية في المحافظات التي يسيطر عليها المغرب، وفي مراكز تجمع «بوليساريو» في مناطق تيندوف والحمادة الواقعة تحت نفوذ الجزائر. وكان مسؤولون دوليون في اللجنة اصدروا بياناً الشهر الماضي تضمن موافقة السلطات المغربية، واكدوا فيه بدء عمليات تسجيل السكان. ويربط المراقبون احراز تقدم في مساعي اللجنة باتفاق جميع اعضائها الذين يمثلون شيوخ وزعماء القبائل الصحراوية من الطرفين ومسؤولين من الأمم المتحدة، على معايير تحديد الهوية التي ما زالت موضع خلاف، خصوصاً في ما يتعلق باعتماد الانتماء القبلي للسكان. واثيرت اشكالات في هذه المسالة في اجتماعات استضافتها جنيف مرات، نظراً الى تحفظات الطرفين، وانتكست مساع ديبلوماسية كان هدفها البحث في صيغة وفاقية لتجاوز المازق. وكان غالي قدم مقترحات اعتبرت وفاقية لحض الطرفين على التعاون مع الأمم المتحدة في قضية تسجيل جميع المتحدرين من اصول صحراوية، استناداً الى اخر تقرير قدمه خافيير بيريز ديكويار الأمين العام السابق للامم المتحدة الذي اعتبر ان اقصاء اي من الأشخاص المتحدرين من اصول صحراوية فيه اجحاف لحقهم في تقرير المصير.

واقترح غالي في تقريره الجديد ان يراجع مجلس الأمن التقدم الذي يمكن احرازه في مهمة لجنة تحديد الهوية، ما يعني تولي المجلس حسم اي خلاف قد ينشأ. لكن هذا التطور رهن بتعاون المغرب وجبهة «بوليساريو» مع اللجنة الدولية التي وزعت الشهر الماضي استمارات على السكان لملئها معلومات ستدرسها اللجنة.

اما الخيار الثالث فيتعلق باحتمالات انهاء الوجود العسكري والمدني للأمم المتحدة في المنطقة، في حال استمرار الخلافات بين الجانبين على معايير تحديد الهوية، ولكن مع ابقاء قوات عسكرية لمراقبة وقف النار الساري منذ ايلول (سبتمبر) ١٩٩١. وفسر مراقبون هذا الخيار باعطاء فرصة اخيرة لطرفي النزاع لحضهما على تسهيل تنفيذ خطة الأمم المتحد، تدريجياً والتعاون معها جدياً.

وتتوقع اوساط مطلعة/ ان يصدر مجلس الأمن قراراً جديداً، في ضوء مقترحات غالي، ونتائج المحادثات التي اجراها الدكتور عبداللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب مع عواصم الدول الاعضاء في المجلس في الفترة الأخيرة ونتائج اتصالات اجراها قياديون من جبهة «بوليساريو» مع الأطراف الدولية المؤثرة. فالطرفان ما زالا يتبادلان التهم في شان مسؤولية عرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة، في حين ترصد الأوساط المهتمة اشارات صدرت لجهة معاودة البحث في صيغ حال ثالث، من خلال لقاءات بين الجانبين، على غرار اجتماع «العيون».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

بوليساريو تتحفظ عن خيارات غالي لانهاء أزمة الصحراء الغربية

■ الجـــزائر - ا ف ب - علم من مصدر صحراوي في الجزائر ان جبهة بوليساريو رفضت اثنين من اصل ثلاثة خيارات اقترحتها الأمم المتحدة لايجاد حل ينهي الأزمة في الصحراء الغربية واعربت عن «تحفظات» في شان الخيار الثالث.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي اقترح ٣ خيارات على مجلس الأمن السبت الماضي هي: انسحاب الأمم المتحدة او اجراء استفتاء على تقرير المصير في كانون الاول (ديسمبر) المقبل من دون اخذ تحفظات بوليساريو بعين الاعتبار او مواصلة المفاوضات حتى ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل في محاولة للتوصل الى اتفاق بين المغرب وبوليساريو على معايير تحديد الناخبين.

واعتبرت بوليساريو ان الخيار الثالث الذي اقترحه غالي «يدعم الموقف المغربي اكثر «وطلبت» إعادة صوغه والنظر فيه» ليحصل على دعمها. واخذت على الخيارين الآخرين عدم ذكر «ضمانات او منح السيادة بعد اعلان نتائج الاستفتاء».

وكان من المقرر اجراء الاستفتاء على تقرير المصير في الصحراء الغربية في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢ بعد بدء سريان وقف اطلاق النار في السادس من ايلول (سبتمبر) ١٩٩١. ويتعذر اجراء هذه الاستفتاء بسبب الخلافات على معايير تحديد من يحق لهم المشاركة في الانتخابات.

وتريد بوليساريو اعتماد الاحصاء الاسباني الذي اجري عام ١٩٧٤ واعتبر ان عدد الناخبين يصل الى ٧٤ الف ناخب في حين ان المغرب يريد اضافة ١٢٠ الف ناخب اخر لجاوا الى المغرب هرباً من الاستعمار الاسباني.

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دوائر الأمم المتحدة ترى أن المغرب قدم كل التعاون

تقرير غالي يحدد أربعة شروط لإجراء استفتاء الصحراء الغربية

واشنطن: من محمد صادق

قدم الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي، الاسبوع الماضي تقريرا ضافيا الى مجلس الأمن الدولي، بعنوان «الحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية»، عرض فيه ما استجد بالنسبة للجوانب العسكرية، وعنصر الشرطة في بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، منذ التقرير الذي قدمه في الرابع والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي. ثم عرض في قسم من التقرير (القسم الرابع) كل ما طرأ من تطورات لاحقة تتعلق بعملية التسجيل والمسائل المتصلة بها. وختم تقريره بالجزء الخامس، الذي ضمنه ملاحظاته وتوصياته، والخيارات التي «قد يرغب مجلس الأمن الدولي في النظر فيها» للانتهاء من مشكلة الصحراء الغربية.

يبدو مما جاء في التقرير عموما، ومن ملاحظات وتوصيات واقتراحات الأمين العام، على وجه التحديد، ان الامم المتحدة عازمة ومصممة على انهاء مشكلة الصحراء، او على حد تعبير مصادر اميركية، «استئصال» هذه المشكلة، بعد تعثر الجهود الطويلة والمضنية، التي بذلت لتسويتها، بسبب موقف جبهة البوليساريو المتحفظ بل الرافض لكل ما بذل من محاولات. وكذلك للقناعة التي باتت راسخة عند جميع الدول المعنية بحل المشكلة، وخصوصا الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، وهي انه لا يمكن لاي استفتاء تقوم به الأمم المتحدة ان يكون مقبولا من جميع الأطراف، وان الاستفتاء الذي جرى في انجولا وكمبوديا، تحت اشراف الامم المتحدة دليل قائم على هذه الحقيقة. وهذا ما اشار اليه الأمين العام في احدى ملاحظاته التي جاء فيها: «والملاحظات الختامية الواردة في النص التوفيقي الذي عرض على الطرفين، توضح انه لا يمكن بالطبع ان يتوقع منه الوفاء بكل اهتماماتهما، او ان يكون متوافقا بالكامل مع وجهتي نظرهما».

وفي الاشارة الى عدم تعاون البوليساريو، جاء في الملاحظة الأولى للأمين العام، كما ورد في التقرير: «لقد ثبت حتى الآن ان التاكيدات بان الموضوعية وسلامة التقدير هما اللذان سيحكمان عمل لجنة تحديد الهوية في كل مرحلة من مراحله، كانت غير كافية لتبديد مشاعر القلق التي تساور جبهة البوليساريو تجاه الحل التوفيقي (...) التي عرضتها على الطرفين اثناء زيارتي الى منطقة البعثة، في اوائل يونيو (حزيران) 1993 (...) إلا ان انجاز تحديد الهوية والتسجيل النهائي لجميع الناخبين المؤهلين ما زال امرا غير مؤكد نظراً لعدم وجود اتفاق من جانب جبهة البوليساريو على الحل التوفيقي ككل».

ويمضي الأمين العام في ملاحظاته التي ضمنها التقرير، مؤكدا أن المقترحات التي طرحها، تشكل الحل التوفيقي السليم فيقول: «وخلال الأشهر الأربعة الماضية، اجريت مشاورات، على أعلى مستوى مع الطرفين ومع البلدين المجاورين ومنظمة الوحدة الافريقية للاهتداء الى سبل لتسوية الصعوبات المتبقية. وللأسباب المبينة في تقريري الإخير، وفي مرفقي هذا التقرير، ما زلت واثقاً من ان المقترحات التي طرحتها تشكل حلا توفيقيا سليما بشكل منصف وحصيف. كما انني على ثقة من ان مخاوف جبهة البوليساريو ستبددها التاكيدات الواردة في المرفق الثاني».

ويخلص الأمين العام في ملاحظته الأخيرة الى القول: «وجاء في خطة التسوية ان الهدف الذي اتفق عليه الجميع هو اجراء استفتاء غير متحيز ونزيه تنظمه وتسيره الأمم المتحدة، بتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية»، مشيرا الى شروط اربعة يجب توفرها لبلوغ ذلك الهدف، وحتى يتسنى لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية الاضطلاع بمسؤولياتها وتلك الشروط هي: التاييد والدعم من مجلس الأمن، والتعاون التام من الطرفين، والتعاون والدعم من البلدين المجاورين، وتوفير الموارد المالية اللازمة.

وتجدر الاشارة هنا الى ان ما يطلبه الأمين العام هو «التعاون» وليس «الاتفاق» نظرا لاستحالة ذلك كما أشار اليه، وحتى لا يكون لاي من الطرفين حق الفيتو على قرارات مجلس الأمن، وهو السبيل لضمان اجراء الاستفتاء، الذي يدعو اليه المغرب، ويبدي كل تعاون مطلوب منه. وهو ما اكدته واعترفت به لـ«الشرق الأوسط» مصادر واوساط معنية بالمشكلة في نيويورك وواشنطن، إذ قالت: «ان الجميع يعترف، بان المغرب ابدى كل تعاون، ومستعد لكل تعاون مطلوب، كما قدم كل التسهيلات لاجراء الاستفتاء». واكثر من ذلك ابلغت المصادر «الشرق الأوسط» ان المغرب يجري اتصالات مكثفة، وعلى جميع المستويات، لاقناع الدول الاعضاء في مجلس الأمن الدولي على الأخذ والعمل بالخيار الأول الذي عرضه الأمين العام، وهو اجراء الاستفتاء وفق مخطط التسوية، واجراءات الأمم المتحدة التي يعتمدها الأمين العام في تقريره.

ويتلخص الخيار الأول، وهو اجراء الاستفتاء، الذي يطالب ويعمل المغرب من اجله، في قول الأمين العام في تقريره: «يقرر مجلس الأمن ان تسرع الأمم المتحدة في اجراء الاستفتاء بغض النظر عن التعاون من أي من الطرفين، وينبغي انجاز عملية

تحديد الهوية والتسجيل لجميع الناخبين المؤهلين على اساس الاقتراح التوفيقي المقدم من الأمين العام، واختصاصات لجنة تحديد الهوية، والاحكام ذات الصلة من خطة التسوية».

ويحدد الأمين العام في الخيار الاول هذا، جدولا زمنياً لانشطة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية المطلوبة في الخطة على النحو التالي: حتى يتسنى بدء الفترة الانتقالية في الأول من اغسطس (اب) 1994، واجراء الاستفتاء بحلول نهاية عام 1994. ويسرد الأمين العام في هذا الخيار خطوات عمل لجنة تحديد الهوية، والأنشطة الرئيسية الاخرى المطلوبة في خطة التسوية حسب جدول زمني ينتهي في الحادي والثلاثين من ديسمبر (كانون الاول) من هذا العام، حيث يتم انجاز مسؤوليات الرصد المنوطة ببعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية والناشئة عن نتائج الاستفتاء.

وأذا لم يجر العمل بهذا الخيار، اقترح الأمين العام خيارا ثانيا وهو: «ان يقرر مجلس الامن ان تواصل لجنة تحديد الهوية عملها خلال فترة ينص عليها على النحو الوارد ادناه، وفي غضون ذلك تواصل الامم المتحدة جهودها للحصول على التعاون من كلا الطرفين على اساس الاقتراح التوفيقي المقدم من الأمين العام، وفي نهاية الفترة المنصوص عليها، يستعرض مجلس الأمن التقدم المحرز ويقرر على اساس ذلك الاستعراض، مسار العمل التالي للوفاء بالولاية المنوطة بالامم المتحدة، في ما يتعلق بالصحراء الغربية، والفترة المنصوص عليها يمكن ان تنتهي مثلا في الثلاثين من يونيو من هذا العام (...)».

وينهي الأمين العام الخيارات التي اقترحها في تقريره بالخيار الثالث والأخير، والذي يشير اليه بالقول: «يخلص مجلس الأمن، بناء على هذا التقرير الى انه لا يمكن الحصول في الوقت الراهن على تعاون من كلا الطرفين، في انجاز عملية التسجيل وتحديد الهوية، ويقرر اما انهاء عملية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية باكملها على مراحل، في غضون اطار زمني معني، او وقف عملية التسجيل وتحديد الهوية ولكن مع الابقاء على وجود عسكري مخفض للأمم المتحدة تشجيعا على احترام وقف اطلاق النار».

مما سبق يتضح ان الأمم المتحدة اذا لم تلق التعاون المطلوب من جبهة البوليساريو، وليس الاتفاق انطلاقا من اعتراف جميع المعنيين بحل المشكلة بان المغرب قدم ومستعد لتقديم كل تعاون «فانها (الأمم المتحدة) ستاخذ بالخيار الاخير في نهاية المطاف».

وتجنباً لهذه النتيجة، واستمراراً من المغرب في سعيه لحل المشكلة، حسب الحل التوفيقي الذي اقترحته الامم المتحدة، وهو ما نص عليه تقرير الأمين العام، لانهاء المشكلة واستئصالها، يواصل المغرب اتصالاته وعلى كل المستويات، ومنها الجولة التي قام بها السيد عبد اللطيف الفيلالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون المغربي، وشملت عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الامن، وهي باريس وواشنطن ولندن وموسكو وبكين حيث نقل رسائل شخصية من العاهل المغربي الى رؤساء هذه الدول، شرح فيها موقف المغرب من القضية. بالاضافة الى جهود واتصالات الدبلوماسية المغربية في كل من واشنطن ونيويورك، لشرح وجهة نظر المغرب، واجراء الاستفتاء وفق مخطط التسوية.

وتجدر الاشارة الى انه مضت 6 سنوات على اقرار مخطط التسوية، واربع سنوات منذ بدات الأمم المتحدة مباشرة الحل التوفيقي، حيث في راي المغرب ايضا، ان البوليساريو عارضت ورفضت كل المساعي، وبالتالي فانه لا يمكن ان تترك المساعي وما تهدف اليه من حلول لقضية الصحراء، مرهونة بقبول او عدم قبول البوليساريو.

ومن هنا ينطلق المغرب في حملة اتصالاته وجهوده مما جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة من اشارة الى انه ما من استفتاء يمكن ان يكون مقبولا من جميع الأطراف، كما ينطلق المغرب في حججه من نص توصيات الامم المتحدة، التي تدعو الى «التعاون» لا الى الاتفاق. والفرق واضح وكبير بين الكلمتين، وهو ما ترفضه جبهة البوليساريو حسب اعتراف المعنيين بحل القضية.

ومما يشير الى احتمالات الأخذ بالخيار الأول الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة، ان جبهة البوليساريو اخذت تصبح في موضع وموقع يشتد حرجاً مع كل جهد يبذل لانهاء المشكلة، وانها مع كل يوم يمضي، تخسر جزءاً من الارضية الضيقة التي تقف عليها، سواء لجهة مقولاتها التي لم تعد تلاقي قبولا، خصوصا عند بعض الجهات والأوساط التي كانت تتقبل تلك المقولات، ومنها اوساط الكونجرس الاميركي، التي باتت مقتنعة بانه لا توجد اي امكانية، ولو ضئيلة، لقيام دولة صحراوية مستقلة، ولا بد من انهاء المشكلة، وهذا ما لمسه محمد عبد العزيز زعيم جبهة البوليساريو في زيارته الأخيرة، الشهر الماضي الى واشنطن. او لجهة انحسار الدعم والتأييد من الدول التي كانت توفره لها، وفي مقدمتها الجزائر التي تعاني ازمة متفاقمة. ناهيك عن عودة انصار الجبهة من معسكراتها الى المغرب أو فرار بعضهم الى دول أخرى.

روسيا تؤيد جهود الأمم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء سلمياً

الرباط: «الشرق الأوسط»

في تطور مهم للموقف الروسي من نزاع الصحراء الغربية الذي كان محكوما تقليديا بمساندة أطروحة جبهة البوليساريو، اعلنت روسيا تاييدها لجهود الدكتور بطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة الهادفة الى ايجاد تسوية سلمية لنزاع الصحراء ورغبتها في توسيع التعاون مع المغرب في الميادين الاقتصادية والسياسية.

وأكد جريجوري كراسين مدير قسم الاعلام والمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية في تصريحات لوكالة الانباء المغربية في موسكو ان بلاده «تساند جهود غالي وممثله الخاص يعقوب زاده خان الهادفة الى التوصل الى تسوية لمسالة الصحراء والتي تتمحور حول تنظيم استفتاء في الصحراء».

واشار المسؤول الروسي الى ان مباحثات عبد اللطيف الفيلالي وزير الخارجية المغربي في موسكو الاسبوع الماضي تركزت حول آفاق تسوية نزاع الصحراء. مضيفا ان تلك المباحثات كانت مطولة وتطرقت الى ميادين التعاون الثنائي.

وقال كراسين ان التعاون بين البلدين في مجال الصيد البحري سيشهد قريبا دفعة جديدة في اطار الاتفاقية المشتركة الموقعة في اغسطس (آب) 1992. واعلن ان وفدا اقتصاديا وتجاريا روسيا رفيعا سيزور المغرب قريبا.

ويذكر ان شركة للصيد البحري واخرى سياحية تاسستا اخيرا ويبلغ راسمال الاخيرة 11 مليون دولار، وهي ترتبط بمؤسسة «تيسي» احدى كبريات الشركات البترولية في روسيا.

من جهة اخرى اشاد المسؤول الروسي بالدور النشط الذي يقوم به المغرب في البحث عن السبل والوسائل الكفيلة باحلال السلام في الشرق الاوسط. مؤكدا «رغبة روسيا في دفع كل الجهود في الشرق الاوسط من اجل تخفيف حدة التوتر في الاراضي المحتلة واعطاء نفس جديد لمحادثات السلام». وكان الامين العام للامم المتحدة قد تقدم يوم السبت الماضي بتقرير الى مجلس الامن حول آفاق تسوية نزاع الصحراء، مقترحا ثلاثة خيارات عملية كمخرج للمازق الذي يواجه تنفيذ المخطط السلمي الذي اقره مجلس الامن في ابريل (نيسان) 1991.

وفي السياق نفسه، ذكرت مصادر جبهة البوليساريو في العاصمة الجزائرية أن الجبهة اعلنت عدم قبولها لخيارين من ضمن الخيارات الثلاثة التي اقترحها غالي، معتبرة انها لا توفر الضمانات الكافية لتنظيم الاستفتاء، وتحفظت على الثالث الذي يتضمن فكرة الانهاء التدريجي للأنشطة التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو) او فكرة الغائها، والاقتصار على عدد من المراقبين العسكريين لتشجيع الاطراف على تنفيذ وقف اطلاق النار الذي بدأ سريانه في سبتمبر (ايلول) 1991.

ويعتبر موقف البوليساريو اول رد فعل ازاء مقترحات غالي، وكانت الجبهة اصلا متحفظة على الإعداد للاستفتاء وتسجيل الصحراويين الذين سيشاركون في الاستفتاء الذي شرعت فيه الامم المتحدة منذ السنة الماضية.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٨ [illegible] ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

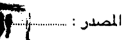
غالي يعين ممثلاً خاصاً لمتابعة استفتاء الصحراء

الرباط: «الشرق الأوسط»

عين الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي ممثلا خاصا مساعدا له في قضية الصحراء بائر فوري هو إريك بينسن.

وستكون لإريك بينسن سلطة كاملة على بعثة الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء في الصحراء. كما سيكون مسؤولا عن تنسيق كافة الأنشطة حينما يكون الممثل الخاص للامين العام في قضية الصحراء صاحب زاده يعقوب خان خارج المنطقة.

ويعمل بينسن ضمن «المينورسو» منذ مايو (ايار) 1993 كرئيس للجنة تحديد الهوية وتسجيل الأشخاص المدعوين للمشاركة في الاستفتاء وسيحتفظ بهذه المسؤولية.


المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ... ١٩٩٦

الاستفتاء المستحيل في الصحراء الغربية؟

الرباط - رضا الأعرجي

اعتبرت أوساط سياسية مراقبة مقترحات الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة في شأن الصحراء الغربية، مراوحة في المكان، ان لم تكن عودة بالنزاع الى ما كان عليه قبل السادس من أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، تاريخ وقف اطلاق النار بين المغرب وجبهة البوليساريو. ورأت في الخيارات الثلاثة التي عرضها غالي على مجلس الأمن مؤشراً واضحاً الى تراجع قدرة المنظمة الدولية على تنظيم استفتاء تقرير مصير الصحراء، مع عدم التوصل الى تحديد العدد النهائي للصحراويين، على رغم اعلان البوليساريو قبولها الترتيبات التي اقترحها الأمين العام السابق خافيير بيريز ديكويلار والمتضمنة اعتماد معايير جديدة لتوسيع قاعدة المشاركة في الاستفتاء، حيث لم يُحل - حتى الآن - الخلاف القائم بينها وبين المغرب على الروابط القبلية وأهلية الصحراويين ممن لم يشملهم الاحصاء الذي أجرته اسبانيا عام ١٩٧٤، ابان استعمارها المنطقة.

وكان غالي اقترح ثلاثة خيارات لانهاء نزاع الصحراء والخروج به من المأزق. يقوم الخيار الأول على تنظيم الاستفتاء ما بين ٧ و١٥ كانون الأول (ديسمبر) المقبل. بصرف النظر عن تعاون هذا الطرف أو ذاك، وفي هذه الحالة تنجز عملية تحديد هوية الصحراويين وتسجيلهم في أيلول (سبتمبر) المقبل وتنشر اللوائح النهائية للمشاركين في الاستفتاء، ويقوم الخيار الثاني على فكرة مواصلة لجنة تحديد الهوية عملها، وافتراض حصول تعاون طرفي النزاع للأخذ بالمعايير الخاصة بها، وذلك في نهاية حزيران (يونيو) المقبل، ويقرر مجلس الأمن الصيغة المناسبة لتطبيق الاستفتاء بناء على التقدم الحاصل في هذا المجال. أما الخيار الثالث الذي ينطوي على احتمال بقاء الخلاف قائماً بين طرفي النزاع على موضوع المعايير المقترحة لتوسيع الهيئة الناخبة، وبالتالي استحالة تنظيم الاستفتاء، فيتجه الى انهاء عملية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية باكملها على مراحل، ووفقاً لجدول زمني، أو وقف عملية التسجيل وتحديد الهوية لكن مع الابقاء على وجود عسكري محدود للأمم المتحدة، يشجع على بقاء وقف اطلاق النار ساري المفعول.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة عرض في كانون الثاني (يناير) من العام الماضي ثلاثة خيارات اخرى تميز من بينها الخيار الداعي الى التنفيذ الفوري للاستفتاء، أو الأخذ بنهج بديل له. ولا شك ان الخيارات الجديدة تعكس فشل جهود الأمم المتحدة في اتخاذ اجراءات حاسمة لتطبيق خطة التسوية السلمية او انقاذها من الجمود، كما تمثل احباطاً للمساعي المغربية الهادفة الى الاسراع بتنظيم الاستفتاء، لا سيما انها جاءت في اعقاب جولة مكثفة لوزير الخارجية الدكتور عبداللطيف الفيلالي شملت جميع عواصم الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، لوضعها امام المعطيات الراهنة للنزاع في اطار تاكيد التزام بلاده تنظيم الاستفتاء، في الوقت الذي تقول الرباط أن البوليساريو تضع العراقيل للحيلولة دون اجرائه في المواعيد التي حددها المجلس من قبل، سواء باصرارها على استئناف المفاوضات المباشرة التي انطلقت بلقاء العيون في تموز (يوليو) الماضي، أو بتشبثها بالاحصاء الاسباني الذي اغفل تسجيل الآلاف من الصحراويين.

تحديد الهوية موضع خلاف مستمر بين الطرفين

مجلس الأمن يتجه الى اصدار قرار جديد عن نزاع الصحراء

□ الرباط –
من محمد الأشهب:

■ يتوقع ان يصدر مجلس الامن في غضون ساعات قراراً جديداً في شأن نزاع الصحراء الغربية يرجح ان يركز على دعم الخيار الثاني، من بين ثلاثة خيارات قدّمها الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة لحسم النزاع.

ويقضي هذا الخيار بمواصلة لجنة تحديد الهوية مهمتها، لجهة تحديد الأشخاص المتحدرين من اصول صحراوية، المسموح لهم بالمشاركة في الاستفتاء، على اساس اقتراح وفاقي طرحه غالي في وقت سابق، وكذلك البدء في تسجيل المقترعين، ومراقبة الأمم المتحدة التقدم الحاصل في هذا الاتجاه على ان يقدّم الامين العام تقريراً بذلك قبل منتصف تموز (يوليو) المقبل. ويطلب هذا الخيار الذي يركز على دعوة المغرب وجبهة بوليساريو للإلتزام بمضمونه التعاون مع الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء تقرير المصير في اواخر العام الجاري.

وكان المغرب اعلن قبل ايام مساندته الخيار الاول من مقترحات الدكتور بطرس غالي الذي ينص على ان تشرع الأمم المتحدة في تنظيم الاستفتاء بغض النظر عن تجاوب اي من الطرفين، في حين رفضت جبهة بوليساريو التعاطي مع المقترحات الثلاثة التي قدّمها غالي، وأبدت تحفظاتها على الخيار الثاني، ما يعني انها ستواجه المزيد من الحرج في الموافقة على القرار الجديد لمجلس الامن، في حين لا تبدو مساندة المغرب للخيار الاول متعارضة مبدئياً مع خيار استمرار مساعي الأمم المتحدة عبر لجنة تحديد الهوية، كون ذلك الخيار يستند الى الاقتراح التوفيقي للامين العام، حول مهمة اللجنة. وكان المغرب وبوليساريو وافقا على هذا الاقتراح ضمن تحفظات ركّزت في الجانب المغربي على الاحكام المتعلقة بتحديد صلات القربى مع القبائل الصحراوية، وفي جانب بوليساريو طالبت بإدخال تعديلات على النص، تطال كيفية تحديد قائمة شيوخ القبائل المؤهلين للادلاء بشهاداتهم حول انتساب المتحدرين من اصول صحراوية.

والواضح في ظل هذه التحفظات ان مسالة تحديد هوية المتحدرين من اصول صحراوية تشكل الجانب المثير في الخلافات، لأن وضع معايير جديدة لتوسيع قاعدة المقترعين يسمح بإدماج آلاف الصحراويين غير المسجلين في الإحصاء الاسباني في القوائم الجديدة. وهو ما تعتبره جبهة بوليساريو ترجيحاً لكفة المغرب. في حين ان سلطات الرباط ترهن مهمة لجنة تحديد الهوية بالإفساح في المجال امام جميع المتحدرين من اصول صحراوية للمشاركة في الاقتراع وكانت اقامت لهذه الغاية مخيمات في ضواحي «العيون» عاصمة المحافظات الصحراوية، ضمّت آلاف الاشخاص غير المسجلين في الاحصاء الاسباني كونهم نزحوا قبل ١٩٧٤، او كانوا مضطهدين لم يسمح لهم لاعتبارات سياسية بالتسجيل في ذلك الاحصاء. ولا تعارض السلطات المغربية تسجيل الاشخاص الذين يثبت تحدرهم من اصول صحراوية، حتى وان كانوا ينتسبون الى جبهة بوليساريو.

ويتوقع ان تثير مسالة غياب ممثل الامين العام للامم المتحدة في نزاع الصحراء جدلاً سياسياً بين الاطراف المعنية. بخاصة ان غالي عين اريك جونسون رئيس لجنة تحديد الهوية ممثلاً خاصاً مساعداً له في قضية الصحراء، ما يعني ان مهمته ستشمل الاشراف على كل الاجراءات التي تتخذها الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء عندما يكون صاحب زادة يعقوب خان ممثل الامين العام خارج المنطقة المتنازع عليها.

وكان حسن زهيد المستشار في بعثة المغرب في الامم المتحدة اكد ان الاقتراحات المتعلقة بتمويل بعثة «المينورسو» في الصحراء ليست ملائمة ولا تعكس التطور للاوضاع، بخاصة ما يتعلق باستخدام منصب الممثل الخاص للامين العام حسب الضرورة. واعتبر الغاء هذا المنصب مضراً بتطبيق خطة التسوية، الا ان السيد تاكاسو مراقب الامم المتحدة اكد ان الوثائق المعروضة تستند الى الفرضيات الراهنة وان مجلس الامن سيبدي رايه في الاعمال الميدانية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ مارس ١٩٩٤

مجلس الأمن يقر خطة غالي لتسوية مشكلة الصحراء الغربية

□ مكتب نيويورك ـ رضا هلال:

أقر مجلس الأمن الدولي في ساعة متأخرة من مساء أمس الأول خطة الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي لتسوية مشكلة الصحراء الغربية.

وعبر المجلس عن ترحيبه وارتياحه بتقرير الأمين العام عن الحالة في الصحراء الغربية، معتبراً أن هدف خطة التسوية التي اقترحها الأمين العام يتمثل في اجراء استفتاء حر وعادل وحيادي لشعب الصحراء الغربية، وأنه بموجب الخطة يقوم الأمين العام باتخاذ الاجراءات اللازمة لاستعراض طلبات المشاركة في الاستفتاء.

ووافق مجلس الأمن على اقتراح الأمين العام بتحديد أهلية المشاركة في الاستفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، كما وافق على الاجراء المبين في تقريره الذي يحدد «للجنة تحديد الهوية» أن تنجز تحليل جميع الطلبات الواردة لتحديد هوية وتسجيل الذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء بحلول ٣٠ يونيو ١٩٩٤. وطلب مجلس الأمن من الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس في موعد لا يتجاوز ١٥ يوليو ١٩٩٤ عن التقدم المحرز في اعمال اللجنة، كما طلب منه التقيد الصارم بالجدول الزمني لخطة اجراء الاستفتاء منذ الآن وحتى نهاية عام ١٩٩٤.



د. بطرس غالي



المصدر : ....

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الأمن يرحب باقتراح غالي لتحديد المشاركة في استفتاء الصحراء

□ نيويورك - من راغدة درغام:

■ رحب مجلس الامن بالاقتراح التوفيقي للامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي في شان تفسير معايير «اهلية التصويت» وتطبيقها بوصفها اطاراً سليماً لتحديد اهلية المشاركة في الاستفتاء لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية. ووافق على الاجراء في الخيار «باء» من تقرير الأمين العام الذي يتعين على لجنة تحديد الهوية بموجبه ان «تنجز تحليل كل الطلبات الواردة وتشرع في تحديد هوية وتسجيل الذين يحق لهم الاشتراك في الاستفتاء في حلول ٣٠ حزيران (يونيو) على اساس الاقتراح التوفيقي المقدم من الأمين العام، وصلاحيات لجنة تحديد الهوية والاحكام ذات الصلة في خطة التسوية.

وتبنى المجلس قراراً بالاجماع ايد فيه عزم الامين العام على ان يواصل جهوده لتحقيق التعاون من جانب الطرفين على اساس الاقتراح التوفيقي. وطلب في هذا السياق الى الأمين العام ان يقدم تقريراً الى المجلس في موعد لا يتجاوز ١٥ تموز (يوليو) عن التقدم في اعمال لجنة تحديد الهوية، وكذلك عن الجوانب الاخرى ذات الصلة، لانجاز خطة التسوية «بغية بث ما يلزم من اجراءات اخرى لتنفيذ ولاية الامم المتحدة في الصحراء الغربية».

وحض قرار مجلس الامن على «التقيد الصارم بالجدول الزمني للخيار باء المحدد في الفقرة ٢٤ من تقرير الأمين العام بهدف اجراء الاستفتاء في نهاية عام ١٩٩٤». واعرب المجلس عن «بالغ قلقه ازاء استمرار الصعوبات والتاخير في عمل لجنة تحديد الهوية». ودعا الى التعاون التام مع الأمين العام وممثله الخاص ولجنة تحديد الهوية في الجهود الرامية الى تنفيذ خطة التسوية التي قبلها الطرفان، المغرب وبوليساريو.

وأصدرت الحكومة الاميركية بياناً لمناسبة تبني مجلس الأمن القرار شدد على اهمية الانتهاء من تسجيل الناخبين قبل ٣٠ حزيران (يونيو)، وجاء فيه «ان الحكومة الاميركية تحض الطرفين على التعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف».

وتوقف البيان الأميركي عند الفقرة التي تدعو الأمين العام الى اقتراح ما ينبغي ادخاله من تعديلات على الدور والمستوى الحاليين لبعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية خلال الاشهر الثلاثة المقبلة. وجاء فيه «واضح ان هذه لحظة مركزية في الوساطة، ونامل ان يكون الطرفان على استعداد لاتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة».

وانطوى البيان الاميركي على التهديد بسحب دعم الولايات المتحدة لعملية الأمم المتحدة في الصحراء. ونص على ان «ارادة الأمم المتحدة ليست بديلاً عن ارادة الاطراف». وهذا المجلس يواجه تحديات عالمية ضخمة للأمن والسلم الدوليين. هذا المجلس يواجه تحديات ضخمة، مالية، وذات علاقة بالموارد. ونحن نواجه ضغوطاً ومطالب في مناطق اخرى حيث النزاع اكثر حدة من الصحراء الغربية. والحكومة الاميركية ستاخذ هذه الخلفية في الحساب عندما يتم البحث في موضوع الصحراء وارسال بعثة الأمم المتحدة الى الصحراء الغربية بصورة خاصة، لاحقاً هذه السنة».

وقرر مجلس الأمن انه، انطلاقاً من التزام الطرفين التعاون التام، اذا ما ابلغ الأمين العام بانه لا يمكن اجراء الاستفتاء في نهاية عام ١٩٩٤ ان «يبحث في مستقبل بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية بما في ذلك النظر في الخيارات المتعلقة بولايتها واستمرار اعمالها».

واستناداً الى الجدول الزمني في تقرير الأمين العام تتولى لجنة تحديد الهوية تحليل بيانات مقدمي الطلبات وتشرع في نشر نتائج تحليلها في الفترة التي تبدأ من تبني القرار الى شهر ايار (مايو). ومع بدء شهر حزيران تبدأ اللجنة تحديد هوية الاشخاص المؤهلين للاشتراك في الاستفتاء وتسجيلهم كناخبين مؤهلين، لدى تقديم دليل يثبت هويتهم واهليتهم للانتخاب والتحقيق من ذلك الدليل. وتعلن اللجنة ايضاً ترتيبات عملية الطعون. ومع حلول ايلول (سبتمبر) تنجز اللجنة تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم، ويوافق الأمين العام على القائمة النهائية للناخبين ويقوم بنشرها.

المدوسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١ ٣ مارس ١٩٩٤

المغرب يعلن قبوله للقرار

مجلس الأمن يتبنى خيار إجراء استفتاء الصحراء منتصف ديسمبر

الرباط: «الشرق الاوسط»
نيويورك: من خليل مطر

اكد احمد السنوسي مندوب المغرب لدى الامم المتحدة ان المغرب الذي يتمسك دوما بتنظيم استفتاء في الصحراء يتقبل برصانة خيار مجلس الامن الذي توصل اليه بعد مناقشته ثلاثة خيارات بشأن مستقبل تنظيم الاستفتاء على الصحراء، على الرغم من كونه لا يتوافق تماما مع الخيار الذي يرغب به.

واشار السنوسي في تصريحات له عقب اجتماع مجلس الامن امس الاول في نيويورك الى ان مصادقة مجلس الامن على الخيار الداعي الى تنظيم استفتاء في نهاية السنة الحالية يترك الامل في ان يكون تنفيذه سيدخل مرحلة حاسمة وسيمكن المنطقة من الاستفادة من التنمية، وتمكين الصحراويين المحتجزين في مخيمات تيندوف من الالتحاق باسرهم في المغرب.

وكان مجلس الامن قد صادق امس الاول بالاجماع على خيار من ضمن ثلاثة تضمنها تقرير لبطرس غالي قدمه في بداية شهر مارس (اذار) الحالي. ويقضي الخيار المصادق عليه بالعمل لاجراء الاستفتاء في نهاية السنة الحالية، والشروع في تحديد المعطيات المتصلة بطلبات المشاركة في الاستفتاء وبدء عملية التسجيل التي تشرف عليها لجنة تحديد الهوية في 30 يونيو (حزيران) المقبل. واكد مجلس الامن تاييده للجهود التي يبذلها الامين العام وقبوله للجدول الزمني الذي تضمنه الخيار المصادق عليه، الذي يفترض انهاء عمليات تسجيل المشاركين في الاستفتاء في منتصف سبتمبر (ايلول)المقبل، وانطلاق الحملات الاعلامية في نوفمبر (تشرين الثاني)، على ان يكون اجراء الاستفتاء بتاريخ 15 ديسمبر (كانون الاول) من السنة الحالية.

وجاء في القرارتحذير مبطن بامكانية النظر في مستقبل العملية ككل، اذ قال «انه اذا ما ابلغ الامين العام المجلس في تقريره انه لا يمكن اجراء الاستفتاء بنهاية عام 1994، ومع مراعاة التزام الطرفين بالتعاون العام معه، يبحث المجلس في مستقبل بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بما في ذلك النظر في الخيارات المتعلقة بولايتها واستمرار اعمالها».





المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ مارس ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مجلس الامن يوافق على اجراء استفتاء الصحراء فى نهاية العام

نيويورك ـ من مكتب الاهرام: وافق مجلس الامن بالاجماع على قرار يرحب فيه بتقرير السكرتير العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالى واقتراحه التوفيقى بشأن تحديد معايير أهلية التصويت فى الاستفتاء الخاص بتقرير مصير الصحراء الغربية.

ويطلب القرار من السكرتير العام تقديم تقرير فى يوليو القادم يتضمن قوائم المشاركين فى الاستفتاء على ان يجرى الاستفتاء فى نهاية العام الحالى .واضاف القرار أنه اذا ما ابلغ السكرتير العام المجلس بانه لا يمكن اجراء الاستفتاء فى نهاية العام فان المجلس سيبحث مستقبل بعثة الامم المتحدة المكلفة بالاشراف على الاستفتاء والنظر فى ولايتها واستمرار اعمالها .كما حث مجلس الامن المغرب وجبهة البوليساريو على التعاون مع الامين العام فى تنفيذ خطط التسوية التى أقرها المجلس من أجل التوصل لحل عادل ودائم لمشكلة الصحراء الغربية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون

التاريخ : ١ ابريل ١٩٩٤

سبتة ومليلية تطفوان على سطح العلاقات المغربية الإسبانية

الرباط ـ علي صالح:

□ في الأسبوع الماضي قام «خوصي ماريا اثنار» زعيم الحزب الشعبي الإسباني المعارض بزيارة رسمية إلى المغرب استغرقت ثلاثة أيام تلبية لدعوة وجهها إليه رئيس البرلمان المغربي محمد جلال السعيد. وكان «اثنار» على رأس وفد هام يضم أعضاء من البرلمان الإسباني ومن اللجنة الوطنية للحزب الشعبي. وبرغم أن الرجل لا يشغل أي منصب في الحكومة الإسبانية، فإن زيارته للمغرب أوليت أهمية خاصة في كل من المغرب وإسبانيا. وقالت عدة مصادر إن المسؤول الإسباني لا يمثل حزبه فقط في هذه الزيارة، وأن قيادة الحزب الشعبي قد أعدت لها بتعاون مع وزارة الخارجية الإسبانية. وتأتي أهمية هذه الزيارة ليس فقط لأنها تتزامن مع مفاوضات المغرب مع السوق الأوروبية حول صادراته إليها من المنتوج الزراعي الذي ترى إسبانيا أنه ينافس إنتاجها، وكذلك تلتقي مع طرح قضية الاستفتاء في الصحراء على مائدة الأمم المتحدة، وإنما أساساً لأن ملف مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين اللتين مازالت تحتلهما إسبانيا قد طرح من جديد بهدف تسويته أو البحث له عن مخرج يناسب الطرفين. فقد تناول الملك الحسن الثاني في خطابه الذي ألقاه يوم ٣ مارس الماضي بمناسبة ذكرى توليه الحكم، قضية المدينتين المحتلتين ودعا إلى تشكيل خلية تفكير تتولى البحث في الموضوع بشكل يحافظ على مصالح كل من المغرب وإسبانيا. وقال الملك انه لم يعد من الممكن إرجاء الحل إلى ما لا نهاية. وكان الملك المغربي قد تقدم بالمقترح نفسه منذ سبع سنوات. وتقدم برلمانيو ثلاثة أحزاب مغربية معارضة في فبراير الماضي هي: الاستقلال، والاتحاد الاشتراكي، ومنظمة العمل بمشروع ملتمس إلى البرلمان المغربي حول المدينتين. ويبدو أن مما دفع المغاربة إلى طرح ملف المدينتين بقوة هذه المرة هو استعداد الحكومة الإسبانية لمنح الحكم الذاتي لهما على غرار المناطق الإسبانية الأخرى، وذلك استجابة لمطالب الأحزاب السياسية في المدينتين، لتصبح لهما السيادة الإدارية والمالية. ومن شأن هذا الإجراء في صورة إقراره أن يدمج سبتة ومليلية في إسبانيا بشكل يهدد هويتهما المغربية، ويضيع بشكل أعنف حقوق المغاربة فيهما، ومعلوم أن المدينتين المحتلتين قد بقيتا تتبعان مباشرة وزارة الداخلية الإسبانية ولم يشملهما تقسيم إسبانيا إلى مناطق، كما سبق للاندلسيين أن رفضوا إدماجهما بمنطقتهم. وإذا كانت هذه القضية مسألة تنافس بين الأحزاب الإسبانية، فإن الحزب الشعبي الذي يتزعمه «خوصي ماريا اثنار» يعتبر صاحب الموقف الأشد معارضة للموقف المغربي، لذلك كانت زيارة «اثنار» مناسبة جد مهمة للمغاربة ليطرحوا معه هذا الموضوع إضافة إلى غيره من قضايا الساعة. وقد اجتمع المسؤول الإسباني في الرباط مع كل من الملك الحسن الثاني، ورئيس مجلس النواب محمد جلال السعيد، والوزير الأول محمد كريم العمراني، ووزير الشؤون الخارجية عبداللطيف الفيلالي، وممثلي الفرق البرلمانية، وقد استغرق لقاؤه مع الملك الحسن الثاني نحو ساعة كاملة ووصفه بأنه هام. وتقول بعض المصادر إن اللقاء تناول مسألة المدينتين المحتلتين إضافة إلى قضايا أخرى تهم البلدين. كما تناولت لقاءات زعيم الحزب الشعبي الإسباني مع المسؤولين المغاربة الآخرين هذه القضية، وتم التأكيد خلال ذلك على ضرورة أن تراجع إسبانيا موقفها من هذه المسألة، وأن بينها وبين المغرب آفاقاً واسعة للتعاون المشترك. وقد صرح «الفريد وبريث روبالكابا» الوزير الإسباني لدى رئاسة الحكومة في تعليق له على زيارة «اثنار» إلى المغرب بقوله «إن الحكومة الإسبانية تدعم كل مبادرات من شأنها تعزيز العلاقات مع المغرب». وقالت صحيفة «الباييس» الإسبانية إن زيارة «اثنار» إلى المغرب لقيت ارتياحاً لدى وزارة الشؤون الخارجية الإسبانية، وأضافت أنها طمأنت المغرب بشأن موضوع سبتة ومليلية.

لقد كان الظرف الذي طرح فيه المغرب قضية المدينتين جد مهم، فهو يتهيأ لطي مسألة الصحراء التي تقرر أن يتم فيها الاستفتاء هذه السنة لتعود إليه كاملة بتزكية دولية بعد أن بسط عليها شرعيته الواقعية، لذلك فإن الجهود التي كانت موجهة لقضية الصحراء ستوجه لقضية المدينتين اللتين كان لهما دور ثقافي وعلمي هام في مختلف العصور الإسلامية. ■



المصدر : الميثاق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ ابريل ١٩٩٤

الرباط اعتبرت موافقة مجلس الأمن على القرار ٩٠٧ تجسيداً للارادة الدولية

تنفيذ خطة الأمم المتحدة في الصحراء رهن تقدم في مهمة لجنة تحديد الهوية

☐ الرباط – من محمد الأشهب:

■ اعتبر وزير الدولة المغربي احمد العلوي موافقة مجلس الامن على القرار ٩٠٧ تجسيداً للارادة الدولية لحل نزاع الصحراء الغربية نهائياً.

وقال ان الخيار الثاني الذي وافق عليه المجلس من بين ثلاثة خيارات «يعطي جبهة بوليساريو مهلة اخيرة مدتها ثلاثة اشهر لقبول التسوية المقترحة من الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة». وسيكون على لجنة تحديد الهوية ان تنهي خلال هذه الفترة درس كل طلبات التسجيل في قوائم المقترعين في الاستفتاء.

واوضح العلوي ان مبادئ خطة التسوية التي وضعتها الامم المتحدة منذ العام ١٩٨٨ لم تتحدث ابداً عن الحوار أو المفاوضات المباشرة بين المغرب وجبهة بوليساريو. ولكنها تمنح الأمين العام للأمم المتحدة صلاحيات فض المنازعات التي تنشا حول تاويل الاجراءات.

ورات مصادر مهتمة بنزاع الصحراء الغربية ان الموقف الذي التزمته حكومة الرباط بقبولها الخيار الثاني الذي وافق عليه مجلس الامن، وربط اجراءات تسجيل السكان المتحدرين من اصول صحراوية بمضمون خطة كان اقرها الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويار لجهة توسيع قاعدة المقترعين يرمي الى تجاوز مطالب جبهة بوليساريو التي تركز على الدخول في مفاوضات مباشرة لحل الاشكالات التي يطرحها تسجيل السكان في قوائم الاقتراع، كونها ترفض ادخال تعديلات جوهرية على الاحصاء الاسباني للعام ١٩٧٤. وتتشبث باعتباره المرجعية الوحيدة لاعداد القوائم. في حين تدعو الحكومة المغربية الى تسجيل الاف الصحراويين الذين اقصوا عن المشاركة في ذلك الاحصاء الذي أجري في ظروف كانت السلطات الاسبانية ترمي من ورائها الى البحث في منح الحكم الذاتي للمحافظات التي كانت تقع تحت نفوذها قبل الجلاء عن المنطقة.

وتستند حكومة الرباط في ذلك الى خطة بيريز ديكويار التي تنص على انه «ليس من العدل ان يوصف بالتحيز، امر الاعتراف للصحراويين الذين ولدوا في خارج الصحراء او الذين نفاهم الاسبان، بحق التصويت لتقرير مصير بلادهم».

وكان غالي اقترح حلاً وفاقياً للبحث في مقاييس تحديد هوية الأشخاص المتحدرين من أصول صحراوية، وافق عليه مجلس الأمن في القرار رقم ٩٠٧ الذي يركز على متابعة لجنة تحديد الهوية مهماتها في غضون الاشهر الثلاثة المقبلة، ضمن التقيد بجدول زمني لتنظيم الاستفتاء في نهاية العام ١٩٩٤. الا ان الموقف الذي التزمته جبهة بوليساريو، لجهة التشكيك في سلامة خطة الأمم المتحدة، اعتبره اكثر من مراقب محاولة لمعاودة طرح صيغة المفاوضات المباشرة. وهو الموقف ذاته الذي التزمته الجزائر باعتبارها طرفاً معنياً بالتسوية حين دعت الى ربط اي مساع تقوم بها الامم المتحدة بموافقة المغرب وجبهة بوليساريو. الا ان هذه الدعوة كانت ترددت قبل موافقة مجلس الامن على القرار الأخير الذي حمل في طياته انذاراً للطرفين «اذا ابلغ الامين العام مجلس الأمن باستحالة تنظيم الاستفتاء» قبل نهاية العام «اذ سيكون على المجلس كما ورد في القرار ٩٠٧» ان يبحث في مستقبل بعثة الامم المتحدة والخيارات المتعلقة بدورها واستمرار مهمتها».

وتركز تحليلات المراقبين في هذا الصدد على ان الفرصة متاحة الآن لتنفيذ خطة الامم المتحدة هي رهن احراز تقدم كاف في مهمة لجنة تحديد الهوية التي يراسها الديبلوماسي اريك جونسون، الذي



يباشر في الوقت نفسه مهمة ممثل مساعد للامين العام للامم المتحدة في نزاع الصحراء، بعد اختيار صاحب زاده يعقوب خان متابعة الموقف من خارج المنطقة. ذلك ان الصفة التي يتمتع بها جونسون تؤهله للحسم في المنازعات التي تطال الموقف من تسجيل السكان في قوائم الاقتراع.

وكان جونسون اصدر بياناً مشتركاً مع السلطات المغربية في الأسابيع الأخيرة يقرر البدء في مهمة التسجيل بالنسبة الى كل الصحراويين في المحافظات التي سيطر عليها المغرب، وفي مواقع بوليساريو في الطرف الآخر، الا ان تحفظات بوليساريو تحول دون انجاز هذه المهمة بالقدر الكافي من السرعة. ويصعب في حال استمرار هذه الخلافات ان تنجز لجنة تحديد الهوية مهمتها في الأشهر الثلاثة المقبلة. ما يعني ان عامل الزمن سيلعب هذه المرة دوراً حاسماً في تحديد مسار النزاع والامكانات المتاحة لتسويته اما عن طريق تنفيذ خطة الأمم المتحدة أو البحث في خيارات اخرى تبدو اقرب الى الاحتمال ان نفضت الامم المتحدة يدها من متابعة نزاع لم يعد يرتدي الحدة نفسها، وبات اقل جذباً للاهتمام الاقليمي والدولي على السواء.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ ابريل ١٩٩٤

مجلس الأمن يعود الى الصفر: من هم الصحراويون؟

الرباط – رضا الاعرجي

يقف مشروع استفتاء تقرير مصير الصحراء الغربية امام اختبار حاسم، بعد قرار مجلس الامن الدولي الأخذ بالخيار الثاني، بين ثلاثة خيارات تضمنها التقرير الاخير للدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة والقاضي باستكمال لجنة تحديد هوية الصحراويين مهمتها تسجيل الناخبين المحتملين قبل ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل، وفقاً للاقتراح التوفيقي للامين العام، ليقرر المجلس، بناء على التقدم الحاصل في هذا المجال، الصيغة المناسبة لتطبيق الاستفتاء.

وعلى رغم ما ورد في القرار من دعوة لطرفي النزاع، المغرب وجبهة البوليساريو، الى التعاون من اجل تنظيم الاستفتاء في اواخر العام الحالي، على قاعدة تفترض امكان الاتفاق على معايير مشتركة لتحديد الهوية، الا ان المغرب، عبّر عن «الأسف الكبير» لتبني المجلس خياراً يفتح للجبهة باب المماطلات، وبالتالي عرقلة تطبيق الاستفتاء الهادف الى تسوية النزاع سلمياً.

وكان واضحاً اثناء المشاورات التي سبقت صدور القرار، استبعاد الخيار الثالث بوقف عملية بعثة الامم المتحدة لما ينطوي عليه من اعتراف بفشل جهود استغرقت حوالي عشر سنوات، كما كان متوقعاً عدم حصول الخيار الاول، أي اتخاذ قرار حاسم بتنظيم الاستفتاء، على اجماع اعضاء المجلس، ذلك ان خياراً مماثلاً كان الامين العام للامم المتحدة عرضه، في اواخر كانون الثاني (يناير) من العام الماضي، لم يأخذ به المجلس وفضّل عليه تأجيل الاستفتاء الى حين ايجاد حل لمعضلة الناخبين المؤهلين للمشاركة فيه.

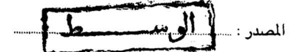
ومن المؤكد ان قرار مجلس الامن جاء على عكس اتجاه الموقف المغربي المساند والداعم للخيار الأول الذي يقضي بتنظيم الاستفتاء بغض النظر عن تعاون أي من الطرفين، الامر الذي يطرح السؤال مجدداً عن حقيقة ما يتعرض له المغرب من ضغوط قد تحول دون اجراء الاستفتاء في ظروف تتسم بالنزاهة والحياد، ففي اكثر من مناسبة، لمح الى وجود مثل هذه الضغوط، بل اعتبر دائماً عدم الاخذ بوجهة نظره من الخلاف على قوائم الناخبين موقفاً سياسياً وليس قانونياً. ولعل الهدف من الجولة الاخيرة التي قام بها وزير الخارجية المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي على عواصم الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن هو مواجهة ما يتعرض له المغرب من ضغوط خارجية.

ومهما كانت الاسباب فان قرار مجلس الامن ضاعف من الشكوك حيال تطبيق الاستفتاء، حيث ما يزال موضوع



تحديد هوية الناخبين يمثل عائقا اساسيا لم ينجح الامين العام في ايجاد حل له، خلال زيارته للمنطقة العام الماضي، كما لم يسفر «لقاء العيون» والمباحثات المباشرة التي جرت بين طرفي النزاع في تموز (يوليو) عن نتائج ايجابية ملموسة للتغلب على معضلة مفهوم سكان الصحراء.





المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ ابريل ١٩٩٤

اسباني معاد للمغرب يزور الرباط

الرباط - رضا الاعرجي:

في خضم مناقشات البرلمان الاسباني حول قانون الحكم الذاتي المقرر منحه للمدينتين المغربيتين المحتلتين، سبتة ومليلية، قام خوسي ماريا اثنار رئيس «التحالف الشعبي»، اكبر حزب معارض في اسبانيا، بزيارة للمغرب بدعوة من مجلس النواب المغربي.

واولت الاوساط السياسية في كل من المغرب واسبانيا، زيارة الزعيم الجديد لليمين الاسباني ومحادثاته مع المسؤولين المغاربة، اهتماماً لافتاً، لأنها جاءت في اعقاب دعوة الحسن الثاني في خطابه الاخير في الذكرى ٣٢ لتوليه مقاليد البلاد، لاستعادة المدينتين المغربيتين اللتين تحتلهما اسبانيا، وتشكيل «خلية تفكير» من الجانبين لهذا الغرض. ففي الوقت الذي حذرت فيه المعارضة المغربية من استغلال الزيارة لمصلحة حزبه مطالبة بعدم اتاحة الفرصة له لترويج آرائه «الاستعمارية»، او آراء ليست في مصلحة العلاقات المغربية - الاسبانية، انتقدت قيادة اليسار الاسباني الطابع الرسمي للزيارة من منطلق تجاوزها اختصاصات الجهاز التنفيذي في ما يتعلق بالعلاقات الخارجية.

وحسب مصادر اسبانية فان اثنار لم يمثل حزبه في زيارته للمغرب بل اسبانيا، بينما أكد وزير الخارجية الاسباني خافيير سولان تطابق موقفي الحكومة والمعارضة اليمينية، أي الحزب الشعبي، من موضوع سبتة ومليلية، وهو ترسيخ احتلال المدينتين المغربيتين عبر الحكم الذاتي.

وبالنسبة الى الاوساط المغربية مثلت زيارة اثنار «خطوة فريدة» بسبب دعمه استمرار احتلال المدينتين المغربيتين واعتبارهما «اراضي اسبانية» ولارتباطه بمجموعات الضغط المعروفة بمعارضتها لتطوير علاقات التعاون المغربية - الاوروبية، فضلاً عن مواقفه العنصرية من المهاجرين المغاربيين، اذ سبق ان دعا، في اجتماع الدولية الليبرالية، الى تشكيل تحالف عسكري من اسبانيا وفرنسا وايطاليا لكبح ما اسماه بالتطرف في دول المنطقة.

غير ان هذه الاوساط ابدت ترحيباً ملحوظاً بالحوار الذي تفتحه الزيارة لمعالجة الخلاف المغربي - الاسباني على سبتة ومليلية، والمشاكل الناجمة عن التنافس بين البلدين في الميدان الزراعي اضافة الى وضع اليد العاملة المغربية في اسبانيا، ففي كل الاحوال، إن التوجه المغربي للبحث في مشكلة سبتة ومليلية يركز على مفهوم الحوار، قبل كل شيء، كما ان فكرة تشكيل «خلية للتفكير» في مستقبل المدينتين ليست جديدة، اذ اقترحها العاهل المغربي قبل سنوات عدة، وكان لافتاً ان علاقات البلدين حافظت على وتيرتها، بل عرفت نقلة نوعية بابرام معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار في العام ١٩٩١ التي شملت تعزيز مجالات التعاون في الميادين الاقتصادية والعسكرية والثقافية، ما يعني ان طرح ملف سبتة ومليلية لم يؤثر على تطور العلاقات المغربية - الاسبانية.



غالي يبحث في إسبانيا نزاع الصحراء الغربية

الرباط: «الشرق الاوسط»

ذكر مصدر اسباني ان الدكتور بطرس غالي الأمين العام للامم المتحدة الذي يزور اسبانيا لأول مرة منذ تقلده منصب الأمانة العامة، بحث مع خافيير سولانا وزير الخارجية الاسباني عددا من القضايا ذات الصلة بعمل الأمم المتحدة من بينها نزاع الصحراء الغربية. وكان الوزير الاسباني قد قال قبيل وصول غالي الى مدريد ان مشاوراته مع الامين العام ستتركز اساسا على اوضاع الأمم المتحدة وعمليات السلام التي ترعاها، وكذلك التعديلات التي يمكن أن تدخل على كيفية أداء المنظمة الدولية ، كما يبحث الطرفان موضوع الندوة الدولية حول التنمية الاجتماعية المقرر عقدها في كوبنهاجن خلال العام المقبل.

وكانت الجمعية العامة قد صادقت بدون تصويت يوم الخميس الماضي على مشروع القرار الذي اعدته اللجنة الخامسة والمتعلق بالنفقات المالية والترتيبات الإدارية اللازمة لاستمرار عمل بعثة الأمم المتحدة، المكلفة بالسهر على تنظيم الاستفتاء (مينورسو) في الصحراء الغربية، ودعت الأمين العام الى صرف الاعتمادات التي تتطلبها العملية وذلك حتى نهاية شهر يوليو (تموز) المقبل.

وفي الجزائر نقلت وكالة الأنباء الرسمية عن مصدر مأذون قوله: ان الوساطة التي تقوم بها الجزائر بين الحكومة المالية وثوار الطوارق تدخل في اطار اشمل شبيه بذلك الذي تقوم به الجزائر بخصوص نزاع الصحراء الغربية.

وفي هذا الإطار - يضيف المصدر - فان الاجتماع المقرر عقده في «تماراسيت» بالجنوب الجزائري يومي 16و17 من الشهر الحالي بين حركات الطوارق والحكومة المالية يصب في نفس الاتجاه وينسجم مع المبادئ التي طالما طبعت السياسة الخارجية للجزائر، ولذلك فمن الطبيعي ان تنتبه بلاده لما يحدث بالقرب منها خاصة اذا تعلق الأمر بنزاعات يمكن ان تهدد الاستقرار في المنطقة - حسب تعبير المصدر - الذي اضاف ان مثل هذه السياسة هي التي ادت الى تسوية النزاع بين ليبيا وتشاد عن طريق اتفاق الجزائر في اغسطس (آب) 1989، كما ساهمت نفس السياسة في حل النزاع الذي اندلع في شمال جمهورية النيجر. ويلاحظ في تصريح المصدر الجزائري الذي لا يعرف مدى مشاركته في صنع القرار، انه استعمل لهجة معتدلة تصالحية بخصوص قضية الصحراء، خلافا للصحافة الجزائرية التي طالما استعملت عبارات شديدة اللهجة حيال المغرب عند تعرضها لقضية الصحراء الغربية، فهو يصنف بلاده ضمن الأطراف الداعية الى الصلح وتذويب شقة الخلاف بين المتنازعين.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ ابريل ١٩٩٤

البولبيساريو تحذر من إندلاع القتال في الصحراء الغربية

واشنطن ـ وكالات الانباء: حذر محمد عبدالعزيز امين عام جبهة البوليساريو من إحتمال تجدد المعارك بين قوات الجبهة والقوات الحكومية المغربية في الصحراء الغربية. وشدد على ضرورة التوصل إلى إتفاق مع المغرب حول الخطة المتعثرة الرامية إلى إحلال السلام في الصحراء الغربية.

وأضاف امين جبهة البوليساريو في تصريحات له امس أن خطة السلام التي وضعتها الامم المتحدة لاحلال السلام في الصحراء الغربية تعثرت بسبب الخلاف حول تحديد هوية الذين يحق لهم التصويت في إستفتاء على تقرير مصير الصحراء المزمع إجراءه في نهاية العام الحالي.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٦ ابريل ١٩٩٤

الرباط تتهم السفير الجزائري في مدريد بالتدخل للتأثير في خطة الصحراء

□ الرباط – من محمد الاشهب:

■ اتهم مصدر رسمي مغربي سفير الجزائر في مدريد بالتدخل للتاثير في تنفيذ خطة الامم المتحدة لتسوية نزاع الصحراء.

وعقب المصدر على تصريحات صدرت عن السفير الجزائري خلال عقد «ندوة دولية» لمساندة خطة السلام في الصحراء استضافتها مدريد في ٣١ من الشهر الجاري. وتساءل «هل تمثل تلك التصريحات التي تركز على اتهام المغرب بعرقلة استفتاء الصحراء وجهة نظر الحكومة الجزائرية أم انها اجتهاد شخصي؟».

واكد ان الجزائر ما فتئت تعلن عن بعض التحفظ ازاء تطبيق خطة الامم المتحدة التي تركز على اتهام المغرب بعرقلة استفتاء الصحراء، وان القرارات التي صدرت عن مجلس الامن، خصوصاً القرار رقم ٩٠٧ يعطي الأمين العام للأمم المتحدة موعداً الى نهاية حزيران (يونيو) المقبل لاقناع جبهة بوليساريو بقبول التسوية المتعلقة بتفسير معايير تحديد هوية المشاركين في الاقتراع.

وترصد المصادر المهتمة دلالات هذا التصعيد الاعلامي وانعكاساته على تطبيق خطة الاستفتاء، في وقت تهدد جبهة بوليساريو بمعاودة الحرب في الصحراء، كذلك في اعقاب صدور تصريحات من الدكتور عبداللطيف الفيلالي وزير خارجية المغرب اكد فيها ان بوليساريو لم تعط حتى الآن اي جواب واضح على اقتراحات الأمين العام للامم المتحدة التي تركز على المضي قدماً في تنفيذ خطة تسجيل السكان الصحراويين في قوائم الاقتراع، والانتهاء من هذه القضية في غضون الاسابيع القليلة المقبلة.

ويتوقع المراقبون في حال استمرار الخلاف القائم بين المغرب وبوليساريو على هذه المسالة، ان يعاود طرح قضية وجود بعثة الامم المتحدة المكلفة الاشراف على الاستفتاء في المحافظات الصحراوية، خصوصاً ان التقرير الأخير الذي قدمه الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة الى مجلس الامن تضمن تهديداً واضحاً بسحب بعثة الامم المتحدة في حال عدم احراز تقدم في مساعي التسوية السلمية للنزاع.

وكان مجلس الامن اقر واحداً من ثلاثة خيارات اقترحها غالي يقضي باستمرار المساعي الدولية، في حين ان خياراً آخر كان يركز على تنظيم الاستفتاء حتى في حال عدم اتفاق الطرفين المعنيين، وهو الخيار الذي كان المغرب يحبذ موافقة مجلس الامن عليه، الا انه ابدى موافقته على الخيار الذي اقره المجلس لابراز تعاونه مع الأمم المتحدة.

ويسود اعتقاد لدى الأوساط المهتمة بتطورات النزاع ان المواقف الاخيرة لبوليساريو، وفي مقدمها التهديد بمعاودة حمل السلاح تشير الى صعوبات تعتري تنفيذ خطة الأمم المتحدة، اذ لا تزال بوليساريو تراهن على دخول المغرب معها في مفاوضات مباشرة لحل الاشكالات المتعلقة بقوائم المقترعين، في حين ترى حكومة الرباط التي تؤكد التزامها تنفيذ خيار الأمم المتحدة، ان ليس ما يلزمها فتح مفاوضات مباشرة مع بوليساريو، وان هذا المطلب يهدف الى عرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة.

وكان لافتاً ان التصريحات التي صدرت عن مصادر مغربية رسمية في هذا الاتجاه، هدفت الى ابعاد الحكومة الجزائرية عن تبني مواقف جبهة بوليساريو، ما يعني الافساح في المجال امام معاودة الحوار المغربي – الجزائري على ترتيب الاوضاع في المنطقة، متى تهيات له الظروف الملائمة.

عودة ثانية لمشكلة الصحراء

تساؤلات مغربية حول تصريحات السفير الجزائري في مدريد

الرباط: «الشرق الأوسط»

أكدت الجزائر التصريحات التي نقلتها الصحف عن سفيرها في مدريد خلال ما سماه بندوة دولية لمساندة مخطط السلام في الصحراء الغربية، وهي التصريحات التي سبق أن استنكرها مصدر رسمي مغربي، وتساءل عما إذا كان ما أدلى به السفير الجزائري في الندوة المذكورة مجرد رأي شخصي أم يعكس موقفا رسميا للحكومة الجزائرية، معتبرا ما ورد على لسانه خادعاً وشديد اللهجة ويدل على عدم دراية شاملة بمواقف الأطراف وتطور جهود الأمين العام للأمم المتحدة ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن مصدر مأذون استغرابه من كون وكالة الأنباء المغربية شككت في تصريحات السفير الجزائري خلال الندوة التي عقدت في مدريد، مذكرة أنه يعبر عن موقف الجزائر الثابت حيال نزاع الصحراء الغربية، والقائم على أساس إيجاد حل تفاوضي يستند الى مخطط السلام الذي أقرته الأمم المتحدة والذي يدعو الى تنظيم استفتاء حر وغير منحاز لتقرير مصير ما أسماه البيان «شعب الصحراء الغربية».

ويأتي هذا التوضيح في أعقاب تصريحات سابقة لمحمد صالح دمبري وزير الخارجية الجزائري الذي قال إن بلاده لن تقبل ما سماه سياسة الأمر الواقع في الصحراء، منوها باقتراح محمد عبد العزيز الأمين العام لجبهة البوليساريو الداعي الى عقد «مؤتمر دولي» حول الصحراء، واصفا إياه بأنه اقتراح واقعي.



المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ ابريل ١٩٩٤

الجزائر تتبنى اتهامات بأن الرباط تعرقل استفتاء الصحراء

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ رأت مصادر في الرباط في تزايد الجدل بين ديبلوماسيين مغاربة وجزائريين ازاء تطورات نزاع الصحراء الغربية مؤشراً الى عودة الخلاف بين البلدين الى صدارة الاهتمام. اذ رد مصدر جزائري رسمي على اتهامات مغربية طاولت تصريحات عن الصحراء الغربية للسفير الجزائري في مدريد. وأكد ان السفير لا يمكنه التحدث عن هذه المسألة الا بصفته ممثلاً رسمياً للجزائر. ويعني المصدر ان الحكومة الجزائرية تلتزم الموقف الذي يركز على تمسك الجزائر بتسوية متفاوض عليها بين المغرب وجبهة «بوليساريو» ضمن خطة الأمم المتحدة، ويتهم حكومة الرباط بعرقلة الاستفتاء.

وكانت التصريحات المغربية الاخيرة ترمي الى اضفاء طابع الشخصي على تصريحات السفير الجزائري في مدريد، لئلا تزيد في تعقيد الموقف الديبلوماسي. الا ان تصريحات وزير الخارجية الجزائري السيد محمد الصالح دمبري الذي أكد رفض بلاده «الأمر الواقع في حال فشل جهود الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء قبل نهاية العام الجاري» اضفت بعداً رسمياً على هذا الموقف. وجدد دمبري القول «ان قضية الصحراء تشكل عامل زعزعة استقرار للحدود الجزائرية، وبالتالي تهديداً للأمن الوطني الجزائري» وركز على اعتبار التعاطي معها «في مرتبة من بين اولويات السياسة الخارجية للجزائر».

واللافت في هذه الحرب الكلامية بين المغرب والجزائر انها تأتي في اعقاب نوع من التفاهم السياسي طاول الموقف من نزاع الصحراء الغربية خلال عهد حكومة السيد رضا مالك. وكان الاخير ايام توليه وزارة الخارجية من مهندسي لقاء «العيون» الذي جمع اعضاء قياديين في «بوليساريو» بصحراويين ينتسبون الى المغرب. وكان المسؤولون في الرباط والجزائر يعولون على ذلك اللقاء لحلحلة الأزمة.

موقف زروال

وكانت معلومات وتقارير تداولتها الرباط اخيراً اشارت الى ان جزائر الرئيس الأمين زروال ستمضي في سياسة التقارب مع المغرب. وتردد ان زروال ومعاونيه ابلغوا قيادة «بوليساريو» عدم مجاراتهم مشروع اقامة دولة مستقلة في الصحراء. الا ان مؤشرات حصول تطور سياسي سلبي بدأت تظهر عندما تعذر عقد لقاء بين الرئيس الجزائري ورئيس الوزراء المغربي السيد محمد كريم العمراني على هامش القمة المغاربية التي استضافتها تونس الشهر الماضي. كذلك ظهرت هذه المؤشرات في تحركات للجزائر لحض مجلس الأمن على تبني الدعوة الى اجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب و«بوليساريو» قبل موافقته على القرار الرقم ٩٠٧.

وفي مقابل ذلك عزز المغرب موقفه بقبول المقترحات الوفاقية التي قدمها الدكتور بطرس غالي، الأمين العام للامم المتحدة، لتحريك «خطة تنظيم الاستفتاء». وقال مندوب الامم المتحدة في الصحراء الغربية اريك ينسن امس لـ «رويتر» ان «بوليساريو» وافقت على مقترحات المنظمة الدولية لاجراء تسجيل السكان الذين يحق لهم المشاركة في الاستفتاء. وتعتبر هذه الخطوة تحولا في موقف الجبهة من قرار مجلس الامن ٩٠٧ الذي رفضته سابقا.

وكان لافتاً في هذا السياق ان مسؤولاً اميركياً رسمياً صرح أول من امس في الرباط بان بلاده «ليست لها اي مصلحة حيوية في الصحراء، لكن لديها مصلحة حيوية في استقرار بلد صديق مثل المغرب. وعلينا ان نكون حساسين ازاء مطالب المغرب (...) نريد ان نجد حلاً نهائياً لهذه القضية». واضاف المسؤول الاميركي ان ادارة بلاده اذ تساند الأمم المتحدة ومجلس الامن الذي اقر الخيار باء». ويعني هذا التطور في الموقف الاميركي الذي جاء في اعقاب زيارة سابقة قام بها زعيم جبهة «بوليساريو» للولايات المتحدة، ان الادارة الاميركية تريد حلاً نهائياً لنزاع الصحراء في اطار تطبيق خطة الأمم المتحدة، وستحدد موقفها ازاء التطورات، سلباً او ايجاباً، في اعقاب انتهاء الفترة التي حددها مجلس الامن في ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل.

ورأت المصادر ان تزامن الحرب الكلامية بين المغرب والجزائر في اعقاب استضافة مدريد «ندوة دولية للبحث في تطورات نزاع الصحراء الغربية» يعني ان جهات عدة، داخل اسبانيا نفسها، ارادت بهذا العمل تحويل انظار المغرب على التعاطي مع ملف سبتة ومليلية اللذين تحتلهما اسبانيا في شمال البلاد، من خلال معاودة طرح ملف الصحراء الغربية. وقد تكون مصالح هذه الاطراف التقت مع مصالح تيارات متشددة داخل الجزائر، كون اسبانيا ظلت مؤثرة دائماً في تطورات نزاع الصحراء.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ مايو ١٩٩٤

بوليساريو: الجزائر وموريتانيا قبلتا مؤتمراً دولياً عن الصحراء الغربية

□ نواكشوط - من الشيخ بكاي:

■ اعلن بشير مصطفى السيد، الشخصية الثانية في جبهة بوليساريو، ان موريتانيا والجزائر وافقتا على الدعوة الى مؤتمر دولي عن الصحراء الغربية. واتهم الامم المتحدة بالتواطؤ مع المغرب.

وقال مصطفى السيد الذي يزور موريتانيا حاليا، ان العام المالي سيكون «عام السلام او جحيم الحرب». واستبعد في حديث مع «الحياة» قبول «بوليساريو» حكما ذاتيا محدودا في اطار الدولة المغربية. واعرب عن ارتياحه لـ «تحسن» الموقف الفرنسي ازاء وجهة نظر الجبهة. واستغرب ما وصفه برفض المغرب عقد لقاءات بين المغاربة والصحراويين في فرنسا واقتراح البرتغال بدلاً منها.

وعن احتمالات استئناف الحرب في الصحراء، قال: «لن اقول ان استئناف الحرب على الابواب. لكن اقول ان هذا العام هو عام السلام او الحرب».

واضافت: «هناك احباطات بسبب العراقيل وانعدام ارادة السلام لدى المغرب وتواطؤ الأمم المتحدة». وفسر هذا «التواطؤ» بالقول: «ان الامم المتحدة لم تعمل على ارغام المغرب على اقدام مخطط السلام»، وقال انها ايضاً لم تمنع ما يزعم انه «تمويل المواطنين المغاربة الى الصحراء لتسجيلهم في قوائم الاستفتاء».

وتحدث مصطفى السيد المكلف موضوع الاستفتاء، عن مبادرة طرحتها الجبهة وترمي الى الدعوة الى مؤتمر دولي عن الصحراء، فقال ان زعيم بوليساريو «وجه نداء في هذا الخصوص. واستجابت الجزائر مؤكدة موافقتها. وابلغني الرئيس الموريتاني معاوين ولده سيدي احمد الطايع في لقائي الأخير معه (اول من امس) ان موريتانيا توافق ايضاً. ومـا زلنا ننتظر (ردود) الاطراف الاخرى».

وعن الموقف الاميركي قال انه «محترم محايد. فعلى رغم مجموعات الضغط التي يحركها المغرب ما زال الموقف الاميركي الى الساعة حريص على الخطة الدولية ويمنع استقالة الامم المتحدة او اجراء الاستفتاء بشروطه. وقال ان موقف فرنسا «متزن وبمنع التسرع والتهور والاندفاع نحو استفتاء مفروض».

وعن المحاولات الفرنسية لعقد لقاءات مباشرة بين المغرب وبوليساريو، استغرب ما وصفه «رفض» الرباط عقد هذه اللقاءات فيباريس اقتراحها البرتغال بدلا منها. وقال: «ان دور فرنسا لا يقارن الا بموقف اميركا».

وسئل عن الصحراويين في مخيم الحماوة الجزائرية وهل يقبلون البقاء هناك اعواما اخرى في حال استئناف المعارك، قال مصطفى السيد: «الصحراويون بدو. والبدوي يدوخ في منعرجات المناورة السياسية مثلما يحدث له عندما يركب الطائرة. وهو لا يفهم الا الامور السهلة. فاما السلام واما الحرب».



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٤

رئيس الوزراء الموريتاني يناقش في الرباط الوضع المغاربي وتطور نزاع الصحراء

الرباط - من محمد الاشهب:

بدأ رئيس الوزراء الموريتاني سيدي محمد ولد بوبكر زيارة عمل للمغرب يسلم خلالها رسالة من الرئيس معاوية ولد سيدي احمد الطايع الى العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، يعتقد انها تتعلق بالموقف من تطور نزاع الصحراء الغربية، والوضع في منطقة المغرب العربي وآفاق العلاقات الثنائية.

وتأتي هذه الزيارة عقب اجتماع الرئيس الموريتاني مطلع الاسبوع الجاري مع البشير مصطفى الرجل الثاني في جبهة «بوليساريو» وممثلها في المساعي التي تبذلها الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء تقرير المصير قبل نهاية السنة، وفي ظل طرح اشكاليات قانونية وسياسية تخص وضع منطقة الكويرة التي توجد تحت النفوذ الموريتاني الا انها تعتبر جزءاً من المحافظات الصحراوية المتنازع عليها والمفترض ان يشملها استفتاء تقرير المصير، ما يعني ان ملف هذه القضية سيكون في صلب المحادثات التي سيجريها رئيس الوزراء الموريتاني مع المسؤولين المغاربة خصوصاً ان الخرائط التي حددتها الامم المتحدة لمواقع المحافظات المتنازع عليها تشمل منطقة الكويرة التي يتردد ان اعداداً كبيرة من المنتسبين الى جبهة «بوليساريو» يتمركزون فيها.

وكانت الكويرة الوحيدة من بين مدن ومراكز صحراوية لم تنسحب منها موريتانيا عام ١٩٧٩ بعدما ابرمت في عهد الرئيس السابق ولد هيدالا اتفاقاً مع «الجمهورية الصحراوية»، الا ان شيوخ وممثلي سكان المناطق قاموا بانتفاضة شعبية وقدموا البيعة الى ملك المغرب، ما حدا بسلطات الرباط الى ضم كل اجزاء المنطقة ما عدا مدينة الكويرة.

وتبدي السلطات الموريتانية، التي تعتبر معنية بنزاع الصحراء بحكم انها «طرف غير مباشر» في خطة الامم المتحدة مزيداً من المخاوف ازاء مرحلة ما بعد تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، اذ في حال ضم المغرب المحافظات الصحراوية بصورة نهائية ستصبح لها حدود مباشرة مع المغرب يصعب مراقبتها، خصوصاً اذا استمر وجود مجموعات «بوليساريو» على اراضيها.

وكانت ازمات ظرفية اعترت العلاقات المغربية الموريتانية بسبب عدم تمكن نواكشوط من مراقبة حدودها الشاسعة مع المحافظات الصحراوية التي كانت تستخدمها جبهة «بوليساريو» لشن هجماتها، الى ان دخل وقف اطلاق النار بين المغرب وبوليساريو حيز التنفيذ.

الى ذلك، يتوقع ان يثير رئيس الوزراء الموريتاني مع المسؤولين المغاربة مواقف لها علاقة بتطورات النزاع الصحراوي في ظل اعداد تونس العضو في اتحاد المغرب العربي للقمة المقبلة لمنظمة الوحدة الافريقية، فموريتانيا لم تعلق اعترافها بالجمهورية الصحراوية على رغم الاطاحة بنظام ولد هيدلا الذي كان اكثر تعاطفاً مع «بوليساريو» وستكون المرة الاولى التي تستضيف فيها دولة مغاربية قمة افريقية منذ انسحاب الرباط من المنظمة الافريقية عام ١٩٨٤ احتجاجا على اعتراف المنظمة بالجمهورية الصحراوية.

وعلى رغم عدم التطابق بين موقفي تونس وموريتانيا ازاء هذه القضية، فالارجح ان التحركات الديبلوماسية التي تعرفها العواصم المغاربية في هذا الاتجاه تركز على البحث عن مخرج لتجاوز الاشكاليات التي يطرحها بقاء «الجمهورية الصحراوية» في عضوية منظمة الوحدة الافريقية».

المصدر : الوسط



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ مايو ١٩٩٤

الصحراء الغربية توتّر مجدداً العلاقات المغربية - الجزائرية

الرباط - رضا الأعرجي

أثار اجتماع عقد اخيراً في مدريد حول الصحراء الغربية عاصفة من التوتر في الاجواء المغربية - الجزائرية، وسط مؤشرات تفيد باستئناف الجزائر دعمها العسكري لجبهة البوليساريو التي تنازع المغرب السيادة على المنطقة، وتزويدها

ذخيرة وقطع غيار واسلحة جديدة.

وبينما استنكر مصدر رسمي مغربي بشدة تصريحات سفير الجزائر في مدريد خلال الاجتماع والمتضمنة اتهام المغرب بعرقلة مشروع الامم المتحدة لتسوية النزاع سلمياً، سارعت الجزائر الى تأكيدها، اذ نقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن مصدر مأذون قوله ان هذه التصريحات تعبر عن موقف الجزائر الثابت حيال نزاع الصحراء الغربية والقائم على اساس ايجاد "حل تفاوضي" يستند الى المشروع الذي أقرته المنظمة الدولية والذي يدعو الى تنظيم استفتاء حر غير منحاز لتقرير مصير ما أسماه "شعب الصحراء الغربية".

وكان المصدر المغربي، وفي محاولة لنزع الطابع الرسمي عن تصريحات السفير الجزائري تساءل عما اذا كانت تعكس موقف حكومته ام هي مجرد رأي شخصي، كما تساءل عن الأسس التي اعتمدها للادلاء بتصريحاته التي تتعارض وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بنزاع الصحراء، خصوصاً القرار الرقم ٩٠٧ الذي يعطي للأمين العام للأمم المتحدة أجلاً الى ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل لاقناع البوليساريو بقبول التسوية التي تم التوصل اليها في شأن تفسير وتطبيق معايير تحديد هوية الناخبين الذي يحق لهم المشاركة في استفتاء تقرير المصير.

وجاءت تصريحات وزير الخارجية الجزائري محمد صالح دمبري، لتجهض مساعي الرباط الهادفة الى احتواء التداعيات. ففي لقاء مع الصحافة، قال المسؤول الجزائري ان بلاده لن تقبل ما أسماه "سياسة الأمر الواقع في الصحراء"، في حال فشل جهود الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء قبل نهاية العام الحالي. كما شدد على ان قضية الصحراء تعد من بين أولويات السياسة الخارجية الجزائرية كونها تشكل عامل زعزعة لاستقرار حدود بلاده وبالتالي تهديداً لأمنها الوطني، وهي اشارة ذات مغزى اقله عدم وجود تغيير او مرونة في ما يتعلق بموقف القيادة الحالية من قضية الصحراء، ومواصلة السياسة الجزائرية المعلنة منذ حوالي ١٨ عاماً في التعاطي مع النزاع الدائر في شأنها.

وعلى خط التطورات هذه يلتقي تهديد الأمين العام لجبهة البوليساريو محمد عبدالعزيز بالعودة الى الخيار المسلح وشن الحرب ضد المغرب، ودعوة كل من الجزائر والجبهة الى عقد "مؤتمر دولي" بمشاركتهما اضافة الى موريتانيا واسبانيا والولايات المتحدة وفرنسا ومنظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة للبحث في حل لقضية الصحراء، وهو ما تعتبره المصادر المغربية حلقة جديدة من حلقات الضغط الديبلوماسي والدعائي الموجهة ضد المغرب لارغامه على التفاوض المباشر مع البوليساريو.

وفي وقت بلغت فيه الحرب الكلامية اشدها بين المغرب والجزائر، قال مصدر ديبلوماسي اميركي في الرباط ان للادارة



الاميركية «مصلحة حيوية في استقرار المغرب الذي تعتبره صديقاً للولايات المتحدة وعنصر اعتدال في المنطقة»، معلنا عن رغبة بلاده في ايجاد حل نهائي لقضية الصحراء وموضحا ان المغرب والولايات المتحدة عملا داخل الامم المتحدة بشكل جيد لصياغة قرار مقبول من مجلس الامن وان الحكومة المغربية شكرت الولايات المتحدة على الدور الذي قامت به لاصدار القرار الرقم ٩٠٧.

ويأتي هذا التصريح رداً غير مباشر على ما تناقلته وسائل الاعلام الجزائرية عن تفهم الادارة الاميركية لمطالب جبهة البوليساريو في اعقاب زيارة قام بها الى واشنطن الأمين العام للجبهة، وان لم تنف لقاءه بالرئيس بيل كلينتون.

وترى أوساط مراقبة ان عاصفة الصحراء الغربية التي عكرت الاجواء المغربية - الجزائرية ستنعكس سلبا على دينامية عمل الاتحاد المغاربي الذي تتولى الجزائر رئاسته حاليا، بل ان البوادر الأولى ظهرت بغياب وزير الخارجية المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي عن الاجتماع الأخير للجنة المتابعة في الاتحاد واقتصار تمثيل المغرب على سفيره في الجزائر.



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ مايو ١٩٩٤

تونس تضعه في اجواء التحضير للقمة الافريقية واشكالية المشاركة الصحراوية فيها

المغرب يعتبر الاعتراف بـ«الجمهورية الصحراوية» خطأ قانونياً ـ سياسياً لابد من تصحيحه

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ استقبلت الرباط في اقل من اسبوع رئيس الوزراء الموريتاني سيدي محمد ولد بوبكر ووزير الخارجية التونسي السيد الحبيب بن يحيى. وكان محور محادثاتهما مع المسؤولين المغاربة الموقف من تطورات نزاع الصحراء الغربية.

الجديد في الملف الصحراوي ان تونس تستعد لاستضافة مؤتمر القمة المقبل لمنظمة الوحدة الافريقية التي تعتبر «الجمهورية الصحراوية» عضواً فيها منذ عام ١٩٨٤. وزيارة بن يحيى تعني ان تونس ارادت ان تضع المغرب في صورة الاعداد لهذا الحدث، ذلك ان الدولة المضيفة لا تملك عادة قرار توجيه الدعوة الى الدول الاعضاء. الا ان مشاركة «الجمهورية الصحراوية» في مؤتمر من هذا النوع تستضيفه دولة عضو في اتحاد المغرب العربي، من شانه ان يطرح مزيداً من الاشكالات على صعيدين. الاول يتمثل في ان تونس لا تعترف رسمياً بالجمهورية الصحراوية. والثاني هو ان الابقاء على اعتراف المنظمة الافريقية بالدولة الصحراوية يعتبر مناقضاً للمساعي التي تبذلها الامم المتحدة لاجراء استفتاء تقرير المصير في المنطقة. وقد يكون المسؤولون المغاربة الذين انسحبت بلادهم من المنظمة عام ١٩٨٤، شرحوا لنظرائهم التونسيين هذا الموقف. مشيرين الى ان دول الاتحاد المغاربي الخمس التزمت عدم القيام باي عمل يمس سيادة ووحدة اي دولة عضو.

وعلى رغم ان مساعي الامم المتحدة لحل النزاع الصحراوي تنطلق من فرضية ان الشعب الصحراوي لم يقرر مصيره بعد، بيد ان هناك سوابق ديبلوماسية تمثلت في استضافة دول افريقية لا تعترف بـ «الجمهورية الصحراوية» مؤتمرات قمة افريقية حضرها ممثلون عن جبهة «بوليساريو» وغاب عنها المغرب. ومن هذا المنطلق حرصت تونس في ضوء الاعداد للقمة الافريقية على ان تضع المغرب في صورة متطلبات هذا الاعداد من الناحية الديبلوماسية.

ولا يبدو ان المسؤولين المغاربة يجارون هذا الطرح. ذلك انهم يعتبرون الاعتراف بالجمهورية الصحراوية خطا قانونياً وسياسياً لا بد من تصحيحه. ويستندون في ذلك الى ان الظروف التي رافقت ذلك الاعتراف في قمة اديس ابابا لم تكن سليمة وشكلت خرقاً لميثاق المنظمة، إضافة الى ان ملف نزاع الصحراء الغربية اصبح الآن من اختصاص الامم المتحدة. ولا يزال المغاربة يعترضون على مشاركة منظمة الوحدة الافريقية في المساعي الدولية «كونها سبقت نتائج استفتاء تقرير المصير واصبحت طرفاً غير محايد في النزاع».

اما بالنسبة الى زيارة رئيس الوزراء الموريتاني للمغرب، فان تطورات نزاع الصحراء شكلت جانباً مهماً منها.



وموريتانيا، على خلاف تونس، تعتبر معنية بالنزاع. ذلك ان الامم المتحدة تعتبرها، الى جانب الجزائر، طرفاً غير مباشر. وزارها مبعوثو الامم المتحدة في كل مرة قاموا فيها بتحريات عن الوضع في منطقة الشمال الافريقي. واعلنت نواكشوط مرات عدة انها تلتزم موقفاً محايداً من النزاع. الا ان وضعها على الحدود مع الصحراء، وتمركز اعداد من المنتسبين الى «بوليساريو» في اراضيها، وارتباط القبائل المجاورة للصحراء مع بعضها، كلها عوامل جعلت موقفها اكثر حساسية. وهي ان كانت خرجت من نزاع الصحراء في عام ١٩٧٩ بعد الانسحاب من اجزاء كبيرة في الصحراء (منطقة تيريس الغربية)، فإنها بقيت طرفاً معنياً لأنها ستتأثر باي حل للنزاع.

وكان لافتاً ان الاعداد الكبيرة للمنشقين عن الجبهة الذين يعودون الى المغرب ياتون في اغلب الاحيان من موريتانيا او من جزر «لاس بالماس» القريبة منها. ويعي المسؤولون الموريتانيون انهم الحلقة الاكثر ضعفاً في نزاع الصحراء. لذلك يسعون الى استباق الحل ومعرفة كيف سيكون التعاطي مع الوضع الجديد الذي سينشأ بعد استفتاء تقرير المصير. لاوبهذا المعنى، فإنهم يشتركون مع الجزائر في طرح تساؤلات عن مرحلة ما بعد تكريس الحل السلمي، وان كانت الجزائر تملك أوراق ضغط اكبر من نواكشوط في هذا السياق.

الى ذلك، تقول مصادر مهتمة ان خطة الامم المتحدة لاجراء استفتاء تقرير المصير قبل نهاية العام الجاري تراوح مكانها وتعتريها صعوبات عدة. وعلى رغم الاتفاق على البدء في تسجيل المتحدرين من اصول صحراوية في المحافظات الواقعة تحت نفوذ المغرب وفي مراكز «بوليساريو» في تيندوف والمخيمات المجاورة لها، فإن تعاطي «بوليساريو» مع القرارات الاخيرة لمجلس الامن يسير في اتجاه تسهيل مهمة الامم المتحدة التي سيكون على امينها العام الدكتور بطرس غالي ان يقدم تقريراً جديداً للمجلس في نهاية الشهر المقبل يقوم من خلاله نتائج الجهود الدولية المبذولة. ولا تزال جبهة «بوليساريو» تطالب المغرب بالدخول في مفاوضات مباشرة معها. ولوحت في الفترة الاخيرة بفكرة عقد مؤتمر دولي لحل النزاع. وزاد في تعقيد الموقف ان العلاقات بين الرباط والجزائر لم تعرف الانفراج الذي كان يعول عليه لحلحلة الأزمة.

وتقول المصادر نفسها ان الأسابيع المقبلة ستعرف مزيداً من التحركات، إن على صعيد الأمم المتحدة التي يتمركز ممثلون مدنيون وعسكريون عنها في المحافظات المتنازع عليها، او على صعيد الاطراف المعنية في تعاطيها مع تنفيذ الخيار الجديد الذي اقره مجلس الامن ويركز على الاستمرار في جهود تسجيل الناخبين المتحدرين من اصول صحراوية والاعداد لعودة اللاجئين، قبل تحديد مواقع القوات العسكرية في مرحلة لاحقة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

المغرب تسلم 30 ألف بطاقة تسجيل لاستفتاء الصحراء

الرباط: «الشرق الأوسط»

عقد ادريس البصري وزير الداخلية والاعلام المغربي يومي الاربعاء والخميس الماضيين جلستي عمل مع ايريك جونسين الممثل الخاص المساعد للامين العام للامم المتحدة المكلف بمسالة الصحراء ورئيس لجنة تحديد هوية وتسجيل الاشخاص المدعوين للمشاركة في الاستفتاء بالصحراء. وبحث الجانبان سير عمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية قصد تنظيم هذا الاستفتاء.

واعرب جونسين عن ارتياحه للسير الحسن من الجانب المغربي لعملية التسجيل التي تتم بشكل طبيعي في اطار الاحترام الدقيق للجدول الزمني المقرر اصلا.

واكد الجانبان ان عمليات التسجيل تجري في اطار احترام المعايير المحددة من قبل الامين العام للامم المتحدة الا وهي:

- المعيار الاول: الاشخاص المدرجة اسماؤهم في لائحة احصاء 1974.
- المعيار الثاني: الاشخاص الذين كانوا يقيمون بالصحراء كاعضاء قبيلة صحراوية وقت اجراء احصاء 1974 وتعذر احصاؤهم.
- المعيار الثالث: افراد الاسرة القريبة من المجموعتين السابقتين / الاب والام والاطفال.
- المعيار الرابع: الاشخاص من اب صحراوي وولد بالصحراء.
- المعيار الخامس: الاشخاص اعضاء قبائل صحراوية تنتمي للمنطقة والذين اقاموا فيها مدة ست سنوات متتابعة او بصفة متقطعة لمدة 12 سنة مجتمعة قبل الاول من ديسمبر (كانون الاول) 1974.

وابلغ البصري الممثل الاممي ان الحكومة المغربية واحتراما للآجال التي حددها الامين العام سلمته يوم الخميس 19 مايو (أيار) الحالي مجموعة اولى من بطاقات التسجيل تقدر بثلاثين الفا على ان تسلمه في مطلع يونيو (حزيران) المقبل حوالي 200 الف استمارة.

ومن جانب آخر اثار المسؤول المغربي انتباه جونسين الى كون المكتبين اللذين فتحتهما منظمة الامم المتحدة في التراب الموريتاني بتلقيان تسجيلات اشخاص يتم تجنيدهم وتأطيرهم ونقلهم من قبل «البوليساريو» بعلم وامام انظار مسؤولين امميين منتدبين لهذه المهمة.

كما ان الحكومة المغربية حريصة على التعبير عن تحفظاتها الصريحة بخصوص صلاحية اللوائح التي ستقدم من طرف هذين المكتبين وترى انه انطلاقا من كون موريتانيا تبنت سياسة الحياد في النزاع فان الحضور النشيط لـ «البوليساريو» وحده في الميدان من شانه ان يفسد تماما عمليات التسجيل.

واكد البصري انه من حق الحكومة المغربية أن تعتبر - والحالة هذه - ان هناك عدم توازن ومساواة في الحقوق لكون الطرف المغربي يجد نفسه مغيبا عن الميدان وبالتالي فان الحكومة المغربية تدعو مرة اخرى الموظفين الامميين المكلفين بعملية التسجيل الى العمل على اعادة التوازن تمشيا مع نص وروح مخطط السلام الاممي وذلك بقبول حضور مغربي بهذين المكتبين.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٤

المغرب تسلم 30 ألف بطاقة تسجيل لاستفتاء الصحراء

الرباط: «الشرق الأوسط»

عقد ادريس البصري وزير الداخلية والاعلام المغربي يومي الاربعاء والخميس الماضيين جلستي عمل مع ايريك جونسين الممثل الخاص المساعد للامين العام للامم المتحدة المكلف بمسالة الصحراء ورئيس لجنة تحديد هوية وتسجيل الاشخاص المدعوين للمشاركة في الاستفتاء بالصحراء. وبحث الجانبان سير عمليات التسجيل في اللوائح الانتخابية قصد تنظيم هذا الاستفتاء.

واعرب جونسين عن ارتياحه للسير الحسن من الجانب المغربي لعملية التسجيل التي تتم بشكل طبيعي في اطار الاحترام الدقيق للجدول الزمني المقرر اصلا.

واكد الجانبان ان عمليات التسجيل تجري في اطار احترام المعايير المحددة من قبل الامين العام للامم المتحدة الا وهي:

ـ المعيار الاول: الاشخاص المدرجة اسماؤهم في لائحة احصاء 1974.

ـ المعيار الثاني: الاشخاص الذين كانوا يقيمون بالصحراء كاعضاء قبيلة صحراوية وقت اجراء احصاء 1974 وتعذر احصاؤهم.

ـ المعيار الثالث: افراد الاسرة القريبة من المجموعتين السابقتين / الاب والام والاطفال.

ـ المعيار الرابع: الاشخاص من اب صحراوي وولد بالصحراء.

ـ المعيار الخامس: الاشخاص اعضاء قبائل صحراوية تنتمي للمنطقة والذين اقاموا فيها مدة ست سنوات متتابعة او بصفة متقطعة لمدة 12 سنة مجتمعة قبل الاول من ديسمبر (كانون الاول) 1974.

وابلغ البصري الممثل الاممي ان الحكومة المغربية واحتراما للآجال التي حددها الامين العام سلمته يوم الخميس 19 مايو (ايار) الحالي مجموعة اولى من بطاقات التسجيل تقدر بثلاثين الفا على ان تسلمه في مطلع يونيو (حزيران) المقبل حوالي 200 الف استمارة.

ومن جانب آخر اثار المسؤول المغربي انتباه جونسين الى كون المكتبين اللذين فتحتهما منظمة الامم المتحدة في التراب الموريتاني يتلقيان تسجيلات اشخاص يتم تجنيدهم وتأطيرهم ونقلهم من قبل «البوليساريو» بعلم وامام انظار مسؤولين امميين منتدبين لهذه المهمة.

كما ان الحكومة المغربية حريصة على التعبير عن تحفظاتها الصريحة بخصوص صلاحية اللوائح التي ستقدم من طرف هذين المكتبين وترى انه انطلاقا من كون موريتانيا تبنت سياسة الحياد في النزاع فان الحضور النشيط لـ «البوليساريو» وحده في الميدان من شأنه ان يفسد تماما عمليات التسجيل.

واكد البصري انه من حق الحكومة المغربية أن تعتبر ـ والحالة هذه ـ ان هناك عدم توازن ومساواة في الحقوق لكون الطرف المغربي يجد نفسه مغيبا عن الميدان وبالتالي فان الحكومة المغربية تدعو مرة اخرى الموظفين الامميين المكلفين بعملية التسجيل الى العمل على اعادة التوازن تمشيا مع نص وروح مخطط السلام الاممي وذلك بقبول حضور مغربي بهذين المكتبين.

المغرب والأمم المتحدة تبحثان الاستعداد للاستفتاء على مصير الصحراء الغربية

تحفظ مغربى على اللوائح الانتخابية المسجلة فى موريتانيا

الرباط - ق - ن - ١ - اجتمع ادريس البصرى وزير الداخلية والاعلام المغربى مع ايريك يانسين الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المكلف بمسالة الصحراء الغربية والذى يزور الرباط حاليا.

واستعرض الجانبان تسجيل الاسماء بالجداول الانتخابية لتنظيم الاستفتاء على مصير الصحراء الغربية سواء بالبقاء فى اطار المغرب او بالاستقلال.

ولاحظ الجانبان ان عمليات التسجيل تتم بشكل طبيعى فى اطار الاحترام الدقيق للجدول الزمنى المحدد لهما ووفق المعايير المحددة من قبل الدكتور بطرس غالى الامين العام للأمم المتحدة استعدادا للاستفتاء وتشمل هذه المعايير الاشخاص المدرجة اسماؤهم فى لائحة احصاء عام ١٩٧٤ او افراد القبائل الذين كانوا يقيمون بالصحراء فى ذلك الوقت ولم يشملها الاحصاء وافراد الاسر القريبة من هاتين المجموعتين (الأب والأم والأطفال والأشخاص من أب صحراوي) واعضاء القبائل الذين اقاموا فى هذه المنطقة لمدة ست سنوات متتالية او بصفة متقطعة لمدة ١٢ سنة قبل ديسمبر عام ١٩٧٤.

وابلغ ادريس البصرى المسئول الدولى ان الحكومة المغربية ستسلمه فى ختام زيارته للمغرب دفعة اولى من بطاقات التسجيل تقدر بثلاثين الف بطاقة على ان تسلمه فى مطلع يونيو القادم ٢٠٠ الف بطاقة اخري. ولفت وزير الداخلية والاعلام المغربى انتباه المسئول الدولى الى ان المكتبين الذين فتحتهما الامم المتحدة فى موريتانيا يتلقيان تسجيلات لأشخاص يتم تجنيدهم وتأجيرهم ونقلهم من قبل البوليساريو بعلم وأمام انظار مسئولين دوليين منتدبين لهذه المهمة.



ادريس البصرى

واكد الوزير المغربى فى هذا الصدد حرص حكومة بلاده على التعبير من تحفظها الصريح بخصوص اللوائح التى ستقدم من طرفى المكتبين الموجودين فى موريتانيا وقال ان الحكومة المغربية ترى انه انطلاقا من كون موريتانيا تبنت سياسة الحياد فى النزاع فان الحضور النشيط للبوليساريو وحده فى الميدان من شأنه ان يفسد تماما عمليات التسجيل.

وقال: انه من حق الحكومة المغربية ان تعتبر فى هذه الحالة ان هناك عدم مساواة فى الحقوق لكون الطرف المغربى يجد نفسه مغيبا عن الميدان وبالتالى فانها تدعو الموظفين الدوليين المكلفين بعملية التسجيل الى قبول حضور دولى بهذين المكتبين.



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣١ / ٥ / ...

المغرب يبلغ الأمم المتحدة تحفظه عن تسجيل صحراويين في موريتانيا

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ أبدت الحكومة المغربية تحفظات صريحة ازاء ظروف تسجيل الصحراويين المقيمين في موريتانيا في قوائم اقتراع الاستفتاء. وأبلغ ادريس البصري وزير الداخلية والاعلام المغربي الممثل المساعد للأمم المتحدة في نزاع الصحراء السيد إريك جونسون ان حكومة الرباط غير راضية على سير عمليات تسجيل المتحدرين من أصول صحراوية في موريتانيا «لان حضور بوليساريو وحدها هناك يؤثر في توازن عمليات التسجيل ويفسدها». واضاف الوزير المغربي «ان حكومة بلاده تدعو موظفي الأمم المتحدة المكلفين عملية التسجيل الى معاودة التوازن لعمليات التسجيل، وفق خطة السلام الدولية».

وكانت الحكومة المغربية سلمت مسؤولي الأمم المتحدة، أول من امس الخميس، ٣٠ الف بطاقة لتسجيل المقترعين المتحدرين من اصول صحراوية، وستسلم قوائم اخرى تشمل ٢٠٠ الف استمارة في بداية حزيران (يونيو) المقبل. وركز اجتماع ضم مسؤولين مغاربة، في مقدمهم الوزير البصري، ومسؤولي الأمم المتحدة برئاسة جونسون الممثل المساعد للأمين العام للأمم المتحدة، على البحث في تفاصيل سير عمليات تسجيل المقترعين.

ولاحظ الطرفان ان هذه العمليات تسير في ظروف عادية، وفق معايير تحديد الهوية التي اقرتها بعثة الأمم المتحدة، وتشمل الأشخاص المسجلين في الاحصاء الاسباني الذي جرى في عام ١٩٧٤، كذلك المقيمين في المحافظات الصحراوية وقتذاك، وافراد العائلات المنتسبة الى الصحراء، وان اقامت هناك خلال فترات متقطعة لفترة لا تقل عن ١٢ سنة قبل عام ١٩٧٤. ويعني ذلك في راي خبراء ان عمليات التسجيل الاولى تركز على الثغرات التي كانت تعتري الاحصاء الاسباني. الا ان التحفظات التي ابدتها الحكومة المغربية عن تسجيل الصحراويين في موريتانيا اعادت الخلافات على ظروف تنظيم الاستفتاء الى الواجهة، اذ رات مصادر مسؤولة ان تغييب المغرب، يناقض التزامات الحكومة الموريتانية موقف الحياد في نزاع الصحراء، خصوصاً ان جبهة بوليساريو تقوم بحملات في موريتانيا لحض المنتسبين اليها على التسجيل في قوائم الاقتراع.

وتاتي التحفظات عقب الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الموريتاني سيدي محمد ولد بوبكر الى المغرب، اذ يعتقد ان الجانب المغربي اثار خلالها مزيداً من التحفظات ازاء تحركات بوليساريو، كذلك وضع منطقة الكويرة شمالي موريتانيا على الساحل الاطلسي، كونها لا تزال تحت النفوذ الموريتاني.



المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٤ مايو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحفظات عن تسجيل صحراويي موريتانيا تزيد الخلافات على حل نزاع الصحراء

□ الرباط – من محمد الاشهب:

■ رأت مصادر سياسية في تحفظات المغرب عن تسجيل الصحراويين الموجودين في موريتانيا في قوائم الاستفتاء ورفضه فكرة تنظيم «مؤتمر دولي للبحث في تطورات النزاع»، اشارة الى المسار الذي تتخذه الأحداث للاعداد لاستفتاء تقرير المصير في المحافظات المتنازع عليها، لان هذه التحفظات تطاول موقف السلطات الموريتانية، وكذلك مسؤولي الامم المتحدة المكلفين تسجيل المقترعين ما يعني تزايد الخلافات على خطة تسجيل المتحدرين من اصول صحراوية وهي القضية الاكثر تعقيداً في عملية الاستفتاء.

ويزيد في تعميق هذه الخلافات ان غالبية المنتسبين الى جبهة بوليساريو توجد خارج المحافظات التي سيطر عليها المغرب وتحديداً في شمال موريتانيا وجنوب شرق الجزائر، وهي مواقع يبدو ان المغرب يصر على ان يكون له فيها نوع من الحضور للحد من «تجاوزات» قد تشهدها عمليات التسجيل.

وعلى رغم ان بعثة الامم المتحدة المكلفة تحديد هوية المشاركين في الاقتراع بدات مهمة تسجيل الناخبين، فان عملياتها الراهنة ترتكز على الاحصاء الاسباني في عام ١٩٧٤ لتلافي الثغرات فيه، بيد ان اعلان السلطات المغربية تقديم قوائم جديدة باسماء ٢٠٠ الف من السكان المتحدرين من اصول صحراوية، بعدما قدمت قوائم تضم ٣٠ الفاً، يعني تشبث المغرب بعدم «حرمان اي من المتحدرين من اصول صحراوية» من المشاركة في الاقتراع، وهو الموقف الذي ترفضه جبهة بوليساريو، على اعتبار انه يرجح كفة المغرب في الاقتراع.

وتتوقع المصادر ان تثير هذه المسألة مزيداً من الخلافات بين الاطراف المعنية بالنزاع. واكثر ما يخشاه المراقبون ان تكون التحركات الاخيرة، بخاصة المحادثات المغربية – الموريتانية، والمغربية – التونسية، عجزت عن احتواء الموقف المتوتر في المنطقة، قبل ايام قليلة من الموعد الذي ينتظر ان يقدم فيه الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً جديداً الى مجلس الأمن.

ويسود اعتقاد ان التوازن المطلوب لحل نزاع الصحراء الغربية بات مهدداً، اقله ان الجزائر المؤثرة في توجيه النزاع الصحراوي منشغلة بترتيب اوضاعها الداخلية ولا يبدو انها ستوافق على تكريس حل نهائي للنزاع في غياب دورها «المؤثر» فالتيارات المتشددة داخل الجزائر تريد الافادة من الابقاء على الاوضاع عالقة بينها وبين المغرب. والتيارات المعتدلة التي كانت تحبذ الحل السلمي، لا تريد لمقتضيات هذا الحل ان يتاثر بالضعف الجزائري على الصعيدين الاقليمي والدولي. وقد تكون اختارت خطة التأجيل بدل الاسراع في ترتيبات اعداد الاستفتاء.

الى ذلك، ترى المصادر ان التداول في شان الصعوبات التي تعتري تنفيذ خطة الامم المتحدة لا يعدو ان يكون تعبيراً عن مازق سياسي جديد يصعب تجاوزه على رغم تاكيد اطراف النزاع انها «تتعاون والامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء» فقد رددت جبهة بوليساريو في الفترة الأخيرة اتهامات ضد الامم المتحدة نفسها. وسارعت موريتانيا عقب زيارة مصطفى بشير السيد الرجل الثاني في الجبهة الى تطمين السلطات المغربية الى موقفها الحيادي، رفض المغرب فكرة تنظيم مؤتمر دولي وإبداء تحفظات عن عمليات تسجيل المقترعين واشار الى المازق الراهن في نزاع الصحراء الذي يراوح مكانه من دون ان يحرز تقدماً حقيقياً.

وفي واقع الأمر، فان دينامیكية الوفاق المغاربي التي كانت ظهرت عقب ابرام معاهدة «الاتحاد المغاربي» عام ١٩٨٩، والاتجاه نحو بناء علاقات جديدة بين الشركاء المغاربيين، كلها عوامل تراجعت تحت ضغط الواقع الجديد الذي يهيمن على منطقة الشمال الافريقي. وكان طبيعياً ان تتاثر مساعي حل النزاع الصحراوي بهذه التطورات. فقد استطاعت الأمم المتحدة ان تضع خطة متوازنة تلزم كل الاطراف قرارات دولية. الا ان طبيعة المشكلة الصحراوية كونها تختلف عن كل القضايا التي تعاطت معها الأمم المتحدة، زادت في تعقيد الاجراءات التي يفترض ان تكون موضع اتفاق، ما حدا بالامم المتحدة الى التهديد مرات عدة برفع يدها عن التعاطي في نزاع الصحراء، والثابت حتى الآن انها تجرب آخر محاولة لالزام الاطراف المعنية المزيد من المرونة والتعاون الجدي.



نواكشوط : ولد الطايع وخوان كارلوس يؤكدان ضرورة ايجاد حل عاجل لنزاع الصحراء

☐ نواكشوط - من الشيخ بكاي:

■ اكد العاهل الاسباني خوان كارلوس والرئيس الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع ضرورة ايجاد حل عاجل للنزاع في الصحراء الغربية. واكدا تعلق بلديهما بخطة السلام التي وضعتها الأمم المتحدة.

وجاء تأكيدهما في كلمتين القيتا خلال عشاء اقامه ولد الطايع على شرف العاهل الاسباني الذي يقوم منذ الاثنين بزيارة لموريتانيا تدوم ثلاثة ايام يرافقه فيها عدد من رجال الأعمال الاسبان. وعقد العاهل الاسباني محادثات مع الرئيس الموريتاني تناولت العلاقات الاقتصادية والتجارية الثنائية واستعرضا الوضع في الصحراء الغربية.

وترتبط موريتانيا واسبانيا بعلاقات اقتصادية وتجارية قوية. كذلك يربطهما اتفاق دفاع مشترك. وشهدت صادرات كل من البلدين الى بعضهما بعضا ارتفاعاً ملحوظاً في الاعوام الأخيرة، ويستورد الاسبان كميات كبيرة من الأسماك الموريتانية ولهم استثمارات مهمة في قطاع الصيد.

وتتفق وجهات النظر حيال الصحراء الغربية في كل من اسبانيا التي استعمرت الاقليم حتى عام ١٩٧٥ وموريتانيا التي تقاسمته مع المغرب في العام ذاته لكنها انسحبت منه عام ١٩٧٩ بموجب اتفاق مع جبهة «بوليساريو». ولا ينبع اهتمام اسبانيا بالصحراء فقط من شعورها بالمسؤولية على اعتبار ان المنطقة مستعمرة سابقة لها، لكن ايضاً من كونها تحتل سبتة ومليلة المغربيتين وتريد الابقاء على خيط يربطها بالصحراء ليبقى في مقدورها الضغط على المملكة المغربية.

الصحراء الغربية

وجد الموريتانيون والاسبان موقفيهما في كلمة ترحيب القاها ولد الطايع خلال عشاء أقامه مساء الاثنين على شرف ضيفه واخرى جوابية من العاهل الاسباني. واكدا ضرورة ايجاد حل سريع للنزاع في الصحراء. واعربا عن تعلقهما بجهود الأمم المتحدة ومخططها الرامي الى اجراء استفتاء لتقرير المصير. ومعلوم أن الأمم المتحدة هددت بالانسحاب من الاقليم الصحراوي إذا لم يتم التوصل الى تجاوز العراقيل التي يطرحها الطرفان في شان من يحق له المشاركة في الاستفتاء. وتعتبر «بوليساريو» تهديدات الأمم المتحدة محاولة لارغام الصحراويين على قبول استفتاء بشروط مغربية.

وكانت زيارة العاهل الاسباني لموريتانيا مثار اهتمام بالغ في الأوساط الرسمية ووسائل الاعلام. وسخرت السلطات لها وسائل مالية كبيرة جرت انتقاداً في اعمدة الصحف المؤيدة للمعارضة. واضافة الى ما يامله الموريتانيون والاسبان في



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٤

الزيارة من تطوير لعلاقاتهما التجارية، يرى ولد الطايع فيها نصراً ديبلوماسياً جديداً. فهو يطمح الى ان تقوم اسبانيا بالدور نفسه الذي تقوم به فرنسا لمصلحته في المجموعة الاوروبية والدول الغربية عموماً. وهو تمكن من كسر العزلة التي كانت تطوق نظامه بسبب ممارساته خلال الفترة العسكرية من الحكم وبسبب الموقف الذي اتخذه في حرب الخليج. ويعود الفضل في هذا في درجة كبيرة الى تبني فرنسا له بعد الانتخابات الرئاسية التي اجريت قبل عامين. وحقق ولد الطايع انتصارات ديبلوماسية مهمة توجت اخيراً باعلان الكويت قبولها تطبيع العلاقات مع نظامه.

الرباط: استحقاقات الصحراء وراء التغيير الحكومي

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ رأت مصادر مطلعة في الرباط في قرار الملك الحسن الثاني تعيين الدكتور عبداللطيف الفيلالي اول من امس رئيساً للوزراء مبادرة انفتاح جديدة. إلا انها استبعدت مشاركة الفاعليات السياسية سواء كانت في المعارضة او الغالبية، في الحكومة المرتقبة، كون ذلك التعيين لم تسبقه مشاورات بين الاطراف المعنية. وعلى رغم وجود اجماع على ان الدكتور الفيلالي رجل انفتاح يحظى بتقدير جميع الشركاء السياسيين، فإنه لا يبدو، حسب المصادر نفسها، انه سيغامر بالبدء في مشاورات مع السياسيين إذا لم يكن متاكداً من مبدأ قبولهم المشاركة في حكومته. لكن هذا لا يعني ان الفيلالي سيغلق الباب امام احتمال اشراك المعارضة في الحكومة، وقد يجرب حظه في اختبار نيات كل الاطراف، استناداً الى متطلبات الاستحقاق الوطني، لجهة الاعداد لاستفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية. ومعلوم ان الملك الحسن الثاني كان يحبذ دائماً مواجهة هذا الاستحقاق بتشكيل حكومة ائتلاف وطني تضم ممثلي الشركاء السياسيين جميعاً.

بيد ان توزع الخريطة السياسية في البلاد على تكتلين سياسيين بارزين، احدهما تمثله احزاب الاستقلال والاتحاد الاشتراكي والعمل الديموقراطي في المعارضة، والثاني احزاب الغالبية السابقة (الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية والوطني الديموقراطي)، زاد في استبعاد هذا الموقف الا في حال حدوث تطورات بارزة. وكان زعيم حزب الاستقلال السيد محمد بوستة، وزير الخارجية السابق، اعلن اخيراً ارجاء عقد المؤتمر الوطني لحزبه بسبب التطورات في نزاع الصحراء. واعتبر غير مراقب ذلك التصريح إيذاناً بمعاودة فتح الحوار مع المراجع الرسمية على قضايا عدة في مقدمها تحقيق مزيد من الانفراج السياسي واعطاء الفاعليات الحزبية دوراً في الحياة السياسية.

وكان لتعيين الفيلالي طابع المفاجأة كون اعفاء رئيس الوزراء السابق السيد محمد كريم العمراني جاء في وقت يتواصل فيه الحوار بين الحكومة والمركزيات النقابية التي كانت ترتبط باجتماعات مبرمجة مع رئيس الوزراء السابق الاسبوع المقبل. وكانت الاوساط السياسية ترصد احتمالات معاودة الحوار بين المراجع الرسمية واحزاب المعارضة، لكنها لم تكن تتوقع ذهاب حكومة التكنوقراطيين في فترة وجيزة. اذ انها المرة الاولى في تاريخ البلاد لم يدم فيها تشكيل حكومة جديدة اكثر من ستة اشهر، مما يحمل على الاعتقاد ان تعيين الدكتور الفيلالي رئيساً للوزراء قرار سياسي يستند الى معطيات جديدة، اقربها الى الاحتمال التعاطي مع مستجدات نزاع الصحراء الغربية.

واللافت في تعيين رئيس الوزراء الجديد، الذي يمنحه الدستور المعدل صلاحيات اقتراح اعضاء حكومته على ملك البلاد قبل الموافقة عليها، هو انه يعزز التوجه السياسي الهادف الى اسناد هذا المنصب الى شخصية غير منتسبة الى الاحزاب السياسية. وكانت احزاب المعارضة الرئيسية ترهن مشاركتها في السلطة التنفيذية بتعيين رئيس للوزراء من الغالبية البرلمانية، او بالتراضي على شخصه بين الفاعليات التي تشكل الحكومة.

وكان العاهل المغربي اعلن في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، بعد انتكاس المشاورات السياسية مع احزاب المعارضة، إن رئيس الوزراء وحقائب الخارجية والداخلية والعدل، مناصب لا يجب أن تكون الشخصيات التي تتولاها منتسبة الى احزاب سياسية للحفاظ على التوازن. إلا انه ترك باب الحوار مفتوحاً مع احزاب المعارضة التي طلبت اليه ذلك، من غير ان يحدث الى الآن ما يشير الى استئناف ذلك الحوار.

وترصد الاوساط السياسية في هذا السياق طبيعة المشاورات التي سيجريها رئيس الوزراء المعين، وإذا كانت ستشمل كل الشركاء السياسيين ام انها ستقتصر على شخصيات قريبة من الفاعليات السياسية، وشخصيات تكنوقراطية للابقاء على التوجه الحكومي الراهن.

والسؤال الذي تتداوله الاوساط السياسية في المعارضة والغالبية يتعلق بدور الاحزاب السياسية في الجهاز التنفيذي المرتقب. فقد جاء تشكيل حكومة التكنوقراطيين التي لم تدم اكثر من ستة اشهر، بعد انتكاس المشاورات السياسية، واعتبرت وقتها ذات طابع انتقالي. وتأمل الاوساط السياسية ان تعيد التشكيلة الحكومية التي سيقترحها الدكتور الفيلالي على ملك البلاد، الاعتبار الى الاحزاب السياسية، إن في المعارضة او في الغالبية. فقد رددت الاحزاب الرئيسية للمعارضة ان الحكومة السابقة لم تكن تحظى بالشرعية الدستورية، لانها غير منبثقة من الغالبية البرلمانية. وتردد ايضاً ان حكومة العمراني واجهت مزيداً من الصعوبات لاقناع احزاب الغالبية البرلمانية بتأييد برامجها ومشاريع القوانين التي قدمتها للبرلمان، لكن ذلك لم يمنع من موافقة الغالبية على خياراتها العامة. وسيكون على حكومة الدكتور الفيلالي المقترحة ان تطرح بدورها برنامجها السياسي على البرلمان لنيل موافقته قبل بدء مهماتها.

يذكر ان الدكتور الفيلالي رئيس الديبلوماسية السابق هو صهر الملك الحسن الثاني. ويشغل نجله فؤاد الفيلالي زوج الاميرة مريم منصب رئيس مجلس ادارة «اونا» اكبر شركة مغربية في القطاع الخاص. ويعتبر اشهر ديبلوماسي مغربي، اذ كان عضواً في لجنة الحكماء المكلفة حل الازمة اللبنانية، الى جانب وزيري خارجية المملكة العربية السعودية والجزائر. وشغل منصب سفير للمغرب في الصين واسبانيا والجزائر وممثلاً للمغرب في الامم المتحدة، ويعرف بطبعه الكتوم وتحليه بالصبر واعجابه بالحكمة الصينية.



المصدر : المسلح

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مايو ١٩٩٤

العاهل المغربي يستقبل ممثل الأمم المتحدة للصحراء

■ الرباط - أ ف ب - أفاد مصدر رسمي في الرباط ان العاهل المغربي الملك الحسن الثاني استقبل مساء اول من امس الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية اريك جنسن. وتناول الاجتماع عمليات تسجيل الصحراويين المؤهلين للمشاركة في الاستفتاء على تقرير المصير الذي تعتزم الأمم المتحدة تنظيمه في الصحراء الغربية اواخر السنة الجارية.

وكان جنسن زار الجزائر حيث اجرى محادثات عن الموضوع نفسه يوم الخميس مع وزير الشؤون الخارجية الجزائري محمد الصالح دمبري.

وبدأت عمليات تسجيل الناخبين الصحراويين مطلع شهر نيسان (ابريل) الماضي في مختلف مناطق الصحراء الغربية ومخيمات الصحراويين في تندوف في جنوب غرب الجزائر وفي مكتبين أقامتهما بعثة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية في شمال موريتانيا.

ومن المفترض ان تنتهي هذه العمليات في ٣٠ حزيران (يونيو) المقبل في اقصى حد للسماح للأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي بتقديم تقرير نهائي عن هذا الموضوع الى مجلس الأمن قبل الخامس عشر من تموز (يوليو) المقبل. وفي ضوء هذا التقرير يحدد مجلس الامن موعد إجراء الاستفتاء.

وكان المغرب أعرب اخيراً عن «تحفظاته» ازاء صلاحية لوائح الناخبين التي سيقدمها مكتبا الأمم المتحدة في موريتانيا وقال ان المكتبين المذكورين يقبلان تسجيل «الاشخاص الذين تجندهم البوليساريو وتنقلهم على مرأى ومسمع من مسؤولي الأمم المتحدة».



المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ نوفمبر ١٩٩٤

تمنى ألا تستضيف تونس ممثلي جبهة بوليساريو

الفيلالي يؤكد التزام المغرب تنفيذ استفتاء في الصحراء

□ الرباط –
من محمد الأشهب:

■ اكد امس الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الوزراء المغربي المعيَن التزام بلاده تنفيذ خطة الامم المتحدة اجراء استفتاء في الصحراء الغربية، وأوضح «ان قضية الصحراء تحظى بالاولوية، وان المغرب بعد قبوله الحل الوفاقي الذي اقترحه (الأمين العام للامم المتحدة) الدكتور بطرس غالي مستعد للتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٩٠٧، وعبّر عن أمله في أن تمر عمليات تسجيل السكان المتحدرين من اصول صحراوية «في ظروف عادية» وتنتهي في أواخر الشهر الجاري.

وسئل الفيلالي عن موقف بلاده من تطورات نزاع الصحراء في ضوء انعقاد قمة منظمة الوحدة الافريقية في تونس، فعبر عن امله في «ان ترفض تونس حضور جبهة بوليساريو» واضاف «هذا امر بديهي، لكنني اجهل الموقف الذي سيتخذه التونسيون». وانتقد منظمة الوحدة الافريقية لاعترافها بالجمهورية الصحراوية عام ١٩٨٤، مؤكداً «إذا ارادت منظمة الوحدة الافريقية ان تشارك في الاستفتاء، عليها ان تكون منطقية مع نفسها، وتنحي هذا الكيان الوهمي (الجمهورية الصحراوية) وفي هذه الحال لا يرى المغرب مانعاً في ان تشارك في الجهود الدولية لانهاء النزاع».

الى ذلك حضت لجنة تحديد الهوية المكلفة تسجيل السكان المتحدرين من اصول صحراوية، جميع المعنيين على المشاركة في الاقتراع وجاء في بيان صدر في الرباط بعد اجتماع بين ادريس البصري وزير الداخلية والاعلام والسيد اريك جونسون الممثل المساعد للامين العام للامم المتحدة في نزاع الصحراء رئيس تحديد لجنة الهوية، ان قوائم الاقتراع مفتوحة امام جميع المؤهلين للمشاركة في التصويت حتى منتصف الشهر الجاري، وذكر البيان ان المعايير المتفق عليها تضم الأشخاص المسجلين في احصاء عام ١٩٧٤، والأشخاص الذين كانوا يقيمون في المحافظات الصحراوية إبان الاحصاء ولم يتم تسجيلهم، وأفراد العائلات المتحدرة من اصول صحراوية، وافراد القبائل الذين اقاموا لفترة ست سنوات متواصلة او ١٢ سنة متقطعة في المحافظات الصحراوية قبل بداية عام ١٩٧٤.

واوضح البيان المشترك ان عمليات التسجيل ستبدا في الثامن من الشهر الجاري في العيون عاصمة المحافظات الصحراوية، وستعلق القوائم في مقر بلدية المدينة، ومقر بعثة المينورسو، ما يعني ان الاجتماعات التي عقدها ممثل الأمين العام للامم المتحدة والمسؤولين المغاربة ركزت على تسجيل السكان في المناطق الواقعة تحت نفوذ المغرب، في حين يتوقع الاعلان عن اجراءات مماثلة في مواقع تجمع بوليساريو وفي الأراضي الموريتانية التي تؤوي السكان المتحدرين من اصول صحراوية.

وكان جونسون عقد اجتماعات مماثلة مع وزير الخارجية الجزائري صالح دمبري، كما شهدت العلاقات المغربية – الموريتانية مشاورات طاولت تطورات نزاع الصحراء عقب زيارة رئيس الوزراء الموريتاني سيدي محمد ولد بوبكر للمغرب الشهر الماضي.

وترى مصادر مغربية ان عمليات التسجيل ستشمل عشرات الآلاف من الصحراويين المنتسبين الى المغرب الذين نزحوا من المحافظات الصحراوية قبل الاحصاء الاسباني لعام ١٩٧٤ الذي كان حدد أعداد السكان في حوالي ٧٤ الف صحراوي، ويتوقع ان تقدم قوائم جديدة باسماء ٢٠٠ الف من الصحراويين، يقيمون الآن في مخيمات في ضواحي العيون والمدن الصحراوية. وسبق للسلطات المغربية ان ابدت تحفظات شديدة عن الظروف التي تمر فيها عمليات التسجيل في موريتانيا، واتهمت جبهة بوليساريو بحملات من طرف واحد لتسجيل السكان المتعاطفين معها، ورات ان عدم حضور ممثلين مغاربة لمراقبة هذه العمليات ينزع عن بعثة الأمم المتحدة الموجودة في موريتانيا صفة الحياد. وتعتقد المصادر ان هذه التحفظات تطاول اوضاع الصحراويين الموجودين في مراكز تجمع بوليساريو في تيندوف والحمادة، مما يعني ان مهمة بعثات الامم المتحدة ستواجه صعوبات في إعداد القوائم النهائية للمشاركين في الاقتراع.

يذكر أن القرار ٩٠٧ الصادر عن مجلس الامن ركز على دعم الجهود التي تبذلها الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء قبل نهاية السنة الجارية وخوّل الأمين العام صلاحيات متابعة تنفيذ الاجراءات المتعلقة بالاستفتاء، وفي مقدمها تحديد هوية المشاركين في الإقتراع المتحدرين من اصول صحراوية، وقد وافق على هذه الخطة ضمن خيارات كان يشير بعضها الى امكان تنظيم الاستفتاء، حتى في حال عدم توصل الأطراف المعنية الى صيغة وفاقية حول المشاكل العالقة، ولم تستثن تلك الخيارات احتمال تخلي الأمم المتحدة عن جهودها في حال استمرار العراقيل والخلافات.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ٥ يونيو ١٩٩٤

الحادث الوحيد الذي وقع في الصحراء المتوترة عض ثعلب لأحد أفراد البعثة

الصحراء الغربية:

القوات الدولية تمارس مهامها في أحواض السباحة وأسواق العيون

العيون. طلحة جبريل

البعثة مدينة للمغرب بملايين الدولارات وأفرادها يبيعون العطور لسكان الصحراء

يعيش اعضاء بعثة المينورسو (البعثة الدولية المكلفة بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية ومراقبة وقف اطلاق النار) حياة هادئة مستقرة اقرب ما تكون الى الحياة المترفة.

ولعلها البعثة الدولية الوحيدة في العالم التي توجد في منطقة توتر، وتسكن في فنادق باذخة، ويمضي افرادها اوقات فراغهم قرب احواض السباحة متمتعين بالشمس واجواء الصحو التي تعرفها مدن الصحراء الرئيسية (العيون، سمارة والداخلة).

وهي كذلك البعثة الدولية الوحيدة في العالم التي تراقب وقفا لاطلاق النار، في منطقة لم يطلق فيها نار منذ اربع سنوات.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ يوليو ١٩٩٤

فهي ليست كالبعثات الدولية في الصومال والبوسنة وكمبوديا حيث يتعرض افرادها للقصف ورصاص القناصة والانفجارات ويسقط منهم قتلى وجرحى.

وكان الحادث الوحيد الذي تعرضت له المينورسو، هو حين عض ثعلب في احدى المناطق الصحراوية النائية، احد افراد مراقبة وقف اطلاق النار. ويومها اشادت صحيفة مغربية بما قام به ذلك الثعلب ووصفته بأنه ثعلب وطني لا يريد غرباء عن المنطقة.

في الأسبوع الماضي عاد موضوع المينورسو الى الواجهة وذلك حين قدم بطرس غالي تقريرا لمجلس الامن يشتمل على ثلاثة خيارات لايجاد تسوية لنزاع الصحراء بين المغرب وجبهة البوليساريو. يقضي الخيار الاول بتنظيم الاستفتاء في الصحراء في منتصف ديسمبر (كانون الأول) المقبل بغض النظر عن مواقف اي من الطرفين. اما الخيار الثاني فيقترح مواصلة الامم المتحدة جهودها للحصول على تعاون الطرفين على اساس اقتراح توفيقي من الامين العام للأمم المتحدة، والخيار الثالث يدعو الى انسحاب الامم المتحدة من المنطقة وبالتالي المغادرة التدريجية لأفراد المينورسو.

واذا وقع اختيار مجلس الامن على الخيار الثالث، ستحقق بعثة المينورسو تفردا جديدا، اذ انها ستكون اول بعثة دولية تنسحب من منطقة نزاع دون ان تقوم بأي شيء يذكر لكن المرجح ان اتجاه مجلس الامن يصب في خانة الاختيار الثاني.

منذ البداية

لقد بدأت مهمة المينورسو في الصحراء في الخامس من سبتمبر (ايلول) ١٩٩١. يومئذ حطت طائرة امريكية عملاقة في مطار مدينة العيون (اكبر مدن الصحراء) قادمة من قاعدة اندرو الامريكية التي تقع قرب واشنطن. وكانت تلك الطائرة تحمل اول فوج من افراد المينورسو طبقا لقرار مجلس الامن رقم ٦٩٠ الذي ينص على تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية ومراقبة لوقف اطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في السادس من سبتمبر (ايلول) عام ١٩٩١.

وفي بداية عملهم في الصحراء قام افراد المينورسو بتصرفات أثارت استياء الجانب المغرب. ومن ذلك ان البعثة الطبية السويسرية التي رافقت المينورسو قامت بتوزيع بعض الملابس والاغطية المستعملة على السكان اعتقادا منها انهم وعلى غرار سكان بؤر التوتر الاخرى يعيشون حالة ضنك وعوز. وتقول المصادر المغربية ان افراد المينورسو اعتذروا عن ذلك لاحقا.

وتتكفل السلطات المغربية حاليا بتقديم السكن والاكل لبعثة المينورسو. ويتوزع افراد البعثة في مدينة العيون على ثلاث فنادق من الدرجة الأولى، هي فندق المسيرة والبرادور ونيكجير، ويقول هؤلاء الافراد بمهام روتينية مملة. لذلك غالبا ما يضطرون للسفر الى جزيرة لاس بالماس الاسبانية قبالة شاطئ العيون لتمضية ايام العطلات.

وحين تدخل احد الفنادق التي يقيم فيها افراد المينورسو خاصة الغربيون منهم تجدهم قرب احواض السباحة يتمتعون بشمس المنطقة وطقسها.

ويتجول افراد المينورسو خلال اوقات الفراغ في مدينة العيون، خاصة في الاسواق، ويتعامل معهم السكان كسياح. اما اذا اراد احد الافراد الانتقال من منطقة الى اخرى فلا بد من اخطار السلطات المغربية، ولا توجد اية عراقيل حول تحركاتهم. وتتخذ المينورسو من مبنى شيد اصلا ليكون مدرسة للمعوقين في مدينة العيون مركزا لقيادتها. وتوجد قبالة المركز عدة سيارات بيضاء تحمل شعار الامم المتحدة (U.N) ولا يمكن دخول المركز الا بموافقة من قيادة البعثة. ويراقب المبنى الذي يرتفع عليه العلم المغربي الى جانب علم الامم المتحدة شرطة كندية واللغة الاكثر استعمالا بين افراد البعثة هي الانجليزية.

اما داخل المكاتب في المبنى، فإن الامور

اشبه ما تكون بخلية نحل، ملفات واوراق تدخل هذا المكتب واخرى تخرج منه ولا احد يعرف ماذا بداخل ملفات بعثة دولية تعيش حالة استرخاء كامل.

والملاحظ ان افراد المينورسو ينتقلون من المبنى الى الفنادق التي يقيمون فيها بسيارات تفرط في السرعة، وكأنهم في عجلة من امرهم. رغم ان اقامتهم المريحة في المنطقة بلغت الآن اربع سنوات دون ان يعكر صفوها شيء.

ويتحاشى افراد المينورسو عموما الحديث مع الصحفيين وحتى مع المغاربة، وفي اغلب الاحيان يتناولون وجباتهم في جماعات. وبعض افراد البعثة يفضلون ممارسة رياضة الركض قرب شاطئ العيون في حين انضم بعضهم لأندية الكاراتيه في المدينة.

وتتفاوت الوضعية المادية لأفراد البعثة، اذ ان الغربيين يعيشون في بحبوحة اما افراد المينورسو من دول شرق اوروبا فإنهم متقشفون. وكما قال لنا احدهم فإنهم يفضلون جمع الدولارات تحسبا لأيام العودة الى بلادهم التي تعصف بها الازمات الاقتصادية. وقد علمت ان بعض هؤلاء يمارسون تجارة التهريب، اذ انهم يحضرون معهم من لاس بالماس الاسبانية بعض السلع مثل الدخان والعطور لبيعها للسكان.

ويقول احدهم:
كل ما نخشاه هنا هو ان نترهل.

ولعل اطرف ما في حكاية بعثة المينورسو هذه انها اصبحت مدينة للمغرب بملايين الدولارات، بعد ان عجزت الامم المتحدة تمويل عملياتها.

وكانت بعض الصحف المغربية قد نقلت خبرا بتهكم حول المينورسو مفاده ان احدى عضوات المينورسو وجدت في حالة سيئة داخل احدى الكنائس في مدينة العيون بعد ان تعاطت كمية كبيرة من المخدرات، متسائلة كيف لهؤلاء الاطلاع بمهامهم والتعامل مع الملف الشائك.

ومن مفارقات هذه البعثة الاممية الفريدة من نوعها كذلك انها تضم بعض الفلسطينيين (يحملون جوازات سفر مصرية) وبذلك تكون الصحراء الغربية المنطقة الوحيدة في العالم التي يراقب فيها فلسطينيون وقفا لاطلاق النار.

وحتى اشعار آخر. فإن بعثة المينورسو ستظل تنعم بالراحة والطمأنينة وهدوء البال ■



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٤

المحكمة العسكرية في الرباط تواصل اليوم النظر في قضية تهريب الأسلحة للجزائر عبر المغرب

الرباط: من حاتم البطيوي

تواصل اليوم المحكمة العسكرية في الرباط محاكمة اعضاء شبكة تهريب الاسلحة من اوروبا إلى الجزائر عبر المغرب لصالح جبهة «الانقاذ» الجزائرية. وتضم الشبكة مواطنين جزائريين هما سعيد حماز وعمر شبلال، وستة مواطنين مغاربة هم حسن إغيري وعبد الواحد الناجم والحسين المؤذن وقاسو اوعلي حسن والجيلالي عبد القادر وعبد القادر لبصير.

وكانت مصالح الامن المغربي قد ضبطت الشهر الماضي في حوزة اعضاء الشبكة 13 مسدسا رشاشا و16 قاعدة ثابتة للمسدسات الرشاشة ومسدساً واحداً على شكل قلم و50 خرطوشة من عيار 22 ملم و300 خرطوشة من عيار 7.62 ملم وتسعة اجهزة للتصويب الليلي و28 خزنة فارغة تتعلق بالمسدسات الرشاشة وحقيبة عسكرية تحمل على الظهر، وسروالين بحزاميهما وكيساً يحوي سروالاً وقميصا و9 احزمة، ووعاء معدنياً للماء خاصاً بالجنود، وخنجرين خاصين بالجنود، بالاضافة الى جوازين مزورين، الاول يحمل اسم ناصر دودار وعليه صورة سعيد حماز. بينما يحمل الجواز الثاني اسم كمال زعاف وعليه صورة عمر شبلال.

وتميزت جلسة أمس بالدفع الشكلي الذي تقدمت به هيئة دفاع المتهمين والقاضي بتاجيل المحاكمة لمدة اسبوع حتى تتمكن الهيئة من التنسيق في ما بينها والاطلاع الكامل على الوثائق والاستفادة من النصوص القانونية. وذلك طبقا للمادة 14 من الحقوق المدنية والسياسية في فقرتها «ب» التي تنص على إعطاء التسهيلات الكافية لإعداد الدفاع.

وقال العقيد الصنهاجي ممثل النيابة العامة في المحكمة العسكرية انه فوجئ بطلب التأجيل لان القضية لا تكتسي صبغة استثنائية، مشيرا الى انها تتعلق بحيازة الاسلحة وهو شيء طبيعي تعودت المحكمة العسكرية عليه.

واضاف العقيد الصنهاجي ان هيئة الدفاع كان لديها الوقت الكافي للاطلاع على الملف، مبرزا انه إذا كان محاميان قد نصبا للدفاع عن المتهمين قبيل انعقاد الجلسة فيمكنهما الاتصال بزملائهما للاطلاع على خبايا القضية.

واوضح الصنهاجي انه بمقتضى القانون لا يمكن تاخير النظر في القضية بسبب عدم الاطلاع على الملف. وانه في حالة التأجيل من يضمن للمحكمة أن يطلب محامون جدد مهلة اخرى للاطلاع.

وقال عبد اللطيف وهبي محامي حسن إغيري المتهم الأول في قضية تهريب الأسلحة، والجزائريين سعيد حماز وعمر شبلال ان النيابة العامة كان من الواجب عليها ان تقلل التاخير حتى لا يكون الملف استثنائيا.

واوضح وهبي انه يريد ان يتقدم بدفوعات شكلية بشكل كتابي حسب القانون المنظم للمحكمة العسكرية، تتعلق بمدة الحراسة النظرية وتعذيب المتهمين، الأمر الذي يتطلب إيجاد شهود في هذه المسالة ومن ثم فإن الأمر يتطلب وقتا كافيا وبعد ذلك رفعت الجلسة للمداولة، ليعود القاضي رشيد التجمعتي ليعلن تاجيل الجلسة الى اليوم.

وكان المتهمون الثمانية حليقي الذقن باستثناء عبد القادر الجيلالي ويرتدون ملابس انيقة، كما توافد على المحكمة اقاربهم وعدد كبير من الصحافيين، كما احضرت الأسلحة المحتجزة الى المحكمة في صناديق من الورق المقوى.

ويعتبر حسن إغيري المولود عام 1960 في مدينة مكناس المغربية هو رئيس الشبكة في المغرب. فقد استطاع يوم 14 مايو (ايار) الماضي اجتياز نقطة الحدود المغربية من إسبانيا (باب سبتة) متوجها الى مكناس على متن سيارة مرسيديس200 ديزل مرقمة في فرنسا دون ان يثير انتباه المصالح الامنية المغربية وإدارة الجمارك. وكانت السيارة التي تسلمها من مغربي اسمه يوسف ابيض مقيم في بلجيكا، بهدف تسليمها الى جزائري اسمه عادل في مدينة القنيطرة المغربية، محملة بالاسلحة والذخيرة. وكان من المفروض أن يسلم إغيري السيارة إلى عادل لكي يردها إليه بعد أن يتصل به في الرقم الهاتفي 37.09.52 ويحدد معه موعدا ليحمل ما بداخل السيارة من اسلحة لكي ينقلها إلى الجزائر.

وفي مكناس علم إغيري من والدته أن الشرطة تبحث عنه، فخرج للبحث عن مكان امن يقضي فيه ليلته. فذهب عند صديق قديم له اسمه العلمي بوموجة وطلب المبيت عنده، بيد ان الاخير رفض ذلك. فذهب إلى صديق اخر إسمه حميد العكيوي وقضى الليلة عنده. وفي الصباح تذكر إغيري ان صديقا اخر إسمه عبد الواحد الناجم يملك ضيعة صغيرة في ضواحي مكناس، فلجا إليه لكي يخفي الاسلحة في ضيعته. وتردد الناجم في قبول طلب صديقه لكنه سرعان ما غير رايه نظرا لان إغيري اقنعه ان الاسلحة موجهة لجبهة «الانقاذ» في الجزائر وان السلطات المغربية لا تعاقب على هذا الامر.

وبعد وضع الاسلحة تحت اكوام القش اتصل إغيري بشخص جزائري اسمه كمال، مقيم في المانيا لإخباره بانه أخفى الاسلحة. فطلب منه كمال أن يتصل به بين الفينة والاخرى إلى ان يرتب له اتصالا مع الجزائري عادل ليسلمه الاسلحة. واعترف إغيري للامن المغربي بأن علاقته مع يوسف ابيض بلقاسم بدات في 16 ابريل (نيسان) 1993 وهو تاريخ انعقاد المؤتمر التاسيسي لحركة الديمقراطيين المغاربة بالخارج في مدينة فنخيرولا الواقعة في ضواحي مدينة مالقة الاسبانية. كما التقيا في مدريد اثناء انتخاب اللجنة المركزية لحركة الديمقراطيين المعارضين المغاربة بالخارج، حيث اجرى يوسف لقاءات مكثفة مع بعض المعارضين المغاربة منهم، مومن الديوري المقيم في باريس وعبد السلام الغازي المقيم في الجزائر كما سبق له ان التقى الفقيه البصري في برشلونة في فبراير (شباط) الماضي اثناء لقاء نظم في مركز «عبد الكريم الخطابي للبحوث والندوات».

وانحصرت العلاقة بين إغيري ويوسف في البداية على تبادل المكالمات الهاتفية حتى يوليو (تموز) 1993 عندما سافرا معا الى سورية وبالضبط الى قرية «السيدة زينب» حيث شرعا في الاتصال ببعض الشخصيات الشيعية من اجل تلقي مساعدات مالية لاجل اقامة مكتبين اصوليين في المغرب وبلجيكا لكن هذه الشخصيات أكدوا لهما أن المساعدات لا تقدم للافراد بل للتنظيمات والحركات الاسلامية.

وخلال تلك الفترة سافر يوسف ابيض يرافقه شخص لبناني يجهله إغيري، الى بيروت حيث اتصل بحركة «حزب الله» اللبناني وعرض على بعض مسؤوليه إمكانية إجراء تدريب عسكري لبعض المغاربة الا ان مسؤولي «حزب الله» رفضوا ذلك على الاقل في المدى القريب لكون الحزب لا يريد أن يدخل في صراعات مع الحكومة اللبنانية، خاصة أن له اعضاء في البرلمان اللبناني.

وقال إغيري خلال اعترافاته للشرطة القضائية المغربية إنه خلال شهر سبتمبر (ايلول) 1993 بحث إمكانية إنشاء تنظيم اصولي في المغرب. وشارك في بعض هذه اللقاءات، عبد الواحد الناجم، والحسين المؤذن وقاسو اوعلي حسن، وعبد القادر الجيلالي.

وكشف إغيري أيضا انه خلال شهر رمضان الاخير زار يوسف المغرب واتصل به هاتفيا طالبا منه لقاءه في مدينة الرباط. وحضر إغيري على وجه السرعة حيث ذهبا إلى احد مقاهي شارع محمد الخامس في الرباط فصرح له يوسف بانه مهتم جدا بقضية جبهة «الإنقاذ» وصراعها الدموي مع النظام الجزائري، وأكد له انه يقدم لاعضاء

الجبهة عدة مساعدات كاستقبالهم وإيوائهم والتوسط لهم لدى منظمات حقوق الانسان.

وقال إغيري إن يوسف طلب منه استقبال بعض الجزائريين الذين يريدون الدخول خلسة الى الجزائر قصد الجهاد. وكذلك إن أمكن، تهريب الاسلحة من أوروبا الى المغرب. واستطاع يوسف ان يقنع إغيري باهمية هذا العمل سواء من الناحية المادية أو من حيث استفادة التنظيم المزمع انشاؤه، نظرا لكون إحداث علاقة مع جبهة «الانقاذ» ومساعدتها على تهريب السلاح يعد استثمارا في المستقبل. بحيث يستفيد التنظيم من تعزيزات مادية وأسلحة وتاييد من الجبهة في المستقبل.

وفي يوم 12 مارس (اذار) 1994 اتصل يوسف بإغيري هاتفيا طالبا منه استضافة شخصين جزائريين التحقا بالفعل بمدينة مكناس يوم 13 مارس 1994. والتقى إغيري بهما وعرف انهما يسميان عادل وسعيد، واصطحبهما معه الى منزل والده في مكناس حيث مكثا به حتى يوم 24 من الشهر نفسه. وكانا اثناء ذلك يتلقيان مكالمات هاتفية من المانيا، من اشخاص جزائريين. ومن خلال هذه المكالمات تعرف إغيري على اسماء مثل الزبير وكمال وعمر وامين لكنه لم يكن يعرف من هم وما هي ادوارهم.

وقبل مغادرة عادل وسعيد لمنزل والد اغيري صدر لهما امر من المانيا في 23 من نفس الشهر بالتوجه لمبنى البريد المركزي بمكناس للقاء شخص مغربي، وذلك من اجل تسليمهما سيارة محملة بالاسلحة لتهريبها الى الجزائر، الا انهما شعرا بالمراقبة، فلاذا بالفرار عائدين الى منزل والد إغيري حيث غادراه في اليوم التالي في اتجاه مدينة القنيطرة.

وفي يوم 2 ابريل الماضي، تلقى إغيري مكالمة من يوسف يطلب منه فيها مساعدة شخص جزائري اسمه فريد. فاستقبله بعد يومين من المكالمة، وقضى فريد الليلة الاولى عنده حيث طلب منه مساعدته في إيجار شقة ليستقبل فيها عائلته التي ستزوره قادمة من الجزائر نظرا لكونه مطلوباً من السلطات الجزائرية بسبب انتمائه لاحدى الجماعات المسلحة. وبالفعل استاجر له إغيري الشقة.

وفي الثامن من الشهر نفسه تلقى إغيري مكالمة اخرى من يوسف يطلب منه فيها لقاءه في مدينة فنخيرولا الاسبانية. وسافر إغيري الى اسبانيا وهناك سلمه يوسف سيارة مرسيدس تحتوي على اسلحة، لكي يسلمها للجزائري عادل.

وعن سبب بحث الشرطة عنه قبل أن ينكشف امره قال إغيري إنها كانت تبحث عنه من أجل النصب لانها القت القبض على الجزائري الذي استاجر له شقة في مكناس نظرا لحصوله على جواز سفر جزائري مزور باسم فريد المنصوري في حين أن اسمه الحقيقي هو محمد امليك. وأثناء ذلك اتصل بيوسف ليخبره بما حدث لكنه كان في سورية، فاتصل بعد ذلك بشخص جزائري إسمه كمال، يعيش في المانيا وأخبره بما حدث لفريد. وبعد مدة طويلة اتصل به كمال واقترح عليه أن يرسل له عادل الى مكناس ليسلمه الاسلحة لكنه رفض بدعوى انه مضطرب، إلا انه كان ينتظر تعليمات يوسف.

وكشف إغيري أن الحسين المؤذن هو الذي سيكون مسؤولا عن تمويل التنظيم المزمع تكوينه في المغرب لكونه ميسور الحال ويؤمن ايمانا راسخا بفكرة العنف المسلح.

وكان إغيري قد تعرف على المؤذن عن طريق يوسف الذي عرفه ايضا بقاسو أوعلي حسن وهو موظف في وزارة الداخلية المغربية والذي كان سيتكلف بتزويد التنظيم بمعلومات عن بعض الشخصيات المغربية والمؤسسات الهامة التي قد يضطر التنظيم مستقبلا الى استعمال العنف ضدها. وكذا بالجيلالي عبد القادر وهو استاذ باحدى ثانويات الرباط والذي كان سيتكلف بقضية التنظير والاستقطاب لكونه يلقي الدروس الدينية في بعض مساجد العاصمة المغربية.

وكشف اغيري ان يوسف سبق ان اخبره بانه كان وراء تهريب رابح كبير المتحدث الرسمي باسم جبهة «الانقاذ» الى الخارج عن طريق المغرب بوثائق مغربية مزورة، كما انه اوى لديه في بلجيكا عائلة عباسي مدني.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

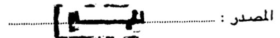
المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٧ يونيو ١٩٩٤

يبقى الاشارة الى أن إغيري تابع دراسته الجامعية في جامعة السوربون الجديدة في باريس (قسم اللغة الالمانية)، لكنه فشل في دراسته. فعاد الى المغرب وتزوج من رشيدة اغريف، وغادرا المغرب باتجاه اسبانيا ومنها مباشرة الى سورية ثم ايران حيث رزقا بولد سمياه المهدي. ولم تكن زيارة اغيري لإيران هي الأولى من نوعها بل سبق له أن زارها أثناء دراسته في فرنسا للمشاركة في احتفالات قيام الثورة الاسلامية في ايران وذلك على حساب الحكومة الايرانية. كما سافر ثانية الى ايران في سبتمبر 1982 ليدرس اللغة العربية مقابل منحة شهرية تقدر بـ 100 دولار اضافة الى السكن والأكل والشرب. وبعد ذلك تلقى تدريبا عسكريا في ثكنة توجد على بعد 25 كلم جنوب طهران كما تلقى دروسا نظرية في التنظيم الثوري. وكانت الزيارة الثالثة له لإيران في سبتمبر 1985 حيث بقي هناك حتى صيف 1987، وبعد ذلك عاد الى المغرب عبر إسبانيا.

- يتبع -



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٤

بيان حكومة الفيلالي شدد على ضم المحافظات الصحراوية

□ الرباط – من محمد الأشهب:

■ اكد الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الوزراء المغربي المعين أن حكومته حريصة على ان لا يعترض استكمال الوحدة الترابية للبلاد اي عائق «وستسهر على احترام حقوق المغرب كاملة» في اشارة الى الموقف من العراقيل التي تعتري تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاستفتاء الصحراء. وجدد أمام البرلمان في خطاب القاه أول من امس لاحراز الثقة عزم حكومته على متابعة الجهود الرامية لاستكمال الوحدة الترابية في الجنوب والشمال، اي في الضم النهائي للمحافظات الصحراوية وفتح المفاوضات مع اسبانيا على مستقبل مدينتي سبتة ومليلة المحتلتين، شمال البلاد.

وقال الدكتور الفيلالي ان الخلاف القائم بين المغرب واسبانيا على هذه المسالة يشبه الخلاف الاسباني – البريطاني على مستقبل جبل طارق، اذ كان المغرب يرهن دائماً فتح ملف سبتة ومليلة بعد انتهاء المفاوضات الاسبانية – البريطانية على صخرة جبل طارق. وأضاف «ان ابرام المغرب واسبانيا معاهدة الصداقة والتعاون، وتزايد حجم التعاون الثنائي يشكلان حافزاً لتجاوز العقبات التي تعتري علاقات البلدين». وجدد التزام حكومته درس انشاء مجموعة عمل مشتركة مغربية – اسبانية تبحث في مستقبل سبتة ومليلة، ضمن الحفاظ على المصالح الاسبانية وعودة المدينتين الى السيادة المغربية.

ولاحظ الفيلالي ان الحوار مع بلدان الاتحاد المغاربي تعتريه بعض الصعوبات، بسبب رفض المغرب عروضاً اوروبية كانت اقل من طموحاته، لجهة اقامة شراكة اقتصادية وسياسية. واوضح ان بلاده قدمت مقترحات بديلة الى بلدان الاتحاد الاوروبي في شباط (فبراير) من العام الماضي، الا انها لم تتلق الى الآن رداً اوروبياً «وليس في نية الحكومة المغربية ان تبرم اي اتفاق جديد مع الاتحاد الاوروبي لا يقوم على اسس الشراكة الحقيقية»، ما يعني ان اولويات حكومته ستركز على فتح ملف الحوار المغربي – الأوروبي. واعترف الفيلالي بان البناء المغاربي ضمن الاتحاد الخماسي الذي يضم المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا وليبيا تعترضه الصعوبات، لكنه يشكل ضرورة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوب المنطقة.

وعلى الصعيد الداخلي التزم الفيلالي المضي قدماً في سياسة الانفتاح والحوار مع مختلف الفاعليات السياسية، ضمن التزام حكومته تكريس دولة القانون واحترام حقوق الانسان وتفعيل المؤسسات الديموقراطية. وانتقد ظروف عمل الادارة المغربية والصعوبات التي يواجهها اصلاح القضاء، وحض القطاع الخاص على المساهمة في جهود التنمية. واكد استعداد حكومته لمواصلة الحوار وحل المشاكل المطروحة بواقعية ودون مواجهة تصعيدية، في اشارة الى التزاماته امام احزاب المعارضة الرئيسية بقاء جسور الحوار واشراكها في الموقف من كل القضايا الوطنية والاقليمية والدولية.

ورأت مصادر مطلعة ان كلام رئيس الوزراء المعين يؤذن بفتح صفحة جديدة في العلاقة مع احزاب المعارضة الرئيسية التي كانت تنتقد الحكومات السابقة بسبب عدم الدخول معها في حوارات مفتوحة.



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

رئيس حكومة جبل طارق لـ«المجلة»:

الصخرة فقدت قيمتها العسكرية وبريطانيا مسؤولة عن حقوق العمال


جو بوصانو

في لقاء جو بوصانو رئيس حكومة جبل طارق، وهو رجل في الستينات من عمره، عضو بارز سابقا في نقابة العمال هناك، كان اول سؤال طرحناه عليه حول امكانية التعجيل بحل مشاكل العمال المغاربة، فجاء جوابه ديبلوماسيا، اذ عزا المشكلة الى تقلص فرص العمل في الصخرة، وخاصة في المجال العسكري، على اعتبار ان اغلب العمال المغاربة في جبل طارق كانوا يشتغلون في المنشآت العسكرية.

وفسر بوصانو هذا التقلص بالتغييرات الحاصلة على المستوى الدولي، من تراجع للمواقع الاستراتيجية في عدد من مناطق العالم. وبالنسبة الى التاج البريطاني اصبح اي تعزيز عسكري في جبل طارق عديم الجدوى.

وبخصوص تسوية وضعية العمال المغاربة الذين قضوا حوالي ربع قرن في خدمة حكومة جبل طارق ليجدوا انفسهم في النهاية بدون تعويضات عن الشيخوخة او تقاعد، اجاب بوصانو ان الحكومة ستحاول تسوية وضعية بعض العمال في القطاع العام، اما الذين اشتغلوا في القطاع الخاص طوال هذه المدة فعلى السلطات البريطانية حل مشكلتهم. لكن بعض العمال اخبرونا ان الشركات وارباب العمل يرفضون تشغيل اليد العاملة المغربية رغم حاجتهم اليها نظرا الى الضغط الذي تمارسه عليهم الحكومة.

وحول هذه النقطة برر رئيس حكومة الصخرة هذا الاجراء بقانون العمل القائم.

والحديث مع بوصانو يعطي انطباعاً بأن سلطات جبل طارق ترمي الكرة في ملعب سلطات لندن في حين ان المسألة يجب ان تتضافر فيها جهود الحكومات الثلاث (جبل طارق والمغرب وبريطانيا). وهذا ما قاله لنا مايكل نيطو الرجل الثاني في نقابة العمال هناك اثناء جلسة معه في مقر نادي جمعية العمال المغاربة وبحضور محمد الصرصري رئيس الجمعية. فقد اوضح نيطو ان موقف نقابته واضح ويسعى الى الضغط على حكومة لندن لحل هذه القضية. وبخصوص اللجوء الى القانون قال نيطو: ان المسألة يجب ان تطرح على مستوى القضاء الدولي. اما عن تحريك القضية قانونيا في جبل طارق فمن الملاحظ ان المحامين غير متحمسين لقضية العمال.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

أزمة ٧٠٠ عامل مغربي في جبل طارق

عندما اشرفنا على جبل طارق لم نكن نعلم ان هذه الصخرة تحبل بمعاناة وعذابات جيل كامل من العمال المغاربة. لم نكن بعد قد استمعنا الى شجون اناس قضوا ربيع العمر في شق الصخر، ليرسوا البنيات التحتية لشبه ولاية صغيرة اسمها جبل طارق. باقترابنا من ميناء الجزيرة الخضراء، اختفت الصخرة تاركة التماعات اضواء باهتة في سماء ملبدة. هناك كان في استقبالنا رئيس جمعية العمال المغاربة في جبل طارق محمد الصرصري يرافقه بعض اعضاء الجمعية. ومن خلال دردشة قصيرة معهم عرفنا فصول المعاناة، ومن سحناتهم، ورنات اصواتهم استشعرنا حجم المشكلة وكان علينا ان نقطع المسافة الفاصلة بين الجزيرة الخضراء والصخرة برا.

في الطريق تعرفنا الى واحدة من صور الغبن الذي يعيشه حوالي سبعمائة عامل مغربي في جبل طارق، وسألنا الرجل الذي كان يقلنا على متن سيارته وهو في الخمسينات من عمره غزا الشيب لحيته ورأسه.

● الاخوان صحافيون؟

- نعم (اجبنا).

وبدون مقدمات بدأ يسرد الوضع من خلال تجربته:

- كيف يعقل ان يشتغل المرء اكثر من عشرين سنة وفي النهاية يجد نفسه في الحضيض، بدون حقوق او واجبات. لقد جئت الى الصخرة منذ ١٩٦٥ وكنت شابا. اشتغلت في كل المهن، كل بناية هنا تحمل بعضاً من بصماتي ولمساتي. واليوم اصبحت عاطلا عن العمل وبدون حقوق التقاعد والشيخوخة. لولا هذه السيارة التي استعملها احيانا لنقل بعض الركاب سراً لمت جوعاً.

حالة الرجل من بين عشرات الحالات التي يعيشها جيل العمال المغاربة في جبل طارق، الذين جاءوا الى الصخرة منذ ١٩٦٩ بعد طلب من السلطات الانجليزية وبموجب اتفاق مع السلطات المغربية، وبواسطة عقود تشغيل ثنائية صودق عليها من قبل وزارتي التشغيل في كل من المغرب وبريطانيا. وفي هذه الفترة كانت السلطات البريطانية في أمس الحاجة الى اليد العاملة نظراً لاغلاق الحدود مع اسبانيا، وقد بلغ عدد اليد العاملة في هذه الفترة (١٩٦٩) حوالي ستة الاف عامل مقابل الفي عامل قبل اغلاق الحدود المذكورة، اي ١٩٦٠ ـ ١٩٦١. ويمكن اعتبار هذه الفترات ذهبية بالنسبة الى العمال بالنظر الى الامتيازات والشروط التي كانوا يتمتعون بها.

غير انه بعد استكمال الهياكل الاساسية للصخرة، من تجهيزات عسكرية ومدنية بدأ تقنين نشاط العمال المغاربة بشكل يجردهم من مكتسباتهم وامتيازاتهم، وذلك عبر تغييرات وتعديلات جوهرية في قوانين العمل اعتبارا من سنة ١٩٧٠ ادت الى تضييق الخناق على الجالية المغربية. وقد تم اول تعديل سنة ١٩٧٠ حيث اصدرت حكومة جبل طارق قانونا غيرت بموجبه قانون العمل حيث اصبحت لمدير العمل والضمان الاجتماعي صلاحية رفض اي عقد عمل يتقدم به شخص غير مقيم، ما دام بين المقيمين من يستطيع القيام بذلك العمل. وكلمة «المقيم» تعني قانوناً ابناء جبل طارق او حملة الجنسية البريطانية. وبهذا التغيير اصبح الاجنبي مجرداً من صفة المقيم رغم تواجده في الصخرة منذ سنوات.

وفي سنة ١٩٧٩، تم اصدار قانون جديد تغير بموجبه القانون المتعلق بالضريبة اذ لم يعد تحصيل الضريبة يراعي كما كان في السابق قدرات ومصاريف الشخص ووضعيته المهنية وعدد الاولاد ومن يعيش في كفالته.

وسنة ١٩٨٣ صدر قانون غير بموجبه القانون الخاص بالاستفادة من التعويض، عن البطالة حيث اصبح العاطل عن العمل ملزما باستخلاص المدة المعوض عنها في تاريخ لا يتعدى ستة اشهر. والغاية من هذا الاجراء تجريد العامل الاجنبي (المغربي) من حق الاقامة وبالتالي من حقه في العمل من جديد بعد مضي هذا التاريخ.



وافق هذا التعديل، اجراء آخر هو حث الشركات وارباب العمل في الصخرة على عدم تشغيل اي عامل مغربي كما صرح لنا بعض العمال.

وعام ١٩٨٤ الغي القانون الذي كان يمنح التقاعد النسبي لجميع العمال الذين اقاموا في جبل طارق لمدة عشر سنوات. تلاه سنة ١٩٨٨، تغيير اسم التعويضات العائلية التي كانت تمنح لسكان جبل طارق الى اسم «المساعدات العائلية» حتى لا يستفيد العمال الاجانب من هذه التعويضات. وفي ٢٩ مارس (آذار) ١٩٩٣، اقدمت السلطات على طرد مجموعة من العمال المغاربة رغم اقامتهم في الصخرة لمدة تزيد عن ربع قرن، كما جردت البعض من جوازات سفرهم.

التعسف ضد المغاربة

وبهذا الاجراء الاخير الذي تميز بتعسف صارخ قام العمال المغاربة بحركات احتجاجية توجت باعتصام انطلق منذ يناير (كانون الثاني) ١٩٩٣، وما زال مستمرا. وهذا الاعتصام الذي يشارك فيه حوالي ٧٠٠ عامل بالتناوب امام مقر الحاكم العام وممثل التاج البريطاني ورئيس حكومة جبل طارق، جو بوصانو جمع جيلين من العمال المغاربة بالصخرة: الاول هو الذي جاء منذ ربع قرن وكد واجتهد ليكتشف في نهاية الامر ان كل هذا العمر كان مجرد وقت ميت وانه اصبح في الحضيض. والثاني جيل الشباب الذين دفعهم الطموح الى الاقامة في جبل طارق منذ سنوات طلبا لرزق يمكنهم من فتح بيت وقهر شبح البطالة ليجدوا انفسهم اليوم مجرد مغامرين انتهى بهم الامر الى الفشل.

وكانت زيارتنا الى مكان الاعتصام فرصة للتعرف عن كثب على عمق المشكلة. وبمجرد اقترابنا من مقر الحاكم العام لاحت لافتات هؤلاء المعتصمين، وهم يقفون منذ سنة ينتظرون الفرج. لافتات معلقة، وصندوق لطلب المساعدة في الوسط، بينما كان السكان المحليون يقطعون الشارع جيئة وذهابا ويرمون جمع المعتصمين بنظرات الازدراء. التف حولنا المعتصمون، وانقشعت سحابة الحزن عن وجوههم وطفقوا يسردون حكاياتهم. بعضهم بكى وهو يتمثل حجم الازمة:

«انا كالمعلق بين السماء والارض، قال لنا احمد البراق (٤٨ سنة). لا استطيع ان اعود الى بلدتي طنجة لان الديون تنتظرني، ثم لا استطيع تحمل نظرات اطفالي وانا عاطل عن العمل، وهنا اعيش على الفقر وخيبة الامل».

وبموازاة هذا الاعتصام الطويل تقوم جمعية العمال المغاربة في جبل طارق بعدة مبادرات بحثا عن حلول. وحول هذه التحركات قال محمد الصرصري رئيس الجمعية: «اننا نقوم بمبادرات متعددة، من اجل رفع الحيف عن العمال. وفي هذا الاطار قمنا باتصالات مع جمعيات اجنبية بهدف التعريف بمشاكلنا، كما استعملنا عدة قنوات اعلامية دولية ونعرض قضيتنا حاليا على القضاء في جبل طارق حيث وكلنا احد المحامين. وما زال الملف مجمداً. ومن اجل اعطاء مساعينا نفسا جديدا وفعالا نسعى الى اقامة اتصالات مع الاحزاب السياسية، والمنظمات النقابية والحقوقية الوطنية بقصد التدخل لدى الهيئات الدولية لالزام الحكومة البريطانية على احترام التوصيات والاتفاقية الدولية الحامية للعمال المهاجرين.

ويظل هؤلاء العمال المعتصمون يراوحون مكانهم تناوبا على الرغم من شيخوخة البعض ومرضهم. وقد مات احد المعتصمين قبل شهور وهو الحراق البقالي (٦١ سنة) ورغم ذلك لم تتحرك سلطات جبل طارق. ان جو بوصانو نسي انه وصل الى منصبه على اكتاف العمال وخاصة المغاربة».

اما مقر سكن هؤلاء العمال، فأشبه ما يكون بمعتقل. اذ هو عبارة عن حي صغير خرب يدعى «كيسمستس» حيث يحشرون في غرف ضيقة تضم الواحدة منها اربعين سريرا قبالة مرحاض جماعي تنعدم فيه شروط النظافة والوقاية الضرورية. وبعد ان ينهي المعتصمون دورة اعتصامهم اليومية يعودون بعد ان ينظفوا المكان، ثم يتهالكون فوق الاسرة يكابدون خيبة املهم. وعلى الرغم من سوء المكان وبطالة العمال فان سلطات جبل طارق ترغمهم على دفع تسعة جنيهات استرلينية على كل اسبوع، اي ما يعادل تقريبا مائة وخمسين درهما مغربيا ■

الرباط. مكتب «المجلة»



المصدر : الشـــرق الأوسـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ يونيو ١٩٩٤

ممثل في صحراء الوهم

● عاد الممثل «ريتشارد هاريس» من الصحراء المغربية بنفسية جديدة بعد خوض تجربة روحية عنيفة احدثت الكثير من التبدلات في شخصيته، وأدائه الفني

في جنوب المغرب، وداخل صحراء لم تطأها قدم انسان منذ عدة قرون، انهى النجم السينمائي «ريتشارد هاريس» تمثيل دوره في فيلم عن حياة نبي الله ابراهيم الخليل لكن الخبر ليس هنا، فكل الأفلام التاريخية والدينية تحتاج الى صحراء شاسعة، ومناظر بدائية لم تلوثها الحضارة، انما الخبر يكمن في ملاحقة التطورات التي طرأت على شخصية الممثل العالمي الكبير بعد اقامة قصيرة في ذلك المكان الصحراوي الموحي.

لقد عاد الممثل من هناك كما يقول تقرير أعدته لوكالة «كريستيان ساينس مونيتور» الصحافية «ليندا جوفي» بنفسية مختلفة، واصبح يحتقر الماديات، ويكثر من الحديث عن شؤون الروح، ويروي احداثاً شبيهة بالمعجزات صادفتهم اثناء تصوير الفيلم في الصحراء، ففي مشهد التضحية كان الطقس هادئا، وما ان دارت الكاميرات حتى هب اعصار شديد ليوحي بغضب الطبيعة ـ كما قال الممثل ـ وفي مشهد آخر يقتضي ظهور عاصفة شديدة تقتلع شجرة من جذورها أعد المخرج مجموعة «ماكينات» لنفث الهواء، وقبل ان يبدأ التصوير بقليل هبت رياح عاتية اقتلعت الشجرة تماما كما يتطلب المشهد.

ويمضي «هاريس» في الحديث عن هذه التجربة الروحية الفريدة التي هزت اعماقه، فيؤكد انها سمت بروحه، ورفعتها الى مراتب جديدة أثرت على نوعية التمثيل، ففي الماضي كان ينجح في اداء الأدوار بنسبة 60 الى 80 في المائة، اما في هذا الدور وفي هذا المكان، فثمة الهام يدفعه الى التألق، وصوت خفي يوجه خطواته أثناء الاداء.

ولك ان تصدق هذا الممثل أو تكذبه، وتعتبر تصريحاته من نوعية الغرائب التي يراد منها الترويج للفيلم الذي تحول الى مسلسل بناء على طلب محطة (TNT) الاميركية لكنك مهما بالغت في التشكيك في اقواله، واهدافها الاعلانية، لا تستطيع ان تنكر تأثير الصحراء على الروح، فهناك، وحيث يدمن الهواء النوم، ويحيط بك السراب من كل جانب لا تملك ان تهرب من قدرك، فاما ان تشف روحك، وترق عواطفك، وترتفع بك الى مصاف راقية من الشاعرية، او يعميك الغضب، والحر، فتتحول الى قاتل مجاني يبحث عن أي سبب، وأي شخص للتنفيث عن عنفه المكبوت.

محيي الدين اللاذقاني



المصدر : الحياة

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مهمتهما رصد ترتيبات الاستفتاء في الصحراء

المغرب رفض اقتراح غالي ارسال مبعوثين من منظمة الوحدة الافريقية

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ كشف رئيس الوزراء المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي انه تلقى رسالة من الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة يقترح فيها إرسال مبعوثين من منظمة الوحدة الافريقية الى الصحراء الغربية لرصد ترتيبات اعداد الاستفتاء. واكد رفض بلاده التعاون مع المنظمة الافريقية كونها سبقت نتائج الاستفتاء واعترفت بالجمهورية الصحراوية في عام ١٩٨٤.

وقال الفيلالي انه لا توجد اتصالات بين المغرب ومنظمة الوحدة الافريقية، وان بلاده تتحمل مسؤولية هذا القرار.

وكان الدكتور الفيلالي يتحدث امام البرلمان المغربي مساء أول من امس للرد على انتقاد الفاعليات السياسية في مناقشة برنامج الحكومة فاكد ان الموقف من ضم المحافظات الصحراوية تحت سيادة المغرب نهائي ولن يطاوله اي تراجع. وتزامن هذا التصريح مع الحديث عن «حل سياسي» لنزاع الصحراء اشار اليه وزير الخارجية الجزائري صالح دمبري في مقابلة مع صحيفة مغربية جاء فيه: «ان الحل السياسي ممكن وبدون استفتاء» وان بلاده «دفعت دائماً في اتجاه حل سياسي لتنظيم شخصية صحراوية في اطار المغرب».

وقال ان علاقة الجزائر مع المغرب ممتازة.

الى ذلك، عبّرت الأمم المتحدة عن قلقها لتدهور الوضع المالي لعمليات حفظ السلام، وتاخر دول عدة في دفع مساهماتها ما ينعكس سلباً على مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، إذ بلغت قيمة المستحقات غير المسددة حتى بداية الشهر الجاري اكثر من ٣٠ مليون دولار. ويشار الى ان الأمم المتحدة رصدت نحو ٢٠ مليون دولار لبعثة الأمم المتحدة تغطي نفقاتها من مطلع نيسان (ابريل) الماضي حتى مطلع تموز (يوليو) المقبل.

من جهة اخرى، نالت حكومة الفيلالي أول من أمس ثقة البرلمان وصوّت معها ١٧٤ نائباً ينتسبون الى الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والوطني الديموقراطي، والتجمع الوطني للأحرار، والحركة الوطنية الشعبية. وعارضها نواب المعارضة الذين ينتسبون الى الاتحاد الاشتراكي، والاستقلال، والتقدم والاشتراكية، والعمل الديموقراطي. وغاب عن الاقتراع اكثر من خمسين نائباً من الغالبية والمعارضة.

وعلى رغم التفاؤل الذي ابداه زعماء المعارضة إزاء تعيين الدكتور الفيلالي رئيساً للوزراء فقد ركّزوا انتقاداتهم على عدم مجاراة الجهاز التنفيذي مضمون الدستور المعدّل.

وطالبوا بفتح حوار جدي مع المركزيات النقابية ومواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وقال محمد بوسته زعيم حزب الاستقلال وزير الخارجية السابق «ان إقالة حكومة رئيس الوزراء السابق محمد كريم العمراني تزامنت مع بروز احداث خطيرة، مثل انتقاد وضع المغرب في قضايا زراعة المخدرات والاتجار فيها، واكتشاف شبكة لتهريب الأسلحة، وتعثر الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية». وتحدث عن عزمه وحلفائه في المعارضة على الدعوة الى تشكيل لجنة لتقصي الحقائق في قضايا المخدرات. اما طالب محمد اليازغي الكاتب الأول بالنيابة للاتحاد الاشتراكي فطالب باحداث انفراج سياسي من خلال اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين، وطالب حكومة رئيس الوزراء المعين باتخاذ اجراءات لمواجهة تنفيذ القوانين التي اقرتها السلطات الاسبانية لمنح الحكم الذاتي لمدينتي سبتة ومليلية. وكان لافتاً خلال مناقشة البرنامج الحكومي ان زعامات سياسية في المعارضة والغالبية اثارت للمرة الأولى وضع اللغة الامازيغية، في ضوء الاحكام التي اصدرتها محكمة في مدينة الرشيدية ضد افراد جمعية ثقافية طالبوا باعطاء الأهمية للغة البربر.

المصدر : الشرق الأوسط
التاريخ : ١٧ يونيو ١٩٩٤

احكام بالسجن بين 20 و5 سنوات

المحكمة العسكرية في الرباط تدين المتورطين في تهريب الأسلحة لـ«الإنقاذ»



الرباط: من حاتم البطيوي

أصدرت المحكمة العسكرية في الرباط حكما بالسجن ضد حسن إغيري، المتهم الرئيسي في قضية تهريب الأسلحة من اوروبا الى الجزائر عبر المغرب لصالح جبهة «الإنقاذ» الجزائرية، مدة 20 سنة وغرامة قدرها 200 درهم. كما حكمت على عبد الواحد ناجم صاحب المكان الذي اخفى فيه إغيري السلاح بالسجن مدة 18 سنة وغرامة قدرها 1800 درهم. أما الجزائريان سعيد حماز وعمر شبلال فقد حكمت على كل واحد منهما بالسجن مدة 15 سنة وغرامة قدرها 1000 درهم. وحكمت على الحسين المؤذن ب 12 عاما سجنا و1000 درهم غرامة و10 سنوات سجنا و1000 درهم على قسو وعلي حسن وعبد القادر بن الجيلالي . في حين حكمت على عبد القادر لبصير بـ 5 سنوات نافذة وغرامة قدرها 1000 درهم، وقضت المحكمة بمصادرة الأسلحة والذخيرة والعتاد والنقود الاجنبية وإعادة المحجوزات الأخرى الى اصحابها وهي السيارة التي كانت محملة بالسلاح وجهاز تصوير فيديو.

وكان الكولونيل ماجور محمد مشبال النائب العام للمحكمة العسكرية قد طالب بالحكم بأقصى العقوبات على المتهمين والتمس من رئيس المحكمة الحكم 20 سنة سجنا نافذة في حق حسن إغيري، وعبد الواحد الناجم، والجزائريين سعيد حماز وعمر شبلال وعبد الرحيم المؤذن وقسو وعلي حسن. كما طالب بإنزال عقوبة لا تقل عن 15 سنة على عبد القادر بن جيلالي وعقوبة بالسجن لا تقل عن 10 سنوات على عبد القادر لبصير. وطالب النائب العام بمصادرة الأسلحة ومعداتها وذخيرتها والسيارة التي كانت محملة بها.

وقبيل إصدار الحكم رافع النائب العام للمحكمة العسكرية للجواب على ما جاء في مرافعات هيئة دفاع المتهمين، وقال إن النيابة العامة لم تكن لها الشهية لأكل كتف أحد فبالأحرى أن تقتله. مشيرا الى ان الدفاع إذا كان قد اعتبر ملتمسات النيابة العامة بانها قاسية فذلك راجع الى اقتناعها بخطورة افعال المتهمين.

ومن جهتها، استمعت هيئة المحكمة الى اخر اقوال المتهمين. فقال حسن إغيري انه لم يفهم كثيرا من الامور في هذه المحاكمة. واوضح أنه شخص بلا سوابق ولم يسيء قط الى اي شخص، وان هدفه في هذه الحياة هو عائلته وعمله.

وجدد إغيري تاكيد براءته ونفى ما جاء في محاضر الشرطة القضائية من كونه ذهب الى إيران وتلقى تدريبات نظرية وعسكرية.

وقال عبد الواحد ناجم إن مطالبة إغيري له بمسامحته لأنه ورطه في قضية لا علم له بها أثلجت صدره. واكتفى سعيد حماز بالتذكير بانه جاء الى المغرب للقاء والدته فقط. ونفى عمر شبلال وجود أية علاقة له بالموضوع. ونفس الشيء قاله عبد الرحيم المودن مضيفا أن له ثلاثة اطفال وعمره 28 عاما.

ومن جهته، أشار عبد القادر بن جيلالي الى انه كان صريحا وصادقا في اقواله. موضحا انه

يستحيل ان يغامر بـ 16 سنة من العمل وماض نقي. كما نفى لبصير وجود اية صلة له بالقضية.

ويذكر ان النائب العام سبق له ان اعلن ان هذه الدعوى اقيمت لمصلحة المجتمع المغربي الهادئ والساكن الذي يعيش في طمانينة وراحة بال.

ومن جهته، ذكر عبد اللطيف وهبي محامي حسن إغيري وسعيد حماز وعمر شبلال بانه يبدو من خلال محاضر الشرطة القضائية ان البطل الحقيقي في القضية هو عادل مشاط. لكن أمام غياب ممثل ذكي في المسرحية تم تعويضه بممثل غبي غير ملم بالموضوع هو حسن إغيري.

وجدد وهبي مطلبه بفتح تحقيق حول اختفاء عادل مشاط لانه هو الذي استغفل إغيري وباقي المتهمين في قضية لا علاقة لهم بها.

وقال وهبي إن عادل مشاط لم يفر بل اتيح له مجال الفرار. لانه كان موجودا في المنزل حينما اعتقلت الشرطة حماز وشبلال، لكنه بقدرة قادر استطاع ان يتبخر. وتساءل من وراء عادل مشاط؟ مشيرا الى انه في السنة الماضية اعتقل مدة ثمانية ايام من طرف الشرطة المغربية. واستطاع بعد ذلك ان يغادر المغرب ويعود اليه ثانية. واقسم بشرفه ان عادل مشاط افرج عنه.

وكشف وهبي ان شخصا اتصل به وقال إنه فاعل خير، ليخبره بان مشاط يوجد حاليا في فرنسا.

واستغرب وهبي كيف لم تثر هذه الدفوعات رغبة النيابة العامة في فتح تحقيق في الموضوع.

وتساءل عن مغزى فصل أمليك ومشاط عن القضية، مؤكدا انه لو حضر عادل لانتهى كل شئ ولافرجت المحكمة على كل المتهمين. والتمس في الاخير من رئيس المحكمة رفض ملتمسات النيابة العامة، كما التمس تطبيق اقصى ظروف التخفيف.

وفي السياق نفسه، قال المحامي الصبار من هيئة دفاع إغيري إن محاضر الضابطة القضائية غير جديرة بالاستئناس مشيرا الى انها ليست لها اية قيمة من الناحية القانونية.

وقدم الصبار شهادة ولادة تخص نجل حسن إغيري « المهدي» الذي ولد في مكناس عكس ما جاء في محضر الشرطة القضائية الذي يقول بانه ولد في إيران، واوضح ان ملف القضية مبتور وان الشرطة القضائية اعطت المحكمة ما ارادت . بيد ان النائب العام اوضح في ما بعد تاريخ التصريح بالازدياد ثم عام 1990 شهادة الميلاد تشير الى عام 1985.

وقال الصبار إنه كان على سلطة المتابعة القيام بتقرير فني للتاكد من ان الاسلحة صالحة للاستعمال .

وتجدر الإشارة الى ان المحاكمة عرفت خلافات بين المحامين تجلت في عدم متانة التنسيق في ما بينهم. وعلمت «الشرق الاوسط» ان بعض المحامين كانوا يرغبون في إضفاء صبغة سياسية على القضية برغبة من موكليهم في حين كان اخرون يرغبون في المرافعة في إطار التهمة المنسوبة للمتهمين اي حيازة السلاح والذخيرة والمشاركة وعدم التبليغ وذلك وفقا لرغبة متهمين اخرين.

مخاوف من "انعكاس امني" لملف الصحراء على الجزائر وموريتانيا

حزب "الاستقلال" المغربي يهاجم الجزائر: تضع عراقيل امام خطة الاستفتاء

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ اتهم حزب «الاستقلال» المغربي المعارض الذي يتزعمه وزير الخارجية السابق محمد بوسته الجزائر بوضع العراقيل امام تنفيذ خطة الاستفتاء في الصحراء. وتمنى على الجزائر ان تبعد نفسها عن القضية «لانها تتخذ موقفاً متحيزاً ضد المغرب».

جاء ذلك في رد للحزب على تصريحات وزير الخارجية الجزائري محمد صالح دمبري المتعلقة باجراء استفتاء في الصحراء، وفي ظل تعثر لجنة تحديد الهوية التابعة للامم المتحدة في تنفيذ مهمة تسجيل السكان المشاركين في الاقتراع.

وتوقعت مصادر مغربية ان يشكل هذا الموضوع محور محادثات يجريها صاحب زادة يعقوب خان الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة في نزاع الصحراء مع المسؤولين المغاربة وقادة «بوليساريو» والجزائر وموريتانيا، في محاولة اخيرة للتغلب على الصعوبات التي تعتري تنفيذ خطة الامم المتحدة.

وكان يعقوب خان اجرى محادثات الاسبوع الماضي مع الدكتور بطرس غالي للبحث في انعكاسات تعثر جهود الامم المتحدة. وينتظر ان يقدم الامين العام تقريراً جديداً الى مجلس الامن في منتصف الشهر المقبل لاستخلاص موقف نهائي لجهة مواصلة جهود الامم المتحدة او انسحابها من التعاطي مع ملف الصحراء كما جاء في تقرير سابق.

وكانت جهود الامم المتحدة لاجراء الاستفتاء تعثرت قبل ايام بسبب رفض المغرب قبول مراقبين اثنين من منظمة الوحدة الافريقية للمشاركة في خطة الامم المتحدة. وقال الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الوزراء وزير الخارجية انه لا توجد اتصالات بين المغرب ومنظمة الوحدة الافريقية منذ اعترافها بـ «الجمهورية الصحراوية» عام ١٩٨٤، وان هذا الموقف يناقض الحياد الذي يجب ان تلتزمه المنظمة اذا ارادت المشاركة في خطة الامم المتحدة. واضاف ان بلاده لن تتراجع في موقفها ولن تقدم اي تنازلات. كذلك تحفظت الرباط عن بدء تسجيل السكان المتحدرين من اصول صحراوية في موريتانيا في مطلع الشهر الجاري. ورأت ان غياب مراقبين مغربيين وقيام جبهة «بوليساريو» بحملات دعائية هناك يزرعان الشك في موقف بعثة الامم المتحدة. وابلغ مسؤولون مغاربة الى اريك جونسون الممثل المساعد للامين العام للامم المتحدة في نزاع الصحراء تحفظات الرباط، وتوقفت عمليات التسجيل في قوائم الاقتراع التي كان مقرراً ان تبدأ في الثامن من الشهر الجاري في المحافظات الصحراوية بسبب الخلافات التي ترتدي طابعاً تقنياً وسياسيا.

وزاد في تعقيد الموقف ان الخلاف بين المغرب والجزائر عاد الى الواجهة، فقد اعلن الرئيس الجزائري الامين زروال ان خطة الامم المتحدة تستند الى قرارات سابقة اصدرتها منظمة الوحدة الافريقية. كذلك تحدث دمبري عن ضرورة اجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب و«بوليساريو» للبحث في ترتيبات الاستفتاء، ولم يستبعد امكان درس حل ثالث للنزاع يمنح المحافظات الصحراوية وضعاً خاصاً وهو الحل الذي كان مطروحاً في السنوات الاولى لاندلاع النزاع ويقضي بارتباط المحافظات الصحراوية مع المغرب من خلال «العلم وبطاقة البريد» اي اكثر من حكم ذاتي واقل من الاستقلال الكامل.

ويذكر في هذا السياق ان المغرب بذل جهودا سابقة في العام الماضي من خلال استضافة العيون عاصمة المحافظات الصحراوية اجتماعا بين صحراويين ينتسبون الى المغرب وجبهة «بوليساريو» للبحث في صيغة وفاقية لاندماج الصحراويين مع المغرب، الا انها تعثرت بسبب اصرار «بوليساريو» على التفاوض مع مسؤولين حكوميين مغاربة، ولم تعقد لقاءات اخرى في هذا السياق كان مقررا ان تستضيفها باريس او جنيف. وفي مقابل ذلك اقرت الامم المتحدة تسريع تنفيذ خطة الاستفتاء في قرار اصدره مجلس الامن رقمه ٩٠٧ يركز على مواصلة جهود بعثة «المينورسو» لمراقبة وقف اطلاق النار وتحريك مهمة لجنة تحديد هوية السكان المتحدرين من اصول صحراوية للاعداد لاستفتاء تقرير المصير قبل نهاية السنة الجارية.

ويشكل الموقف من تسجيل السكان المتحدرين من اصول صحراوية في قوائم الاقتراع ابرز عقبة امام الامم المتحدة لان شروط الطرفين متباينة الى حد كبير، اذ على رغم الاتفاق على الصيغة الوفاقية التي قدمها الدكتور بطرس غالي الامين العام للامم المتحدة بقيت تأويلات الطرفين متعارضة، فالمغرب يرى ان المشاركة في الاستفتاء تشمل جميع المتحدرين من اصول صحراوية ومنهم السكان الذين نزحوا من المحافظات الصحراوية قبل ١٩٨٤ (تاريخ احصاء السكان الذي اجرته السلطات الاسبانية) وقدم قوائم اولية تشمل ٣٠ الف نسمة على ان يقدم قوائم جديدة تضم اكثر من ٩٠ الف نسمة غالبيتهم تسكن في مخيمات في المحافظات الصحراوية. في حين ترى جبهة «بوليساريو» ضرورة التقيد بالاحصاء الاسباني الذي حدد نسبة السكان في حدود ٧٤ الف نسمة مع ادخال تعديلات طفيفة لا تتجاوز ما نسبته ٥ او ١٠ في المئة.

ورأى مراقبون انه كان على لجنة تحديد الهوية التابعة للامم المتحدة ان تفصل في المنازعات التي تنشأ بالنسبة الى الاشخاص غير المتحدرين من اصول صحراوية الذين يقدمهم هذا الطرف او ذاك بمساعدة شيوخ القبائل المنتسبين الى الجانبين الا ان هذه المهمة تواجه مزيدا من الصعوبات بسبب اوضاع السكان في المنطقة التي يطبعها التنقل كما في حياة القبائل الصحراوية. اضافة الى صعوبة التدقيق في وثائق الهوية وانعكاسات الخلافات القبائلية التي تبدو واضحة في تركيبة المنتسبين الى جبهة «بوليساريو» من قبائل «الركيبات».

ويقول قادمون من مخيمات

«بوليساريو» ان حدة الخلافات القبائلية زادت في الفترة الأخيرة، في ضوء الموقف الذي يلتزمه بعض شيوخ القبائل الذين يدعمون فكرة الاندماج مع المغرب.

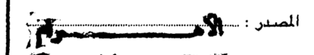
ولا يبدو ان الخلاف على قوائم الاقتراع تحكمه هذه الاعتبارات فقط لأن تحديد الاعداد النهائية للمشاركين في الاقتراع هو الذي يحسم نتيجة استفتاء تقرير المصير. وردت جبهة بوليساريو ان توسيع قاعدة المصوتين في الاستفتاء يرجح كفة المغرب. وشككت في موقف الأمم المتحدة نتيجة لذلك كما هددت بمعاودة شن الحرب، في حين يرفض المغرب حرمان اي شخص من المتحدرين من أصول صحراوية من المشاركة في الاقتراع ويتشبث بالقوائم التي قدمها كونها شكلت حلاً وفاقياً تدعمه الامم المتحدة وتستند الى وثائق وشهادات تؤكد الانتساب الى الصحراء.

وكان المغرب رفض في وقت سابق فكرة تنظيم مؤتمر دولي حول الصحراء واعتبر الدعوة مجرد عراقيل جديدة تحول دون تنفيذ الاستفتاء الذي سيكون تاكيداً لمغربية المحافظات الصحراوية المتنازع عليها منذ اكثر من ١٨ عاماً. وجاءت هذه الدعوة من طرف «بوليساريو» في تحركات شملت عواصم مغاربية ودولية، الا انها ارتدت طابعاً آخر في ضوء الموقف الذي تلتزمه الجزائر لتحريك ملف الصحراء الغربية، اذ ركزت الديبلوماسية الجزائرية على معاودة الاهتمام بالنزاع بخاصة في فرنسا والولايات المتحدة وبعض العواصم الغربية. وترى مصادر مطلعة على ملف الصحراء ان تحركات الديبلوماسية الجزائرية ترمي الى الافادة من الانشغال الاقليمي والدولي بتطور الاوضاع في الجزائر. فقد حصلت الرباط على مزيد من الدعم من عواصم غربية لجهة التصدي لتنامي التطرف في منطقة الشمال الافريقي، وتخشى الجزائر ان يكون ذلك الدعم حافزا يفيد المغرب في حسم نزاع الصحراء الغربية لمصلحته لان استقرار المغرب يرتبط الى حد كبير بانهاء النزاع الصحراوي.

وترى مصادر غربية ان الجزائر يصعب عليها تقبل «انتصار» مغربي في الصحراء من دون ان يكون لها دور في ترتيبات الحل ما حدا بالديبلوماسية الجزائرية الى التحرك في اتجاه التحذير من انعكاسات هذه المسالة على الوضع الجزائري، كذلك فإن الجزائر لا تبدو وحدها معنية بهذه المخاوف. فقد تبنت موريتانيا موقفاً مماثلاً لجهة انعكاسات ترتيبات حل النزاع الصحراوي على وضعها الامني، بخاصة اذا اختارت العناصر الصحراوية التي تناهض المغرب البقاء في موريتانيا او في الجزائر بعد الاستفتاء كون «بوليساريو» تملك اسلحة يمكن استخدامها في زعزعة الامن. واكثر ما يخشاه المراقبون ان تتحول قضية الصحراء عاملاً في تهديد استقرار الجزائر وموريتانيا، اذا لم يستوعب المغرب جميع المنتسبين الى «بوليساريو» سواء عن طريق استفتاء تقرير المصير او حل وفاقي بديل.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : 

التاريخ : ٢٠ مايو ١٩٩٤

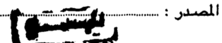
البوليساريو ترحب بوساطة فرنسا لحل مشكلة الصحراء

الجزائر. وكالات الأنباء: رحبت جبهة البوليساريو بوساطة فرنسا لاحتضان مفاوضات مباشرة بين حكومة المغرب والجبهة لانهاء المشكلة الصحراوية بينهما.

وقال بيان للجبهة إن المفاوضات المباشرة ستسمح للطرفين، بتجاوز خلافاتهما وإحلال السلام بينهما فى إطار خطة الأمم المتحدة للسلام بالمنطقة.

وكان الآن جوبيه وزير خارجية فرنسا قد أعلن فى وقت سابق استعداد بلاده للوساطة بين حكومة المغرب وجبهة البوليساريو لحل مشكلة الصحراء وتوفير الاستقرار فى المغرب العربى.





المصدر :

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

نزاع الصحراء الغربية يدخل في العلاقات الصعبة الموريتانية - المغربية

□ نواكشوط - من الشيخ بكاي:

■ فيما يستمر تسجيل الناخبين الصحراويين المسموح لهم بالتصويت في استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية بعد دخول قرار مجلس الامن الرقم ٩٠٧ القاضي بتسجيل من يحق لهم التصويت مرحلة التنفيذ، تبدو موريتانيا المركز الاكثر إثارة للاهتمام وللضغوط من طرف المملكة المغربية وبوليساريو.

وبدأ تسجيل الناخبين الصحراويين في مكتب افتتحته الامم المتحدة في مدينة الزويرات الموريتانية. ويتوقع فتح مكتب أخر في مدينة نوانيبو المتاخمة للصحراء. وتقول مصادر في المدينة ان عمليات التسجيل تجري في ظروف طبيعية وان كان المكتب يغلق من حين لأخر بعد تسجيل اعداد من الناس لتجري مراجعات للوائح قبل استئناف التسجيل. ويشهد الشمال الموريتاني نشاطاً مكثفاً يقوم به انصار الطرفين لتسجيل من يعتقد انهم موالون للجهة التي يعمل الانصار لمصلحتها. وتجوب مناطق الشمال لجان تعبئة شكلتها بوليساريو لخدمة الاستفتاء. ولا تتعامل الحكومة الموريتانية رسمياً مع هذه اللجان على رغم انها تعترف بالجمهورية الصحراوية التي اعلنتها بوليساريو.

وتحاول موريتانيا التزام حياد «مستحيل» في نزاع الاشقاء منذ وقعت مع بوليساريو عام ١٩٧٣ اتفاقاً تنازلت بموجبه عن «نصيبها» من الصحراء. إلا ان الاعوام التي انقضت منذ ذلك التاريخ لم تخل من مزاعم من هذا الطرف أو ذاك بانها انحازت أو دعمت «خفية» أو «قصرت» في الواجب.

وتعتمد بوليساريو على امتداد قبلي قوي خصوصاً في شمال البلاد، إلا ان دعمها في الأوساط السياسية الناشطة تراجع بتراجع المد اليساري والقومي في موريتانيا. وللمغرب علاقات «تاريخية» وصلات وثيقة جعلته يطالب بموريتانيا حتى عام ١٩٧٠. واحيا افتتاح مكاتب للامم المتحدة في البلاد الضغوط عليها. وتحدث منشور وزع في نواكشوط اخيراً، ويقول ان جهات تدعم الحكومة الموريتانية وراء توزيعه، عن موقف عدائي مغربي. وبعد توزيع المنشور والحملة التي رافقته في مطبوعات موالية للسلطة استدعت المملكة المغربية أعضاء بعثتها الفنية العاملة في موريتانيا في اطار التعاون الثنائي.

ويدخل المراقبون في اطار العلاقات الصعبة بين نواكشوط والرباط ما ذكر من ان المغرب أعرب عن تحفظه إزاء قوائم الناخبين المسجلين في المكاتب الموريتانية وطلب الاطلاع على ما يجري فيها عبر الامم المتحدة. ويتردد في اوساط مؤيدة للمغرب ان إعادة نشر قوات موريتانية في المناطق الشمالية المحاذية للصحراء في اجواء الاعداد للاستفتاء اجراء لن يعتبر مثار ارتياح في المغرب. وقالت مصادر سياسية موريتانية لـ «الحياة» ان هناك خطة لاعادة تنظيم الجيش الموريتاني يجري العمل عليها منذ نحو العام ولا علاقة لها بالاستفتاء.

وكان الوزير الموريتاني الأول سيدي محمد ولد بوبكر حمل الى العاهل المغربي الحسن الثاني خلال الشهر الماضي رسالة من الرئيس معاوية ولد سيد



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢٨ يونيو ١٩٩٤

احمد الطايع تقول مصادر موثوق بها انها تضمنت رغبة موريتانية في فهم اسباب عدم الارتياح المغربي الذي ترجم حسب الموريتانيين بجملة أمور منها سحب بعثة المساعدة الفنية المغربية، والاهتمام الممنوح لبعض أوساط المعار ضة الموريتانية. وطبقاً للمصادر نفسها فإن المغاربة اكدوا للموريتانيين انهم فعلاً سحبوا البعثة الفنية لكنها ستعوض بأخرى ستحدد لجان التعاون الثنائي مستواها والاجراءات الخاصة بها. وأفهم المغاربة الموريتانيين ان المملكة المغربية لا تتعاطى مع أعداء موريتانيا وإذا كانت هناك صلات مع أحزاب سياسية شرعية تعترف الحكومة الموريتانية بها فإن المسألة هنا تدخل في اطار الأمور العادية.

وتعتبر مراكز التسجيل في موريتانيا مهمة اذ يقال ان كثيرين من صحراويي موريتانيا توجد اسماؤهم على القوائم الاسبانية التي تنطلق منها الامم المتحدة في اجراء «استفتاء تقرير المصير» حسب لغة بوليساريو، او استفتاء «تأكيد مغربية الأقاليم الصحراوية» حسب اللغة المغربية. وهي مهمة من جهة ثانية بسبب التشابه الكبير بين الموريتانيين والصحراويين الذين يتحدثون اللهجة نفسها ولهم الملامح والاساليب نفسها في الحياة الاجتماعية، ويتحدرون من القبائل ذاتها. ولبوليساريو في شكل خاص علاقات وطيدة بالموريتانيين تضررت كثيراً بسبب أعوام الحرب، وانهيار الحركات اليسارية التي كانت تشكل قاعدة دعائية مهمة للجبهة الصحراوية، لكنها لا تزال باقية.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ يونيو ١٩٩٤

الصحراء الغربية والقفز فوق الحواجز

الحل ليس في الاستفتاء ولا في الاستقلال

تحليل اخباري

الرباط:
من محمد العربي المساري

بدخول المسلسل الاممي حيال قضية الصحراء الغربية في أطوار حاسمة توالت وقائع ومواقف اتت متزاحمة في هذا الأسبوع بكيفية تدل على أن الأطراف المعنية منشغلة بما يعني أن ساعة الحقيقة تقترب.

فبمقتضى تقرير بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة المصادق عليه من قبل مجلس الأمن كان على الراغبين في المشاركة في استفتاء الصحراء أن يبداوا في التسجيل في لوائح التصويت في مطلع يونيو (حزيران). وفي الثامن منه كان يجب أن يبدا فحص تلك اللوائح وأن توضع اللوائح في صيغتها النهائية في سبتمبر (أيلول). وفي اكتوبر (تشرين الأول) ونوفمبر (تشرين الثاني) تتم عودة المعنيين بالتصويت الى الصحراء من الموجودين في الجزائر وتبدأ الحملة الانتخابية ويجري التصويت وتعلن النتائج في 31 ديسمبر (كانون الأول) 1994.

هذه هي مقتضيات القرار 907 الصادر عن مجلس الأمن في 94/3/29 والتي استخلصت من تقرير الأمين العام في 1494/3/ الذي كان يتضمن ثلاثة خيارات: إجراء الاستفتاء بمن حضر وتعميق الحوار حول مقاييس المشاركة وصولا الى حل توفيقي ورفع اليد عن الملف نظرا لصعوبة التوصل الى حل توفيقي ونظرا لضغط التكاليف التي تعنيها العملية (37.4 مليون دولار). وفي هذه الحالة الأخيرة يخفض وجود الأمم المتحدة الى حدود 50 مراقبا عسكريا لوقف إطلاق النار.

في افق كل هذا سجل في هذا الأسبوع الكثيف الحركة أن فحص اللوائح لم يبدأ بعد وفي اعقاب الاعلان عن تاجيله الى يوم 15 يونيو (حزيران) لتامين حضور ممثلين عن «البوليساريو» من تيندوف للمشاركة في الفحص بدا ان فصلا جديدا من الترقب والانتظار قد فتح من جديد. مما يلقي ظلالا من الشك على العملية كلها.

وفي غمرة ذلك جاء تصريح وزير الخارجية الجزائري الذي قال فيه ان الاستفتاء «ليس مقدسا»، وتصريح آخر للرئيس الجزائري حث فيه منظمة الوحدة الافريقية على «تنشيط حضورها» في هذا الملف. وجرى التلويح في تونس من جديد بفكرة المؤتمر الدولي التي رددها السكرتير العام للمنظمة الافريقية في تقريره السنوي. وعبر المغرب بقوة من جديد عن رفضه لأي دور لمنظمة الوحدة الافريقية مطالبا هذه المنظمة بان تخرج من التناقض فاما أن تكون مهتمة باستفتاء لتقرير المصير واما أن تستمر في احتضان «البوليساريو» كدولة عضو وبذلك تكون قد سبقت تقرير المصير.

وبين هذا او ذاك يبرز أن المغرب ماض في تحضير الاستفتاء تجاوبا مع الامم المتحدة وأن الجزائر تعتبر أن الاستفتاء يسير في درب مغلق وأنه من الأفضل البحث عن حل سياسي ينتهي بالصحراء كجزء من الكيان المغربي. فهل يكون هذا الاستفتاء أو لا يكون؟

استبعاد الاستفتاء ليس آخر ما يرد على الخاطر فهو إذا كان «ليس مقدسا» بالنسبة للجزائر فإنه في المغرب ليس بعقيدة.

وبما أن العبارات المعقدة التي تلخص المواقف تبدو أحيانا بسيطة فإنها الأكثر احتضانا للالتباسات. ولنقم باعراب هذه الجمل التي طفت على السطح.

اما كون الجزائر لم تتمسك دائما باحتمال قيام كيان صحراوي مستقل فهذا ليس جديدا. وأما كون المغرب لا يعمل لشيء آخر سوى للاحتفاظ بصحرائه فهذا من الحقائق الثابتة. والباقي تلوينات تدعو اليها تمرينات الابتكار السياسي والتكيف مع المتغيرات.

المغرب مندفع في قضية الاستفتاء كما فعل يوم كان يواجه إسبانيا على إثر القرار الذي صدر



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ يونيو

في أكتوبر (تشرين الأول) 1964 عن الأمم المتحدة ودعا إسبانيا الى الجلاء عن إيفني والصحراء.

والمغرب واثق اليوم أيضا من أن النتيجة ستكون لصالحه. وما يفعله اليوم خصوم الاستفتاء شبيه بما صنعته إسبانيا لغاية العام 1975 أي العمل على تلافيه. فقد كان شعارا صالحا لإحراج المغرب يوم كان هذا المطلب يتصادم مع موقف مبدئي بحكم أنه يتناقض مع السيادة. وحينما بدأ التعامل مع الاستفتاء كاستحقاق سياسي أخذ المغرب يلح عليه والعراقيل تجيء من الجانب الآخر.

والجديد هو أنه قد ابتعد البون دون الاستفتاء حين جرى إقرار آليات إنجازه فمنذ ثلاث سنوات أقامت الأمم المتحدة جهازا لإنجازه هو «مينورسو» ولكن الآن - وعلى بعد أسابيع من التاريخ المحدد لإنهاء اللوائح في(اغسطس) - يبدو الاستفتاء أبعد مما كان يلوح من قبل.

وفيما كان المغرب يميل الى الخيار «ألف» في تقرير بطرس غالي شاءت الظروف أن يقع الاختيار من جانب مجلس الأمن على الخيار «باء». وقبل المغرب لأن ذلك في النهاية يؤدي الى الاستفتاء.

وقبل المغرب حتى الحل التوفيقي لمعايير المشاركة في التصويت التي لا ترضيه. وهناك تفسير لقبول المغرب لكل هذه البنود التي لا ترضيه، وهو أنه واثق من الأرقام ومطمئن الى النتائج.

والآن ما هو مغزى التصريحات الجزائرية المتباينة والمتكاملة؟

أدلى وزير خارجية الجزائر بتصريحات جديرة بالاعتبار الى جريدة «لوبنيون» المغربية ابدى فيها رئيس الدبلوماسية الجزائرية رغبته في أن يتحدث مباشرة الى الراي العام المغربي بلهجة متحررة من الدوغماتية الدعائية التي تكون مشحونة عادة بقدر غير قليل من الحدة. ونجاح الزميل المغربي الذي أجرى الحوار في اجتذاب الوزير الجزائري الى أبعد نقطة ممكنة من الدقة والوضوح في تصريحات محمد صالح الدمبري الى جريدة «لوبنيون» تعبير واضح عن عدم الخلط بين مساعي التنسيق في إطار اتحاد المغرب العربي والعلاقات التي سماها «ممتازة» مع المغرب من جهة وبين اختلاف وجهة النظر بين الجزائر التي ترأس حاليا هذا الاتحاد وبين عضو رئيسي فيه وهو المغرب بخصوص الصحراء.

كل من المسعيين يسير في قناة مستقلة. وبما أن الحل الأممي لمسألة الصحراء «ليس مقدسا» فإن الوزير الجزائري يرى أنه يجب البحث عن حل سياسي. ولن تعوز الأطراف المعنية الحيلة التي قد تؤدي الى حل مقبول ومن ذلك الإقرار بذاتية صحراوية ضمن الكيان المغربي وقد تكرر ذكر «الحل السياسي الفعلي» - اي ليس الاستفتاء - و«الذاتية الصحراوية ضمن المغرب» - اي ليس الاستقلال - ثلاث مرات في هذا الحديث.

ومع التحفظات المعهودة من جانب الجزائر - كالقول بانها يمكن أن تسهل الحوار بين المغرب والبوليساريو - لم يفت الوزير الجزائري أن يلوح من جديد بموضوع المحادثات المباشرة.

فالطرف الجزائري يلح على هذا كما أنه بدأ يردد منذ بداية هذه السنة فكرة جديدة وهي عقد مؤتمر دولي حول الصحراء.

ولتعزيز فكرة «الحل السياسي» ذكر الدمبري بان المغرب سبق أن قبل فكرة «الذاتية الصحراوية» وجرت في هذا الإطار لقاءات. وحينما استوضحه الصحافي المغربي عما إذا كانت هذه الذاتية الصحراوية يجب أن تتبلور في إطار مغربي أم في إطار مغاربي أوضح الوزير الجزائري بأن الإطار هو المغرب. وهذا ما فسره معلقون مغاربة بانه تلميح جديد من قبل الجزائر بأن مسألة تكوين دولة صحراوية مستقلة ليس واردا.

وفي جزء من التصريحات تساءل الصحافي المغربي عما إذا



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ يونيو 1996

كان من شأن النقاش السياسي أن يوفر على الجميع إجراء الاستفتاء. وهنا عقب الوزير الجزائري بقوله: ولم لا، إذا ما وقع الالتزام بالرغبة في الوصول الى حل. إني واثق من النبوغ السياسي. وطالب ثلاث مرات بالعودة الى اقتراح «العلم والختم» الذي جرى التلويح به في العام 1983.

وقد أوردت وكالة «فرانس برس» خلاصة لتصريحات الوزير الجزائري الى الصحافي المغربي وجاءت الخلاصة مركزة على «عدم قدسية» الاستفتاء وعلى رغبة الجزائر في اجراء محادثات تؤدي الى حل سياسي.

وأعطى الوزير الجزائري نفسه تصريحات لجريدة «المجاهد» الجزائرية كرر فيها ما قاله لجريدة «لوبنيون» ولم يتصد الى تصحيح أو استدراك شيء مما نشرته «لوبنيون» وأوردت خلاصته وكالة «أ. ف. ب» مما يدل على ثبات في الموقف.

ولا تختلف جوهريا الصيغة التي طرح بها الدمبري أفكاره في جريدة «المجاهد» الجزائرية عنها في جريدة «لوبنيون» قبلها بيوم واحد فقد قال:

«إن ما طرحته ليس أفكارا شخصية بل إنها ترجع الى سنة 1983 أي أن تكون هناك شخصية وطنية صحراوية ضمن صيغ دستورية متعددة. والذي كان مطروحا هو تفضيل الحل السياسي على الحل العسكري. وقلت ببساطة إنه تجب إعادة إقرار الحقيقة التاريخية. إذن فالاستفتاء سيكون لتكريس اتفاق سياسي. وهناك مصاعب اليوم تواجه الاستفتاء مثل الإحصاء وتحديد الهوية. لكن لننتقل من هذه المعطيات التقنية الى حركية سياسية. وما كان مطروحا بالأمس: «العلم والختم» يمكن أن يصبح صالحا اليوم. إنه تمرين للذكاء السياسي».

وهذا قد يعني - من بين ما يعني - أن ما يهم الجزائر هو إثبات الخصوصية الصحراوية. وهناك من يرى في مقولتي المحادثات السياسية والمؤتمر الدولي محاولة لتمديد عمر البوليساريو الذي سينتهي أجله بالاستفتاء.

الأمر بالنسبة للمغرب لا يخرج عن إرادة واضحة في أن يعزز على الصعيدين الدبلوماسي والقانوني المكسب الوطني الذي حققه في عام 1975 بجلاء إسبانيا من الصحراء. وقد قطع أشواطا في هذا السبيل وصل عبرها في الوقت الراهن الى أن النقاش بشأن ملف الصحراء فلم يعد يجري في محافل فضفاضة كالجمعية العامة للأمم المتحدة بل في نطاق ضيق هو مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا. والمبادرة في نطاق أضيق هو نطاق الدول الخمس الدائمة العضوية.

وهذا يسدل الستار على مقتربات أخرى حفلت بها فصول سابقة من ملف الصحراء أفرزت اقتراحات مثل «العلم والختم» والمحادثات الاستطلاعية.

والاستفتاء لن يكون إلا تأكيدا لما هو قائم. وما هو واضح عند الطرف الجزائري بشأن انتماء الصحراء الى الكيان المغربي يوجد أوضح منه عند أطر «البوليساريو» التي باتت تسارع كلما وسعتها الحيلة الى العودة الى المغرب إذ يقدر عدد العائدين بحوالي 1360 من مسيري ومقاتلي البوليساريو يلمسون فعلا أن الطريق مفتوح أمام اندماجهم السياسي والاجتماعي في الإدارة أو في حقل المبادرة الاقتصادية في كل المغرب وليس فقط في الصحراء.

وفي نفس اليوم الذي نشر فيه حديث الدمبري كانت جريدة «الاتحاد الاشتراكي» الصادرة في الدار البيضاء تنشر تصريحات لسفير الولايات المتحدة في الرباط مارك جينسبورج جاء فيها أن من أولوياته «مساعدة المغرب على إيجاد حل دولي ونهائي لقضية الصحراء وذلك بتعاون مع الحكومة المغربية من أجل حل يرضي الطرف المغربي حتى يكون هناك حل عادل لهذه القضية».



وكان قاطعا في معرض الرد على الاقتراح الرامي الى عقد مؤتمر دولي حول الصحراء إذ قال ان على «البوليساريو» ان تحترم مسلسل الأمم المتحدة السلمي وليس هناك بديل لاقتراحات الأمم المتحدة وعلى «البوليساريو» ان تحترم احتراما تاما هذه المقترحات.

واضاف: ان على جميع الأطراف أن تحترم قرارات الأمم المتحدة ولا أعني «البوليساريو» فقط بل الجزائر أيضا. وبعد أن ذكر بمساعيه في نيويورك او في الرباط من أجل إقناع جميع اعضاء مجلس الأمن الدولي كي ينظروا الى هذه القضية من منظار آخر قال «إن المغرب ملتزم بالمسلسل الأممي لكن هناك بعض الأطراف التي لا تقدم نفس التعاون الذي قدمه المغرب داخل الامم المتحدة».

واكد انه «في وسع المغرب ان يعتمد على الولايات المتحدة الأميركية من أجل هذه القضية وذلك كصديق وكحليف».

إن تصرف المغرب حيال هذا الملف اقترن في الفترة السابقة - حتى منتصف ولاية الشاذلي بن جديد - بتلافي الحرب مع الجزائر في نفس الوقت الذي سعى فيه بكل الطرق الى تثبيت وجوده في الصحراء. وفي الفترة الحالية فإنه يراهن على أن تهيئة الشروط الملائمة لإجراء الاستفتاء كفيلة بإسدال الستار نهائيا على هذا الملف. ومع ذلك يترك الخطوط مفتوحة.

إذا أردنا تبسيط ما هو غير قابل للتبسيط يمكن ان نقول إنه ما دام مقبولا أن مصير الصحراء الطبيعي هو الاندماج في المغرب وان «الاستقلال» يطرح مشاكل لن تطال المغرب وحده فلا اقل من إنهاء المشكل الآن بالاستفتاء. لكن في ما يبدو ليس هذا هو الاختيار بل المطلوب أن يبقى المغرب منشغلا «بوجع ضرس» كل مرة في صورة من الصور. وهذه مراهنة فاسدة كما ثبت منذ عام 1964 على الأقل.

وبطبيعة الحال فإن هناك جانبا من الموضوع يستحق الاهتمام هو ما مصير «البوليساريو» في حالة إنهاء الملف بالتصويت التأكيدي أو باستحالة التوفيق بين الحسابات المغربية والجزائرية مما قد يؤدي الى الإقلاع عن الاستفتاء.

هناك من يضرب المثال بكشمير وبالأكراد... لكن المثال الذي ينطبق أكثر على حالة البوليساريو هو ظفار.

وفي وسع المغرب فعلا أن يستوعب بضع مئات من الذين ما زالوا مترددين في العودة كما استوعب عشرات الآلاف ممن قرروا مصيرهم في الوقت المناسب.



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٣ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

احتمالات السلام والعنف بين المغرب والبوليساريو

يمثل النزاع على الصحراء الغربية احد النماذج التطبيقية للحرب الباردة العربية ـ العربية فقد ولد النزاع مع الانسحاب الاسباني من اقليم الصحراء في أعقاب اتفاقية مدريد بين المغرب واسبانيا عام ١٩٧٥ وفي خضم صراع الاشتراكية الجزائرية مع الملكية المغربية الذي استمر طيلة حكم الرئيس بومدين بين ٦٥ ـ ١٩٧٨ـ ثم استمر الصراع عبر جولات من الكمون والتفجر العنيف كان آخرها التي انتهت بوقف اطلاق النار في سبتمبر ١٩٩١. حيث بدأت مهمة الأمم المتحدة تحت مسمى «المينورسو» سعياً لإقرار الأمن أولاً، ثم حق تقرير المصير للشعب الصحراوي ثانياً.

إلا أن التوترات في العلاقات المغربية الجزائرية، ثم الخلافات السياسية والقانونية العميقة بين المغرب والبوليساريو ادت إلى تعويق جهود الأمم المتحدة طيلة سنوات ثلاث. ومع اعلان انسحاب ممثلي بريطانيا من الصحراء الغربية. واعلان استراليا وسويسرا وكندا عزمها على الانسحاب في يونيو القادم تثور احتمالات عميقة بفشل مهمة «المينورسو» ومع استئناف المساعدات العسكرية الجزائرية للبوليساريو مع برود العلاقات المغربية الجزائرية فإن مخاطر تجدد العنف المسلح في الصحراء تطرح نفسها بقوة وعمق.

صلاح سالم

وكانت بوادر حل وفاق للنزاع الصحراوي قد لاحت مرتين ابان الفترة الماضية:

في المرة الأولى ضمن سياق سياسي ساندته الدبلوماسية الجزائرية ابان رئاسة رضا مالك لحكومتها ومن خلال اجتماع شهدته مدينة العيون عاصمة اقليم الصحراء بين ممثلين عن البوليساريو وصحراويين مغاربة عرضت خلاله المغرب نمطاً من الحكم الذاتي لاقليم الصحراء تحت السيادة المغربية مع دعوة المنتسبين للبوليساريو إلى العودة إلى الصحراء. فيما رفضته الجبهة وافشل المفاوضات، ثم مفاوضات نيويورك في نهاية ١٩٩٣ والتي اعقبها فشل اخير في امكانية تنظيم مفاوضات مباشرة تستضيفها باريس امام الرفض المغربي الحاد.

وفي المرة الثانية ضمن اطار قانوني تجسده «المينورسو» وترعاه الامم المتحدة مع بداية العام الحالي ومع زيارة صاحب زاده يعقوب خان للجزائر وموريتانيا ولقائه بالسيد محمد عبدالعزيز زعيم جبهة البوليساريو في الجزائر. والتي اثارت في البداية املاً في تحريك خطة الامم المتحدة نحو التنفيذ وبدء عمل لجنة تحديد الهوية في احصاء السكان المقترنين. ثم انتهت إلى الجمود اثر تصريحات لوزير الداخلية الجزائري محمد صالح الدميري اعتبرت «النزاع الصحراوي مشكلة تتعلق بتصفية الاستعمار وان الوضع وصل إلى طريق مسدود» مما القى بظلاله على مهمة مبعوث الأمم المتحدة ودعاه للاعتراف بوجود صعوبات حقيقية تواجه خطة الأمم المتحدة وجهود «المينورسو» فيما نراه يعود اساساً إلى عاملين هما:ـ

الأول: التوتر في العلاقات المغربية ـ الجزائرية:ـ

فقد مثلت فترة حكم بومدين في الجزائر بين عامي ١٩٦٥م ـ ١٩٧٨ حرباً باردة بين النظامين الحاكمين في البلدين، وهي الفترة التي شهدت ميلاد النزاع الصحراوي في عام ١٩٧٥م بعد الانسحاب الاسباني من الاقليم بمقتضى اتفاقية مدريد. ثم تحوله إلى رافد ومظهر ايضاً لما اعتبر خلافاً استراتيجياً بين البلدين. الا انه ومع حكم بن جديد حدث تطور بطيء نحو دفء علاقات البلدين فيما ادى إلى توقيع معاهدة تأسيس الاتحاد المغاربي في ١٧ فبراير ١٩٨٩ وانتج معاهدة حسن الجوار وترسيم الحدود بين البلدين في نفس العام. وهو المناخ الذي شهد زيارة الملك الحسن للجزائر ولقاءه مع الفعاليات العسكرية والمدنية هناك خاصة الجيش الجزائري لاستشمار مواقفها ازاء تطور علاقات بلاده مع الجزائر. وهي الزيارة التي شهدت ايضاً لقاءه بالسيد عباس مدني زعيم الجبهة الاسلامية قبل حظر نشاطها والذي افصح عن موقف الجبهة من «التزام الحل السلمي بين الاخوة المسلمين في نزاع الصحراء» ولكن رحيل بن جديد مع تصاعد المد الاسلامي في الجزائر. مع تصريحات العاهل المغربي آنذاك فيما اعتبرته الجزائر مساندة سياسية للإسلاميين كلها عوامل ادت لعودة الركود ثم التوتر بين البلدين فيما انعكس في امتناع الرئيس على كافي عن زيارة المغرب، وتشدد الجزائر نحو نزاع الصحراء ضمن مناخ مشوب بالتوتر وحملات اعلامية متبادلة.

ومع رئاسة رضا مالك لحكومة الجزائر بدأ نوع من التعامل المرن مع النزاع الصحراوي والذي انتج مفاوضات العيون عام ١٩٩٣ وان لم يكتمل هذا التطور والذي قطعه تصريحات وزير الداخلية في بداية العام الحالي. ولم تستطع تصريحات الامين زروال في فبراير الماضي ان تزيل الجليد بين البلدين فيما انعكس في غياب الملك الحسن عن قمة اتحاد المغرب العربي في تونس في ابريل الماضي ثم استئناف الجزائر دعمها العسكري للبوليساريو الشهر الجاري.

أما المغرب فهي تدرك اهمية الموقف الجزائري. ويبدو انها ترهن تصعيدها لموقفها في النزاع باعتبارات الداخل الجزائري انتظاراً لحسم الامور هناك. رغم ان هناك تباينا واضح في الشارع السياسي المغربي حول تقييم تأثيرات الازمة الداخلية الجزائرية بين تيارين اساسيين.

التيار الاول: ينطلق من ايجابية الوضع القائم باعتبار ان انشغال الجزائر بداخلها سوف يصرفها عن ممارسة دعمها الخارجي للبوليساريو في قضية الصحراء.

التيار الثاني : يرى ضرورة استقرار الوضع في الجزائر واهمية جزائر قوية ذات قيادة مهيمنة تملك سلطة القرار ويمكن التعامل معها ضمن مواقف ثابتة ولو فارقت التوجه المغربي. فهو وضع افضل من جزائر غامضة وغير مستقرة على الحدود المغربية. وبين انصار التيارين يمكن رصد اتفاق عام حول مخاوف مغربية من احتمالات:

● تحول مشكلة الصحراء في سياق التصعيد الامني الجاري إلى موضع مزايدة من الطرفين المتصارعين بما يدفع الحكومة الجزائرية نحو مزيد من التشدد حيالها.

- ان يتحول النزاع الصحراوي إلى وسيلة للحكومة الجزائرية لضمان حد ادنى من الاجماع الوطني الداخلي في خضم التصعيد الدائر هناك.

● الخشية من هيمنة العناصر الراديكالية على امور الجزائر سواء الأصوليين المتشددين او اليسار العسكري الذي ينتمي لفكريات القلق الاستراتيجي نحو المغرب التي سادت في عهد بومدين. وهما تطوران قد يزيدان الموقف تعقيداً. وفي كل الاحوال والظروف فلا تملك المغرب سوى الانتظار والرصد عن كثب.

العامل الثاني: هو الخلاف المغربي مع جبهة البوليساريو:-

مثل السادس من سبتمبر ١٩٩١ نهاية للعمليات المسلحة في الصحراء الغربية بين الطرفين وبداية مهمة الامم المتحدة للسلام. إلا انه قد مثل ايضاً بداية للمناورات السياسية بين الطرفين المتصارعين فيما يمكن ترسيمه حول محورين للخلاف.

الاول: هو المستوى السياسي الذي ينعكس في مجابهة المغرب للاعتراف بجمهورية الصحراء التي اعلنتها البوليساريو من مراكز اقامتها في الجزائر. وايضاً في الحملات الاعلامية المتبادلة بين الطرفين، والاتهامات بخرق وقف اطلاق النار. وايضاً مشكلة السجناء المحتجزين لدى الطرفين والبالغين نحو ٨٠٠ صحراوي لدى المغرب ونحو ٢٥٠ جنديا مغربيا لدى البوليساريو. وهي المشكلة التي ترفض المغرب مجرد اثارتها.

المستوى الثاني: وهو اجرائي قانوني يتعلق بعملية احصاء السكان الصحراويين المعنيين بالاقتراع ويكمن الخلاف فيمن له حق التصويت؟

حيث تطالب المغرب بمشاركة جميع الافراد من القبائل الصحراوية وتعدادهم نحو ٢٣٠ الفا بمن فيهم الذين طردوا طوال التاريخ الماضي من الصحراء وخاصة إبان حرب التحرير ١٩٥٨م اما البوليساريو فتطالب باعتماد الاحصاء الاسباني الذي اجري عام ١٩٧٤م واعتمد من قبل الامم المتحدة آنذاك ويضم نحو ٧٠ الفا فقط.

وتبقى مسألة توسيع قاعدة المقترعين هي لب الخلاف الذي يعوق عمل لجنة تحديد الهوية وبالتالي اجراء عملية الاقتراع مرات كثيرة منذ ١٩٩١م. حيث تعتبرها البوليساريو ميزة حاسمة للمغرب اذ تضيف إلى القائمة عشرات الآلاف ممن يحتفظون بوثائق تحديد الهوية ويندمجون في الحياة المدنية المغربية ويقرون بمغربية الصحراء. وهم هؤلاء الذين هجروا الصحراء لاسباب قانونية وتاريخية وسياسية قبل احصاء ١٩٧٤. وايضاً احفاد وابناء الجيل الصحراوي الذي شمله احصاء ١٩٧٤. بينما ترى البوليساريو انها لا تتمتع بمثل ذلك الرافد البشري باعتبار ان الموالين لها في معظمهم من النازحين إلى شرق المحافظات الصحراوية عام ١٩٧٥م وبالتالي فإن احصاء ١٩٧٤م قد شملهم في الغالب ولن يمثلوا اضافة تذكر.

وهنا تبدو عملية توسيع القاعدة للمقترعين امراً حاسماً وغير شكلي ولذا فقد انتهجت الامم المتحدة منذ بداية مهمة المنيورسو اقتراحاً وسطاً يقضي بإضافة الجيل الصحراوي الذي طرد من ارضه وتوزع في انحاء المملكة واحفادهم مما يضيف إلى القائمة نحو ١٢٠ الف صحراوي. وهو الاتجاه الذي اقره بطرس غالي الأمين الحالي ووافق عليه مجلس الامن في مارس الماضي فيما سمي بالخيار الثاني او الخيار الوفاقي.. والذي دعا إلى مواصلة عمل لجنة تحديد الهوية لمهمتها تحت اشراف الأمم المتحدة حتى نهاية يونيو القادم. على ان يقدم الامين العام تقريراً بنتائج جهودها في منتصف يوليو يكون اساساً حال ايجابيته لاجراء الاستفتاء بنهاية العام الحالي.

ويعد تردد مغربي ومخاوف عميقة لدى البوليساريو قبل الطرفان هذا الخيار الوفاقي نظرياً الا ان خلافات اساسية لا تزال تثور بينهما حول الاحكام المتعلقة بتحديد صلات القربى مع القبائل الصحراوية وهو ما تثيره المغرب، وكيفية تحديد قائمة الشيوخ الصحراويين القبليين المؤهلين للإدلاء بشهاداتهم حول جدية المنتسبين للصحراء. مما يهدد من جديد استكمال تطبيق خطة الأمم المتحدة.

(آفاق النزاع الصحراوي)

يمكن القول بتشابك وتعقيد النزاع الصحراوي رغم بساطته الظاهرة.

فقاعدة المقترعين ومدى اتساعها تعني في الحقيقة مدى مغربية الصحراء، وهو ما تلمسة البوليساريو ولا تنكره الاحزاب المغربية وتصرح به، وبالتالي يبدو للموقف الجزائري الذي عبر عنه الأمين روزال في فبراير الماضي بدعمه وبلاده لجهود الامم المتحدة السلمية امراً غير ذي اهمية . فلا خلاف ظاهرا على الحل السلمي بل على طبيعته ونطاقه وفحواه.

ومن هنا يمكن القول ايضاً بتشابك الموقف الجزائري من النزاع مع الخلاف المغربي نحو البوليساريو على طبيعة ونطاق الحل السلمي. ومن جهة اخرى يثير الوضع الداخلي المتأزم في الجزائر احتمالات مستقبلية جديدة نوعاً. فالرهان على الموقف في الجزائر صار مربكاً للبوليساريو ذاتها حال صعود الاسلاميين مما دفعها لمحاولة الامساك بكل الخيوط والتعامل الخفي مع الاسلاميين من خلال قنوات محدودة ورغم ان هذا التوجه لم يعكس نفسه في سياسة الحكومة الجزائرية حتى الآن إلا انه قد يشكل في المستقبل وحال تبلوره دافعاً نحو اعادة تقييم الموقف الجزائري من حليف الأمس وخاصة ان المغرب قد تبدي تعاطفاً مع الحكومة الجزائرية في مواجهة الاصوليين بما قد يدفع نحو دفء علاقاتهما من جديد. وبالتالي يحدث انقلاباً لصالح الموقف المغربي أما احتمال صعود الاسلاميين بالفعل فهو يثير تعقيدات أعمق قد تؤدي إلى تجميد الموقف الجزائري حول الموقف الحالي ذاته او تخلي نسبياً عن مساندة البوليساريو وانتهاج رؤية سلمية جزائرية ايجابية وليست مناورة لحل النزاع.

ورغم ان موريتانيا تدخل كطرف اقليمي في هذا النزاع نوعاً حيث يقيم بها عدد من الصحراويين وبها مكاتب للجنة تحديد الهوية ورغم التوتر الحالي في علاقاتها مع المغرب والاتهامات المتبادلة بينهما حول دعم المغرب لحزب يناهض الحكومة في موريتانيا، ودعم موريتانيا للبوليساريو الا ان هامش الواقع الموريتاني في علاقاته بدول المغرب. وحجم تأثيراته المحدود يؤكد بقاء العاملين السالفين كاهم ضوابط ومحددات لمستقبل النزاع الصحراوي. واللذان سوف يتحددان مع متغير ثالث هو مدى جدية وصمود الأمم المتحدة خاصة خلال الفترة المقبلة مسار النزاع الصحراوي سواء نحو الحل السلمي النهائي، او الفوضى العسكرية والأمنية من جديد.



الرباط: زيارة يعقوب خان للصحراء محاولة أخيرة لتحريك خطة الاستفتاء

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ تشكل زيارة الديبلوماسي صاحب زادة يعقوب خان زاده ممثل الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي في نزاع الصحراء الى منطقة الشمال الافريقي محاولة اخيرة لتحريك خطة الاستفتاء التي يعتريها التعثر منذ فترة.

واجتمع يعقوب خان في الجزائر مع مسؤول جبهة «بوليساريو» للبحث في الخلاف القائم على تسجيل المشاركين في قوائم الاقتراع في ظل ابداء السلطات المغربية تحفظات شديدة عن الظروف التي تطبع عمليات التسجيل في موريتانيا نظراً الى كونها، من وجهة نظر الرباط تتم في غياب ممثلين عن المغرب، وتقحم فيها اسماء اشخاص لا يتحدرون من أصول صحراوية.

كما ان الخلاف لا يزال قائماً إزاء اشراك ممثلين من منظمة الوحدة الافريقية في تنفيذ خطة الأمم المتحدة. ورفض الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الوزراء وزير الخارجية المغربي اقتراحاً في هذا السياق قدمه غالي عزا فيه موقف المغرب الى عدم حياد منظمة الوحدة الافريقية، كونها تعترف بالجمهورية الصحراوية فيما تصر «بوليساريو» على حضور المنظمة، لأن الخطة التي تنفذها الأمم المتحدة تستند الى قرارات صدرت عن منظمة الوحدة الافريقية.

وكان عبدالهادي بوطالب مستشار العاهل المغربي حمل رسالة من الملك الحسن الثاني الى الرئيس التونسي زين العابدين بن علي قبل ايام، يعتقد انها تتعلق بتأكيد رفض المغرب حضور مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية التي يرأس بن علي دورتها الحالية، خصوصاً أن تونس حرصت قبل اندلاع الأزمة الراهنة على ابلاغ المغرب ان استضافتها مؤتمر القمة الافريقي في حضور ممثلي جبهة «بوليساريو» لا يعني تحولاً في الموقف من نزاع الصحراء. والأرجح ان السلطات المغربية ارادت ابلاغ الرئيس التونسي استحالة قبول مراقبين افارقة اذا لم تعلق المنظمة عضوية «الجمهورية الصحراوية».

الى ذلك، يسود اعتقاد ان التحركات التي يقوم بها يعقوب خان لمنطقة الشمال الافريقي تهدف الى حض المغرب وجبهة «بوليساريو» على إبداء التعاون مع الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء قبل نهاية السنة. لأن جهود الأمم المتحدة لا يمكن ان تستمر مع تزايد الخلافات بين الأطراف المعنية. وسبق لغالي ان هدد في تقرير عرضه على مجلس الامن بامكان توقف جهود الامم المتحدة والاكتفاء بالابقاء على المراقبين العسكريين لاحترام سريان وقف اطلاق النار.

واعتبر أكثر من مراقب ان تهديد الأمم المتحدة بالانسحاب من خطة تسوية النزاع قد يصبح نافذاً في حال استمرار الخلافات والعراقيل، خصوصاً ان دولاً عدة لا تريد ان تساهم مجدداً في الموارد المالية التي لعمليات «المينورسو» وترى ان هناك قضايا حيوية أهم من الانشغال بنزاع الصحراء الغربية الذي لم يعد ساخناً.

ويؤكد المسؤولون المغاربة انهم على استعداد للتعاون مع الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء في الموعد المحدد قبل نهاية السنة الجارية، وهم بدأوا قبل ايام حملة كثيفة لحض السكان المتحدرين من اصول صحراوية على التسجيل في قوائم الاقتراع. واعلنت الرباط عن فتح مكاتب للتسجيل في المحافظات



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة

التاريخ : ٢ يوليو ١٩٩٤

الصحراوية وفي كل ارجاء البلاد اضافة الى القنصليات والسفارات المغربية في الخارج، ما يعني ان المغاربة لن يقبلوا بغير مشاركة جميع السكان المتحدرين من اصول صحراوية في الاقتراع. والارجح ان الحسم في انتساب السكان المشاركين في الاستفتاء الى اصول صحراوية سيظل عالقاً، ليس فقط لانه يتطلب المزيد من الوقت والجهد، ولكن لانه يحدد مسبقاً نتائج الاستفتاء وسيكون على الديبلوماسي يعقوب خان في زيارته الحالية لمنطقة الشمال الافريقي ان يفصل بين القضايا السياسية والتقنية العالقة. وإذا نجح في ذلك ستنتظره قضايا اخرى من مستوى تحديد مواقع القوات المغربية ومقاتلي «بوليساريو» خلال الفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء، وكذلك تسهيل عودة اللاجئين، وتنظيم حملات الاستفتاء ومراكز الاقتراع، وهذه قضايا تشكل في راي المراقبين، المواضيع الأكثر حساسية.

ومن المقرر ان يقدم غالي تقريراً جديداً الى مجلس الأمن خلال الشهر الجاري عن نتائج جهود الامم المتحدة لحل نزاع الصحراء.



الصحراء الغربية: انتقادات مغربية لاقتراحات غالي

الرباط - رضا الاعرجي

اقترح الأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي الرابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٩٥ موعداً لاجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية، والحادي والثلاثين من آب (اغسطس) المقبل آخر اجل لتلقي طلبات تسجيل الهوية للذين سيشاركون في الاستفتاء.

واعلن الأمين العام، في آخر تقرير تقدم به الى مجلس الأمن حول قضية الصحراء، التفاصيل المتعلقة بالجوانب العسكرية للمراقبين الدوليين، والاعمال التحضيرية اللازمة لتحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم، الى جانب الأمور الأخرى الخاصة بانجاز خطة التسوية، كما اتفقت عليها الأطراف المعنية، بما فيها تخفيض القوات المغربية، وتبادل أسرى الحرب، والافراج عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين الصحراويين، وعودة اللاجئين منهم، كي يتسنى لهم الاشتراك في الاستفتاء، فضلاً عن تحديد الفترة الانتقالية لاجراء الاستفتاء التي من المقرر ان تبدأ مطلع تشرين الأول (اكتوبر) وتنتهي باعلان النتائج.

وفيما اشار التقرير الى المواضيع المعلقة، خصوصاً موضوع مراقبي منظمة الوحدة الافريقية، حيث يشترط المغرب تعيينهم بصفة شخصية من قبل الرئيس الحالي للمنظمة وليس من المسؤولين في المنظمة التي ما زالت تعترف بـ «الجمهورية الصحراوية» كدولة مستقلة، انتقدت اوساط مغربية مساعي الأمين العام لاشراك ممثلين عن المنظمة في لجنة التحقق من الهوية، كما انتقدت اقتراحاته الخاصة بتعيين المواقع التي تنحصر فيها قوات جبهة البوليساريو مع أسلحتها وذخائرها ومعداتها العسكرية، ولاحظت وجود الكثير من هذه المواقع فوق الأراضي الجزائرية والموريتانية.

وتبرز من الآن صعوبة حصر سكان الصحراء، نظراً الى بنيتهم القبلية، وعدم القدرة على توقع عدد طلبات التسجيل ومقدار الوقت الضروري لفرزها ومعالجتها. واستناداً الى تقديرات بعثة الأمم المتحدة في الصحراء «المينورسو» ستكون المنظمة الدولية بحاجة الى ٤٠ فريقاً على الأقل، يتألف الواحد من ثلاثة او أربعة اعضاء حتى تستطيع لجنة التحقق من الهوية انجاز مهمتها في مهلة اقصاها تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤.

ويعتزم الأمين العام تقديم تقرير ختامي الى مجلس الأمن عن التقدم الذي تحقق، وإذا ما قرر المجلس اجراء الاستفتاء في الموعد المقترح، سيتم الاعلان عن النتائج خلال ٧٢ ساعة تلي الاقتراع. وفي حال التصويت لمصلحة الاستقلال، تبدأ القوات المغربية الانسحاب من المنطقة خلال الساعات الاربع والعشرين التي تلي اعلان النتائج وينتهي خلال ٦ اسابيع، اما إذا اختار الصحراويون الالتحاق بالمغرب، فإن تفكيك قوات جبهة البوليساريو سيبدأ ايضاً خلال الساعات الاربع والعشرين التالية لاعلان النتائج، لكن ينتهي في غضون شهر واحد، ومهما كانت نتيجة الاستفتاء، فإن مهام المراقبة التي يضطلع بها حوالي ٢٤٠ مراقباً عسكرياً اعضاء في بعثة الأمم المتحدة ستكون منتهية اعتباراً من اذار (مارس) المقبل.



المصدر : ... [الحياة]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ يوليو ١٩٩٤

محمد العربي المساري عن النزاع المغربي - الاسباني حول سبتة ومليلة:

بهذه العقلانية يتجه تفكيرنا الى الخلاف واحتمالات حلّه

عاد ملف مدينتي سبتة ومليلة المغربيتين الواقعتين تحت السيادة الاسبانية الى التداول السياسي والاعلامي بين اوساط رسمية وحزبية في كل من المغرب وإسبانيا. وكان من دلالات ذلك ان رئيس الوزراء المغربي المعيّن طرح قبل أسابيع في بيان حكومته أمام البرلمان المغربي هذا الموضوع ضمن أولويات المغرب الراهنة في اطار استكمال «وحدته الترابية».

حول هذه القضية اجرى ***معن البياري*** هذا الحوار مع محمد العربي المساري عضو اللجنة التنفيذية في حزب الاستقلال المغربي ونقيب الصحافيين المغاربة وأحد أبرز متابعي هذا الشأن.

● **ما المعطيات التاريخية التي يمكن الاستناد اليها في تأكيد مغربية مدينتي سبتة ومليلة؟ متى وكيف تم الاحتلال الاسباني لهما؟**

- تاريخ المغرب برتبط بمدينتي سبتة ومليلة. بعد خروج العرب من الاندلس وعجز الدولة المغربية عن ان تقدم المدد الذي كانت تدعم به الامارات الاسلامية في جنوب شبه الجزيرة الايبيرية رأى الاسبان بعد استعادة وحدتهم ان الخطر يأتيهم من الجنوب، وانه يجب ان يحدوا من الخطر الآتي من المغرب، فكان لا بد من إشغال المغرب بنفسه، ريثما يتمكنوا من النفاذ الى الداخل.

وفي النصف الثاني من القرن الخامس عشر كانت هناك منافسات قوية في النشاط البحري بين اسبانيا والبرتغال، وباتفاق مع البابا تم الوصول الى معاهدة «توردي سيلسياس» عام ١٤٩٤ التي بموجبها قسمت شواطئ المغرب: الغربية الأطلسية للبرتغال والمتوسطية لاسبانيا، لأن من نتائج تلك المنافسة ان اخذت كل واحدة منهما تنقضّ على جزء من المغرب، وتستبد به لنفسها، واراد البابا أن يوقف هذا التنافس بالتنسيق، وفي هذا السياق وقعت سبتة في يد البرتغاليين عام ١٤١٥، واحتل احد النبلاء الاسبان مليلة في نهاية القرن الخامس عشر، وفي ما بعد حين اتحدت اسبانيا والبرتغال في مملكة احدة في عهد فيليب الثاني الت سبتة الى اسبانيا. الا ان المغرب ظل يطالب بحقه، وشن عدداً من المعارك على كل من البرتغال وإسبانيا ولم يسجل عليه ابداً في اي معاهدة دولية ان اعترف للاسبانيين بوجود شرعي في سبتة ومليلة، كما هي الحال بالنسبة لجبل طارق الذي تنازلت عنه اسبانيا رسمياً الى التاج البريطاني بموجب معاهدة «أوترخت».

بعد استقلال المغرب في ١٩٥٦ بدا بطرح القضية ضمن نزاع ترابي معقد يشمل منطقتي شمال المغرب كله وجنوبه بما فيها ايفني وطرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي المناطق التي كانت محتلة من اسبانيا. وبسبب مماطلة اسبانيا في حل هذا النزاع الترابي تم حل مختلف اجزائه بالتدرج، فاستعاد المغرب منطقتي الشمال في ١٩٥٦ وطرفاية في ١٩٥٨ وايفني في ١٩٦٩ والساقية الحمراء ووادي الذهب في ١٩٧٤، وظلت حتى الآن مشكلة سبتة ومليلة.

● **الى أي مدى تؤثر مسألة الوجود الاسباني هناك على الاشكالات الاقتصادية والسياسية بين المملكتين؟**

- العلاقات الاسبانية - المغربية تنطلق من دون اي حدود عندما يتخلص احد الطرفين من الشعور بالغبن. ويمكن القول ان فكرتين مغربيتين قد غزتا النخبة السياسية في اسبانيا وهما فكرة الترابط بين مشكلتي جبل طارق وسبتة ومليلة، استناداً الى ان اي مكسب تحققه اسبانيا في مضمار استرجاعها جبل طارق يخدم حجتنا بشان سبتة ومليلة، وان الوضع العالمي لن يسمح بان تشرف اسبانيا على مضيق جبل طارق من الضفتين. اما الفكرة الثانية فإن المغرب يدعو اسبانيا الى تكوين خلية تامل مشتركة للبحث في المشاكل التي يثيرها وجود اسباني في سبتة ومليلة وفي الانعكاسات المستقبلية لاستمراره. وهذه الفكرة ترفضها اسبانيا رسمياً بحكم ان المدينتين جزء من التراب الاسباني وان موضوعهما داخلي، ولكن نلمس في العمق ان النخبة السياسية من خلال مواقف الاحزاب والمحللين السياسيين في الصحف الاسبانية يلمسون ان هذا المقترب السلمي له مفعول ايجابي.

في هذا الاطار نحن نتعامل مع الموضوع عبر قناة خاصة بمعزل عن التعاون العام بين الدولتين والشعبين، وهذا التعاون مصيري بالنسبة للبلدين وللمنطقة وللوضع العالمي. واشير هنا ان الجيشين المغربي والاسباني يقومان دورياً بمناورات عسكرية مشتركة، ومن البديهي ان ذلك يعني ان الجيشين لن يتجابها في ما بينهما.

● **هل هذه هي الأسباب التي تفسر ان مطالبة المغرب بهاتين المدينتين لم تحدث توتراً كبيراً في علاقاته مع اسبانيا؟**

- لا يمكن - بداية - حل مشكلة المدينتين عسكرياً بسبب توازن القوى، ذلك ان الطاقة العسكرية لاسبانيا ضعف طاقة المغرب. وفي السياسة لا بد من اعتبار هذه الامور، ثم ان سياسة المغرب مع جيرانه تقوم منذ الاستقلال على تلافي الضغط العسكري، وهذا حالنا مع الجزائر وإسبانيا وموريتانيا.

اننا نفضل رسمياً وشعبياً ان تتم تهيئة الخواطر في اسبانيا لكي تنضج الظروف المناسبة لحل سياسي، وبمراجعة تطور رؤية الاسبان لهذه المشكلة في السنوات الاخيرة، خاصة بعد استتباب الديموقراطية في اسبانيا، نجد ان الرأي العام الاسباني يتطور بكيفية ايجابية. ومن ذلك ان احد قادة حزب اليسار الموحد في اسبانيا اعلن قبل ايام قليلة ان سبتة ومليلة ارض مغربية يجب ان تعود الى اصحابها. كما



صرح أخيراً بذلك الكاتب الاسباني المعروف خوان غويتسولو. ولا يغفل هنا ان المغرب منذ حوالى ١٦ سنة يغمر اسبانيا بخطاب مفاده ان العلاقات الثنائية يجب أن تتخلص من عقد الماضي. ولا أدل على ذلك من أن اسبانيا بعد التخلص من النزاع حول الصحراء وانسحابها منها في ١٩٧٤ انتقلت من المركز الثالث عشر بين زبائن المغرب في التجارة الخارجية والاستثمارات الى المركز الثاني، والاسبان يكتشفون فوائد التعاون. وهذا ما اكد عليه الوزير الاول عبداللطيف الفيلالي في بيان حكومته امام مجلس النواب.

● ماذا عن وجهات نظر الأحزاب الاسبانية حول هذه المسألة؟

- من المهم هنا ان يتم التركيز على موقفي الحزب الاشتراكي العمالي الحاكم - حتى الآن - والحزب الشعبي المعارض. ولهذين الحزبين مواقف رسمية تقوم على ان سبتة ومليلة جزء من التراب الاسباني، ولكن استطيع القول ان قيادات الحزبين تلمس ان درجة سخونة هذه المشكلة اخذة في البرودة سنة بعد اخرى، كما تدرك معنى ان يتضاءل عدد الاسبان الذين يؤيدون حلاً عسكرياً للمشكلة. هناك فئات ماضوية لها عقد تجاه المغرب، ولا يخفى الأثر الكبير للارث التاريخي الذي تنوء به علاقات المغرب مع اسبانيا منذ قرون. وفي هذا الجانب يمكن القول ان فئة من الاسبان تنظر الى العلاقات الثنائية من زاوية انها بين الشرق والغرب. لكن السياسيين يرون ان العصر الراهن هو عصر التوافق والتوازن وان عقد الماضي يجب ان تعالج في اطارها، فيما العلاقات تبنى على أسس موضوعية قوامها التعاون وتبادل المنافع.

ان الحداثة تفرض نفسها على تطور الأوضاع في اسبانيا في مختلف المجالات، وتدل الاستطلاعات على ان الاسبان يزدادون تعلقاً بالنظام الديموقراطي ويزدادون تخلصاً من المفاهيم التقليدية للتعايش بين الامم والشعوب.

● طرحت في اسبانيا اقتراحات بشأن اعطاء سكان سبتة ومليلة حكماً ذاتياً...

- هذا مطلب الاحزاب المتطرفة في سبتة ومليلة تطرحه في اطار المزايدات الانتخابية لغايتين، الاولى هي التخلص من الوضع الراهن حيث ان سبتة ومليلة، دون سائر المدن والمقاطعات الاسبانية، تابعتان للحكومة المركزية في مدريد، اي لوزارتي الداخلية والدفاع. وتريد العناصر المحلية من المستوطنين الاسبان في المدينتين التخلص من هذا الوضع. اما الغاية الثانية فهي ان هؤلاء المستوطنين يريدون ان تكون بيدهم مقاليد القرار الاداري والاقتصادي لتنمية مصالحهم.

● الى ماذا يعود عدم اقرار مجلس الوحدة الأوروبية ودول حلف شمال الاطلسي بسيادة اسبانيا على هاتين المدينتين على رغم عضوية اسبانيا فيهما؟

- لا يقر الاتحاد الاوروبي بوجود مناطق حرة، والمعلوم ان سبتة ومليلة ميناءان حران، وبالتالي فهما غير خاضعين للترتيبات المالية والاقتصادية لاوروبا، كما ان الدول الأوروبية تشعر ان مشكلة المدينتين ما زالت مطروحة، ولا تريد ان تتخذ خطوة يعتبرها المغرب معادية. ويسري هذا على نظرة حلف شمال الأطلسي باعتبار ان سبتة ومليلة تقعان خارج التراب الاوروبي.

صحيح انه حينما انضمت تركيا واليونان الى الحلف حصل تعديل على المفهوم المنصوص عليه، اذ باتت آليات التحالف تشمل تراب هذين البلدين، وحينما كانت فرنسا تحتل الجزائر فإن آليات التحالف شملت التراب الجزائري، إلا انه حينما انضمت اسبانيا الى الحلف لم يتم النص على ان التحالف يشمل «أراضيها» في شمال افريقيا، وهذا الاستثناء لم يأت عبثاً، ذلك ان الحلف حينما شمل الجزائر أيام تبعيتها لفرنسا لم يشمل انغولا وموزمبيق التابعتين للبرتغال وهي عضو في الحلف. معنى ذلك كله ان ثمة ادراكاً واضحاً من مختلف الاطراف للوضع الخاص لسبتة ومليلة.



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غالى مستعد للتوصية بإجراء استفتاء الصحراء الغربية فى ١٤ فبراير القادم

نيويورك ـ أ.ش.أ ـ اعرب الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة عن استعداده لتقديم توصيته الى مجلس الامن لاجراء استفتاء حول تقرير مصير الصحراء الغربية فى الرابع عشر من شهر فبراير القادم. واكد الدكتور غالى ضرورة إجراء هذا الاستفتاء والذى وصفه بأنه الوسيلة الوحيدة لانهاء مشكلة الصحراء.

وكان ممثل البوليساريو قد اتهم المغرب بعرقلة عملية السلام فى الصحراء الغربية وقال فى ختام اجتماع للجنة الخاصة التابعة للجمعية العامة أمس المعنية بمناقشة مشكلة الصحراء الغربية أن الاستفتاء علي تقرير المصير كان من المفروض أن يجرى بدون أى قمع ادارى او عسكرى ومع ذلك استطاعت المغرب أن تحتفظ بقوات قوامها ٦٥ الف جندى وعشرات الآلاف من المستوطنين فى الصحراء الغربية. واضاف ان الوجود المغربى خلال الاستفتاء سيكون فى حدود نصف مليون شخص بينما يقدر عدد السكان الصحراويين الذين لهم حق التصويت ب ٨٠ الف شخص وقال أن هذه الظروف ليست مثالية لاجراء الاستفتاء.



الشرق الاوسط تنشر النص الكامل للتقرير المقدم لمجلس الأمن

غالي يقترح 14 فبراير لاستفتاء الصحراء و31 أغسطس موعداً لطلبات تسجيل الهوية

نيويورك: من خليل مطر

اعلن الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي في تقرير له لمجلس الامن الدولي انه يقترح الرابع عشر من فبراير (شباط) المقبل موعدا للاستفتاء في الصحراء الغربية. كما حدد غالي في تقريره الواحد والثلاثين من اغسطس (اب) موعدا لقبول طلبات تسجيل الهوية للذين سيشاركون في الاستفتاء. وتضمن التقرير تفاصيل تتعلق بالجوانب العسكرية للمراقبين الدوليين، والاعمال التحضيرية اللازمة لتحديد الهوية، الى جانب الامور الاخرى المتعلقة بانجاز خطة التسوية.

وفي ما يلي نص التقرير:

اولاً: مقدمة

1 ـ هذا التقرير مقدم الى مجلس الامن عملاً بقرار المجلس 907 (1994) المؤرخ 29 مارس (اذار) 1994، وهو مقسم الى ستة فروع رئيسية. ويعرض الفرعان الثاني والثالث ما استجد بشان انشطة العنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية في بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية منذ تقديم تقريري المؤرخين 10 و21 مارس 1994. (S/1994/283 وADD.1/CORR.1) ويغطي الفرعان الرابع والخامس كل التطورات اللاحقة الاخرى. اما الفرع السادس فيتضمن ملاحظاتي وتوصيات بهذا الشان.

ثانياً: الجوانب العسكرية

2 ـ في 30 يونيو (حزيران) 1994، بلغ مجموع افراد العنصر العسكري في بعثة الامم المتحدة في الاستفتاء في الصحراء الغربية، الذي يراسه قائد القوة العميد انديه فان فايلن (بلجيكا) 242 فرداً، يتالفون من 223 مراقباً عسكرياً و19 من افراد الدعم العسكري.

3 ـ وريثما تستوفى الشروط اللازمة لبدء الفترة الانتقالية وفقاً لخطة التسوية (S/06312 وS/22464 وCORR)، لا تزال الولاية العسكرية للبعثة مقتصرة على مراقبة وقف اطلاق النار والتحقق منه. ومن ثم فإن وزع العنصر العسكري في البعثة لا يزال مقتصرا على المراقبين العسكريين وافراد الدعم العسكري اللازمين.

4 ـ وقد استمر تاييد الطرفين كليهما لوقف اطلاق النار، الساري منذ 6 سبتمبر (ايلول) 1991. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يرصد سوى انتهاك واحد لوقف اطلاق النار، وتعلق هذا الانتهاك بتحرك غير ماذون به لقافلة تابعة للجيش المغربي الملكي.

5 ـ وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اصيب مراقب عسكري من أوروجواي خلال احدى الدوريات في قطاع محبس الفرعي حينما وطئت مركبته لغما. والتحقيق جار حاليا في هذا الحادث.

6 ـ وفي تقريري المؤرخ 10 مارس 1994، ابلغت مجلس الامن بان حكومات استراليا وسويسرا وكندا، التي توفر على الترتيب، وحدة الاشارة والوحدة



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦/٧/١٩٩٤

الطبية ووحدة مراقبة الحركة. قد اخطرتني بانها تعتزم سحب هذه الوحدات من البعثة في ما بين مايو (ايار) ويونيو 1994. وبالاضافة الى ذلك، افادت حكومة كندا بانها تعتزم ايضاً سحب المراقبين العسكريين التابعين لها خلال الفترة ذاتها. وابلغت مجلس الأمن بانه قد جرى الاتصال بعدد من الدول الاعضاء التماساً لوحدات بديلة، ويسرني ان افيد بانه قد تم اتخاذ الترتيبات اللازمة للاستعاضة عن وحدات الدعم هذه.

7 - وقد انسحبت وحدة الاشارة الاسترالية من البعثة في 20 مايو 1994، وتولى المراقبون العسكريون الاضطلاع بمهام الاتصال التي كانت تؤديها الوحدة، وتم وزع تسعة مراقبين عسكريين اضافيين الى البعثة لهذا الغرض.

8 - وفي حين ان العناصر الرئيسية للوحدة الطبية السويسرية قد انسحبت من البعثة في 18 يونيو 1994، فإن حكومة سويسرا قد ابقت فريقاً طبياً صغيراً مؤلفاً من 10 افراد في البعثة لحين وصول الوحدة الطبية البديلة، وستوفر جمهورية كوريا الوحدة البديلة، ومن المقرر ان يبدأ وزعها بحلول منتصف اغسطس 1994.

9 - اما الوحدة الكندية فقد انسحبت من البعثة في 29 يونيو 1994، ويجري حالياً الاستعاضة عن وحدة مراقبة الحركة الكندية بموظفين مدنيين، وملحق بهذا القسم ايضاً اثنان من الافراد العسكريين الهندوراسيين.

10 - ولدى بدء المرحلة الانتقالية التي تنص عليها خطة التسوية، سيلزم الاستعاضة عن عنصري الاتصالات ومراقبة الحركة في البعثة بوحدتين مكتملتين من وحدات الدعم العسكري.

ثالثاً: الشرطة المدنية

11 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تطرأ اي تغيرات على الشرطة المدنية من حيث العدد ولا من حيث التكوين، ولا تزال وحدة الأمن التابعة للبعثة مؤلفة من 26 من ضباط الشرطة، بمن فيهم مفوض الشرطة، العقيد يورجن فريدرش رايمان (المانيا).

12 - وترتبط انشطة الشرطة المدنية بانشطة لجنة تحديد الهوية، وستتسع هذه الانشطة كلما ازداد عمل اللجنة، وتشمل المسؤوليات الحالية للشرطة المدنية كفالة الأمن طوال 24 ساعة يومياً في المراكز القائمة في العيون (الصحراء الغربية)، وتندوف (الجزائر)، والزويرات (موريتانيا)، التي يحتفظ فيها بوثائق حساسة وتنسيق السوقيات المتصلة بعمل اللجنة، وغير ذلك من اعمال الدعم التقني والمادي حسب الاقتضاء.

13 - وعملاً بقرار مجلس الأمن 907 (1994) سيجري تعزيز عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة باضافة 29 فرداً. من المقرر ان يتم وزع 24 منهم الى البعثة بحلول نهاية يوليو. وسييسر ضباط الشرطة الاضافيون هؤلاء النهوض بالعبء الناجم عن التوسع المتوقع في انشطة لجنة تحديد الهوية.

رابعاً: الاعمال التحضيرية المتعلقة بتحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم

المشاورات المضطلع بها عملاً بقرار مجلس الأمن 907 (1994)

14 - وافق مجلس الأمن في قراره 907 (1994) على مسار العمل المبين في الخيار باء الوارد في تقريري المؤرخ 10 مارس 1994 (S/1994/283). ويقضي مسار العمل ذاك بان تنجز لجنة تحديد الهوية تحليل جميع الطلبات الواردة وتشرع في تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم بحلول 30 يونيو 1994، على اساس الاقتراح التوفيقي المقدم من الأمين العام بشان تفسير وتطبيق معايير الأهلية للتصويت، واختصاصات لجنة تحديد الهوية، والاحكام ذات الصلة من خطة التسوية. وايد المجلس عزمي على مواصلة الجهود الرامية الى تحقيق التعاون من جانب كلا الطرفين، وحث على التقيد الصارم بالجدول الزمني للخيار باء بغية اجراء الاستفتاء بحلول نهاية عام 1994.

15 - وفي 15 مارس 1994، عينت رئيس لجنة تحديد الهوية، السيد إيريك جنسن، نائباً للممثل الخاص، ووفقاً للخطة يضطلع نائب الممثل الخاص بالمسؤولية عن البعثة خلال اي فترة يغيب فيها ممثلي الخاص عن منطقة البعثة.

16 - وفور اتخاذ مجلس الأمن للقرار 907 (1994)، طلب نائب لممثل الخاص عقد اجتماعات عاجلة مع كلا الطرفين لمناقشة تنفيذ ذلك القرار. وخلال الأسبوع الأول من شهر ابريل (نيسان)، وايضاً في 25 و26 ابريل، اجتمع في منطقة تندوف بالأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ونهر الذهب (جبهة البوليساريو) محمد عبد العزيز، وغيره من كبار المسؤولين في الجبهة، وخلال الأسبوع الثاني من ابريل، اجتمع في الرباط بالسيد ادريس البصري،



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٤

وزير الداخلية والاعلام المغربي، وفي سياق هذه الاجتماعات وافق كل طرف من الطرفين على تنفيذ احكام القرار 907 (1994). ووافق السيد البصري كذلك على ان يفتح المغرب مكاتب اضافية لتمكين السكان الصحراويين في جميع انحاء العيون، فضلا عن سمارة وبوجدور والداخلة، من اتمام ملء نماذج طلبات الاشتراك في الاستفتاء. واكدت جبهة البوليساريو موافقتها على ذلك في رسالة موجهة الى نائب الممثل الخاص ومؤرخة 30 ابريل 1994، وذلك ردا على رسالة كنت قد وجهتها الى الطرفين في 27 ابريل. وكرر جلالة الملك الحسن الثاني في رسالة موجهة الي ومؤرخة 20 مايو اعتزام حكومة المغرب باحترام المواعيد النهائية التي حددها مجلس الأمن.

17 - وخلال شهر مايو 1994، عقد نائب الممثل الخاص سلسلة من المشاورات في الرباط مع وزير الداخلية والاعلام ومع السيد عبد اللطيف الفيلالي، رئيس وزراء ووزير خارجية المغرب، بشان المسائل الاجرائية والقانونية والسوقية. وقد حظي بمقابلة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، الذي اكد له تاييده التام وجدد التزام حكومته بعملية الاستفتاء. واجتمع نائب الممثل الخاص ثانية عدة مرات في منطقة تندوف بمسؤول التنسيق مع البعثة التابعة لجبهة البوليساريو وغيره من المسؤولين في الجبهة لمناقشة مختلف المسائل ذات الصلة.

18 - وفي الجزائر العاصمة، اجتمع نائب الممثل الخاص بالسيد محمد صالح دمبري، وزير الخارجية، والسيد حمد حناش، الأمين العام لوزارة الخارجية. وقد اكد لنائب الممثل الخاص التزام حكومة الجزائر بالتوصل الى حل سلمي ودائم لمشكلة الصحراء الغربية التي طال امدها. وفي نواكشوط، استقبله رئيس جمهورية موريتانيا، السيد معاوية ولد سيد احمد طايع، الذي اعطى موافقته على فتح مكاتب لتوزيع نماذج الطلبات وتسلمها. وقد اتفق على امكان فتح هذه المكاتب، التي ستكون مميزة باعلام الأمم المتحدة وشاراتها، في المركزين السكانيين نواديبو والزويرات، المعلوم ان بعض الصحراويين يقيمون فيهما.

19 - وفي الفترة الممتدة من 26 الى 30 يونيو 1994، عقد الممثل الخاص ونائبه اجتماعات أخرى في الرباط والجزائر العاصمة. فقد حظي الممثل الخاص بمقابلة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني. وفي الجزائر العاصمة، اجرى الممثل الخاص ونائبه مشاورات مع الأمين العام لوزارة الخارجية واجتمعا ايضا بمسؤولي جبهة البوليساريو.

الإجراءات المتصلة بتحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم

20 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير وفرت نماذج الطلبات للطرفين، حسبما طلب، لتوزيعها على الناخبين المحتملين، ووفقا لما طلبه نائب الممثل الخاص في رسالة مؤرخة 27 ابريل 1994، بدأ الجانبان تسليم نماذج الطلبات المستكملة الى لجنة تحديد الهوية في مايو 1994، لتمكينها من تحليل البيانات الواردة والشروع في تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم في أوائل يونيو وفقا للبرنامج الزمني المؤقت لاعمال اللجنة الذي سلم الى الطرفين في 5 مايو و4 يوليو 1994، كان قد تم جمع حوالي 55 الف نموذج مستكمل في الاقليم، وما يزيد على 18 الف نموذج في منطقة تندوف، وما يجاوز 3 آلاف نموذج في الزويرات، وقد بلغ عدد ما أتم موظفو البعثة المعينون والمدربون خصيصا لهذا الغرض تجهيزه حتى الآن من الطلبات الواردة حوالي 20 الف طلب. وتتوقع اللجنة ورود نماذج مستكملة اضافية في الأسابيع المقبلة.

21 - واعداداً لعملية تسجيل الناخبين وتحديد هويتهم، لقن موظفو لجنة تحديد الهوية تلقينا شاملا بشأن المعايير والوثائق المطلوبة للتحقق من اهلية الناخبين. كما تلقوا تدريبا مكثفا على البرامجيات الحاسوبية التي ستستخدم لاغراض تحديد الهوية، واجريت عمليات عديدة للمحاكاة لتوعية الموظفين بالاجراءات المطلوبة والصعوبات المحتمل ان تصادف في عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم.

22 - وقد تم وضع اجراءات ومبادئ توجيهية واضحة لمساعدة افرقة تحديد الهوية في اعمالها، وسيزور الشيوخ والمراقبون الرسميون اي ممثلو الطرفين ومنظمة الوحدة الإفريقية، بتعليمات خطية تحدد واجباتهم. كما ستعطى لمقدمي الطلبات ورقات اعلامية تشرح عملية تحديد الهوية خطوة خطوة.

23 - وبعد تصوير مقدم (او مقدمة) الطلب وأخذ بصماته يمثل امام فريق تحديد الهوية، الذي يقوم، بحضور الشيوخ المختصين والمسؤولين الرسميين بسؤال مقدم الطلب عن هويته واهليته، وسيطلب الى كل شخص من مقدمي الطلبات ان يقدم النسخة الأصلية من أي وثيقة في حوزته يمكن ان تثبت هويته

واهليته، وسيسمح للشيوخ، حسب الاقتضاء، بفحص تلك الوثائق وسيطلب اليهم حلف اليمين على صحة اي شهادة يدلون بها، وسيطلب اليهم ايضا ان يوقعوا على بيان يوجز الشهادة التي ادلوا بها بشان كل شخص من مقدمي الطلبات، واللجنة مخولة وفقا لولايتها (انظر S/26185، المرفق الثاني) باتخاذ القرارات النهائية بشان الأهلية، وسيقوم اعضاء اللجنة باستعراض الادلة والشهادات المدلى بها في المقابلة وابلاغ قرارهم النهائي بشان تحديد الهوية والأهلية في الموعد الملائم. وستتضمن الورقات الاعلامية الخطية التي ستعطى لكل شخص من مقدمي الطلبات تعريف هؤلاء بالحقوق ذات الصلة الواجبة لهم.

24 - ووفقا لخطة التسوية، سيدعى المراقبون الرسميون الى ان يقدموا الى لجنة تحديد الهوية ايما تعليقات يريدونها خطيا، في غضون 24 ساعة من المقابلة، وستكون هذه التعليقات مشمولة بالسرية ولن تبلغ الى الطرف الآخر ولا الى الشيوخ.

25 - وبمجرد ان تتخذ القرارات المتعلقة باهلية الناخبين، تقوم لجنة تحديد الهوية بنشر قائمة الناخبين، ثم يتسلم مقدمو الطلبات بطاقة التسجيل الانتخابي من المراكز، ولمقدمي الطلبات الذين لا تظهر اسماؤهم في قائمة الناخبين الحق في الطعن في قرار اللجنة. وبالمثل فإن للاشخاص المدرجة اسماؤهم في القائمة الحق في الطعن بادراج أسماء أشخاص لا يعتقدون انهم مؤهلون.

إعلان بدء عملية تحديد الهوية

26 - في 1 يونيو 1994، اعلن نائب الممثل الخاص ببدء عملية تحديد الهوية، بعد ان وافق الطرفان على اثنين من افخاذ القبائل تبدأ بهما، وعلى قيام كل شيخ من الفخذين بمساعدة اللجنة على تحديد هوية ومدى أهلية مقدمي الطلبات من افراد ذينك الفخذين. واتفق ايضا على ترتيبات السفر والأمن والايواء المتعلقة بالشيخين المعنيين فضلا عن ممثلي الطرفين الذين سيراقبون العملية. ووفقا لما اتفق عليه في الرسائل المتبادلة بين الممثل الخاص وحكومة المغرب وجبهة البوليساريو وحكومة الجزائر في الفترة الواقعة بين مايو واكتوبر 1993، من المفهوم ان الشيوخ ومراقبي الطرفين سيكونون، لدى ادائهم لواجباتهم مع لجنة تحديد الهوية، متمتعين بالحصانات والامتيازات المنصوص عليها في المادتين السادسة والسابعة من اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

27 - والموعد المقرر ان تبدأ فيه لجنة تحديد الهوية عملية تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم هو 8 يونيو، وذلك في آن واحد في العيون ومخيم لاجئي العيون في منطقة تندوف. ووفقا للخطة، كان المقرر ان تضطلع اللجنة باعمالها بحضور رؤساء القبائل (الشيوخ) وبحضور مراقبين عن الطرفين ومنظمة الوحدة الافريقية. بيد انه لم يتسن حل مسالة تعيين مراقبي منظمة الوحدة الافريقية في وقت يمكن اللجنة من البدء في الموعد المقرر.

مسألة المراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية

28 - مما يذكر ان مقترحات التسوية المقدمة من الأمين العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية (S/21360، الفقرتان 26 و39)، تنص على ان الاستفتاء تقوم بتنظيمه واجرائه الأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، خلال فترة انتقالية، ويقوم الممثل الخاص بدعوة ممثلي منظمة الوحدة الافريقية الى مراقبة تنظيم واجراء الاستفتاء، دون إخلال بسلطته المنصوص عليها في مقترحات وخطة التسوية، وبموجب الخطة (S/21360 الفقرة 46). يساعد هؤلاء في العملية طوال تنفيذها بوصفهم مراقبين رسميين يمكنهم ان يقدموا ملاحظاتهم في اية مرحلة الى الممثل الخاص كي ينظر فيها ويتخذ ما يراه مناسبا من اجراءات بشانها. وعلى وجه الخصوص تقضي الخطة بان يشترك هؤلاء حسب الاقتضاء في اعمال لجنة تحديد الهوية ولجنة الاستفتاء التابعتين للبعثة.

29 - وعملاً بخطة التسوية وقرار مجلس الأمن 809 (1993) المؤرخ 2 مارس 1993، دعا الممثل الخاص، في مذكرة شفوية مؤرخة 28 مايو 1993، رئيس منظمة الوحدة الافريقية عندئذ، الرئيس السنغالي عبده ضيوف الى تعيين ممثلين اثنين لمنظمة الوحدة الافريقية ليكونا مراقبين رسميين لاعمال لجنة تحديد الهوية، وفي مذكرة شفوية مؤرخة 3 اغسطس 1993، ابلغ الأمين التنفيذي للمنظمة لدى الأمم المتحدة الممثل الخاص بتعيين اثنين من مسؤولي أمانة منظمة الوحدة الافريقية، بناء على تعليمات رئيس المنظمة، مراقبين للجنة تحديد الهوية، وبناء على طلب أمانة منظمة الوحدة الافريقية، اوضح الممثل الخاص الطرائق العامة لمشاركة منظمة الوحدة الافريقية في تنفيذ خطة التسوية في 5 اغسطس 1993، والطرائق المحددة لمشاركتها في اعمال لجنة تحديد الهوية في 22 اكتوبر 1993.

30 ـ وفي رسالة وجهت الي بتاريخ 19 اغسطس 1993، اشار وزير خارجية المغرب الى ان المراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية قد تم انتقاؤهم من بين مسؤولي امانة منظمة حكمت مسبقا ـ بقبول عضوية «الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية الوهمية» ـ على نتيجة الاستفتاء. وقال ان المغرب لن يقبل بمشاركة منظمة الوحدة الافريقية إلا إذا اتخذت «موقفا عقلانيا حيال حق سكان الصحراء الغربية في تقرير المصير، وذلك على الأقل بتعليق مشاركة «الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية الوهمية» في انشطة منظمة الوحدة الافريقية. واضاف ان المغرب، من جهة أخرى، لن يعترض على تعيين فخامة الرئيس المصري حسني مبارك ممثلين شخصيين للقيام باسمه، بمتابعة اعمال لجنة تحديد الهوية تمشيا مع الأحكام ذات الصلة من خطة التسوية.

31 ـ وفي 7 يونيو 1994، تم بمذكرة شفوية من البعثة ابلاغ المغرب وجبهة البوليساريو في نيويورك بالبدء الوشيك لعملية تحديد الهوية والتسجيل ومشاركة المراقبين الاثنين المعنيين عن منظمة الوحدة الافريقية في العملية. وابلغ الطرفان ايضا بان هذين المراقبين سيمنحان الحصانات والامتيازات وفقا للمادتين السادسة والسابعة من اتفاقية امتيازات وحصانات الأمم المتحدة. وفي مذكرة شفوية مؤرخة 11 يونيو 1994، وافقت جبهة البوليساريو على المركز الممنوح للمراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية. وفي رسالة موجهة إلي، ومؤرخة 8 يونيو، اكد رئيس وزراء المغرب موافقة المغرب على الحصانات والامتيازات الممنوحة من الأمم المتحدة للمراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية. بيد انه ذكر من جديد ان هذين المراقبين ينبغي ان يكونا معينين بصفة شخصية من قبل الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، وشدد على ألا يكونا من المسؤولين في امانة منظمة الوحدة الافريقية. وعلى سبيل التشكك في حياد منظمة الوحدة الافريقية، قال ان هذه المنظمة لن تستطيع ادعاء أي مشاركة لها في تنظيم الاستفتاء إذا اصرت على الاعتراف بـ«الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية المزعومة» كعضو، وبالتالي كدولة مستقلة، تمارس سيادتها على الاقليم. وقال ان المغرب كان يأمل في أن تعمد منظمة الوحدة الافريقية، على أقل تقدير، الى تعليق عضوية «الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية» لحين اتمام الاستفتاء. بيد ان ما لاحظه خلال نظر مجلس الأمن في القرارات الأخيرة، هو ان امانة المنظمة حاولت، في رأي المغرب، ان تعرقل تنفيذ الخطة لا أن تيسرها. وردا على مذكرة شفوية واردة من البعثة بتاريخ 8 يونيو 1994، قبلت جبهة البوليساريو في 11 يونيو بالوضع الممنوح للمراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية.

واكدت قيادة جبهة البوليساريو، في ما بعد، على ان عملية تحديد الهوية لن تبدأ إلا في ظل وجود لمنظمة الوحدة الافريقية.

32 ـ وفي رسالتين مؤرختين 17 يونيو 1994 وموجهتين الى وزير خارجية تونس والى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، وجهت عناية الرئيس بن علي والسيد سالم احمد سالم الى موقف المغرب من مسالة المراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية، واحلت اليهما الرسالة الموجهة الي من وزير خارجية المغرب في 8 يونيو 1994. وفي ظل هذه الظروف، وللحيلولة دون تأخير بدء عملية تحديد الهوية والتسجيل دعوت الرئيس بن علي، بصفته الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، الى تعيين ممثليه في اقرب وقت ممكن، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية، السيد سالم احمد سالم، واكدت على ان استمرار التعاون والدعم من منظمة الوحدة الافريقية، في هذه المرحلة الحاسمة من العملية، هو الآن اهم من اي وقت مضى لانجاح هذه العملية. وفي 8 يوليو 1994، اتصلت بوزير خارجية تونس، السيد بن يحيى، ملتمسا ايجاد تسوية عاجلة لهذه المشكلة التي تعتبر هامشية في نهاية الأمر. غير ان المشكلة لم تحل بعد حتى وقت اعداد هذا التقرير.

خامساً: الجوانب الأخرى المتصلة بانجاز خطة التسوية

33 ـ طلب إلي مجلس الأمن ايضا في قراره 907 (1994)، ان اقدم تقريرا عن الجوانب الأخرى المتصلة بانجاز خطة التسوية. وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد التذكير بالعناصر الرئيسية للخطة كما هي موصوفة في تقرير سلفي المؤرخ 18 يونيو 1990 (S/21360). فخلال الفترة الانتقالية، تقوم الامم المتحدة بتنظيم واجراء استفتاء في الاقليم، لتمكين شعب الصحراء الغربية من الاختيار بين الاستقلال والاندماج مع المغرب، وتحقيقا لهذا الهدف يتم وقف اطلاق النار ويعقب ذلك تبادل لأسرى الحرب، وتخفيض القوات المغربية في الاقليم، وحصر المقاتلين التابعين لكلا الجانبين في مواقع محددة. وللتأكد من وجود الأحوال



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٤

اللازمة لاجراء استفتاء حر ونزيه، تقوم الأمم المتحدة برصد الجوانب الأخرى لادارة الاقليم، وخصوصا صون القانون والنظام، ويتم اعلان عفو يطلق بعده سراح السجناء السياسيين. أما القوانين أو الأنظمة التي يمكن أن تعرقل اجراء استفتاء حر ونزيه فتعلق جميعها على النحو الذي يعتبر لازما. وتتيح الأمم المتحدة العودة لجميع اللاجئين وغيرهم من الصحراويين الغربيين المقيمين خارج الاقليم ويريدون العودة إليه، وذلك بعد ان يثبت للأمم المتحدة حقهم في التصويت.

34 ـ ويرد في ما يلي عرض عام لهذه العناصر الرئيسية من الخطة، والانشطة المضطلع بها أو التي سيضطلع بها وفقا لذلك.

سلطة الأمم المتحدة

35 ـ في مقترحات التسوية المقدمة من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية عندئذ (S /21360 الجزء الأول)، التي وافق عليها المغرب وجبهة البوليساريو من حيث المبدأ في اغسطس 1998، أقر الطرفان بأن تكون للأمم المتحدة المسؤولية الوحيدة والخالصة عن تنظيم واجراء الاستفتاء، وقد وافقا بذلك على أن تكون للمنظمة سلطة اتخاذ الخطوات التشريعية والادارية اللازمة لتحقيق هذا الهدف. ووفقا لذلك اصدر سلفي في 8 نوفمبر 1991 الأنظمة العامة التي تحكم تنظيم واجراء الاستفتاء (S /26155 المرفق الثالث)، التي تتضمن أساساً الأحكام ذات الصلة من مقترحات التسوية، وقمت أنا في 26 نيسان 1993 باعلان ولاية لجنة تحديد الهوية التابعة للبعثة (المرجع نفسه، المرفق الثاني).

36 ـ ووفقا لما تنص عليه الخطة (S /21360 الفقرتان47 (أ) و85)، يتولى ممثلي الخاص، عاملا تحت سلطتي، وحسب الاقتضاء بناء على تعليمات مني وبالتشاور معي، المسؤولية الوحيدة والخالصة عن جميع المسائل المتعلقة بتنظيم واجراء الاستفتاء، والأنظمة السالفة الذكر تخول للممثل الخاص، وللعناصر ذات الصلة من البعثة عاملة بموافقة من الممثل الخاص، اصدار القواعد والتعليمات، والمتسقة مع الأنظمة التي تحقق النفاذ التفصيلي للأنظمة، وتوفر الأنظمة والقواعد والتعليمات القاعدة الأساسية لتنظيم واجراء الاستفتاء وتجب القوانين أو التدابير النافذة في الاقليم حيثما تكون متعارضة معها.

الفترة الانتقالية

37 ـ كان من المقرر ان يذكر ان تبدأ الفترة الانتقالية في «اليوم باء»، ببدء نفاذ وقف اطلاق النار في 6 سبتمبر 1991، بيد انه تعين ارجاء بدء الفترة الانتقالية واليوم باء خلال الأعوام الثلاثة الماضية نتيجة لما حدث من تاخيرات في انجاز الاعمال التحضيرية، بسبب خلافات أساسية في تفسير خطة التسوية، وخصوصا المعايير المتعلقة بأهلية الناخبين. ورغم قبول جبهة البوليساريو للمعايير التي بينها سلفي في تقريره المؤرخ ديسمبر 1991 (S /23299)، فإنها ابقت على تحفظاتها بشأن بعض الأحكام الرئيسية لاقتراحي التوفيقي المتعلق بتفسير وتطبيق المعايير (S /26185 المرفق الأول)، ومع ذلك، وافقت قيادة البوليساريو على شروع لجنة تحديد الهوية في تحديد هوية الناخبين المحتملين على النحو المطلوب من مجلس الأمن في قراره 907 (1994).

38 ـ وبافتراض ان لجنة تحديد الهوية ستتمكن في القريب العاجل من الشروع في عملية تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم على النحو المطلوب من مجلس الأمن في قراره 904 (1994)، وإن المجلس سيقرر بعد ذلك اجراء الاستفتاء، فإنني اعتزم ان اوصي في تقريري التالي بأن تبدأ الفترة الانتقالية في 1 اكتوبر 1994 وتنتهي باعلان نتائج الاستفتاء الذي سيجري في 14 فبراير (شباط) 1995، وفقا للمقترح في الجدول الزمني المنقح المرفق بهذا التقرير.

تبادل أسرى الحرب

39 ـ تقضي مقترحات وخطة التسوية باجراء تبادل لأسرى الحرب تحت اشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنذ انشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، دأب ممثلي الخاص على ابقاء تلك اللجنة على علم بالحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية، وقد أجرت اللجنة مشاورات أخيراً مع الطرفين بشأن الخطوات الأولية التي ستتخذ لانجاز ولايتها، وآمل أشد الأمل في ان تتمكن اللجنة بفضل المزيد من الجهود المطردة من كفالة اطلاق سراح جميع اسرى الحرب من كلا الطرفين في أقرب وقت ممكن بعد 1 اكتوبر 1994.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يناير ١٩٩٤

تخفيض القوات المغربية في الاقليم

40 - وفقا للمذكور في الفقرة 14 من تقرير سلفي المؤرخ 14 ابريل 1991 (COOR. 1 S /22464) تعهد المغرب بتخفيض قواته في الاقليم الى مستوى لا يتجاوز 65 الف فرد من جميع الرتب، خلال 11 اسبوعا من بدء نفاذ وقف اطلاق النار في اليوم ياء. وقد وافق سلفي على هذا بوصفه تخفيضا مناسبا وملموسا ومرحليا وفقا لمقترحات التسوية. وإذا ما قرر مجلس الأمن، بناء على تقريري التالي، ان يبدأ اليوم ياء في 1 اكتوبر 1994، ساوصي عندئذ باتمام تخفيض القوات المغربية في الاقليم في موعد لا يتجاوز 15 ديسمبر 1994.

حصر القوات في مواقع معينة

41 - تنص الفقرة 15 من الوثيقة على S /22464 على انه. وفقا للفقرة 56 من الوثيقة 21360/ S، توجد جميع القوات المغربية المتبقية في مواقع ساكنة او مواقع دفاعية على امتداد الجدار الرملي، بالاستثناءات المحدودة المذكورة في تلك الفقرة، ويقوم برصدها جميعا المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية الذين ستكون مقارهم مع مقار القطاعات الفرعية المغربية على الجدار الرملي ومع وحدات الدعم والسوقيات المتبقية في الأماكن الأخرى من الاقليم. ويقوم المراقبون العسكريون باجراء دوريات واسعة برا وجوا لكفالة التقيد بوقف اطلاق النار وانحسار القوات المغربية داخل المواقع المعينة. وسيقومون ايضا برصد حيازة اسلحة وذخائر معينة.

42 - وفي ما يتعلق بقوات جبهة البوليساريو. تنص الخطة على ان يقوم الممثل الخاص، وفقا لمقترحات التسوية، بتعيين المواقع التي تنحصر فيها تلك القوات، مع أسلحتها وذخائرها ومعداتها العسكرية، ويتولى رصد هذه القوات المراقبون العسكريون التابعون للبعثة، الذين سيوزعون في كل موقع من المواقع المعينة (22464/ S الفقرة 16) ، وفي هذا الصدد، ابدت حكومتا الجزائر وموريتانيا استعدادهما للتعاون مع الممثل الخاص (21360/ S الفقرة 57)، واعتزم ان اتخذ قرارا نهائيا بشأن هذا الموضوع في القريب العاجل، قبل 1 اكتوبر 1994، مع مراعاة المشاورات التي اجراها الممثل الخاص السابق في عام 1991 واي اراء أخرى قد التمسها من الطرفين والبلدان المجاورة بشأن المسألة.

إطلاق سراح السجناء والمحتجزين السياسيين

43 - وفقا للمنصوص عليه في الخطة (21360/ S الفقرتان 33 (ب) و70)، يقوم الممثل الخاص، بالتعاون مع الطرفين وبمساعدة شخصية قانونية مستقلة يعينها الأمين العام باتخاذ الخطوات التي تكفل اطلاق سراح جميع السجناء او المحتجزين السياسيين الصحراويين قبل بدء حملة الاستفتاء، كي يتسنى لهم الاشتراك في الاستفتاء بحرية ودون قيود، وتحقيقا لهذا الغرض يجري اعلان عفو كمرحلة اولى، واي خلاف يتعلق باطلاق سراح السجناء او المحتجزين السياسيين تتم تسويته باسلوب يرضي الممثل الخاص.

44 - وقد اطلع السيد جورج أبي صعب (مصر)، وهو الشخصية القانونية المستقلة التي عينها سلفي، باعمال بحثية أولية بشأن هذه المسألة في عام 1991، وستتابع تلك الجهود مع الطرفين بما يكفل، بعد اعلان العفو في أقرب وقت ممكن بعد 11 اكتوبر 1994، اطلاق سراح جميع السجناء او المحتجزين السياسيين الصحراويين قبل الاستفتاء الذي سيبدأ في 25 يناير 1995 بفترة كافية على النحو المقترح في الجدول الزمني الوارد أدناه.

تعليق القوانين التي يمكن ان تعرقل اجراء استفتاء حر ونزيه

45 - تقضي الخطة (21360/ S الفقرتان 33 (1) و71)، بأن يتأكد الممثل الخاص، قبل بدء حملة الاستفتاء، من ان السلطات المعنية قد علقت اي قانون او تدبير يمكن، في رأيه، ان يعرقل اجراء استفتاء حر ونزيه ولا تجبه بغير ذلك الأنظمة والقواعد والتعليمات المشار اليها في الفقرة 58 من الوثيقة (21360/ S). وقد انجز مكتب الممثل الخاص في أوائل عام 1992 بعض الأعمال الأولية بشأن هذه المسألة، ويتوقع اتمام هذا العمل قبل 15 ديسمبر 1994، وفقا للجدول الزمني المرفق بهذا التقرير.

تنظيم الاستفتاء

46 - تنص الخطة على انشاء لجنة الاستفتاء لمساعدة الممثل الخاص في تنظيم واجراء الاستفتاء، ويرد تحديد مهام لجنة الاستفتاء وبالاجراء الفعلي للاستفتاء، في الفقرات من 63 الى 66 من الوثيقة (21360/ S) ويرد مزيد من التفصيل لها في الفقرات من 25 الى 31 من الوثيقة (22464/ S)، ووفقا لما



المصدر : الشرق الأوسط

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٤

تقتضيه الخطة، سأقوم في الوقت المناسب باصدار اختصاصات هذه اللجنة، وستستوعب لجنة الاستفتاء على النحو الملائم الموظفين المؤهلين في لجنة تحديد الهوية، لدى انجاز هذه اللجنة الأخيرة لمهام تحديد الهوية والتسجيل في نوفمبر 1994.

47 ـ وكما يذكر، كان الطرفان كلاهما قد قبلا ما اقترحه سلفي وهو انشاء مدونة تنظم تصرفاتهما وسلوكهما هما وانصارهما خلال حملة الاستفتاء، والغرض من مدونة قواعد السلوك هو كفالة ان تتوافر مع حرية شن الحملات السياسية مسؤولية مترتبة عليها يتحملها جميع المعنيين بقبول حرية الآخرين في شن تلك الحملات (انظر S/22464 الفقرة 28)، ومتابعة لذلك الاقتراح، اعد مكتب الممثل الخاص مشروع مدونة لقواعد السلوك في أوائل عام 1992، واعتزم وضع مشروع هذه المدونة في صيغته النهائية في الأسابيع المقبلة، وذلك بالتشاور مع الطرفين.

48 ـ وفقا للمذكور في الفقرة 30 من الوثيقة S/22464، سينشأ عدد كاف من مراكز الاقتراع في جميع أنحاء الاقليم لتوفير فرصة التصويت في الاستفتاء لجميع الصحراويين الغربيين المؤهلين لذلك، وستجري عمليات التصويت داخل الاقليم فقط، وستعين المواقع المحددة لمراكز الاقتراع على اساس البيانات التي يتم جمعها خلال تسجيل الناخبين فضلا عن المراكز السكانية الحالية والمناطق التي سيوجد فيها العائدون من الصحراويين الغربيين.

عودة اللاجئين وغيرهم من الصحراويين الغربيين وأفراد جبهة البوليساريو الذين لهم الحق في التصويت

49 ـ يرد وصف طرائق اعادة الصحراويين الغربيين الذين يتبين انهم مستحقين للتصويت في الاستفتاء ويرغبون في العودة الى الاقليم للقيام بذلك في الوثيقة (S /21360) (الفقرات 33 (ج) و(هـ) ومن 72 الى 74) ويرد مزيد من التفصيل لها في الوثيقة (S /22464) (الفقرات من 34 الى 36)، وستكون مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين مسؤولة عن برنامج الاعادة الى الاقليم الذي يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ويتعين تنفيذه وفقا لولاية المفوضية، وستكون مهمة هذا البرنامج ذات ثلاث شعب هي: التحقق من رغبات كل شخص من الصحراويين الغربيين في العودة الى الاقليم وتسجيل تلك الرغبات لدى قيام لجنة تحديد الهوية بتسجيل الشخص وصفته ناخباً واصدار الوثائق اللازمة لأفراد اسرة الشخص المباشرة، والقيام بالتعاون مع بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي ستتولى توفير الأمن، بانشاء وادارة مراكز الاستقبال التي ستنشأ في الاقليم للصحراويين الغربيين العائدين.

50 ـ ومن المعتزم ان تبدأ عملية الاعادة الى الاقليم بعد انجاز اعمال لجنة تحديد الهوية بقليل، أي في 15 ديسمبر 1994، وان تتم قبل بدء حملة الاستفتاء مباشرة في 25 يناير 1995، ووفقا للمبين في الفقرة 36 من الوثيقة S/22464، ستحتفظ المفوضية في ما يلي ذلك بوجود ما في الاقليم حسب الاقتضاء، لأداء دورها المتعلق برصد العائدين، وفقا لمسؤولياته المقبولة دوليا.

الاستفتاء وإعلان نتائجه

51 ـ تقتضي الخطة (S /21360، الفقرات 47 (ي) و75 و76)، بان يجري الاستفتاء بعد 24 اسبوعا من اليوم ياء وان تعلن نتائجه في غضون 72 ساعة، وستكون للممثل الخاص سلطة تحديد ما ان كانت الظروف تقتضي اجراء أي تغيير في هذين الموعدين النهائيين، وإذا جاء القرار بالاستقلال، يبدأ انسحاب جميع القوات المغربية المتبقية خلال 24 ساعة وينتهي خلال ستة اسابيع وتتولى الوحدة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مراقبة الانسحاب، أما إذا جاء القرار بالاندماج مع المغرب، فإن تسريح أي قوات تابعة لجبهة البوليساريو لم تعد للمشاركة في الاستفتاء يبدأ خلال 24 ساعة من اعلان نتيجة الاستفتاء وينتهي خلال أربعة اسابيع تحت مراقبة الوحدة العسكرية التابعة للبعثة، وبمجرد اعلان نتائج الاستفتاء يبدأ الممثل الخاص في تخفيض عدد موظفي الأمم المتحدة الموجودين في الصحراء الغربية. ويتم الممثل الخاص وبقية الموظفين المدنيين والعسكريين التابعين له انسحابهم في اقرب وقت ممكن بعد تنفيذ جميع المهام التي كلفهم بها مجلس الامن تنفيذا مرضيا.

52 ـ واعتزم ان اقوم في الوقت المناسب بصياغة الطرائق التفصيلية لانفاذ الاحكام السالفة الذكر من الخطة.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ يوليو ١٩٩٤

سادسا - ملاحظات

53 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ركزت لجنة تحديد الهوية جهودها على التماس موافقة وتعاون الطرفين من اجل الشروع في عملية تحديد هوية الناخبين المحتملين. وبفضل ذلك نجحت اللجنة، بالتعاون مع الطرفين، في انجاز جميع الاعمال الاساسية اللازمة لبدء العملية. بيد انها لم تستطع بدء عملية تحديد الهوية بسبب المشكلة المتعلقة بالمراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية والمشار اليها في الفقرات 28 الى 32 من هذا التقرير.

54 - وللتغلب على هذه المشكلة، قمت بعقد مشاورات مكثفة مع الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية والامين العام لها. وكذلك مع سائر الاطراف المهتمة بالامر. وسوف اواصل بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المراقبين الذين يختارهم الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية الى منطقة البعثة في اقرب وقت ممكن لتمكين لجنة تحديد الهوية من بدء تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم على النحو المطلوب من مجلس الامن في قراره 907 (1994).

55 - وريثما يتم ذلك، قامت لجنة تحديد الهوية بجمع ما يزيد على 75 الف طلب معبأ، تم تسجيل وتحليل 20 الفأ منها، وتعتزم اللجنة تحديد يوم 31 اغسطس (آب) 1994 موعدا نهائيا لقبول الطلبات. وحيث ان جميع الترتيبات الاجرائية والسوقية والتقنية اللازمة قد اتخذت لتمكين اللجنة من بدء تحديد هوية الناخبين المحتملين وتسجيلهم. فإن إي تاخير اضافي في بدء هذه العملية سيسفر بوضوح، عن تبديد هائل للموارد.

56 - وكما هو مبين في الفقرة 38 من هذا التقرير، فانني اعتزم ان اوصي بان تبدأ الفترة الانتقالية في 1 اكتوبر (تشرين الاول) 1994 وان يجري الاستفتاء في 14 فبراير (شباط) 1995، وذلك اذا ما قرر مجلس الامن، استنادا الى تقريري المقبل ان يجري الاستفتاء تنفيذا لخطة التسوية.

57 - ولتنفيذ الجدول الزمني الوارد في مرفق هذا التقرير، يتعين حل مسألة المراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية في اقرب وقت ممكن تمكينا لبدء عملية تحديد الهوية خلال هذا الشهر او خلال شهر اغسطس (اب) على اكثر تقدير. كذلك، فان عملية المقابلة الشخصية ستكون معقدة وستستغرق الكثير من الوقت. ففي هذه التجربة غير المسبوقة، والتي تنطوي على التعامل مع مجتمع بدوي قبلي، فان من المستحيل التنبؤ بعدد الطلبات التي سينظر فيها، كما ان من المستحيل توخي الدقة في تحديد الوقت اللازم لتحديد الناخبين المحتملين وتسجيلهم او الوقت اللازم لاجراءات الاستئناف. وتشير افضل التقديرات المقدمة من بعثة الامم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية الى ان لجنة تحديد الهوية سيلزمها، على الاقل، 40 فريقا يتالف كل منها من 3 الى 4 افراد للتمكن من انجاز مهامها في نوفمبر (تشرين الثاني).

58 - وفي ما يتعلق بالجوانب الاخرى المتصلة بتنفيذ الخطط فانني اعتزم اعطاء الاولوية، خلال الاسابيع المقبلة لوضع مدونة لقواعد سلوك الطرفين ولمسالة حصر القوات في مواقع معينة، وذلك ضمن المسائل الاخرى المثارة في الفرع الخامس من هذا التقرير. وسوف تقتضي ترتيبات حصر مقاتلي كل من الطرفين توافر الاستعداد لدى الدول الاعضاء لتزويد البعثة بالافراد العسكريين اللازمين.

59 - وبناء على الاعتبارات سالفة الذكر، اعتزم تقديم تقرير مرحلي ختامي الى مجلس الامن قبل نهاية اغسطس (اب) 1994، وذلك عملا بقرار المجلس 907 (1994).



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢١ يوليو ١٩٩٤

مجلس الأمن يدعم خطوات غالي لتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية

الرباط: «الشرق الأوسط»

اثنى مجلس الأمن على العمل الذي تقوم به لجنة تحديد هوية الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة في استفتاء الصحراء الغربية، كما اشاد بجهود نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، عملا بالقرار 907/1994، الصادر عن المجلس في مارس (آذار) الماضي .

ووردت الإشادة في بيان باسم رئيس مجلس الأمن (باكستان) الذي سجل ارتياحه لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ في 12 يوليو (تموز) بشان الحالة في ما يتعلق بالصحراء الغربية، وكذلك التقرير الشفوي المقدم من الأمانة العامة في 28 يوليو، كما يرحب رئيس مجلس الأمن بالتقدم المحرز حتى الآن نحو تنفيذ خطة التسوية وفقا لقرارات المجلس ذات الصلة.

ولاحظ المجلس ان الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي اقترح، على ضوء التاخير في عملية تسجيل الناخبين الصحراويين، جدولا زمنيا منقحا لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية في تاريخ 14 فبراير (شباط) من العام المقبل.

واضاف البيان ان مجلس الأمن يتطلع الى التقرير المقبل للأمين العام في نهاية اغسطس (آب) من السنة الجارية والذي يامل - على أساسه - اتخاذ مقررات مناسبة بشان تنظيم الاستفتاء وتوقيته، ويرحب في الوقت نفسه باقتراح لجنة تحديد الهوية التي اعتمدت يوم 31 اغسطس كموعد نهائي لتلقي طلبات التصويت.

وحث مجلس الأمن الطرفين (المغرب وجبهة البوليساريو) على مواصلة التعاون مع الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، لضمان مخطط التسوية في اسرع وقت ممكن.

ويبدو الان انه تم التغلب على إحدى اهم الصعوبات التي حالت دون التقدم في عملية تنظيم الاستفتاء، ويتعلق الأمر بالتوصل الى صيغة توفيقية تتمثل في مشاركة مراقبين يمثلان رئاسة منظمة الوحدة الافريقية وليس على اساس ان تقوم بذلك الدور الأمانة العامة او الجهاز الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية التي يعتبرها المغرب طرفا في النزاع.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : ....

التاريخ : ...... 1 نوفمبر 1994

الرباط: توقع عودة منشقين عن بوليساريو

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ توقعت مصادر سياسية عودة «منشقين» جدد عن جبهة «بوليساريو» الى المغرب بعد قرار العفو الشامل الذي أصدره الملك الحسن الثاني عن المعتقلين السياسيين، وبينهم اعداد من «الصحراويين» الذين كانوا يناهضون ضم المغرب المحافظات المتنازع عليها.

وقال مسؤولون حكوميون ان صحراويين كانوا معتقلين في بعض السجون المغربية اطلقوا في الفترة الأخيرة، ولم يبق منهم سوى خمسة اشخاص يشككون في مغربية الصحراء. وتوقعوا ان تبادر اعداد من الصحراويين المنتسبين الى جبهة «بوليساريو» الى العودة الى البلاد، مستفيدة من قرار العفو. ويتوقع ان يواصل المغرب حملته في المحافل الدولية ولدى المنظمات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان لحضّها على الضغط على «بوليساريو» لفك ما يصفه المغاربة بحصار مضروب على الصحراويين في تيندوف ومخيمات الحمادة الواقعة تحت نفوذ الجزائر. وأبلغ عائدون جدد من هذه المناطق الى المغرب الصحافيين ان الأوضاع في مخيمات الصحراويين تزداد سوءاً وتفاقماً بسبب قلة المياه وتفشي الأمراض ونقص المساعدات التي كانت تقدم الى اللاجئين الصحراويين.

وقالوا ان اعداداً كبيرة من هؤلاء تعوّل على تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاجراء الاستفتاء، خصوصاً في جانبها المتعلق بعودة اللاجئين واطلاق سراح الأسرى وتمكين جميع المتحدرين من اصول صحراوية من المشاركة في اقتراع تقرير المصير.

وكانت خطة الأمم المتحدة توقفت بسبب خلافات على صيغة مشاركة ممثلين من منظمة الوحدة الافريقية في قوات المراقبين الدوليين الذين سيشرفون على تنظيم الاستفتاء. الا ان محاولات ديبلوماسية حثيثة بذلتها تونس التي ترأس منظمة الوحدة الافريقية، تمكنت من ايجاد صيغة وفاقية تمثلت في مشاركة ديبلوماسيين افريقيين بصفة «مندوبين» عن رئيس المنظمة، وليس الامانة العامة التي يتهمها المغرب بالتزام موقف مسبق كونها تعترف بـ «الجمهورية الصحراوية». ويتوقع ان تواصل الأمم المتحدة تنفيذ خطتها، لجهة تسجيل السكان المتحدرين من اصول صحراوية في قوائم الاقتراع. إذ وصلت القوائم التي قدمها المغرب الى ما يزيد على سبعين الف صحراوي، مرشحة الى الزيادة اكثر، لا سيما بعد حض السلطات المغربية الاف المتحدرين من اصول صحراوية الى التسجيل في قوائم الاقتراع واعلانها فتح مكاتب تسجيل في كل ارجاء البلاد وفي السفارات والقنصليات في الخارج لهذه الغاية. ويتوقع ان تبدأ الاحزاب السياسية المغربية في المعارضة والموالاة حملات كثيفة في المحافظات الصحراوية نفسها لحشد المزيد من التاييد لمغربية الصحراء. وشكلت هذه القضية محور اجتماعات بين العاهل المغربي الملك الحسن الثاني وزعماء الأحزاب السياسية.

ويتوقع تقرير جديد للأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي ان تنهي لجنة تحديد الهوية مهمة تسجيل الاف الصحراويين في قوائم الاقتراع في نهاية الشهر المقبل، على ان تبدأ فترة انتقالية جديدة في بداية تشرين الأول (اكتوبر) المقبل يتمتع خلالها ممثل الأمين العام في النزاع الديبلوماسي اريك جونسون بصلاحيات واسعة في عمله لتهيئة ظروف الاستفتاء التي حددها غالي في شباط (فبراير) العام المقبل.

وجاء في تقرير الأمين العام ان الفترة المقبلة ستركز على تحديد مواقع القوات المغربية، وكذلك قوات «بوليساريو» في اماكن تحددها الأمم المتحدة خارج المدن والمراكز الحضرية، وكذلك البدء في تحديد مراكز الاقتراع وتسهيل عودة اللاجئين والأسرى، والبحث في الاجراءات التي تحول دون انفراد أي من الطرفين بالتأثير على ارادة السكان. بيد ان مراقبين محايدين يرون ان تنفيذ خطة الأمم المتحدة ما زالت تعتريها صعوبات عدة، في مقدمها ترقب الموقف النهائي للجزائر التي بدت اقل حماسة لتنظيم الاستفتاء. واقترحت الديبلوماسية الجزائرية في وقت سابق حلاً وفاقياً يقوم على اساس تفاوضي، لكنها لم تحدد تفاصيل هذه الخطة التي كانت بدات خلال لقاء سابق جمع اعضاء قياديين في جبهة «بوليساريو» وصحراويين ينتسبون الى المغرب في مدينة العيون قبل بضعة اشهر. وكان متوقعاً ان تتواصل هذه الاجتماعات في احدى العواصم الغربية، وبالذات في باريس التي رحبت بالفكرة. الا ان ذلك لم يحدث الى الآن، في حين تحركت وساطات عربية واقليمية وغربية للتقليل من حدة الخلافات المغربية - الجزائرية ازاء هذه التطورات.

وكان لافتاً ان الانتقادات التي تبادلها البلدان في الأشهر الأخيرة خفت حدتها بصورة ملموسة بعد تلك الوساطات، خصوصاً بعد جولة رئيس الوزراء الجزائري السيد مقداد سيفي في عواصم عربية وغربية. ولوحظ ان مدينة العيون (عاصمة المحافظات الصحراوية) استضافت الاسبوع الماضي ندوة اسلامية ارتدت طابعاً عالمياً، شارك فيها علماء من بلدان عربية عدة دعوا الى ختام مؤتمرهم الصحراويين الموالين لـ «بوليساريو» الى العودة الى المغرب.



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ [illegible] ١٩٩١

الرباط تعتبر موقف الجزائر من اطلاق السجناء محاولة لتصعيد الخلاف في نزاع الصحراء

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ انتقدت مصادر سياسية في الرباط موقف الجزائر لجهة التقليل من اهمية اطلاق المعتقلين السياسيين في المغرب، ورأت في تبني بعض الجهات بياناً اصدره معارضون مغاربة وفرنسيون، ضمن حملة للتشكيك في دور المجلس الاستشاري لحقوق الانسان، وقرار الانفراج السياسي «محاولة جديدة لتصعيد الخلاف ازاء نزاع الصحراء».

وكان فرنسيون ومغاربة يناهضون النظام وقعوا بياناً يطالبون فيه بالافراج عن «٨٠٠ صحراوي و٢٥ جزائري، بينهم ٢٣ عسكرياً، وفرنسيين يؤيدون جبهة بوليساريو» وقالوا ان هؤلاء لا زالوا معتقلين في المغرب، واكدوا ان شروط تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاجراء الاستفتاء تدعو الى «اطلاق المعتقلين وعودة المنفيين».

ووقع على البيان جيل بيرو مؤلف كتاب «صديقنا الملك» ودي لاسودا وروني كوسان، المعارض المغربي مومن الديوري الذي يرأس منظمة للمعارضين المغاربة خارج البلاد وبدا في الفترة الأخيرة اكثر تعاطفاً مع التيارات الاسلامية المتشددة، في حين ان معارضين اخرين، كانوا يعيشون في المنفى انسحبوا من ذلك التنظيم وعادوا الى البلاد للافادة من العفو السياسي، ما يعني برأي الأوساط المهتمة تراجع نفوذ «المعارضين» المغاربة الذين يناهضون ضم المغرب للمحافظات الصحراوية وهم اعداد قليلة من الطلاب السابقين الذين كانوا ينتسبون الى منظمات يسارية محظورة. وتذهب مصادر المعارضة المغربية الى التشكيك في موقف هؤلاء المتطرفين الذين تعتبرهم مناهضين لاجماع المغاربة ازاء قضية الصحراء وترى ان العفو الذي اصدره ملك البلاد يفسح في المجال امام معاودة النظر في موقف المتشددين الذي يخدم مصالح جهات خارجية.

الى ذلك، تحدث البيان الذي تبنته بعض الجهات الجزائرية للمرة الأولى عن اسرى جزائريين في المغرب، وبينهم عسكريون اعتقلوا في اول مواجهة مسلحة بين البلدين عام ١٩٧٦ اثر اندلاع معركة في منطقة امغالا قرب الحدود بين المحافظات الصحراوية وجنوب شرق الجزائر.

وكانت السلطات المغربية افرجت عن اعداد من العسكريين الذين اسروا في حرب الصحراء وقتذاك ضمن وساطة عربية وخليجية، ولا يعرف اذا كان العسكريون الذين تحدث عنهم البيان اسروا بعد تلك المواجهة ام قبلها، والارجح ان تعثر تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاجراء الاستفتاء لم يساعد في تسريع حل مشكلة اسرى حرب الصحراء من الجانبين.

وحاولت جبهة «بوليساريو» في مرات عدة الافادة من طرح هذه المسألة امام منظمات الصليب الأحمر الدولي واللاجئين بيد ان المغرب يرى ان القضية تشمل عشرات الآلاف من اللاجئين الصحراويين الذين يعيشون في مخيمات تيندوف والحمادة، ودعا في مرات سابقة المنظمات الدولية الى التدخل من اجل فك الحصار المضروب عليهم، في تقارير عدة نقلها منشقون عن جبهة «بوليساريو» تتحدث عن مآسي انسانية مروعة هناك.

واعتبرت مصادر سياسية ان بعض اجهزة الاعلام ومسؤولين في الجزائر يستخدمون نزاع الصحراء الغربية لتحويل الانظار عن الأزمة الراهنة التي تجتازها الجزائر، في ظل تزايد الصراع الدامي على السلطة ودخول البلاد حرباً اهلية تنذر بالمزيد من المخاطر.

وعلى رغم استمرار الخلاف المغربي - الجزائري على الموقف من قضية الصحراء فإن الانشغال ازاء تطورات الوضع في الجزائر يشكل قضية محورية، اقلها الخوف من انعكاسات قيام حكم اسلامي في الجزائر، وعدم قدرة النظام الحالي على ضبط الوضع الأمني الذي يسير نحو التدهور. وتسعى السلطات المغربية الى تسريع خطة الأمم المتحدة لاجراء الاستفتاء في الرابع عشر من شباط (فبراير) المقبل للحيلولة دون انفلات الوضع في الجزائر وانعكاس ذلك على الموقف من نزاع الصحراء الغربية واستفادة التيارات المتشددة منه لجهة الابقاء على الخلاف المغربي - الجزائري.

ويريد المغرب ان ينأى بنفسه بعيداً عن الصراعات الداخلية في الجزائر، وإن كانت بعض المعلومات تشير الى «عروض سخية» قد تكون قدمت الى الرباط لدعم هذا الاتجاه او ذاك قوبلت بالرفض، من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

وتركز انشغالات المغرب ازاء الوضع في الجزائر على الانعكاسات المحتملة لانفلات الوضع الامني وسيطرة الاتجاه الاسلامي، فقد عرفت البلاد في الفترة الاخيرة نزوحاً كبيراً لآلاف الجزائريين، من مثقفين ورجال

المصدر : الحياة



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ أغسطس ١٩٩٤

أعمال ومواطنين عاديين، هرباً من العنف الأعمى الذي يجتاح البلاد. الا ان السلطات ابدت المزيد من التشدد لضبط عمليات النزوح المتزايدة، خوفاً من استخدام العناصر الاسلامية لهذه الظاهرة، من خلال تصفية الحسابات او الترويج لمناصرة جبهة الانقاذ.

ويشير مراقبون الى الخوف على مستقبل الاتحاد المغربي الذي تعرف مسيرته الراهنة توقفاً ملحوظاً، وإن كانت الجزائر تحاول ان تعيد نوعاً من الحيوية لآليات الاتحاد. ويشارك وفد جزائري يرأسه وزير الاسكان في مؤتمر مغاربي بدأت أعماله، امس، للدلالة على الرغبة في الحفاظ على البناء المغاربي، كذلك قد عملت الجزائر بالتعاون مع المغرب على تنشيط خطة نقل الغاز الطبيعي الجزائري الى اسبانيا عبر الأراضي المغربية على رغم الصعوبات التي تعتري علاقات البلدين وآفاق التوجه المغاربي لبلدان منطقة الشمال الافريقي.



المصدر : المسلمون

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ ـ ١٩٩٤

بعد حل كثير من الاشكالات

الاستفتاء على مستقبل الصحراء الغربية يقترب من التنفيذ

الرباط المسلمون :

☐ عبر مجلس الأمن الدولي عن ارتياحه للخطوات التي قطعها الدكتور بطرس غالي ـ الأمين العام للامم المتحدة ـ في طريق إجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، وكذلك للبرنامج الذي اقترحه في تقريره الذي قدمه مؤخرا للمجلس حول هذا الملف. وقال رئيس المجلس في تصريح له إنه ينتظر باهتمام التقرير المقبل للأمين العام المتوقع عرضه في نهاية أغسطس المقبل. ودعا المجلس أطراف النزاع إلى الاستمرار في التعاون مع الأمين العام، ومع بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء في الصحراء ومن أجل ضمان تنفيذ خطة التسوية في أقرب الآجال.

ويعتبر هذا الموقف نقطة مضيئة باتجاه إجراء الاستفتاء الذي تأخر كثيرا نظرا للخلافات بين الأطراف المعنية به مباشرة، وأساسا المغرب وجبهة «البوليساريو» التي لم تكن متحمسة لإجراء الاستفتاء منذ أن بدأ الحديث عنه، وكانت البوليساريو قد أبدت تحفظا حول المعايير التي أقرت الأمم المتحدة اعتمادها في تحديد هوية من تحق لهم المشاركة في الاستفتاء. كما أن هذا الموقف يأتي بعد تصريحات لوزير الخارجية الجزائري محمد صالح دمبري لبرنامج في الإذاعة الجزائرية دعا فيه باسم بلاده إلى حل سياسي للنزاع، كما دعا إلى مفاوضات مباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو وتوقع المسئول الجزائري «بروز صعوبات جديدة، وعدم تنظيم الاستفتاء في الآجال المحددة»، وهو ما يعني عدم تحمس الجزائر للحل الذي تمضي في تنفيذه حاليا الأمم المتحدة. والذي يحدد نهاية أغسطس أجلا أخيرا لتسجيل الراغبين في المشاركة في الاستفتاء، ويقضي بإجراء الاستفتاء يوم ١٤ فبراير المقبل.

في مدينة العيون، لا شيء يشعر زائرها بأن مغربية عاصمة الأقاليم الصحراوية مازالت محل بحث أو حتى شك ضعيف، فمنشآت المدينة وأهلها ونسق الحياة فيها تجعلك تحس أنك في منطقة مغربية عريقة وأصيلة لها خصوصياتها وطابعها الذي يميزها، كغيرها من المناطق المغربية الأخرى. وتحاول أن تسأل أهل العيون حول هذه المسألة، فيجيبونك في هدوء وحسرة بسؤال إنكاري: هل وجدت في المدينة ما يدعو إلى طرح السؤال؟ وتبحث وتنقب فلا تجد مبررا لتلك الشكوك. ■

أزمة بين الرباط ومدريد اذا اقر الاسبان الحكم الذاتي في سبتة ومليلة

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ توقعت مصادر مغربية مطلعة حدوث ازمة بين الرباط ومدريد في حال موافقة البرلمان الاسباني على خطة منح الحكم الذاتي لمدينتي سبتة ومليلة اللتين تحتلهما اسبانيا شمال البلاد. وتداولت الاحزاب السياسية، وخصوصاً الحزب الاشتراكي الحاكم في اسبانيا والحزب الشعبي المعارض فكرة عرض خطة الحكم الذاتي على مجلس الوزراء، ثم البرلمان، اذا توصل الطرفان الى صيغة وفاقية بالتعاون مع ممثلي السكان الاسبان في المدينتين.

الا ان استمرار الخلاف من المشاريع المقترحة ودور هيئات ممثلي السكان ربما ارجأ بحث القضية الى وقت لاحق وضمن عدم التعجيل بعرضها على البرلمان، لئلا تصبح نافذة وملزمة، في وقت يستمر المغرب في المطالبة باسترجاع المدينتين.

ويرصد المسؤولون المغاربة بمزيد من القلق تطورات النقاش الدائر بين الحزب الاشتراكي واحزاب المعارضة الاسبانية ازاء هذه المسالة. ويرون ان التعجيل في عرض الخطة على مجلس الوزراء ثم البرلمان يضعف الآمال في ايجاد تسوية سياسية للخلاف القائم بين الرباط ومدريد، ويصرون على التشبث بفكرة احداث مجموعة عمل مغربية اسبانية، للبحث في مستقبل المدينتين، بما يضمن بسط سيادة المغرب والحفاظ على مصالح الطرف الاسباني.

واكدت المصادر المغربية ان وزير الخارجية الاسباني خافيير صولانا الذي زار المغرب قبل بضعة ايام سمع تاكيدات من المسؤولين المغاربة في هذا الاتجاه. وكان العاهل المغربي الملك الحسن الثاني قال في خطاب القاه في آذار (مارس) الماضي ان قضية عودة سبتة ومليلة الى السيادة المغربية لا تقبل اي تنازل او مساومة. وجدد المطالبة بفتح حوار مغربي اسباني حول هذه المسالة. في حين ان الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الحكومة وزير الخارجية اعتبر استرجاع المدينتين المحتلتين ضمن التزامات حكومة الحالية. ودعا الى الافادة من المستويات الطيبة للعلاقات القائمة بين البلدين للتغلب على الصعوبات القائمة، خصوصاً ان الرباط ومدريد ملتزمتان معاهدة التعاون وحسن الجوار، وترتبطان باتفاقات عدة في مجالات التعاون التي تطاول قطاعات التجارة والصيد البحري والتعاون العسكري. واكثر ما يخشاه المسؤولون المغاربة الذين يعولون على تفهم الحزب الاشتراكي الحاكم لمطالبهم ان تزيد الخلافات بين الاحزاب السياسية في اسبانيا في تعميق الازمة بين البلدين بسبب الموقف من مستقبل المدينتين، اذ ان فرض الحكم الذاتي سيغير في أوضاع المدينتين اللتين تقطنهما جالية مغربية كبيرة، وتوجد فيهما منظمات عدة تناهض فكرة الحكم الذاتي، وكذلك خطة منح الجنسية الاسبانية للرعايا المقيمين.

وكانت حدة الأزمة بين السكان والسلطات الاسبانية زادت اثر عزم الحكومة الاسبانية على اغلاق الحدود وفرض خطة لمنح الجنسية، خصوصاً ان اعداداً كبيرة من السكان يعملون في قطاع التجارة هناك، ويعبرون الحدود يومياً. كما ان التجار الاسبان في المدينتين الواقعتين على ضفة البحر المتوسط يستفيدون من موقع المدينتين كمنطقة للتجارة الحرة وتهريب السلع والمنتوجات التي تنافس الانتاج المغربي بقوة متزايدة.

ويشبه ديبلوماسيون الأزمة القائمة بين المغرب واسبانيا بسبب سبتة ومليلة بتلك التي حدثت في العام ١٩٧٢، عندما كانت الحكومة الاسبانية تعتزم منح «الحكم الذاتي» للمحافظات الصحراوية، ما حدا السلطات المغربية الى رفع شكوى امام محكمة العدل الخاصة التي اقرت بوجود روابط بين السلطات المركزية وسكان المحافظات الصحراوية. ونظم المغرب مسيرة سلمية في اتجاه الصحراء أسفرت في ابرام البلدين اتفاقية مدريد. واذا يستبعد الديبلوماسيون فكرة تنظيم مسيرة مماثلة شمال البلاد في سبتة ومليلة فإنهم يترقبون معاودة الحوار المغربي الاسباني حول هذه القضية بالافادة من العلاقات التقليدية التي تربط بين الرباط ومدريد.

بوليساريو تتهم غالي بأنه خان قضية الصحراء

■ الجزائر - ا ف ب - انتقد السيد بشير مصطفى السيد، الرجل الثاني في جبهة «بوليساريو»، الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي بحدة أمس. وقال في مقابلة معه نشرتها صحيفة «الوطن» الجزائرية «ان المغرب خدع نوعاً ما جبهة بوليساريو في حين خانها الأمين العام للأمم المتحدة». واضاف ان «بطرس غالي لم يؤمن يوماً بالقضية الصحراوية واعتبر دائماً انها مشكلة جزائرية - مغربية».

وأكد المسؤول الصحراوي ان «قضية الصحراء الغربية رهن بالأمين العام للأمم المتحدة. ان ما يدفع المغرب الى التعنت والتطرف هو الثقة التي يضعها في موقف الأمين العام للأمم المتحدة: فموقف بطرس غالي نسخة واضحة عن الموقف المغربي».

ورداً على سؤال عن الأسباب التي تدفع غالي الى التصرف على هذا النحو، اعتبر مصطفى السيد ان هذا «نابع من الثقافة». وان احد الأسباب ايضاً هو «قدرة المغرب على التأثير».

واضاف: «اظن انه من خلال هذا الموقف الذي يمنع أي امكانية لتحقيق السلام واجراء مفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة يريد غالي ان يدفعنا بطريقة ما إلى اعادة النظر في وقف اطلاق النار».

واعتبر ايضاً انه «لا يمكن انتظار الكثير من الأمم المتحدة». وأعرب عن امله باستئناف المفاوضات بين المغرب و«بوليساريو». وافاد ان هذه المفاوضات قد تؤدي الى مرحلة اولى من «الحكم الذاتي ومن ثم الى الاستقلال التام». وختم: «اظن ان الانتقال الى الاستقلال عبر الحوار والتفاوض هو الطريق الافضل والأكثر واقعية».

تجدر الاشارة الى ان الاستفتاء على تقرير المصير الذي تنوي الأمم المتحدة تنظيمه في الصحراء الغربية في نهاية العام الجاري يواجه مشاكل كبيرة بسبب الاختلافات بين المغرب و«بوليساريو» في شان الأشخاص الذين يحق لهم المشاركة في التصويت.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٤

لجنة تحديد هوية الصحراويين تجتمع الأسبوع المقبل

الرباط: تصريحات مسؤولي البوليساريو مغالطات متكررة

الرباط: من منصف السليمي

قالت مصادر مطلعة في الرباط ان لجنة تحديد هويات المشاركين في الاستفتاء على الصحراء ستبدأ الأسبوع المقبل اعمالها في مدينة العيون (كبرى مدن الصحراء في المغرب)، بإشراف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة ومشاركة شيوخ القبائل من الجانبين المغربي وجبهة «البوليساريو».

وستبحث اللجنة عملية التثبت والتحقق من هوية الأشخاص الذين سيشاركون في الاستفتاء، اعتمادا على لوائح المسجلين في استمارات وزعتها بعثة الأمم المتحدة في الصحراء (المينورسو) على مختلف المكاتب التي تم فتحها للتسجيل في مدن الصحراء داخل المغرب (54 الف استمارة) وبمخيمات اللاجئين في تيندوف (16 الف استمارة) إضافة لمكتبين في موريتانيا (ثلاثة آلاف استمارة). ويتوقع ان تتواصل اعمال اللجنة عدة اسابيع، وقد تمتد لبضعة اشهر نظرا لتعقيد مسطرة التثبت في هوية الصحراويين والتي سيكون رأي شيوخ القبائل محددا فيها.

وكانت اجتماعات لجنة تحديد هوية المشاركين في الاستفتاء قد اجلت عن موعدها السابق في منتصف شهر يونيو (حزيران) الماضي، بسبب ربط «البوليساريو» مشاركتها بحضور مراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية التي يعتبرها المغرب طرفا في النزاع ولا يجوز أن يكون حكما في ذات الوقت. لكن هذا الموضوع تم حسمه في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال صيغة توفيقية تتمثل في تعيين الرئاسة الحالية لمنظمة الوحدة الافريقية (تونس) ممثلين شخصيين للرئيس هما سفير السنغال في السعودية ورجل دين من جنوب افريقيا، وليس على اساس تمثيل الأمانة العامة للمنظمة الافريقية او جهازها الإداري.
ولكن في الوقت الذي بدت فيه عمليات تنظيم الاستفتاء تشهد تقدما، وتمت تزكية خطوات الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي من قبل مجلس الأمن الدولي، شن مسؤولون في جبهة «البوليساريو» هجوما عنيفا على الأمم المتحدة في شخص الأمين العام الذي اتهمه بأنه منحاز للأطروحة المغربية. واعتبر بشير مصطفى السيد مسؤول الجبهة والذي يعتبر الرجل الثاني فيها بعد محمد عبد العزيز، في حوار لصحيفة «الوطن» الجزائرية المقربة من الحكم نشرته امس الأول، أن غالي «منحاز بوضوح للجانب المغربي، وانه فرعوني لا يؤمن بالصغار»!

وقوبلت تصريحات مسؤول الجبهة في المغرب أمس باستهجان كبير حيث وصفتها جل الصحف المغربية بـ«المغالطات المتكررة التي تكشف عن النوايا المخفية للبوليساريو، وتعبر عن عدم رغبة البوليساريو في تنظيم الاستفتاء» كما قالت يومية «الميثاق» الناطقة باسم حزب التجمع الوطني للأحرار.وقالت مصادر سياسية في الرباط لـ«الشرق الأوسط» ان تصريحات مسؤولي الجبهة تعكس عدة معطيات وحقائق. اولها: التوتر الذي تشعر به القيادة كلما اقترب موعد الاستفتاء، خصوصا أن أعداد العائدين من المخيمات للمغرب تتزايد بشكل مستمر، وقدرت تلك المصادر عدد العائدين منذ اطلاق العاهل المغربي الملك الحسن الثاني دعوته بأن «الوطن غفور رحيم» سنة 1988، بالآف الرجال والنساء.

ثانيا: انه لوحظ في السنوات الأخيرة أن التحولات الجارية دوليا وإقليميا باتت تلقي بتأثيراتها على وضع الجبهة، وتراجعت فكرة الانفصال لدى قطاع واسع من أطرها، الأمر الذي خلق جدلا واضطرابا نفسيا وحالة عدم ثقة بين القيادة والأطر والقاعدة، وهو ما تجلى في عدة ردود فعل واشتباكات داخل المخيمات. وتحدثت تقارير لمنظمة «امنيستي» في السنتين الأخيرتين عن انتهاكات لحقوق الإنسان داخل المخيمات.

كما ساهمت التحولات الجارية ايديولوجياً وسياسياً في العالم وابرزها سقوط المعسكر الاشتراكي، فضلا عن التطورات التي شهدتها منطقة المغرب العربي خلال السنوات الخمس الأخيرة بعد ميلاد الاتحاد المغاربي الذي خلق مجال تواصل وتشاور بين دول الاتحاد الخمس رغم الصعوبات الطارئة.



وساهمت هذه التحولات بدورها في افول التجاوب والتواصل الذي كانت تجده البوليساريو لدى عدد من الأوساط والمنظمات والدول في أوروبا الغربية والمعسكر الاشتراكي.

ثالثا: ترى بعض الأوساط في الرباط أن البوليساريو تلجأ بشكل آلي لردود فعل هدفها إعاقة التقدم الحاصل في عملية تنظيم الاستفتاء، إذ تقترح فكرة «الحكم الذاتي» في ظل السيادة المغربية والحوار المباشر مع الرباط لإيجاد حل سياسي، كلما اقترب موعد الاستفتاء، وتطالب بالإسراع بتنظيم الاستفتاء عندما يكون موعده بعيدا!

وخلال السنوات الأخيرة تعرض جل المسؤولين أو المكلفين من قبل الأمم المتحدة بملف الاستفتاء لانتقادات وهجومات إعلامية من قبل مسؤولي البوليساريو بدءا بخافير دي كويلار الأمين العام السابق، والسويسري إيريك جونسن والباكستانيين صاحب زاده ويعقوب خان زاده وانتهاء بغالي.



الفيلالي يجدد رفض المغرب مشاركة منظمة الوحدة الافريقية في حل قضية الصحراء

البوليساريو تهدد بإعادة النظر في قرار وقف إطلاق النار

الرباط ـ وكالات الانباء ـ جدد عبد اللطيف الفيلالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون المغربي رفض بلاده مشاركة منظمة الوحدة الافريقية في حل قضية الصحراء لقبولها الجمهورية الصحراوية المزعومة في عضويتها.

ووصف في تصريحات للتليفزيون المغربي منظمة الوحدة الافريقية بانها اصبحت وهما ولم تقدم اى شيء لحل المشاكل الافريقية سواء في ليبيريا او انجولا او رواندا وبالتالي لم يعد لها اى وجود.

واكد ان موقف المغرب بخصوص قضية الصحراء واضح ومبنى على الاحترام للأشياء التى قبلها فيما يخص الاستفتاء والطريق الذى يمكن ان يتبع للوصول الى هذا الاستفتاء.

وأضاف ان المغرب توصل الى معايير مع الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الامن بخصوص الاستفتاء الا ان خصوم المغرب ادلوا مؤخرا بتصريحات غير مسئولة حيث ادعوا ان الأمين العام للأمم المتحدة خانهم.. واكد ان وجهات النظر التى يتبناها المغرب بخصوص صحرائه اتفق عليها الجميع منذ عام ١٩٨٦ وفيما يتعلق بقضية سبتة ومليلة اكد الفيلالي ان الحل الوحيد هو استرجاع المدينتين الى الوطن الأم مشيرا الى انه من غير المنطقى ان تقول اسبانيا التى تعمل من أجل استرجاع جبل طارق ان سبتة ومليلة أرض اسبانية.

واشار الى حرص المغرب على الحفاظ على علاقاته المتينة مع اسبانيا وبالمستوى الذى بلغته هذه العلاقات.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٤

المغرب: إقصاء منظمة الوحدة الافريقية عن استفتاء الصحراء

الرباط – رضا الأعرجي

مع التغلب على مشكلة تعيين مراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية في عمليات تسجيل وتحديد هوية المشاركين في استفتاء تقرير مصير الصحراء الغربية، يكون المغرب كسب جولة مهمة لجهة اجراء الاستفتاء في الموعد الذي اقترحه الأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي، وهو يوم ١٤ شباط (فبراير) من العام المقبل.

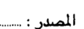
ووجدت المشكلة حلها النهائي في نطاق صيغة توفيقية تتلخص في قيام الرئيس زين العابدين بن علي الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية بتعيين مراقبين اثنين يمثلانه شخصياً وليس جهاز المنظمة الاداري او امانتها العامة، ووقع الاختيار على بابا عبدو سيسي سفير السنغال لدى المملكة العربية السعودية ورجل دين من جنوب افريقيا سبق له ان عمل مراقباً في الانتخابات الاخيرة التي نظمت في بلاده.

وكان المغرب عبر في جميع المناسبات عن رفضه مشاركة منظمة الوحدة الافريقية في تنظيم الاستفتاء او الإشراف عليه، معتبراً انها طرف في النزاع بسبب انحيازها لجبهة بوليساريو التي تنازعه السيادة على الصحراء، وقبولها عام ١٩٨٤ كدولة في عضويتها.

ويرى المراقبون ان فك عقدة تمثيل المنظمة الافريقية مؤشر واضح الى حرص المجتمع الدولي على المضي قدماً في تطبيق مشروع الاستفتاء الذي ظل يتأجل منذ ١٩٩٢، لا سيما وأن مجلس الامن اعرب عن ارتياحه للتقدم الذي تحقق حتى الآن لتسوية نزاع الصحراء وفقاً لما كان اتخذه من قرارات، حيث اشار رئيس المجلس (باكستان) في أعقاب مشاورات جرت نهاية تموز (يوليو) الماضي الى الارتياح الذي تركه التقرير الأخير للامين العام للامم المتحدة حول النزاع في المنطقة، كما حث كلاً من المغرب وبوليساريو على مواصلة التعاون مع الأمين العام وبعثة الامم المتحدة للاستفتاء في المنطقة لضمان تنفيذ خطة التسوية في أسرع وقت ممكن.

وكانت لجنة تحديد هوية الصحراويين اعتمدت يوم ٣١ آب (اغسطس) الجاري موعداً نهائياً لتلقي طلبات التصويت، حيث سيقدم بعدها الأمين العام تقريره الختامي الى مجلس الامن ليتخذ القرارات المناسبة لتنظيم الاستفتاء وتوقيته.



المصدر : 

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ ... ١٩٩٦

الرباط: جبهة "بوليساريو" تصعد لادراكها ان الاستفتاء لن يكون لمصلحتها

□ الرباط -
من محمد الأشهب:

■ اعتبرت مصادر مغربية تصريحات السيد بشير مصطفى السيد، الرجل الثاني في جبهة «بوليساريو» الذي انتقد فيها بعنف الامم المتحدة، تكريساً للمأزق الذي تعانيه الجبهة، كونها تريد عرقلة تنفيذ خطة الامم المتحدة الهادفة لاجراء الاستفتاء في بداية العام المقبل «لادراكها ان نتيجة الاقتراع ستكون لمصلحة المغرب».

واشارت الى ان تشدد «بوليساريو» ياتي بعد التغلب على آخر العراقيل التي كانت تحول دون المضي قدماً في تنفيذ خطة الامم المتحدة. وحل هذا الموضوع بإيجاد مخرج وفاقي لمشاركة ممثلين عن رئاسة منظمة الوحدة الافريقية في جهود الامم المتحدة.

ورات المصادر ان تصريحات بشير مصطفى السيد الذي يمثل جبهة «بوليساريو» في مساعي الأمم المتحدة تعكس مخاوف التيار المتشدد في الجبهة من نتائج الاقتراع، وهي مخاوف تراود أطرافاً عدة في الجزائر وموريتانيا.

واعتبرت ان ذلك ربما يندرج في سياق الاعداد النفسي للبحث في خطة بديلة، جرى الحديث عنها أخيراً ولوحت بها مصادر مسؤولة في الجزائر، وتتضمن ايجاد «مخرج مشرف» للنزاع الصحراوي. بيد أن هذا الطرح لا يجاري توجهات المغرب الهادفة الى اضفاء طابع دولي على اي حال مقترح، من خلال موافقة الامم المتحدة عليه.

وفي راي المراقبين، فإن الانتقادات التي توجهها جبهة «بوليساريو» للأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي تشكل خطة للضغط في اتجاه معاودة النظر في تعاطي الأمم المتحدة مع نزاع الصحراء. إذ سبق لها ان انتقدت بعنف ممثل الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويار واعتبرت آخر تقرير أعده قبل انتهاء فترة انتدابه أميناً عاماً للمنظمة الدولية «يرجح كفة المغرب». إلا أن الدكتور بطرس غالي اعتمد ذلك التقرير واستند اليه في مساعيه وتحركاته التي تحظى بموافقة مجلس الأمن، ووضع خطة زمنية لتنفيذ الاجراءات التي تتعلق بتنظيم الاستفتاء، وضمنها وضع المحافظات الصحراوية تحت مراقبة الأمم المتحدة، خلال الفترة الانتقالية التي تسبق عودة اللاجئين وتحديد مواقع القوات والبدء في حملات الاستفتاء.

ويسود اعتقاد ان هناك مخاوف من سيناريوهات عدة، لفترة ما بعد الاستفتاء، خصوصاً أن المعطيات تشير الى أن نتائج الاقتراع ستكون لمصلحة المغرب. وهذا يعني ان العناصر المناهضة لهذا التوجه، ستبقى في الجزائر أو تنزح الى موريتانيا، مما يضع اعباء جديدة على كاهل البلدين. ويجري تداول سيناريوهات لاستيعاب الوضع، اقربها الى الاحتمال بسط سيادة المغرب وضمان وسائل التسيير الذاتي للمحافظات الصحراوية، بمشاركة السكان المنتسبين إلى جبهة بوليساريو والموالين للمغرب.

«التيار المعتدل» في «بوليساريو» يشجع نزوح الصحراويين الى المغرب

الرباط ترفض اقتراحات جزائرية لدرس صيغة حل لأزمة الصحراء

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ عزا مصدر ديبلوماسي في الرباط تزايد الخلافات على تنفيذ خطة الأمم المتحدة لاجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية الى رفض المغرب اقتراحات من الجزائر تمنت على حكومة السيد عبداللطيف الفيلالي امهالها بعض الوقت الى حين تسوية الأوضاع الداخلية، والبحث في صيغة وفاقية جديدة لحل النزاع الصحراوي.

وكانت بوادر هذه التمنيات برزت في تصريحات لمسؤولين جزائريين على راسهم وزير الخارجية السيد احمد صالح دمبري الذي تحدث عن مشروع حل وفاق للنزاع. وترافق الكلام الجزائري مع انتقادات وجهها «الرجل الثاني» في جبهة «بوليساريو» السيد مصطفى بشير السيد لدور الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في التعاطي مع النزاع، وترديده دعوات سابقة لاجراء «مفاوضات مباشرة» مع المغرب. ولاحظت المصادر في الرباط ان الدكتور الفيلالي انتقد في شدة هذه التصريحات، مؤكداً التزام بلاده تنفيذ خطة الأمم المتحدة وفق قرارات مجلس الأمن. وفسر كلامه بانه يعني استبعاد فكرة البحث في حل آخر للصراع، إلا في حال ظهور مؤشرات الى تحول في موقف الأطراف المعنية.

وفيما يراهن مسؤولو الأمم المتحدة على بدء تسجيل السكان المتحدرين من أصول صحراوية في قوائم الاقتراع في اقرب وقت ممكن، تعول مصادر سياسية على خطة موازية لحلحلة الوضع، تتضمن امكان معاودة الحوار المغربي - الجزائري في شان العلاقات الثنائية وتطورات الوضع في شمال افريقيا وانعكاسات الأزمة الجزائرية على بلدان المنطقة.

مناسبة القمة

وتلقت الديبلوماسية المغربية تاكيدات بان الجزائر ستحضر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا التي تستضيفها الدار البيضاء في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) المقبل. ويرجح أن يكون ذلك الحضور على مستوى رفيع، ما يعني ان اللقاء سيشكل فرصة سانحة للمسؤولين في الرباط والجزائر للتداول في قضايا المنطقة. كذلك فإن عواصم مغاربية أخرى، مثل تونس ونواكشوط قد تشارك في تلك القمة ايضاً، ما يضمن حصول اجتماعات مغاربية تبحث في العلاقات بين دول الاتحاد المغاربي وافاق البناء الداخلي.

وعلى رغم ترجيح انعكاس الاجتماعات ايجاباً على تطورات نزاع الصحراء الغربية، فإن العواصم المغاربية المعنية بالنزاع تخشى ان يتخذ منحى جديداً في حال تزايد هجرة اللاجئين الصحراويين ونزوحهم الى شمال الجزائر وموريتانيا، إذا لم يتم دمجهم مع سكان المغرب. وكانت هذه الخشية وراء اعلان سلطات الرباط مجدداً سريان مفعول قرار العفو السياسي عن جميع الصحراويين الذين يؤيدون ضم المغرب المحافظات الصحراوية.

ازدياد العائدين

واللافت في هذا الاطار ان اعداد المنشقين عن جبهة «بوليساريو» الذين يعودون الى المغرب تزايدت وتيرتها في الفترة الأخيرة، وشملت مقاتلين صحراويين وكوادر سياسية وزعماء قبائل وبعض مسؤولي المخيمات في «بوليساريو». ولوحظ ان هذه العودة تتم عن طريق شمال موريتانيا او عبر جزر لاس بالماس التي يسكن فيها مناصرون سابقون لجبهة «بوليساريو»، أو حتى عبر الخطوط الأمامية للمواقع العسكرية في الصحراء. وواضح ان التيار المعتدل في الجبهة يشجع هذا النزوح، فيما يعارضه الجناح المتشدد الذي يعتبر ان هذا الانفلات يضعف موقف «بوليساريو». وتحولت القضية محوراً لجدل سياسي في موريتانيا، وكذلك في الجزائر. وتسعى الدولتان الى رصد فترة ما بعد تنظيم استفتاء في الصحراء الغربية لمعرفة كيف سيكون التعامل مع افواج النازحين، بعد الاعلان عن نتائج الاقتراع. وفيما يرى المغرب ان في امكان استيعاب جميع العائدين الذين يتحدرون من اصول صحراوية، تشير تقارير متداولة الى ان معسكرات «بوليساريو» ومخيماتها تضم رعايا من مالي والنيجر وبلدان الساحل الافريقي (على الأطلسي) الذين فروا من الجفاف الذي ضرب المنطقة. وتضيف التقارير ان أعداداً منهم جندوا في صفوف «بوليساريو». ويشكل هؤلاء اعداداً كبيرة من اللاجئين الذين قد ينزحون الى البلدان المجاورة، ضمن تدفق بشري ستكون له انعكاسات على بلدان المنطقة. وبدات بوادر هذه الأزمة تلوح مع قرب التوصل الى تحديد الاعداد النهائية للسكان المتحدرين من اصول صحراوية المسموح لهم بالمشاركة في الاستفتاء.

المخيمات والنزوح

وتتوقع مصادر مطلعة ان يكون سكان المخيمات الموجودة في تيندوف والحمادة الذين لن يشاركوا في الاقتراع، مرشحين لعمليات نزوح كبيرة تشمل موريتانيا في الدرجة الأولى كونها تضم نازحين سابقين. ويصعب أن تراقب موريتانيا حدودها في شكل كامل مما يحول دون الهجرة الجماعية اليها.

الى ذلك يسود اعتقاد ان هذا الجانب من تطورات نزاع الصحراء يشكل قضية محورية لن تظهر بقوة إلا بعد اكتمال وضع قوائم المشاركين في الاستفتاء. وقد تكون بلدان المنطقة تنبهت الى مضاعفاتها، ما يعني ان اي حديث عن الحلول الوفاقية انما يرمي الى استباق الأحداث قبل ان تنفجر قضية النازحين الجدد في منطقة شمال افريقيا.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٥ فبراير ١٩٩٤

الأمم المتحدة تهدد برفع يدها

الصحراء الغربية مشكلة العرب المنسية

شادى أيوب

مع إعلان الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة مؤخرا استعداده لتقديم توصية إلى مجلس الأمن لاجراء استفتاء حول تقرير مصير الصحراء الغربية فى الرابع عشر من شهر فبراير القادم . تكون الأمم المتحدة بذلك قدحاولت ابراء ذمتها من هذه المشكلة المزمنة التى استمرت سنوات طويلة دون أن يبدو أن هناك حلا للمشكلة فى الافق يرضى الاطراف المعنية، وبالتالى فقد ظلت تلقى ظلالا كثيفة على العلاقات العربية العربية بشكل عام، وعلى الروابط بين دول منطقة المغرب العربى بشكل خاص.

ويبدو أن الأمم المتحدة قد وجدت أن مشكلة الصحراء الغربية ليست بالحدة التى تمثلها أزمات عنيفة ومستحكمة ظهرت على الساحة العالمية مؤخرا مثل البوسنة والهرسك وأزمة رواندا والصومال وبوروندى وهاييتى وغيرها من الأزمات الطارئة والعاجلة التى تودى بحياة البشر وتؤدى إلى ظهور موجات متتابعة من اللاجئين الفارين من القتال مما يؤدى إلى ظهور مشكلة أخرى لاتقل ضراوة عن أزمة الاقتتال وهى مشكلة اللاجئين الذين لايستطيعون العودة إلى ديارهم وفى نفس الوقت يواجهون خطر المجاعة والأوبئة.

ومنذ عام 1975 ومشكلة الصحراء الغربية المتنازع عليها بين المغرب والبوليساريو تلقى اهتماما من جانب الأمم المتحدة نظرا لاهتمام أطراف غربية وأفريقية وعربية بالمشكلة . [غير أن جهود الأمم المتحدة فى هذا الصدد كانت تصطدم بالخلافات بين الجانبين وعدم قدرتهما على التوصل إلى اتفاق حول عدة مسائل مثل تحديد المواطنين الذين يحق لهم الاشتراك فى استفتاء الأمم المتحدة حول تقرير مصير المنطقة . وهناك خلافات حول هوية المشاركين فى الاستفتاء وهل هم الذين يعيشون داخل الصحراء الغربية أم أبناؤها المهاجرون أيضا.

ومن أبرز العلامات على جهود الأمم المتحدة المتواصلة لحل النزاع صدور قرار مجلس الأمن رقم 690 فى 29 ابريل 1991 والذى يقضى بتسوية المشكلة بين جبهة البوليساريو والمغرب التى ثارت بعد انسحاب اسبانيا من الصحراء الغربية عام 1975، كما ترجع جهود الأمم المتحدة فى هذا الصدد إلى الستينات عندما دعا قرار للامم المتحدة عام 1964 أسبانيا إلى كفالة حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، كما قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة بيريز دى كويار باتصالات مع رئيس منظمة الوحدة الافريقية وممثلين عن الجزائر وموريتانيا والمغرب وجبهة البوليساريو أسفرت عن اقتراح دى كويار خطة للتسوية طرحها فى اغسطس 1988 تقضى بوقف اطلاق النار واجراء استفتاء لتقرير المصير.

لكن مبدأ الاقتراح تعرض للتأجيل أكثر من مرة بسبب الاتهامات المتبادلة بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو الى جانب الخلافات حول من له حق الاشتراك فى الاستفتاء وهو الخلاف الذى يعرف بقضية الاحصاء السكانى لمنطقة الصحراء الغربية فهناك الاحصاء الاسبانى الذى أجرته الحكومة الاسبانية عام 1974، وجاء فيه أن سكان الصحراء وقتذاك كانوا لايزيدون على 74 ألف نسمة، وقد رفضت البوليساريو فى البداية هذا الاحصاء وقالت ان سكان الصحراء يبلغون المليون نسمة، واتهمت المغرب بأنها تدخل فى الاحصاء اللاجئين والمهاجرين الذين نزحوا إلى منطقة تندوف من دول أفريقية مجاورة، وعادت جبهة البوليساريو بعد ذلك الى قبول الاحصاء الاسبانى ، وقدرت الزيادة التى طرأت على سكان الصحراء فيما بعد بنسبة تتراوح بين 10٪، 15٪، ومع ذلك اعترضت المغرب من جانبها على هذا الاحصاء وقالت إن هناك عدة أخطاء ثابتة، ومن ذلك على سبيل المثال تسجيل بعض الاشخاص مرتين أو ثلاثا ، أو تسجيل اشخاص لم يكن لهم وجود فعلى سجلهم أباؤهم للحصول على مساعدات مادية من السلطات الاسبانية وقتذاك ، إلى جانب إهمال اكثر من 40 ألف صحراوى دفعتهم السلطات الاسبانية الى الهجرة بطريق مباشر أو غير مباشر إلى العديد من المدن المغربية،

وظلت الخلافات حول الاحصاء الاسبانى مستمرة لفترة من الوقت . ورغم ذلك اعترفت صحيفة «السياسى» الاسبانية الشهيرة فى تقرير نشرته للكولونيل ايميليو كونياس الذى اشرف عام 1974 على عملية الاحصاء بوجود أوجه قصور فى هذا الاحصاء، ويذكر أن الامين العام السابق للأمم المتحدة دى كويار اقترح أن يكون ابناء الصحراء الذين لهم حق الاشتراك فى الاستفتاء هم الذين ولدوا لأب صحراوى يكون قد ولد فى الصحراء الغربية، أو الذين عاشوا فى الصحراء الغربية لمدة ست سنوات متصلة أو اثنى عشر عاما متقطعة قبل الأول من ديسمبر عام 1974، وهذا الاقتراح لم يرض الجانب المغربى الذى طالب بتوسيع مفهوم الصحراوى ليشمل اكثر من جيلين وهذا التوسع سيفيد المغرب نظرا لوجود حوالى 35 ألفا من سكان الصحراء الغربية فى جنوب المغرب لجأوا إليها فى أواخر الخمسينات هربا من بطش القوات الفرنسية أو الاسبانية التى تدخلت لقمع انتفاضة اندلعت وقتذاك، ومن المعروف أن هؤلاء اللاجئين بالاضافة الى الذين لجأوا إلى المغرب بعد ذلك متعاطفون مع الجانب المغربى وهو ما تعارضه البوليساريو.

ومن هنا فإن قضية الاحصاء تشكل اكثر المشاكل تعقيدا وصعوبة أمام لجنة الامم المتحدة لتحقيق الهوية للصحراويين، وأصبح الدكتور بطرس غالى ومساعده الخاص حول المشكلة الصحراوية يركزان جهودهما المكثفة لحل هذه القضية التى كانت سببا فى عجز الامم المتحدة عن إجراء الاستفتاء فى المواعيد المحددة له من قبل، وقد حرص الأمين العام الحالى للأمم المتحدة على ايجاد قواسم مشتركة بين طرفى النزاع حول معايير الهوية للمشاركين فى الاستفتاء، وذلك من خلال اقتراح له بحل وسط يأخذ فى اعتباره عدة معايير من بينها الأخذ بالتسجيل الثابت فى لوائح الاحصاء الاسبانى لعام 1974، الانحدار من أب ولد فى الصحراء،



العضوية فى قبائل صحراوية أقامت فى الصحراء ست سنوات متواصلة أو اثنتي عشرة سنة متقطعة قبل عام 1974.

كما تقدم الدكتور بطرس غالى فى 11 مارس 1994 إلى مجلس الامن بتقرير حول تصفية مشكلة الصحراء الغربية ضمن ثلاثة خيارات تقترح فيها على مجلس الامن ان تنظم الامم المتحدة الاستفتاء بغض النظر عن تعاون اى من الطرفين المتنازعين والثانى وهو الخيار الذى اعتمده مجلس الامن ويقضى بأن تواصل لجنة تحديد الهوية عملها خلال فترة معينة وخلال ذلك تواصل الامم المتحدة جهودها للحصول على تعاون الطرفين على اساس الاقتراح التوفيقى للأمين العام، والثالث يخلص إلى أنه لايمكن الحصول فى الوقت الراهن على تعاون الطرفين، ويقرر مجلس الأمن بناء على ذلك اما إنهاء عملية بعثة الامم المتحدة باكملها اووقف عملية التسجيل وتحديد الهوية.

وقد اعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنه عازم على تحقيق التسوية، ولكن مع استمرار الخلافات بين المغرب والبوليساريو فإن الأزمة مرشحة للاستمرار إلى فترة طويلة مما قد يعنى نفاد صبر الأمين العام، وانسحاب الامم المتحدة من جهود التسوية وتركها لأطراف أخرى، وخاصة وأن هناك اصواتا ظهرت مؤخرا من جانب بعض الدول التي لها مصالح فى منطقة تنادى بعقد مؤتمر دولى لبحث المشكلة الصحراوية بعيدا عن الامم المتحدة.

تهديدات لسفارة المغرب في الجزائر مرتبطة بموقف الرباط من نزاع الصحراء

□ الرباط – من محمد الأشهب:

■ ترصد الأوساط المغربية نتائج الجولة الجديدة في مؤتمر الحوار الوطني في الجزائر، كونه يحدد آفاق الصراع في البلد المجاور، وينعكس سلباً أو ايجاباً على مستقبل العلاقات بين البلدين التي تجتاز فترة صعبة بسبب استمرار الخلاف في شان الصحراء الغربية.

وعلمت «الحياة» ان سفارة المغرب في الجزائر تلقت في الفترة الأخيرة رسائل تهديد من جهات مجهولة، يعتقد أن لها علاقة بالموقف الذي تلتزمه السلطات المغربية إزاء الحركات الإسلامية. وردد مسؤولون في الجبهة الإسلامية للانقاذ ان خلافاتهم مع حكومة الرباط «لا تتناول نزاع الصحراء الذي يفترض حلاً بين الاخوة المسلمين». لكن جماعات اسلامية جزائرية انتقدت السلطات المغربية إثر تسليمها عبدالحق العيايدة القائد السابق لـ «الجماعة الإسلامية المسلحة» الى السلطات الجزائرية.

وعلى رغم هذه الانتقادات ابدت المصادر الإسلامية الجزائرية ارتياحها الى اسلوب محاكمة الجزائريين الذين اعتقلتهم السلطات المغربية قبل بضعة اسابيع بتهم تهريب اسلحة وحيازة وثائق سفر مزورة، ذلك أن المحاكمة اقتصرت على الأعمال المنسوبة الى المتهمين، دون اضفاء بعد سياسي عليها. كذلك فإن افراج سلطات الرباط عن اعداد من المعتقلين المنتسبين الى التيارات الاسلامية، ضمن خطة الانفراج السياسي، خلفت أصداء طيبة في سياق التعاطي مع الجماعات الإسلامية، ما يعني التقليل من مخاوف التيارات الاسلامية في الجزائر من حملات مغربية اكثر تشدداً.

الى ذلك، صعدت السلطات الرسمية في الجزائر موقفها إزاء نزاع الصحراء. وقال الرئيس الأمين زروال في سياق وصفه الوضع في المحافظات الصحراوية ان «المغرب يحتل دولة عضواً في منظمة الوحدة الافريقية». ورأت مصادر مغربية في الموقف تصعيدا جديدا كون الأمين زروال يرأس الدورة الحالية لاتحاد المغرب العربي الذي يمنع ميثاقه التاسيسي التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد. كذلك فإن الملف معروض على الأمم المتحدة، ضمن خطة تنظيم استفتاء تقرير المصير.

صراع بين التيارات

وعزت مصادر معنية التصعيد الجديد الى تزايد الصراع بين التيارات المتشددة والمعتدلة داخل الجزائر. إذ يراهن بعضها على استمرار المواقف السابقة للجزائر من نزاع الصحراء للحفاظ على تماسك الديبلوماسية الجزائرية التي اضحت آخر مؤسسة مهددة بانعكاسات الصراع الدموي.

ويقول ديبلوماسيون مغاربيون ان الجزائر تراهن على المؤسسة الديبلوماسية، باعتبارها آخر قلعة يمكن لتغلغل الصراع داخلها ان يقضي على آمال الجزائريين في الخروج من نفق الأزمة. كذلك فإن تقديرات بعض الديبلوماسيين الجزائريين تراهن على امكانية ظهور نتائج مغايرة في استفتاء الصحراء، ما يحتم من وجهة نظرها بقاء الموقف السابق للحؤول دون افادة المغرب من تطورات الوضع. وعلى رغم ان تقديرات هؤلاء الديبلوماسيين لا تستند الى معطيات واضحة، فإن هناك اتجاهاً لاستخدام ورقة نزاع الصحراء على الصعيد الديبلوماسي للحصول على مكاسب سياسية، بخاصة على مستوى التعامل مع الشركاء الاوروبيين للجزائر الذين ما زال بعضهم يراهن على انقاذ الوضع ودعم النظام الحالي، في حال نجاح فرص الحوار المتاحة.

ويقول هؤلاء الديبلوماسيون ان الجزائر انفقت عشرات الملايين من الدولارات لمساندة جبهة «بوليساريو» ومعاكسة الموقف المغربي من ضم المحافظات الصحراوية، ولا يمكن أن تتراجع بسهولة عن التزاماتها السابقة التي شكلت أبرز محاور الديبلوماسية الجزائرية، لأن ذلك سيعني نهاية الواجهة الخارجية التي تستخدمها الآن، في محاولة حشد التأييد والمساندة من جهات اجنبية. وقد تكون الجزائر لهذا السبب بالذات طلبت الى الحكومة المغربية امهالها فترة ثلاث سنوات على الأقل لاسترداد الأنفاس، قبل «حسم نزاع الصحراء». وبدت اكثر انزعاجاً من رفض المغرب هذا الاقتراح، ومضي الامم المتحدة قدماً في تنفيذ خطة الاستفتاء.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٦ اغسطس ١٩٩٤

ربان الطائرة المغربية انتحر بها وبركابها

حادث مراكش: السلطات المغربية تبحث عن «شبكة جزائرية»

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ تواصل السلطات المغربية حملة تفتيش واسعة النطاق، شملت فنادق مدينة مراكش ومحلات الترفيه والمتنزهات والاماكن العامة بحثاً عن المتورطين في أحداث فندق أطلس - اسني، أول من أمس الاربعاء. وشددت السلطات الامنية رقابتها على مداخل المدن المغربية والموانئ والمطارات للحؤول دون فرار المسلحين الثلاثة الذين يعتقد انهم جزائريون، استناد الى افادات شهود عيان.

وقدمت المصادر الأمنية صورا تقريبية للمشتبه بهم، ضمن حملة لتعزيز حملات التفتيش التي يشارك فيها الدرك والشرطة والاجهزة الامنية كافة. خصوصاً ان افادات الشهود تحمل على الاعتقاد بانتساب المتهمين الى شبكة اكبر، كونهم توقفوا بعد فرارهم من الفندق في موقع لا يبعد كثيراً عن مكان الحادث. وقد يكونون استقلوا من هناك سيارة اقلتهم الى جهة اخرى لا تزال مجهولة. ولا يعرف اذا كان اشخاص آخرون في انتظارهم ام انهم تعمدوا ايقاف السيارة التي يستخدمونها بعيداً عن موقع الحادث.

وردد بعض المصادر انهم وصلوا الى فندق «اطلس - اسني» على متن سيارة من نوع «غولف» مسجلة في ايطاليا. لكن هذه المعلومات لم تؤكدها المصادر الامنية. وانه لوحظ ان حملات التفتيش التي شملت مراكش وسائر المدن المغربية ركزت على مستخدمي السيارات الاجنبية. كذلك اجرت اجهزة الأمن تحريات واسعة طاولت نزلاء بعض الفنادق في مدينة مراكش، خصوصاً المنتسبين لدول مجاورة للتدقيق في الهويات.

ونفت مصادر مغربية ان يكون للحادث تأثير في موسم السياحة، الا انها رجحت ازدياد المخاوف من انعكاس الحادث على الوضع السياحي اذ ان الضحايا كانت من السياح الاجانب. اضافة الى ان الحادث تزامن مع تحطم طائرة تابعة للخطوط المغربية كانت قادمة من مدينة اغادير السياحية في اتجاه الدار البيضاء. وعزا تقرير لجنة البحث في اسباب الحادث تحطم الطائرة الى اقدام ربانها على الانتحار لاسباب لا تزال مجهولة. واذاعت اللجنة بيانا على اثر تحريات اللجنة التقنية وفحص التسجيلات الصوتية في العلبتين السوداوين، جاء فيه ان ذلك «يرجع الى ارادة ربان الطائرة في وضع حد لحياته، ولكي يتسنى له ذلك قام بتعطيل جهاز الملاحة الاوتوماتيكي وحوّل اتجاه الطائرة نحو الارض».

وعلى صعيد حادث اطلاق النار في فندق «اطلس - اسني» افاد بعض المصادر ان اعداد الضحايا لا يقتصر على شخصين من جنسية اسبانية، بل ان هناك إصابات بجروح متفاوتة في اوساط مستخدمي الفندق. واضافت ان الاسلحة التي استخدمها المهاجمون متطورة وتختلف من شخص الى آخر. اذ تردد ان شخصين فقط اقتحما الفندق وبقي شخص ثالث خارج الفندق يراقب الوضع. وحسب التحريات فان الاسلحة التي استخدمها المهاجمون كانت عبارة عن رشاشات احداها من عيار ٩ ملم، والاخرى من عيار ٦٢ ٧ والثالث من عيار ٦٥ .٧. اما المغاربة الذين جرحوا في الحادث فهم: مبارك الطويل، خديجة الشرادي، بشرى العوبي، السيدة التياردي، رشيدة الزبدي. اما صاحبة السيارة التي استخدمها المهاجمون فهي آسية العراقي.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٧ اغس ١٩٩٤

٣,٥ مليون سائح أجنبي متوقع بنهاية السنة ٩٤

حادث فندق "اطلس" يستهدف قطاع السياحة الذي بدأ أخيراً ينفض مضاعفات حرب الخليج

□ الرباط - من محمد الشرقي:

■ قالت مصادر مغربية لـ «الحياة» ان الهجوم على فندق «اطلس اسني» في مراكش وقتل شخصين من جنسية اسبانية «دبّره طرف اجنبي وهو يستهدف في صورة خاصة التشويش على قطاع السياحة الذي استعاد عافيته بعد مضاعفات ازمة الخليج».

واضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه ان تفاصيل الاعتداء واللغة التي كان يتخاطب بها الجناة تؤكد هذا الطرح.

واستبعد بعض المصادر المغربية ان يكون الهدف من الهجوم على فندق «اطلس اسني» الذي تملكه شركة «صوطورام» التابعة للخطوط الملكية المغربية كان السرقة لان المهاجمين لم يستولوا سوى على مبلغ بسيط قيمته ١١٠٠ دولار (عشرة آلاف درهم).

ويخالف السيد سيرج برديغو وزير السياحة المغربي فكرة الاعتداء على السياحة المغربية. اذ قال في تصريح صحافي ان الاعتداء «محاولة للسرقة انقلبت الى قتل». لكن مصادر مغربية اخرى اعتبرت ان السلاح المستعمل من النوع الرشاش الذي لا يمكن ان يتوافر لاشخاص يمتهنون السرقة، فضلاً عن ان الفنادق الكبرى لا توجد فيها سيولة كبيرة لان معظم الزبائن يستعملون بطاقات الاداء والاعتماد.

وتتجه اصابع الاتهام الى الجزائر التي صعدت لهجتها اخيراً ضد المغرب في اكثر من قضية مشتركة. ويشير بعض المصادر المغربية الى ان توقيت الهجوم واختيار مدينة مراكش السياحية له دلالات عدة اهمها محاولة ضرب السياحة المحلية والتغطية عن ما يجري داخل الجزائر.

وتعيش السياحة المغربية حالياً فترة انتعاش حقيقية اذ يوجد في المغرب اكثر من مليوني سائح غالبيتهم من دول الاتحاد الاوروبي و٨٣٠ الف مهاجر. كما تسمح الحدود المفتوحة بين المغرب والجزائر بدخول مئات الآف الجزائريين الى الاراضي المغربية. واصبح عشرات آلاف الجزائريين المقيمين في اوروبا يفضلون المرور عبر المغرب في طريق عودتهم الى الجزائر.

ويلاحظ الزائر للمغرب امتلاء الفنادق والاماكن السياحية بآلاف السياح من كل البقاع. كما تكتظ الطرق بعشرات الآلاف من السيارات معظمها يحمل لوحات تسجيل اوروبية، ونتيجة ذلك تشهد الحركة التجارية والسياحية انتعاشاً واضحاً.

وتتوقع المصادر المغربية ان يفوق عدد السياح الاجانب بنهاية السنة ٣,٥ مليون سائح وحوالي مليون مهاجر مقيم في اوروبا. كما ينتظر ان تدر السياحة على الخزينة المغربية نحو ١,٧ بليون دولار اميركي.

وتعتبر السياحة ثاني مورد للعملة الصعبة بعد تحويلات المهاجرين المقدرة ببليوني دولار. وهي تاتي قبل مداخيل الفوسفات التي تراوح بين ٩٠٠ مليون و١١٠٠ مليون دولار. وتشكل السياحة ٦ في المئة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي. ويعيش عليها حوالى مليوني شخص خصوصاً في مناطق الشمال الاطلسي والجنوب.

وتعتبر مدينة مراكش اهم مدينة سياحية في المغرب ويزورها سنوياً اكثر من مليون سائح اجنبي. وهي تشتهر بحدائقها الفسيحة التي يعود بعضها الى الف سنة، وتقوم فيها اكبر وافخم الفنادق المغربية وبينها فندق «المامونية» الذي كان ينزل فيه رؤساء الدول وكان تشرشل شرع في كتابة مذكراته في ذلك الفندق الذي تملكه مجموعة «امنيوم شمال افريقيا» (اونا).

اما فندق «اطلس اسني» الذي تملكه شركة الخطوط المغربية وكان الدكتور مانع سعيد العتيبة وزير النفط السابق في دولة الامارات المتحدة عبر عن رغبته في شرائه فاستضاف في نيسان (ابريل) الماضي جانباً من اجتماعات «غات» التي استضافتها مراكش.

وكان الفندق مقر اقامة بعض الوفود والوزراء والصحافيين الذين شاركوا في الاجتماعات النهائية لجولة اوروغواي التي انبثق منها انشاء المنظمة العالمية للتجارة.

وتقول المصادر المغربية ان السياحة في مدينة مراكش توصف بانها من انواع «السياحة الراقية» اذ يبلغ معدل انفاق السائح العادي نحو الف دولار. كما حرص مسؤولون دوليون كبار على امتلاك شقق وفلل في هذه المدينة التاريخية التي يعود تاريخها الى الف سنة.

ويملك كل من جاك شيراك وشارل باسكوا والملك خوان كارلوس ملك اسبانيا والممثل الفرنسي الان ديلان والمستثمر الاميركي جورج سوروس وغيرهم منازل في مراكش.

وتشير تلك المصادر الى ان محاولة ضرب السياحة في المدينة لا يمكن ان يكون الا من جهات تعارض النجاح الذي حققته المدينة بدءاً بشهرتها الدولية ونهاية باجتماعات غات مروراً بانفتاحها على كل الثقافات والحضارات.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٤

الامم المتحدة تبدأ اليوم تسجيل الناخبين في الصحراء

□ الرباط - «الحياة»:

■ تبدأ اليوم لجنة تحديد الهوية لتسجيل السكان المتحدرين من أصول صحراوية للمشاركة في استفتاء تقرير المصير المزمع تنظيمه في بداية شباط (فبراير) المقبل. واعلنت الامم المتحدة التي تشرف على تنظيم الاستفتاء انها تغلبت على العقبات التي كانت تعترض البدء في تسجيل الناخبين.

ويشكل بدء التسجيل تطوراً بارزاً يؤكد عزم الأمم المتحدة على مواصلة مساعيها على رغم الانتقادات التي وجهتها جبهة «بوليساريو» الى الدكتور بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة الدولية، واتهامها اياه بالتحيز.

وكان مسؤولو الامم المتحدة هددوا في وقت سابق بنفض ايديهم من التعاطي مع الملف في حال استمرار العراقيل. الا ان ضغوطاً دولية مارستها دول نافذة في مجلس الامن حتمت مواصلة المساعي.

ويرى الدكتور غالي الذي تحظى خطته بموافقة مجلس الأمن، ان الفترة المقبلة بعد انهاء تسجيل السكان في المحافظات الصحراوية الواقعة تحت نفوذ المغرب ومراكز تجمع «بوليساريو» في الجزائر وموريتانيا، تركز على عودة اللاجئين وتقليص اعداد القوات المتحاربة وتحديد مواقع تجميعها خارج المدن الآهلة بالسكان، وتحديد مراكز الاقتراع، على ان تبدأ فترة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة للاعداد النهائي للاستفتاء.

واللافت في بدء تسجيل الناخبين انه جاء في غضون تزايد الخلاف بين المغرب والجزائر ازاء الموقف من نزاع الصحراء. فقد سبق للرئيس الامين زروال ان انتقد موقف المغرب «كونه يحتل ارضاً افريقية» في رسالة وجهها الى منظمة الوحدة الافريقية، في حين رأى الدكتور عبداللطيف الفيلالي، رئيس الوزراء المغربي، ان هذه التطورات كانت ترمي الى اعاقة تنفيذ خطة الأمم المتحدة. وتؤكد مصادر ديبلوماسية لـ «الحياة» ان تيارات متشددة داخل الجزائر تريد ان تعيد الخلاف على الصحراء الى الواجهة للافادة من تحويل الانظار عن ماسوية الاوضاع الداخلية التي تزداد تدهوراً.

الأمم المتحدة تبدأ اليوم تسجيل المشاركين في استفتاء الصحراء الغربية

الرباط ـ ر ـ تبدأ الأمم المتحدة اليوم فى تسجيل أسماء الناخبين الذين سيحق لهم التصويت فى الاستفتاء على مستقبل الصحراء الغربية. وأعلنت المنظمة الدولية فى بيان لها ان عملية التسجيل ستجرى فى وقت واحد فى مدينتى العيون وتندوف. وأشار البيان الى انه تم التغلب الآن على العقبة الأخيرة لاتمام عملية الاستفتاء بالاتفاق بين الحكومة المغربية، وجبهة البوليساريو.



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٤

سبتة ومليلية: المغرب يدعو للحوار واسبانيا تتمسك بالاحتلال

الرباط - رضا الأعرجي

يتوقع ان تشهد مدينة مليلية، في ايلول (سبتمبر) المقبل، تظاهرات مماثلة لتلك التي شهدتها مدينة سبتة قبل حوالى اسبوعين وانتهت بمواجهات مع الشرطة الاسبانية، وذلك احتجاجاً على الاتجاه الرامي الى منح الحكم الذاتي لهاتين المدينتين المغربيتين، بما يرسخ واقع الاحتلال الاسباني لهما وتأييده.

وكان مجلس الوزراء الاسباني قرر متابعة درس مشروعي نظام الحكم الذاتي للمدينتين الى الخامس عشر من الشهر المقبل وتأجيل المصادقة عليهما الى حين اتفاق كل من الحزب العمالي الاشتراكي الحاكم والحزب الشعبي المعارض على الصيغة النهائية للمشروعين، وتجاوز خلافهما على موضوع الصلاحيات التي ستنتقل الى المجموعتين المستقلتين لسبتة ومليلية. اذ يطالب الحزب الأخير بتوسيعها لتشمل سلطة تشريعية تمكن المدينتين من تقديم اقتراحات قوانين الى الكورتيس (البرلمان).

واللافت، ان «تحالف اليسار» الاسباني الذي كان عدل موقفه من التخلي عن المدينتين للمغرب الى المطالبة بتسوية نهائية في ظرف ٢٠ أو ٢٥ سنة، دعا هذه المرة الى تنظيم استفتاء في سبتة ومليلية حتى يتسنى لسكان المدينتين التعبير عن رأيهم بخصوص نموذج الحكم الذاتي الذي يفضلونه، ويرى رئيس «التحالف» خوليو انغيتا ان انتخاب برلمان توكل اليه مهمة التشريع ومراقبة الجهاز الحكومي يعد أمراً لا مفر منه، لضمان احترام الثقافة واللغة الاصليتين.

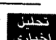
وفيما بدات تظهر بوادر أزمة في العلاقات المغربية - الاسبانية، لم يفقد المغرب الأمل بامكان فتح حوار مع اسبانيا على مستقبل سبتة ومليلية. وفي هذا السياق دعا رئيس الحكومة ووزير الخارجية الدكتور عبداللطيف الفيلالي اسبانيا الى الحوار للبحث في مشكلة المدينتين في اطار عودتهما الى السيادة المغربية، وقال ان حكومة مدريد ستكون «مستعدة للحوار حول سبتة ومليلية» مذكراً بنتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها للمغرب وزير الخارجية الاسباني خافيير سولانا، على رغم نفي الناطق باسم الخارجية الاسبانية وجود تغيير في الموقف الاسباني من المدينتين.

وتستبعد المصادر الاسبانية مصادقة البرلمان الاسباني على مشروعي نظام الحكم الذاتي للمدينتين قبل نهاية العام الحالي، وحتى اذا صادق البرلمان عليهما خلال الأشهر الاولى من عام ١٩٩٥ فلن يمكنهما المشاركة في الاقتصاديات الجهوية المقرر تنظيمها على الصعيد الاسباني في الفترة نفسها.



الرباط تستغرب رد فعل الحكومة الجزائرية

الرباط: من محمد بوخزار



تحليل إخباري

بفرضها تأشيرة إلزامية على كل الرعايا من أصل جزائري سواء كانوا مقيمين بوطنهم أو بالخارج، تكون الحكومة المغربية قد اجبرت على اتخاذ قرار صعب طالما حاولت تجنبه لما له من انعكاسات سلبية على علاقات الجوار بين شعبين وحدت بينهما العوامل التاريخية والطبيعية والبشرية والعاطفية. ولأن القرار يعيد للأذهان صفحة كانت قد طويت ووضعت حدا لاجواء التوتر بين البلدين بسبب تداعيات وتفاعلات نزاع الصحراء الغربية، والتي طال أمدها حوالي عقد من الزمن، امكن في النهاية احتواء الازمة نتيجة مساع حميدة ومتواصلة قامت بها اطراف عدة وعلى مستويات عالية، لعل أبرزها وأقواها تأثيرا تلك التي توجت بلقاء المصالحة بقرية العقيد لطفي في الحدود المشتركة بين البلدين والذي جمع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني والرئيس السابق الشاذلي بن جديد بحضور ورعاية خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، وهو اللقاء الذي كان ايذانا بتدشين عهد جديد من التعاون بين الرباط والجزائر أثمر عدة اتفاقيات وزيارات متبادلة بين مسؤولي البلدين توج بإعلان ميثاق اتحاد المغرب العربي الذي تنص بنوده على حرية التنقل بين البلدان المغاربية، املا في الغاء الحدود والقيود الجمركية.

ويمكن القول بأن القرار المعلن من الرباط عقب إلقاء القبض على عناصر جزائرية مسلحة ثبت بعد التحريات الاولى أن لها علاقة بالهجوم على فندق مراكش، يصب في الاتجاه الذي تريده الجزائر رغم انه قد يسبب اضرارا ومتاعب لحوالي مليون جزائري يقصدون المغرب على مدار السنة وخاصة في عطلة الصيف.

وكانت عدة صحف جزائرية قد طالبت منذ حوالي سنة باغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب، لأن المغرب في زعم تلك الصحف أصبح «ملاذا للفارين» من مطاردات قوات الأمن الجزائرية، إضافة إلى اتهام تلك الصحف للمغرب بأنه يسبب نزيفا اقتصاديا للجزائر حيث ينشط المهربون بين البلدين. ولذلك ينظر هنا بنوع من الاستغراب لرد فعل الحكومة الجزائرية التي احتجت على قرار الرباط، واعلنت بدورها المعاملة بالمثل بأن فرضت على المغاربة تأشيرة الدخول الى الجزائر.

ومن الواضح أن رد الفعل الجزائري املته روح الكبرياء الوطني، سيما أن بيان وزارة الداخلية المغربية الذي صدر مساء الجمعة الماضي لم يتضمن أية إشارة اتهام من قريب او بعيد للسلطات الجزائرية، بل انه ينص صراحة على ان العناصر المشتبه فيها والتي اعتقلت أتت من فرنسا، وأن الشبكة تضم عناصر مغربية بمعنى أن المغرب والجزائر كليهما يواجهان خطرا مشتركا مصدره بلدان لا يتحكمان فيها، وربما لهذا السبب لم تحتج السلطات الجزائرية ضد اجراءات الملاحقة والاعتقالات الاحتياطية التي باشرتها السلطات الامنية الفرنسية بإشراف شخصي مباشر من شارل باسكوا وزير الداخلية الفرنسي، كما تناشد الحكومة الجزائرية الحكومات الغربية الاخرى التي تأوي عناصر قيادية نشطة تابعة لجبهة «الانقاذ» بأن تحد من نشاطاتها التي تراها معادية، ومشجعة على موجة الارهاب التي تقاومها الجزائر بمختلف الاسلحة.

ويتزامن قرار فرض التأشيرة على الجزائريين مع ظرف خاص تجتازه منطقة المغرب العربي، بعد أن جرب المغرب طويلا تجربة الحدود المفتوحة التي سببت عدة اشكالات حملت المغاربة على اتخاذ نفس القرار منذ سنوات، ذلك أن المغرب اراد ان يثبت أنه اولا في مأمن من الهزات التي تعصف بالجار وأنه لا ينوي التراجع الى الوراء بعد الاشواط المهمة التي قطعها اتحاد المغرب العربي. ففي سبيل الهدف الاسمى الذي تبتغيه الشعوب المغاربية تجوز التضحية بالمقتضيات والتدابير التي تفرضها مصلحة البلاد وأمنها. وليس فرض التأشيرة أو إلغاؤها دليلا دائما على حسن العلاقات بين بلدين في أية قارة. ولا ننسى في هذا الصدد أن التنقل بين المغرب وموريتانيا محكوم بتأشيرة، رغم أن البلدين عضوان في اتحاد المغرب العربي.

ومهما تكن طبيعة التطورات فان الفصل الجديد في العلاقة بين الرباط والجزائر ينسينا إلى حين من الزمن أن بينهما خلافا بسبب قضية الصحراء الغربية، علما بأن الأمم المتحدة عازمة على إجراء الاستفتاء في الأفق المنظور.



الرباط :

منظمة الوحدة الافريقية والاستفتاء عن الصحراء

= الرباط قالت مصادر فى الأمم المتحدة أن مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية وجبهة بوليساريو وصلوا أول أمس الى الصحراء العربية من اجل الاستفتاء على تقرير المصير.

وقالت متحدثة باسم الأمم المتحدة أن وفود منظمة الوحدة الافريقية وجبهة بوليساريو وصلت الى مدينة العيون لبدء عملية اثبات الهوية الرامية الى تسجيل الناخبين فى الاستفتاء.

واضافت قولها: والطرفين المغرب وبوليساريو يتعاونان الان مع الأمم المتحدة لتسجيل واثبات هوية الاشخاص المؤهلين للتصويت.

وسيحدد الاستفتاء ما اذا كان سكان الصحراء العربية سيختارون الاستقلال كما تطالب بوليساريو أم الانضمام الى المغرب الذى يسيطر على اربعة اخماس المنطقة المتصارع عليها بجيش قوامه ٨٠ ألف رجل.



المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٩ اغس ١٩٩٤

□ عمليات نقل جماعية للجزائريين من المغرب

الجزائر تحتج على سوء معاملة الشرطة المغربية لمواطنيها

اعتقال اثنين من المشاركين في الهجوم على السياح الاسبان بمراكش

الجزائر - هشام فهيم - الرباط - وكالات الانباء - تصاعدت امس حدة الأزمة بين الجزائر والمغرب واحتجت الخارجية الجزائرية على الحملات التي تقوم بها الشرطة المغربية واعتداءاتها على المواطنين الجزائريين المقيمين في المغرب وبدات شركة الخطوط الجوية الجزائرية في نقل مجموعات من الرعايا الجزائريين الموجودين في «الدار البيضاء».

وقد استدعت الخارجية الجزائرية السفير المغربي في الجزائر وابلغته احتجاج الحكومة الجزائرية على عمليات التحرش التي تقوم بها الشرطة المغربية ضد المواطنين الجزائريين.

وقد شنت الصحافة الجزائرية هجوما شديدا على المغرب ووصفت صحيفة «الشعب» قرار المغرب بفرض التاشيرات على المواطنين الجزائريين بانه قرار متسرع ويثير الدهشة والاستغراب، وقالت ان مشاركة عناصر جزائرية مسلحة في حادث الهجوم على سائحين باحد الفناق المغربية لا يعني ان منفذي العملية جزائريون.

وقد أعلنت الجزائر عن تجنيد كافة وسائل نقلها الجوي والبحري والبري لنقل رعاياها المرحلين من المغرب، وكذلك الرعايا الموجودين على الحدود بين البلدين ولم تسمح لهم المغرب بالدخول.

وذكر راديو الجزائر ان السلطات المغربية احتجزت ٧٠ سيارة جزائرية في «وادي ملوية» على بعد ١٠٠ كيلومتر من الحدود وجردت المواطنين من امتعتهم ومشترواتهم دون تقديم وثيقة تفيد بحجز هذه الامتعة.

على صعيد اخر نفى المجلس الوطني الانتقالي الأنباء التي ترددت حول عقد لقاء بين اعضاء المجلس وعناصر من جبهة الانقاذ في الخارج، في الوقت الذي أعلنت فيه قوات الأمن الجزائرية عن مقتل ٩ مسلحين في الجزائر والبليدة وبومرداس.

وفي فاس ألقت الشرطة المغربية القبض على مراطنين جزائريين بتهمة الاشتراك في الهجوم على السياح الأسبان في «مراكش» والذي اسفر عن مصرع سائحين.

ونقل راديو مونت كارلو عن مصدر أمني مغربي قوله ان شريكا ثالثا للمقبوض عليهما تمكن من الهرب أمس الأول - السبت - الى الجزائر.

الرباط تسهل إجراءات المرور للمسافرين

الجزائر تنقل رعاياها بطائرات خاصة من المغرب

الرباط: من حاتم البطيوي

ذكر مصدر رسمي مغربي لـ«الشرق الاوسط» امس أن قيام شركة الطيران الجزائرية بتخصيص رحلات خاصة من الدار البيضاء لإعادة الجزائريين الموجودين في المغرب إلى بلادهم، يعتبر مسألة عادية ما دامت الجزائر قررت مؤقتا إغلاق حدودها البرية مع المغرب.

وقال المصدر ان الرحلات ما بين الدار البيضاء والجزائر بدأت مساء أمس لكنه لم يوضح عدد الرحلات المبرمجة أو عدد الجزائريين في المغرب.

وتجدر الاشارة الى إن آلاف الجزائريين يزورون المغرب كل سنة خصوصا منذ اعادة فتح الحدود بين البلدين . كما أن عدد السياح الجزائريين في المغرب شهد ارتفاعا كبيرا خلال هذا العام بسبب صعوبة الحصول على تأشيرات الدخول الى الدول الاوروبية.

في السياق نفسه، ذكر بيان صادر عن وزارة الداخلية المغربية ان السلطات سهلت مؤقتا شروط حصول المواطنين الجزائريين أو من أصل جزائري على تأشيرة دخول الى المغرب. وأوضح البيان أنه في انتظار وضع الآلية الضرورية في السفارات والقنصليات المغربية في الخارج فإن الزوار المعنيين بهذا القرار يمكنهم الحصول على إذن خاص للدخول الى المغرب عبر المراكز الحدودية. وأشار البيان الى أن هذا الاجراء سيبقى ساريا الى غاية 30 أغسطس (آب) الحالي، وانه سيطبق على المسافرين الذين يبررون جهلهم بالقرار الذي اتخذته السلطات المغربية أو في حال وجود ضرورة ملحة لزيارة المغرب.

ويشمل هذا الاجراء بشكل خاص العائلات الجزائرية المتوجهة الى أوروبا عبر المغرب، بحيث يسمح لهم باجتياز الحدود الجزائرية ـ المغربية.

وفي الجزائر نقلت وسائل الاعلام شهادات بعض المسافرين الجزائريين ومفادها انه تم توقيف جميع السيارات التي تحمل لوحات تسجيل جزائرية واقتيد ركابها الى دوائر الشرطة حيث خضعوا للاستجواب واخذ بصماتهم.

من جهة ثانية ما زالت الدوريات الامنية قائمة في جميع انحاء المغرب بحثا عن عناصر اخرى من الشبكة الجزائرية التي تم اعتقال 8 من أعضائها في فاس والدار البيضاء.

وبخصوص الجهة التي ينتمي اليها المعتقلون الجزائريون قال مصدر لـ«الشرق الاوسط» انه لم يتم تحديدها بعد، مشيرا الى انها تبقى مسالة امنية.

وعلم في الرباط أن الشرطة المغربية عثرت على كمية من الأسلحة في منزل بمدينة أكنول التي توجد على بعد 30 كيلومترا من تازة (شرق المغرب).



بعد بيان المعاملة بالمثل الجزائري

المغاربة قلوبهم مع أمن وسلامة وطنهم وأبصارهم على بريق حلم المغرب العربي

الرباط: من محمد بوخزار

لم تعقب الحكومة المغربية على قرار المعاملة بالمثل الذي اتخذته الحكومة الجزائرية، بعد اعتقال مشبوهين من أصل جزائري قيل ان لهم علاقة بحادث الاعتداء على سياح اسبان في فندق أطلس بمدينة مراكش، على الرغم من احتواء بيان الحكومة الجزائرية على عبارات لم يثبت توافقها مع ما يحدث ميدانيا، مثل القول ان الرعايا الجزائريين الموجودين بالمغرب حاليا يتعرضون لمضايقات.

ويبدو أن المغاربة انتهزوا عطلة الاسبوع لكي يتمعنوا جيدا في مغزى الأحداث التي فاجأت بلادهم بعد ما كانوا مشغولين بحادث جلل آخر، هو تحطم طائرة الركاب المدنية، وما خلفه من جدل حول صحة الفعل الذي اقدم عليه ربان الطائرة يونس الخياطي.

ويتضح من الكيفية التي تعاملت بها الصحف المغربية مع حادث الاعتداء، والقاء القبض على عناصر مشبوهة من اصل جزائري، أن تلك الصحف استشعرت نذر خطر يحدق بالبلاد، ولذلك هبت، وخاصة صحف المعارضة المعروفة بلهجتها الانتقادية للحكومة، لمعالجة الموضوع وتغطيته بروح من المسؤولية الوطنية. وقد اعترفت جريدة «الاتحاد الاشتراكي» من باب مكاشفتها لقرائها، انها لاتطمئن في الغالب الى البيانات الرسمية، وخاصة تلك التي تصدر عن وزارة الداخلية، وقالت انها متيقنة ان ماحدث بفندق مراكش وفاس ما هو إلا مقدمة لأمر اكثر خطورة.

وفي مكان آخر تضيف الصحيفة ان: «الأمر اصبح في منتهى الوضوح ويعني ان ما كان جاريا بين المغرب والجزائر من توتر خفي قد اصبح الآن تصعيدا علنيا أو بداية التصعيد. وتحاول الجريدة ان تجد خيوط ربط بين ما حدث وبين تطورات نزاع الصحراء الغربية، وما يتهيأ له المغرب من تدشين عهد سياسي جديد، وتساءلت: هل هي الرغبة في تصدير الارهاب تتستر وراء ما حدث ؟ وهذه فرضية تداولتها الألسن بحذر في انتظار استكمال التحقيق والملاحقات الأمنية. ويقول انصار فكرة تصدير الارهاب انه ربما توجد قوى خفية في الجزائر لها مصلحة في سياسة الأرض المحروقة وتطبيق مبدأ علي وعلى أعدائي!».

ولا يختلف موقف باقي الصحف المغربية في جوهره عن ذلك الذي صاغته «الاتحاد الاشتراكي» فـ«العلم» الناطقة بلسان حزب الاستقلال تشير الى مناطق ظل في الشبكة الجزائرية المعتقلة، معلنة في مقال آخر في الصفحة الأولى ان المغرب محصن، وان الحادث الأخير معزول عن الواقع، وانه مدبر لاثارة البلبلة والاساءة الى المغرب، وهو ذو طابع انتحاري.

ومن جهتها اعلنت صحيفة «الميثاق الوطني» رفضها لأية محاولة لتصدير الارهاب الى المغرب مبررة الاجراءات الوقائية التي اتخذتها الحكومة، مناشدة الجزائر تفهم القرار ودعمه وفقا لمقتضيات حسن الجوار. وتساءلت صحيفة «انوال» المعارضة من الذي يستهدف ضرب استقرار المغرب، ملاحظة ان الاستيلاء على مبلغ عشرة آلاف درهم لم يكن يتطلب هجوما بالرشاشات واطلاق النار العشوائي، وهذا برهان ساطع، تضيف الجريدة، على ان الامر خطير وأخطر مما بدا للوهلة الأولى.

وتشاطر جريدة «بيان اليوم» انوال الرأي في مقال افتتاحي مؤكدة ان الهجوم على الفندق هو مجرد حلقة من مخطط ارهابي يستهدف امن البلاد، لذلك يستحق الادانة والشجب من طرف المغاربة.

الى ذلك يراقب المغاربة الاحداث التي وقعت متسارعة في بلادهم، باحاسيس تتوزع بين الذهول والاستغراب، وابصارهم شاخصة نحو بريق حلم وحدة المغرب العربي، وقلوبهم مع امن وسلامة وطنهم.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٤

التوتر مستمر بين البلدين والجزائر تتحدث عن تعرض مواطنيها لاهانات

المغرب: اعتقال اثنين من مرتكبي حادث مراكش

□ الرباط - من محمد الأشهب:
□ الجزائر - «الحياة»:

■ اكدت مصادر امنية ان السلطات المغربية تمكنت من اعتقال اثنين من مرتكبي حادث اطلاق النار في فندق «اطلس - اسني» في مراكش قبل اربعة ايام. واشارت الى ان الثالث تمكن من مغادرة البلاد.

واضافت المصادر ان احد المعتقلين جزائري يحمل الجنسية الفرنسية، والآخر مغربي مقيم في فرنسا، اما الثالث الفار فامكن معرفة هويته وهو جزائري يحمل جنسية فرنسية ايضاً وقد وزعت صورته ومعلومات عنه الى اجهزة الامن في الخارج والانتربول.

وافادت المصادر انه تم اعتقال ستة اشخاص آخرين بين فاس والدار البيضاء وهم: كمال بن نقشه (جزائري فرنسي)، وايت يدر ستيفن (جزائري فرنسي)، وجمال بن رضوان (مغربي) وعبدالسلام كرواز، ومحمد هشام، ولم تعرف هوية السادس. وقالت ان هؤلاء متورطون في التحضير لعمليات ارهابية. وكشفت انه تم العثور على مخبأ كبير للاسلحة في منطقة اغنول.

وكانت السلطات الأمنية المغربية شنت حملات تفتيش وتدقيق في الهويات مع عشرات الجزائريين المقيمين في المغرب، في وقت افيد في الجزائر ان رعايا هذا البلد في المغرب يتعرضون لاستفزازات واهانات. ويرصد مراقبون مغاربيون واجانب مضاعفات الأزمة التي تجتازها العلاقة المغربية - الجزائرية بعد اتخاذ مزيد من الاجراءات لمراقبة تنقل الاشخاص بين البلدين، وكذلك بينهما وبين اوروبا، كون الاراضي المغربية تشكل معبراً لعشرات الآلاف من الرعايا الجزائريين المقيمين في اوروبا حالياً.

وعلم في الرباط ان السلطات المغربية اتخذت اجراءات لتسهيل عبور المهاجرين وتنقل الجزائريين الموجودين في المغرب، من خلال الحصول على تراخيص موقتة في مراكز الحدود يسري العمل بها الى نهاية الشهر الجاري، في حال تقديم مبررات مقنعة لذلك. في حين اعلنت الجزائر تنظيم رحلات جوية من الدار البيضاء الى الجزائر لنقل رعاياها الموجودين في المغرب بعد سريان قرار اغلاق الحدود البرية مع المملكة. ويزيد اغلاق الحدود البرية الصعوبات امام آلاف الرعايا

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : .... اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩أغطس ١٩٩٤

المغرب: اعتقال اثنين

تتمة الصفحة الاولى

الجزائريين الذين كانوا يستخدمون القطارات او السيارات للدخول الى المغرب والخروج منه.

وشددت سلطات الأمن المغربية رقابتها على كل وسائل التنقل بخاصة في محور فاس - وجدة الذي يشكل خط النقل الأهم في اتجاه بقية المدن المغربية. وترددت في غضون ذلك معلومات تفيد بالعثور على أسلحة وعتاد عسكري في مركز «اكنول» على بعد ٣٠ كلم من مدينة تازة شرق البلاد. وافاد بعض التحريات ان اكتشاف مخبأ الأسلحة قد يكون جاء في اعقاب التحقيقات التي تجريها اجهزة الامن مع الأشخاص الذين اعتقلتهم في الأيام الاخيرة لضلوعهم في خطة «كانت ترمي الى شن هجمات على مؤسسات مصرفية وتجارية ومراكز أمنية». وبين هؤلاء خصوصاً الأخوين «بوعافية» اللذين اعتقلا في فاس، وهما يحملان الجنسية الفرنسية ويتحدران من اصل جزائري. وتردد انهما ابلغا عن شخص ثالث فر اثناء المواجهة مع رجال الأمن. وقال بعض المصادر ان الأشخاص الثلاثة حاولوا سرقة سيارة أجرة بعد محاولة تخدير سائقها لاستخدامها في التمويه. وعثرت اجهزة الامن على سيارة من نوع مرسيدس وفيها اسلحة ومعدات عسكرية. وقد تكون جرت مواجهات بين المعتقلين وافراد شبكة اخرى تضم ستة اشخاص يحملون الجنسية الفرنسية ويتحدرون ايضاً من اصول جزائرية في مراكز التحقيق في الدار البيضاء التي تردد ان المعتقلين نقلوا اليها. وجاء التحقيق مع المعتقلين في وقت تلقت جهات عدة في بعض الفنادق الكبرى والقطارات انذارات بوجود قنابل تأكد انها كانت وهمية وواصلت اجهزة الامن حملات المراقبة التي تركز على اعداد من الرعايا الجزائريين، وكذلك على السيارات غير المسجلة في المغرب التي يملكها رعايا مغاربة مهاجرون او اجانب. وشملت هذه الحملات غالبية المدن المغربية، خصوصاً مراكش وفاس والمراكز السياحية. وتفيد التقديرات ان اعداداً كبيرة من الرعايا الجزائريين قدموا الى المغرب لزيارة عائلاتهم او قضاء العطلة، او لاستخدام الأراضي المغربية للعبور نحو اوروبا.

ولاحظت المصادر ان مدينة مراكش عرفت تزايداً ملحوظاً لهؤلاء السياح على رغم حرارة الجو في شهري تموز (يوليو) وآب (اغسطس). وتعزو وكالات السفر ذلك الى فرارهم من الوضع المتأزم في الجزائر. وافادت المصادر ان اجهزة الامن تطلق هؤلاء الرعايا بعد انتهاء التحقيقات التي تصفها السلطات بانها ضرورية في الوضع الراهن. ولوحظ ان حركة الرعايا الجزائريين خفت في الأيام الأخيرة بسبب تزايد اجراءات المراقبة.

الى ذلك، اتخذت السلطات المغربية اجراءات عدة لتسهيل منح تراخيص المرور للرعايا الجزائريين الذين يعبرون الموانئ المغربية في شمال البلاد نحو اوروبا خصوصاً ان الأزمة الحالية جاءت متزامنة مع بدء عودة آلاف المهاجرين الى مراكز اقامتهم في أوروبا. ويعبر المغرب خلال هذه الفترة من كل عام ما يزيد على مليون جزائري. وكانت فرنسا التي يعيش فيها عشرات الآلاف من هؤلاء المهاجرين تمنت على المغاربة تسهيل هذه العودة، ما يعني ان القرار المغربي جاء استجابة لهذا الطلب. الا ان ذلك لا يمنع من تزايد الصعوبات أمام عملية العبور، كون الاجراء الموقت بمنح التاشيرة ينتهي الثلثاء.

وقال جزائريون كانوا يحاولون العبور نحو المغرب قبل فرض نظام التاشيرة انهم مضطرون للعودة الى وهران او الجزائر للانتقال من هناك عبر الموانئ الجزائرية نحو اوروبا.

في غضون ذلك، تتداول الأوساط المعنية سيناريوهات عدة ازاء مضاعفات الأزمة التي نشأت بين المغرب والجزائر، لا سيما مخاطر انعكاسها على مسار العلاقات الثنائية وآفاق الحفاظ على اتحاد المغرب العربي المتعثر منذ سنوات. ذلك انها المرة الأولى يجري فرض نظام التاشيرة على رعايا دولتين عضوين في الاتحاد المغاربي، الذي كان قرر تنقل الأشخاص والممتلكات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بحرية تامة. وابرمت هذه الدول اتفاقات كثيرة تنظم التعاون في القطاعات الاقتصادية والتجارية، دخل بعضها حيز التنفيذ، الا ان غالبيتها تواجه صعوبات. ويسود اعتقاد بان المغرب باتخاذه اجراءات فرض التاشيرة على الرعايا الجزائريين، بمن فيهم من يحمل جنسيات اجنبية، لا يريد لتأثيرات الوضع في الجزائر ان تنعكس على أوضاعه الداخلية. ذلك انه يعتبر رصيده من الاستقرار في منطقة الشمال الافريقي قضية حيوية. وقد اراد من وراء ذلك توجيه رسائل الى قادة الجزائر الحاليين والمستقبليين، والى اي جهة اخرى، انه اكثر تشدداً في قضايا الحفاظ على الأمن، بخاصة وان حادث مراكش



المصدر : [illegible] اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ أغسطس ١٩٩٤

جاء في غضون الاعداد لاستضافة المغرب القمة الاقتصادية لشمال افريقيا والشرق الأوسط التي ترعاها الولايات المتحدة وروسيا، وسيحضرها زعماء وقادة دول عدة بينهم قادة اسرائيليون وجهت اليهم الدعوات. كذلك جاء الحادث متزامناً مع الاعداد لاستضافة الدار البيضاء قمة منظمة المؤتمر الاسلامي التي

يعول عليها المغرب لاحداث انفراج في علاقات الدول الاسلامية.

وفي الجزائر، افادت مصادر رسمية امس الاحد ان وزارة الخارجية الجزائرية استدعت مساء السبت القائم بالاعمال في السفارة المغربية لدى الجزائر اثر «الاهانات» التي تعرض لها الجزائريون في المغرب. واوضحت ان الوزارة أعربت للديبلوماسي المغربي «عن قلق الدولة الجزائرية لتصرفات قوات الأمن المغربية تجاه المواطنين الجزائريين المقيمين في المغرب».

ونقلت وسائل اعلام جزائرية شهادات لمسافرين افادوا بوقوع استفزازات والتعرض لاهانات ومطاردة الشرطة المغربية للجزائريين. واضافت هذه الشهادات انه تم توقيف كل السيارات التي تحمل لوحات تسجيل جزائرية واقتيد ركابها الى دوائر الشرطة حيث «شتموا وعوملوا معاملة فظة».

وأوضحت المصادر ذاتها ان الجزائريين بمن فيهم النساء والاطفال والشيوخ اخضعوا للاستجواب واخذت بصماتهم قبل نقلهم الى مكان تحرسه عناصر الشرطة. وأعلنت الاذاعة الجزائرية ان شركة الطيران الجزائرية سيرت امس الأحد رحلات خاصة من الدار البيضاء لاعادة الجزائريين الموجودين في المغرب الى بلادهم. ولم تعلن عدد الرحلات المبرمجة يومياً لهذا الغرض وكذلك عدد السياح الجزائريين الموجودين حالياً في المغرب.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٤

عملية طرد جماعية ومصادرة أمتعة الجزائريين بالمغرب

الجيش الإسلامي للانقاذ يتبرأ من حكومة الخلافة ويؤكد بطلانها

الجزائر - مكتب الاهرام :

تصاعدت أمس حدة الحرب الكلامية بين الجزائر والرباط اثر القرارات المتبادلة بفرض تأشيرات دخول على مواطنى البلدين حيث اتهمت وسائل الأعلام الجزائرية السلطات المغربية بممارسة كل أنواع المضايقات والاهانات لآلاف الجزائريين بالمغرب، وقال راديو الجزائر - نقلا عن مسئول بالخارجية الجزائرية - أن السلطات المغربية أمرت كل الجزائريين الرجال المقيمين بالمغرب بمغادرتها وقد نجم عن ذلك تشتيت مأسوى لشمل الأسر الجزائرية خاصة المتزوجين من مغربيات وتحدثت وسائل الاعلام الجزائرية عن عمليات طرد جماعي للجزائريين من المنازل والفنادق وعن عمليات تجريد واسعة للأمتعة والمشتريات وحجز للسيارات، وقد نددت الرابطة الجزائرية لحقوق الانسان بكل الأعمال الماسة بالكرامة التى تعرض لها جزائريون في الأراضى المغربية وطالبت بمعاقبة مرتكبيها وقالت صحيفة المساء انه بعد فرض تأشيرات بدأت السلطات المغربية فى شن حرب ضد الجزائريين.وقالت صحيفة الوطن الناطقة بالفرنسية أن الملك الحسن ارتكب خطأ بشعا بسعيه لاهانة الجزائريين وشككت صحيفة ليبرتية فى امكانية استمرار اتحاد المغرب العربي بعد القرار المغربي وقالت صحيفة الشعب الجزائرية الرسمية أن التصرفات المغربية قد أثارت التساؤلات حول مستقبل هذا الاتحاد وأشارت الى أن السلطات المغربية مازالت تقوم بجمع جزائريين فى مراكز معزولة . من ناحية أخرى أعلن الجيش الاسلامى للانقاذ أمس انه يتبرأ من حكومة الخلافة الراسخة التى شكلتها الجماعة الاسلامية المسلحة ويؤكد بطلانها ، وأضاف فى بيان له أن المدعو أحمد أبو الله غير مؤهل لتولى منصب الخلافة لأن الخليفة يبايع عن طريق الشورى وتساءل البيان عن الضوابط الشرعية التي استند اليها القائمون بتشكيل حكومة الخلافة والذين وصفهم البيان بالمرتزقة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٣٠ أغسطس ١٩٩٤

على رغم مرونة أبداها البلدان في شأن الانتقال عبر الحدود

الأزمة الجزائرية ـ المغربية تهدد بمضاعفات أكثر حدة

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ استمرت تطورات اقتحام فندق «اطلس - اسني» في مراكش الأربعاء الماضي، التي نفذها افراد في شبكة مسلحة يجري التحقيق مع المتورطين فيها، في التفاعل امس. وشهدت العلاقات بين المغرب والجزائر تصعيداً جديداً. اذ تبادل الجانبان الاتهامات إزاء التعامل مع رعايا البلدين المقيمين في المغرب والجزائر، وهو مؤشر يهدد بمضاعفات اكثر حدة.

ولوحظ ان البيانات التي اصدرتها وزارة الداخلية المغربية حرصت على عدم اتهام اي جهة جزائرية بالضلوع في خطة شن الهجمات التي نفذت، أو التي كان يجري الاعداد لها، واكتفت بالتاكيد ان أجهزة الامن تعرفت على مهاجمي فندق اطلس - اسني الذين «ينتسبون الى الجنسيات التي سبق الاعلان عنها في بيان الجمعة الماضي» علماً ان ذلك البيان اكد ان «العناصر الاولية للتحقيق بينت ان المجموعة المسلحة «تضم جزائريين على العموم وبعض المغاربة الآتين من فرنسا، وكانت تعتزم شن هجمات على بعض المؤسسات المصرفية وعلى عناصر من اجهزة الامن وعلى سكان آمنين».

وزاد في تعزيز موقف المغرب الذي شدد المراقبة على الرعايا الجزائريين وفرض نظام التاشيرة عليهم، ان التحقيقات الجارية كشفت وجود شبكات عدة كانت لها مخططات ترمي الى زعزعة الامن والاستقرار. وكان لافتاً ان البيانات الرسمية المغربية تحدثت عن مجموعات مسلحة وعن اكتشاف ذخيرة حربية في اماكن متفرقة من البلاد، بخاصة في المناطق القريبة من الحدود مع الجزائر، او التي تشكل المعبر الرئيسي للتنقل في شرق البلاد.

وتحدثت عن مخططات لافراد تلك الشبكات للهجوم على المنشآت الاقتصادية والتجارية ومصالح الامن، في حين ربطت بين هجمات السطو على بعض المصارف والمراكز التجارية التي عرفتها البلاد في الاشهر الاخيرة، وبين تلك المخططات. ويعني هذا الربط في راي المحللين التقليل من إضفاء ابعاد سياسية على تلك الاحداث، وان كان مرجحاً ان التحقيقات الجارية مع المعتقلين، ووقائع محاكمتهم، ستكشف النقاب عن مهمات هذه الشبكات، وهل تطاول قضايا السرقة والسطو والقتل للحصول على المال، ام انها ذات اهداف اخرى، من مستوى خطة ضرب السياحة وتهديد الامن لتعميم حالات عدم الاستقرار، بخاصة ان مخططات الجماعات الاسلامية في بلدان عدة كانت تركز على ضرب السياح والانتقام من الاجانب. ولا يعرف ان كانت الصدفة وحدها اسفرت عن مقتل سائحين اسبانيين في فندق «اطلس - اسني» ام ان المهاجمين تعمدوا قتل الاجانب، علماً ان البيانات الرسمية الصادرة عن السلطات المغربية لم تقحم اي جهة، بطريقة مباشرة، في المخططات التي اكتشفتها.

ترسانة أسلحة

وجاء في بيانات اصدرتها وزارة الداخلية المغربية ان البحث والتحريات التي تقوم بها اجهزة الأمن مكنت من العثور على مخبأ مهم للأسلحة والذخيرة الحربية في اكنول، على بعد ٣٠ كلم من تازة في شرق البلاد، اذ عثرت في منزل عائلة احد عناصر المجموعة الجزائرية المعتقلة على الترسانة الآتية:

- ٢٩ بندقية ذات مضخة.
- بندقية واحدة للاقتحام من نوع كلاشنيكوف.
- بندقية واحدة للاقتحام من نوع ايطالي.
- ١٩ قنبلة مسيلة للدموع.
- ٩٩ مشحن (ممشط) بندقية، كل واحد منها يضم ٣٠ رصاصة، اي ٢٩٧٠ رصاصة خاصة ببندقية كلاشنيكوف.
- ٤٢٦٥ رصاصة مسدس من عيار ٩ ملم.
- ٢٤٤ خرطوشة بندقية من عيار ١٢ ملم.
- ١٥٤ رصاصة مسدس اوتوماتيكي من عيار ٧,٦٥ ملم.
- ٢٢ جهازاً محمولاً للاتصال.
- جهاز واحد للالتقاط والبث المخصص للتثبيت بالسيارة.

وقدمت بيانات وزارة الداخلية معلومات عن المتورطين في حادث فندق اطلس - اسني جاء فيها ان المهاجمين يحملون الجنسية الفرنسية، وهم من اصول جزائرية. وتم القاء القبض على اثنين منهم، الاول في محطة القطار في فاس، والثاني في مركز تاوريرت، المؤدي الى وجدة، شرق البلاد، على الحدود مع الجزائر. اما الثالث فقد تمكن من الفرار ومغادرة البلاد.

واضافت التقارير ان الهجمات التي نفذت ضد مطعم «ماكدولاند» و«المصرف المغربي للايداع والقرض» والمركز التجاري «ماكرو» في الفترة الاخيرة كانت من تنفيذ افراد الشبكة المعتقلة. وكان مطعم «ماكدولاند» في الدار البيضاء على الساحل الاطلسي تعرض لهجوم ادى الى مقتل احد الزبائن بعيارات نارية اطلقها مجهولان كانا يستقلان دراجة نارية. كذلك تعرض المركز التجاري «ماكرو» لاقتحام استولى خلاله المهاجمون على ما يزيد على ١٢٠ الف دولار.

وقال بيان الداخلية المغربية ان الاشخاص المعتقلين حتى الآن ستتم محاكمتهم في فاس

الى ذلك، رأت مصادر سياسية في المغرب ان موقف التصعيد الذي التزمته السلطات الجزائرية بإقفالها الحدود البرية كان ينم عن اجتياز العلاقات المغربية - الجزائرية ازمة خفية فجرتها الاحداث الأخيرة. وكان في الامكان تجاوز ذلك من خلال التحري عن سبب الاجراءات التي اتخذتها السلطات المغربية، لجهة فرض التاشيرة والتاكد من هوية اعداد متزايدة من الرعايا الجزائريين الموجودين في البلاد. ويبرر المغرب اجراءاته تلك بان ذلك «يندرج ضمن خطة المحافظة على الامن التي هي مسؤولية وطنية». وذهب السيد علي يعتة، زعيم «حزب التقدم والاشتراكية» (الشيوعي سابقا)، أبعد من اجراءات سلطات الرباط، اذ طالب البرلمان المغربي بعقد جلسة طارئة للبحث في الاحداث الاخيرة، في حين عابت فاعليات اخرى على السلطات الجزائرية «سكوتها على موقف السلطات الفرنسية ازاء حملات التدقيق في الهوية بعد مقتل الفرنسيين في الجزائر، وانزعاجها من موقف المغرب». ورأت ان الالتزام ببناء الاتحاد المغاربي لا يفرض السكوت عن وجود مخططات لزعزعة امن بلدان الاتحاد واستقرارها.

ولاحظت المصادر ان الموقف الذي تلتزمه الحكومة المغربية لم يذهب حتى الآن الى حد الدخول في جدل سياسي مع الجزائر، بسبب إغلاقها الحدود البرية، وإصدارها المزيد من الاتهامات إزاء تعامل السلطات المغربية مع الرعايا الجزائريين.

وترى المصادر المسؤولة في الجزائر في نظام فرض التاشيرة اخلالاً بالاتفاقات المبرمة بين البلدين، وكذلك التزام دول اتحاد المغرب العربي تامين وتسهيل تنقل الاشخاص والممتلكات.

ولم تتحدث السلطات المغربية الى الآن عن تلك الاتفاقات، لكنها ترى دائماً ان الخلافات بين الدول لا ينبغي ان تنعكس على مصالح الشعبين. ويعزو المغاربة هذا الموقف الى ان متطلبات حسن الجوار والتفاهم بين الدولتين كانت تحتم هذا النوع من السلوك السياسي. الا ان مضاعفات الاحداث الاخيرة جاءت في رأي أوساط عدة لتضرب محور العلاقات المغربية - الجزائرية في العمق، بعدما كان الرهان قائماً على تحسين علاقات البلدين على رغم ما يشوبها من خلافات.

تسجيل السكان الصحراويين

واعطى البدء في تسجيل السكان الصحراويين المشاركين في الاستفتاء في هذا الوقت بالذات بعداً خاصاً على الاحداث. وكان هناك اتجاهاً لابعاد نزاع الصحراء عن التاثر بالمضاعفات الراهنة، خصوصاً ان السلطات الجزائرية سبق ان التزمت موقفاً اكثر تشدداً في الفترة الاخيرة ازاء المغرب. الا ان حضور ممثلين عن جبهة «بوليساريو» الى المحافظات الصحراوية الواقعة تحت نفوذ المغرب، ومشاركة مسؤولين مغاربة في اجتماعات «تيندوف» في هذا الوقت بالذات، يحملان على الاعتقاد ان هناك ميولاً لإبعاد تطورات النزاع الصحراوي عن مسار العلاقات بين المغرب والجزائر، اقله ان حضور منتسبين لجبهة «بوليساريو» الى العيون لا يمكن ان يتم بمعزل عن قرار السلطات الجزائرية المساندة للجبهة إلا في حال نزوعها الى فصل هذا الملف عن محور العلاقات الثنائية.

وكانت ملفات عدة للتعاون بين البلدين توقفت نتيجة ارتباطها بنزاع الصحراء الغربية. وتذهب اوساط متفائلة الى اعتبار الازمة الراهنة تصعيداً «على طريقة التفجير الذي يحتم البحث عن الحلول النهائية». في حين تراهن جهات عدة مستقبل العلاقات المغربية - الجزائرية بنتائج التحقيقات التي قد تكشف عناصر جديدة في خلفيات ملف الازمة الراهنة، الامر الذي يعني ان هناك اتجاهاً للتخفيف من مضاعفات الازمة الراهنة. ويسال مراقبون محايدون ان كان في مقدرة المغرب والجزائر ان يتغلبا على الأزمة ام انها انفلتت من ضبط الخيوط المؤثرة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ اغسطس ١٩٩٤

ونقلت وكالة «فرانس برس» من منطقة زوج بغال على الحدود بين المغرب والجزائر، ان اكثر من ٥٠٠ جزائري ثلثهم من النساء والاطفال كانوا ينتظرون امس عند هذا المركز الحدودي الرئيسي القريب من وجدة للعودة الى بلادهم.

ومعظم هؤلاء الجزائريين الذين كانوا ينتظرون تحت شمس حارقة (اكثر من ٣٥ درجة مئوية في الظل) من السياح الذين امضوا عطلتهم الصيفية في المغرب حيث يقيمون غالباً مع اقرباء لهم.

واقامت شرطة الحدود حاجزاً للنساء واثنين للرجال. وذكرت عائلات جزائرية عدة ان اجراءات التسجيل والتفتيش تتم دون «اي مشاكل خاصة».

ولاحظت الوكالة ان البلدين اتخذا موقفاً اكثر مرونة. إذ اكد مسؤولون مغاربة ان الجزائريين المقيمين في المغرب او المغاربة المقيمين في الجزائر دون اي مخالفة غير ملزمين بالحصول على تاشيرة دخول ويمكنهم عبور الحدود بسهولة.

وافاد شهود ان عشرات الجزائريين المقيمين في المغرب تمكنوا من عبور الحدود صباحاً، لكن عدداً من المغاربة العاملين في ليبيا والعائدين الى بلادهم عبر الجزائر اشتكوا من «الاهانات» التي تعرضوا لها في هذا البلد.



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ مايو ١٩٩٤

الأمن المغربي يضبط مجموعة إرهابية في فاس

اعتقال منفذي هجوم مراكش

الرباط: «الشرق الأوسط»

اعتقلت قوات الأمن المغربية اثنين من منفذي الهجوم المسلح على فندق «اطلس اسني» في مراكش والذي قتل فيه سائحان اسبانيان كما ضبطت الأسلحة والذخائر التي استخدمت في الهجوم واعتقل افراد مجموعة ارهابية نفذت عدة عمليات وخططت لتنفيذ هجمات اخرى في فاس.

والمنفذان للهجوم هما ايت ايدر ستيفان، وهو فرنسي من أصل جزائري ولد في باريس ويسكن في كورنوف في فرنسا وحمادي رضوان وهو مغربي من مواليد عام 1970 في باريس ويحمل الجنسية الفرنسية بينما لم تكشف السلطات المغربية عن هوية الشخص الثالث وهو جزائري فر الى خارج المغرب كما لم تعلن ما اذا كانت قد تقدمت الى السلطات الجزائرية بطلب تسليمه.

واعتقل الأول في محطة القطارات في مدينة فاس اما الثاني فاعتقل في مدينة تاوريرت (شرق المغرب).

كما ضبطت الأسلحة والذخائر التي كانت بحوزة المعتقلين والتي استخدمت في الهجوم وهي: خمسة مسدسات و10 خزن ذخيرة و139 طلقة عيار 7.5 ملم و114 طلقة عيار 9 ملم و35 طلقة عيار 7.5 ملم و114 طلقة عيار 9 ملم و35 طلقة عيار 7.65 ملم ومسدس كاتم للصوت واصبع متفجر وقفازان سوداوان وسكين.

وكشفت مصالح الأمن المغربي ان الهجمات التي نفذت ضد مطعم ماكدونالد بالدار البيضاء يوم 11 سبتمبر (ايلول) 1993 والشركة المغربية للايداع والقرض يوم 26 من الشهر نفسه في وجدة والمركز التجاري «ماكرو» في الدار البيضاء يوم 15 اغسطس (اب) الحالي هي من فعل اعضاء المجموعة الارهابية التي القي القبض على افرادها والذين قالت ان جميعهم سيحالون الى محكمة فاس التي عرض عليها الملف.

اما باقي اعضاء الشبكة المعتقلين فهم كمال بنقشة الملقب برضى وهو جزائري يحمل الجنسية الفرنسية وولد عام 1968 في مدينة اورليان الفرنسية ويقطن فيها، وعبد السلام كرواز الملقب بهشام وهو مغربي من مواليد عام 1968 في الدار البيضاء ويسكن في باريس.

وتجدر الاشارة الى ان الأخيرين القي عليهما القبض ليلة الجمعة الماضية في مدينة فاس وبحوزتهما رشاش من طراز عوزي من عيار 9 ملم مع خزنة معبأة بـ23 رصاصة وقنبلة واحدة مسيلة للدموع وعصا كهربائية وجهاز محمول للاتصال من نوع ياباني مجهز بـ«سكانر» كما عثر على سيارة من طراز مرسيدس مسجلة في فرنسا ويملكها احد اعضاء المجموعة، وعثر داخلها على بندقيتين من عيار 12 ملم (نموذج 88) و20 طلقة للرشاش وسكين وساطور وقناعين.

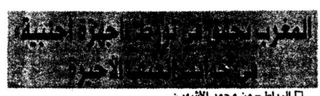
وذكر بيان صادر عن وزارة الداخلية المغربية ان اجهزة الأمن المغربي ضبطت ايضا مخبأ ضخماً للاسلحة والذخيرة في مدينة اكنول بمحافظة تازة (شرق المغرب) وذلك في منزل عائلة احد عناصر المجموعة الارهابية التي كانت تعتزم تنفيذ عمليات في فاس. وقال البيان ان الأسلحة المضبوطة هي 29 بندقية وبندقية من طراز كلاشنيكوف وبندقية من طراز ايطالي و19 قنبلة مسيلة للدموع و99 خزانة بندقية كل واحدة منها معبأة بـ30 رصاصة اي 2970 رصاصة خاصة ببندقية كلاشنيكوف و4365 رصاصة مخنس من عيار 12 ملم و154 رصاصة مسدس اوتوماتيكي من عيار 7.65 وخزانتان لمسدس رشاش و32 جهازاً محمولا للاتصال وجهاز للالتقاط والبث خاصا للتثبيت بالسيارة.

واصدرت العدالة المغربية امراً دولياً يقضي باعتقال وتسليم الاشخاص المتورطين والذين ما زال الأمن المغربي يواصل البحث عنهم.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣١ غشت ١٩٩٤



□ الرباط – من محمد الأشهب:
□ الجزائر – «الحياة»:

■ لمح المغرب الى تورط جهات أجنبية في عمليات عنف ومخططات لشن عمليات تخريب أدت حتى الآن الى اعتقال افراد من مجموعتين منفصلتين يحمل عناصرهما هويات جزائرية وفرنسية. وفي وقت أبلغت الجزائر أمس المغرب «شفوياً» قرار اغلاق الحدود مع المغرب، أفيد في الرباط ان مهاجمي فندق «مراكش – اسني» قتلوا فيه عمداً سائحاً اسبانياً.

وقال مصدر مغربي (رويتر) أمس ان الشبكتين المتورطتين في حادث الهجوم على فندق مراكش، والهجوم على مصرف في وجدة (قرب الحدود الجزائرية) ومنشأت اقتصادية أخرى، مرتبطتان ببعضهما. وأشار الى ان التحقيق يدرس امكان وقوف «أجهزة معينة في الخارج» وراء هذه العمليات.

وقدم مسؤولان رفيعا المستوى في جهاز الدرك الملكي المغربي معلومات عن مواصفات ترسانة الأسلحة التي عثرت عليها قوات الأمن المغربية في حوزة المتورطين في حادث فندق مراكش.

وشرح المسؤولان أمام التلفزيون المغربي الذي قدم صوراً للمعتقلين الأربعة (ايت ايدر شيفن، فرنسي من أصل جزائري، حمادي رضوان، مغربي يحمل الجنسية الفرنسية، كمال بن عكشة، جزائري يحمل الجنسية الفرنسية، عبدالسلام كرواز، مغربي يقيم في فرنسا) كيفية استخدام الأسلحة التي عثر عليها معهم ونوعية أجهزة الاتصال المتطورة.

وفهم من شرح المسؤولين ان وجود كمية وافرة من الأسلحة والعتاد ومستلزمات الرصد والاتصال يفرض وجود اعداد اكبر من العناصر المتورطة المعتقلة. كذلك فإن مصادرة الأمن طلقات الرصاص تفرض وجود خطة أشمل للهجوم على المنشأت الاقتصادية والتجارية ومصالح الأمن والسكان.

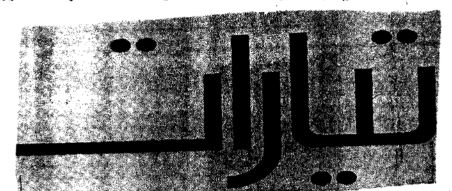
ولاحظت المصادر ان العثور على ترسانة الأسلحة يعني ان العناصر المنضوية في شبكة التخريب وزعزعة الاستقرار مدربة تدريباً وافياً يؤهلها لاستخدام هذه الأسلحة. وتوقعت المصادر ان يكون ادخال الأسلحة الى المغرب تم على فترات لتحاشي اشعار مصالح الأمن المكلفة مراقبة الحدود.

ولاحظ الخبير المغربي الضابط عبدالرحيم الوزاني ان الأسلحة التي حجزت في مدينة فاس، في سيارة من نوع «مرسيدس» تضم بندقية ذات خزان داخلي قادرة على اصابة اهداف عن بعد، وأن العصا الكهربائية التي صودرت من المتهمين استخدمت في تخدير سائق سيارة الأجرة الذي ارشد قوات الأمن الى المتهمين بعدما استيقظ من التخدير. ولاحظ أيضاً ان الرشاش الذي عثر عليه من عيار ٩ ملم يستخدم في الهجوم عن قرب ويسهل اخفاؤه نظراً لصغر حجمه. وشرح كيف ان أفراد الشبكة كانوا يعتزمون استخدام القنابل المسيلة للدموع لخنق الضحايا وتنفيذ هجماتهم. وقال ان المسدس الذي عثر عليه في وجدة، شرق الحدود مع الجزائر، من عيار ٩ ملم ويتميز بخزان يضم ٣٠ طلقة.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤



المغرب - الجزائر: من أجل حفنة من الدولارات؟



حادث سطو عادي من النوع الذي يقع مثله كل دقيقة. قتيلان. سرقة الف دولار ليس الا، نقداً وعداً اعقبه وضع اليد على «العصابة» وفي غمرة ذلك جرى تنفيذ عدد من الاعتقالات.
فرنسيون من اصل جزائري. مغاربة مثلهم. مقيمون في مدينة ليون. «اشقياء» نقلوا نشاطهم الصيفي الى البلاد. قيل ان اسلحة ضبطت في منزل والد احدهم. لا دليل على صلة ما مع ما يجري في الجزائر. ولكن ثمة كهرباء في الجو. واذا بهذا الحادث يتحول الى ازمة خطيرة جداً بين المغرب والجزائر. يبدأ الاول باشتراط سمات دخول على مواطني البلد الثاني. فيرد هذا باغلاق الحدود. يقع مسافرون في الاسر. يجري الافراج عنهم. ثم تقفل الابواب براً وبحراً وجواً. تطلق الشرطة غرائزها. المعاملة سيئة جداً. ثارية. تتزايد الاحتجاجات: لن اطأ هذه الارض ثانية! المغربي المحظوظ مثل الجزائري المحظوظ هو من يستطيع التسلح بجواز سفر فرنسي. ينقذه ازدواج الجنسية من معاناة قاسية. ولكن من الصعب على المرء ان يتناسى من ارغمه على انكار هويته واضطره الى ان يشهر بطاقة «المستعمر السابق». ويستاء كل حاكم من ان الآخر طبق الاجراءات التي اوصى، هو، بها. يرى في هذا الآخر صورة كريهة لنفسه فيكرهه. عندما يتكاره بلدان جاران يصبح الحديث عن احتمال قطع العلاقات الديبلوماسية تحصيل حاصل.

ثم تنهال التفسيرات ذات الطابع التآمري. مغربياً، ما يجري واضح وضوح الشمس. النظام الجزائري عاجز، فاشل، قمعي، عسكري، يتخبط في مشاكل لا حصر لها ولذلك فانه لم يجد حلاً لأزمته الا تصديرها (من هنا «فكرة» اقفال الحدود!). يهرب الى الامام ويسعى نحو تعبئة داخلية عبر افتعال مشكلة خارجية. جزائرياً، الأمر بالوضوح نفسه.

نظام مغربي مرتبط بقوى خارجية. يتوارث حكامه (وشعبه) كراهية جيرانهم. يريد استغلال الانشغال من اجل وضع يده على الصحراء وتجاوز الاستفتاء والحل الدولي. ليس مستبعداً ان يكون موغلاً في التواطؤ من أجل الانقضاض على الجزائر. يقيم علاقات ملتبسة مع اسلامييه واقرانهم. وما اقدامه على تسليم واحد من قادتهم الا محاولة للتغطية على دعمه لهم. يعجز عن ابطال مؤامراته.

... اذا كانت الحرب «المخرج» الوحيد فلتكن. لن تكون الاولى. مجرد حرب أخرى. لا بد من تلقين الآخر درساً. مجرد حادث سطو عادي؟...

يفترض بالبلدين انهما جاران تكونت حدودهما منذ قرون. لعلها، من المحيط الى الخليج، الاكثر استقراراً. ثمة اشكالات فيها، طبعاً، لكنها غير جدية وقد جرى التفاهم حولها. لقد خاض المغرب والجزائر نضالاً مشتركاً ضد مستعمر واحد. كانت الاحزاب واحدة ثم عرفت مسارات متقاربة. قدم الواحد منهما للآخر مساعدات في فترات حرجة وبدت، وقتذاك، اقل واجبات التضامن امام «حلم المغرب العربي الموحد» الذي هو جزء من «امة عربية واحدة» و، تالياً، من «امة اسلامية» لا يمكنها الا ان تكون واحدة بدورها. «اختار» كل منهما نظاماً اجتماعياً اعتبره مناسباً وادى ذلك الى توترات ناجمة عن تباين الطريقين ولكن «الاتحاد المغاربي» عاد فجمعهما. انه هيئة اقليمية لها رئيس دوري

وتتفرع عنها لجان. وتنتظم عملها اجتماعات شبه دورية. وفيها خبراء يضعون مشاريع مشتركة من افضل ما يكون. يكفي ان يراها المرء على الورق حتى يتخيل ما تعنيه لو جرى تنفيذها. افكار كبيرة وانجازات صغيرة. ولكن المحصلة العامة ايجابية. افضل من لا شيء. افضل من حرب على كل حال. يمر الاتحاد في ظروف صعبة. حصار ليبيا وجه اليه ضربة قاسية اذ تضامن اعضاؤه مع المحاصرين واصبحوا يستغربون مع المستغربين رفض ليبيا تسليم هذا العدد القليل من المتهمين. «اقفل» الاتحاد، مؤقتاً، بسبب الحصار ومن اجل اجراء تصليحات ضرورية. كاد يتعطل ولكنه لم يفقد وظائفه كلها.

يصلح، مثلاً، لتمضية الوقت الى ان يفتحها الله في وجه الجامعة العربية فتعود اليها العافية. يمكن استخدامه، على الاقل، بمثابة «غرفة انتظار». ثم ان الاتحادات، مثله، تعاني مشاكل كثيرة. قطر تعزف وحدها في «مجلس التعاون الخليجي». اما الاتحاد الرباعي العربي، مصر، العراق، الاردن، اليمن، فلم يكتف بحرب بين اعضائه فكان ان حاربت اليمن - اليمن! «المغاربي» ليس اسوأ من «الرباعي». ان لم يدفع نحو التقدم فليس اقل من ان يشكل اطاراً للجم التدهور. لمَ لا يساير مزاجاً عاماً يوكل الى المنظمات الاقليمية دوراً اكبر حين يعجز بطرس غالي عن

استدراج «الكبار» او حين يقوم هؤلاء بالعمل الصعب ولا يعود باقياً سوى... الصيانة!

البلدان جاران وقد انتهى الاستقطاب الدولي الذي تجاذبهما. الدعوة الثورية الجزائرية جزء من الماضي. لم يبق من «اعراضها» الا تاييد «البوليساريو»: كفاح مسلح في صحراء قاحلة وتكتيك نضالي جديد يقوم على تقليل عدد السكان من اجل زيادة الاصوات المؤيدة. تقترب الجزائر من المغرب. تتجه نحو الليبرالية واقتصاد السوق علماً ان ملكية الدولة فيها قد تكون اقل من ملكية مجموعة شركات وافراد في البلد الشقيق. ليس هذا مهماً. يقولون «تخصيص»، قل «تخصيص» ويصاحب هذا الانتقال ادخال لون من التعددية السياسية. النقد ممكن اما تداول السلطة فدونه الاهوال. يمكن، بصورة خاصة، التشديد على مبدأ تداول السلطة عند الجيران. لا بل



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

يستحسن فعل ذلك. انه ممارسة علاجية تنفع في تنفيس «الاحتقان الديموقراطي».

وللبلدين علاقات دولية متشابهة. «غرام وانتقام» مع فرنسا. اثارة غيرتها بغزل مع الولايات المتحدة. اهتمام بـ «تنويعات» اخرى ايطالية او اسبانية. الاصدقاء العرب لدولة هم الاصدقاء العرب للدولة الثانية. لا تحالفات عميقة واستراتيجية ولا عداوات ايضاً. يصعب التمييز بين العاصمتين. قد تكون واحدة، الرباط اشد حماسة للتسوية السلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي وهي تنتدب نفسها لدور وتلعبه. الثانية متحمسة ايضاً بقدر ما تسمح لها انشغالاتها. وبما ان لا دور لها. كما يبدو، فانها تختبئ وراء الموافقة الفلسطينية متسلحة بانه سبق لها، في الماضي، ان شجعت منظمة التحرير على كل اوهامها. وذلك منذ اليوم الأول...

البلدان متقاربان في عدد السكان وفي نسبة النمو السنوي وفي حجم الدين الخارجي قياساً الى الناتج المحلي لكل منهما. جدولة الديون هي نفسها. الدائنون انفسهم. سبق بلد الثاني الى التجاوب مع شروط المؤسسات النقدية الدولية، غير ان الجزائر استلحقت نفسها وهي تقفز، الآن، قفزاً في هذا الاتجاه. لا يلغي هذا «التماثل» احتمالات التكامل. هذا ما يقوله الخبراء ودراساتهم. ما ينساه هؤلاء ان التكامل فعل عقلاني. هادئ، راشد. وما ينسونه ايضاً ان «حادث السطو» وغنيمة الالف دولار، كادت تهدد بانقلاب الموازين الاقتصادية بين البلدين لذا حصل التصعيد «من اجل حفنة من الدولارات». يمكن الاستطراد، فصولاً، في تفصيل قائمة المعطيات التي كان يمكنها ان تجعل جيرة المغرب والجزائر نموذجية. ولكن ما الفائدة؟ التوتر يفقأ العيون وطبول الحرب تقرع بحيث باتت الأمنية القصوى الاكتفاء بعداء بارد.

لا يجب نسيان الخلافات السابقة بين البلدين، ولا ثقل ماضي المواجهات، ولا التفاوت بينهما، سياسياً (من «الهدوء النسبي» الى الاضطراب الشديد)، ولا ما جرى التعارف على تسميته، تجاوزاً، «قضية الصحراء». هنا، ايضاً، يمكن الاستطراد ولكن اقصى ما يمكن الوصول اليه هو ما هو قائم بين اي دولتين في العالم. يجب ان يكون المغرب والجزائر بلدين عربيين، وان يكون تدرر المنطقة بلغ هذا الحد، حتى تنعدم العقلانية وتحل محلها خفة تستطيع ان تنتقل، من الخلافات الطبيعية الى التلويح بحرب، وهذه مسافة فلكية، بسرعة اين منها سرعة الضوء.

جوزيف سماحة



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

فى أزمة المغرب والجزائر.. الجذور .. والعبور!

على الرغم من تراجع الحكومة المغربية، عن جانب من القيود المفروضة بشان دخول المواطنين الجزائريين الى الأراضى المغربية، واستثنائها للمرتبطين الجزائريين بالمصاهرة مع مغاربة أو مغربيات من هذه القيود، فانه من الامور المقلقة التى تزيد من هموم امتنا العربية، ان تتفجر بصورة حادة ازمة الخلافات بين البلدين الشقيقين، مما يهدد بمزيد من التدهور، ويخشى المراقبون من تصاعد هذه الازمة على الصورة الحادة التى وصلت اليها، أن يتطور الموقف بين البلدين الى المدى الذى قد يؤدى الى القطيعة فيما بينهما.. خاصة ان المضاعفات التى قد تفرزها هذه الأزمة، ستنعكس بالكثير من الأضرار على مصالح الشعبين الشقيقين، وفى مرحلة تضغط فيها حالة الركود الاقتصادى التى تسود العالم، على صدر البلدين اللذين يربطهما الكثير من المصالح المتشابكة!!

كما ان تداعيات هذه الأزمة ربما تهدد مستقبل مؤسسة «الاتحاد المغاربى» والتى لم يمض على قيامها غير سنوات قليلة..

ومعروف أنه منذ استقلال المغرب والجزائر، تركت رواسب المد الاستعمارى فى هذه المنطقة الكثير من المشاكل والتعقيدات، ووصلت ذروة الخلافات فيما بينهما الى حد قطع العلاقات التى استمرت حوالى اثنى عشر عاما، من منذ منتصف عام ١٩٧٦ الى قرابة منتصف عام ١٩٨٨ وهى اطول قطيعة تحدث بين بلدين شقيقين، وكانت بؤرة الانفجار التى طالما هددت مسيرة العلاقات بين البلدين، هى النزاع على تقرير مصير الصحراء الغربية، بعد جلاء قوات الاحتلال الأسبانى عنها منذ مايقرب من عشرين عاما، الى أن حدث الانفراج بين البلدين، بجهود سعودية قادها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود، فى لقاء مصالحة بين الجانبين شارك فيه بنفسه.. وتقرر ان يترك أمر البت فى مستقبل الصحراء، الى استفتاء يقرر فيه شعبها مصيره، تحت اشراف الأمم المتحدة .. ومنذ ذلك الوقت والعلاقات بين البلدين تاخذ مسارها الطبيعى،

وتم تبادل الأسرى من الجانبين فى معارك الصحراء التى كانت تشنها جبهة «البوليزاريو» بدعم جزائرى، وفتحت الحدود بعد اغلاقها طوال مدة القطيعة، مما اتاح التقاء الاف من الأسر والعائلات المتصاهرة من الجانبين على طرفى حدود البلدين، وعادت الحركة التجارية الى أوج نشاطها بين الشعبين!

اهتزاز الاتحاد المغاربى..

ومعروف انه بعد أقل من عام من عودة العلاقات بين المغرب والجزائر، اتفقت دول المغرب العربى الخمس - المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا - على اقامة اتحاد فيما بينها أسمته «الاتحاد المغاربى» وبعد اجتماع لقادتها الخمسة - الملك الحسن الثانى والرئيس الجزائرى السابق الشاذلى بن جديد والرئيس التونسى زين العابدين بن على والزعيم الليبى معمر القذافى والرئيس الموريتانى معاوية ولد الطايع - فى القصر الملكى المغربى فى السابع عشر من فبراير ١٩٨٩ «بمراكش» اعلنوا فيه وثيقة انشاء الاتحاد المغاربى، وكان من أهم مافى ديباجيتها، أن وحدة الدين واللغة والتاريخ والامانى والتطلعات والمصير، هى الاسس التى تم بمقتضاها قيام الاتحاد وانها مرحلة أساسية لتحقيق الوحدة العربية، مع تاكيد احترام السيادة القطرية لدول الاتحاد الاعضاء وتعزيز استقلالها وصيانة مكتسباتها!!

والسؤال الآن..

الى اى مدى تمضى أزمة العلاقات بين البلدين ؟

واذا كانت الظروف والملابسات المحيطة التى يمر بها عالمنا العربى فى الآونة الحاضرة، قد لاتتيح بالقدر الكافى ترتيب تحرك عربى عاجل لاحتواء الازمة بين البلدين الشقيقين، فان ذلك يعتبر عجزا مشينا وانتكاسة خطيرة للجهد العربى المشترك فى حده الادنى، وليس هناك من بديل سوى اسداء النصح ببلوماسية حذرة، نظرا لان قضايا الخلاف تدور حول مشاكل على درجة عالية من الحساسية، ويصعب اقتحامها أو المضى فى تسويتها، لانها ذات جذور عميقة فى بناء النظامين المغربى والجزائرى!

واذا كانت القضايا التى فجرت الازمة بين البلدين شديدة التعقيد وذات حساسية عالية فالسؤال هو: اين الأشقاء الشركاء فى منظومة الاتحاد المغاربى؟

ربما تكون هناك مبادرات متواصلة لعبور هذه الأزمة، وخاصة من جانب الشقيقة تونس..

ولاندرى ماذا كانت القيادة الليبية فى الظروف المحيطة بها، تستطيع القيام بمبادرة عاجلة فى كل من العاصمتين المغربية والجزائرية.. او ان أرضية الخلاف بين القيادتين فى الجزائر والرباط مليئة بالأشواك وبالالغام التى يصعب عبورها وقد يؤدى الاقتراب منها الى مزيد من الانفجار؟

صحيح .. أنه حدث منذ فترة توتر واضح فى العلاقات بين البلدين، وجاء ذلك عقب تصريحات من العاهل المغربى فى بداية العام

ذاكرة التاريخ

بقلم :
زكريا نيل



المصدر : ....الأهـــــرام

التاريخ : ....٣ سبتمبر ١٩٩٤.......

الماضي، حول العلاقة بين الاصوليين والسلطات الجزائرية .. ولخطورة هذه التصريحات نبه الملك الحسن مسبقا الى انه يتحدث بوصفه رجل سياسة، وليس بوصفه ملكا، واخذ في عرض آراء غير مألوفة حول العلاقات بين الاصوليين والسلطة في الجزائر..

واشار الحسن الى ان نجاح الجبهة الاسلامية للانقاذ في الانتخابات التشريعية في ديسمبر عام ١٩٩١ والتي الغيت بعد ذلك كان تجربة مثيرة، وانه كان يامل في مراقبة الاسلوب الذي كان التيار المتطرف سيحاول التغلب به على تناقضاته، عندما كان سيتولى مسئوليات الدولة التي يجب النهوض بها يوميا..

الا ان رد الفعل الجزائري على هذه التصريحات الملكية كان عنيفا، ووصفتها الصحافة الجزائرية في ذلك الوقت بانها استفزازية ولاتخلو من الاستخفاف، بل أن احدى الصحف الجزائرية قالت : «أن الحسن الثاني يحب ان يرانا ودماؤنا تنزف» .. كما أن وزير الخارجية الجزائرية «في ذلك الوقت» السيد الأخضر الابراهيمي «علق في انفعال شديد على تصريحات العاهل المغربي قائلا» إن هؤلاء الذين يريدون للجزائر أن تكون حقلا للتجارب مطالبون أولا بفتح بلادهم أمام هذه التجارب!!

●●●

غير أن واقع الحقيقة في مسار هذه الأزمة، أن صحف البلدين كان لها دور في تأجيجها وكثيرا ماكانت تلهب تحقيقاتها حول القضايا المتنازع عليها مشاعر الجانبين، وفي نفس الوقت كانت بعض الأقلام تقع في العديد من التناقضات ولاتستطيع التوفيق فيما بينها، خاصة فيما يتصل بالموقف المغربي من الحركة الاصولية المتطرفة.. ففي حين كانت بعض الصحف تدعى أن العاهل المغربي يحتوى التيار الأصولي ويضع حدا لانتشاره في بلاده، تعود فتقول: إن الاصوليين في الجزائر يوصفون بانهم «الطابور الخامس» للمغرب، وفي نفس الوقت تذكر هذه الصحف أن «الرباط» تدرك مخاطر دعم الاصوليين المغاربة للجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر، ولحركة النهضة في تونس، وأن ذلك تسبب في سوء تفاهم بين المغرب وبين البلدين الشقيقين، ومن ثم فان الحكومة المغربية سارعت ذات مرة الى مصادرة صحيفة للأصوليين في المغرب بناء على طلب تونس، كما رفضت من قبل السماح للمتحدث باسم جبهة الانقاذ الجزائرية «انورهدام» بدخول المغرب، مما ادي الى صدور احتجاج من الجبهة على عملية هذا الطرد الذي أبرزت نشره بشكل واضح الصحف المغربية! أليس ذلك تناقضا واضحا في طرح الوقائع؟

وعلى اية حال .. ومع كل هذا الخلط في الطرح لدوافع هذه الأزمة، فان الحقيقة ان نبض العلاقات بين البلدين لم يكن في يوم من الايام يتمتع بالاستقرار.. كان يتغير انخفاضا وارتفاعا من وقت الى آخر، وكان القلق دائما مايكتنف سير هذه العلاقات، وان الامر الذي لاشك فيه، ان مركز التوتر فيها، يكمن دائما في قضية الاستفتاء على تقرير مصير الصحراء، واستمرار توجيه الاتهامات المتبادلة حول سلوك الجانبين تجاه هذه القضية، وخاصة اتهام السلطات المغربية بالنزوع الى اتخاذ مختلف الوسائل التي تهدف - على حد زعم الجزائر - الى تكتيل المواطنين الصحراويين في كفة الترجيح لصالح الانضمام الى المغرب!

وقد لاتكون الحقيقة كلها فيما يدعى بأن وراء توتر العلاقات بين البلدين، تعاطف المغرب مع الاصوليين الجزائريين.. فالسلطات المغربية كثيرا ماقامت بمطاردة المتطرفين الجزائريين المتسللين الى داخل الحدود المغربية وتوقيفهم أو اعادة تسليم بعضهم الى السلطات الجزائرية!

معاقبة الشعبين

ومهما يكن من أمر مايجرى بين البلدين، فان الاجراءات التي يتخذها كل جانب على الحدود ويصفها الجانب الاخر بانها مستفزة، لايمكن الا أن تعبر عن واقع مرير، ماكان يصح أن يحدث بين دولتين عضوتين في منظمة الاتحاد المغاربي، وفي وثيقتها الاساسية نص على وجود هيئة قضائية مهمتها فض المنازعات الاقليمية، وتتكون هذه الهيئة من عشرة أعضاء، بواقع عضوين لكل دولة، ولكنها اما متجمدة أو مشلولة، شانها شأن كل اجهزة «سكرتيرية» الاتحاد المغاربي، التي تعصف بها خلافات أعضائها من حين الى حين، على الرغم من أن المشاهد الاعلامية التي تضم صورة قادتها متكاتفين لم تكن تمثل واقع الحقيقة فيما يجرى داخل السراديب المظلمة بالهياكل الاتحادية!!

والسؤال الأخير: لماذا كلما اختلف قادة البلدين، سارع كل جانب الى توقيع العقوبات على شعب الجانب الآخر وكأنه من رعايا دولة من الاعداء؟

لمصلحة من كان التفريق بين الزيجات المغربية والجزائرية المتصاهرة على جانبي حدود البلدين؟

وكيف تتم عمليات الملاحقة والطرد بصورة مهينة واستفزازية؟ انها صورة جديدة لم تشهدها تقاليدنا المتوارثة من قبل على الساحة العربية، وكانها تمثل مشهدا من مشاهد الفصل العنصرى او العرقى الذى ولى زمانه وسقطت قلاعه..؟؟ حاشانا ان تصل بنا اى خلافات الى مثل هذه الوصمة المشينة!!

المصدر : الوسط
التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٤

المغرب: تدريس اللهجات البربرية لتعزيز الانفراج السياسي

الرباط - رضا الاعرجي:

في خطوة اعتبرت مكملة لقراره اطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين وعودة المنفيين منهم، دعا الملك الحسن الثاني الى تدريس اللهجات المحلية الامازيغية الثلاث، في المرحلة الابتدائية، واضعاً بذلك حداً للسجال الدائر منذ سنوات بين التيارين العربي والبربري حيال موضوع الخصوصية الثقافية للمغرب والمطالب المرفوعة في اطار حقوق الانسان الثقافية لتعزيز مكانة الثقافة الامازيغية.

وأجمعت الاوساط المغربية على الاهمية التي تنطوي عليها دعوة العاهل المغربي. ففي حين اعتبرها التيار العربي محاولة لكسر الواجهة الثقافية التي تخفي وراءها دوافع سياسية رأى فيها ممثلو الاتجاه البربري دليلاً الى رغبة الحكم في الانفتاح على المجتمع السياسي المغربي بمختلف مكوناته.

وفي كل الاحوال تمثل الخطوة المغربية في نظر الكثيرين «اعترافاً» بتنامي النزعة الامازيغية، التي ترجع في توجهاتها الى السنوات الاولى من استقلال المغرب، ومع تأسيس اول حزب يتبنى قضية تمثيل سكان البادية، خصوصاً الامازيغيين داخل الجهاز الحاكم، هو حزب «الحركة الشعبية» بزعامة المحجوب احرضان، الضابط في الجيش الفرنسي اثناء الحماية، بعد فترة قصيرة من الانشقاق في صفوف حزب الاستقلال عام ١٩٥٩ والاعلان عن تأسيس حزب «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» الذي جرى تفسيره على اساس تخلص العناصر السوسية (البربرية) من هيمنة العناصر الفاسية (العربية).

وعلى رغم ان الاحزاب المغربية ابدت في برامجها وتصوراتها تفهماً للمشكلة اللغوية في البلاد، لكنها، ومن منطلق الحفاظ على وحدة الشعب المغربي، شككت دائما في اهداف البربرية السياسية، بما فيها حزب «التقدم والاشتراكية» الذي خرج من رحم الحزب الشيوعي الفرنسي، حيث اعتبرت هذه الاهداف وسيلة لاعادة انتاج سياسة الحماية المتمثلة في اصدار الظهير (القانون) البربري عام ١٩٣٠ الذي احدث بموجبه سلطتين قضائيتين، عربية وبربرية. وتحت هذا الهاجس الذي يستحضر عادة التجربة الجزائرية منذ الاحداث الدامية التي شهدتها مدينة تيزي وزو عام ١٩٨٠، قوبلت التوجهات الأخيرة للتيار البربري بالدفاع عن الثقافة الامازيغية، بالتجاهل او الاستنكار، سواء داخل مجلس النواب، او على صفحات الصحف التي هي في غالبيتها ناطقة بلسان الاحزاب السياسية. وتجدر الاشارة الى ان الخطاب البربري يرتكز على التعدد اللغوي والعرقي للمجتمع المغربي»، وعلى مكونات الشخصية المغربية العربية والامازيغية والمطالبة برد الاعتبار للغة الامازيغية كلغة وطنية ثانية. وكان لافتاً انتقال هذه المطالب الى الشارع حيث عرفت تظاهرات عيد العمال الأخير في الاول من ايار (مايو) شعارات مكتوبة بالامازيغية ادت الى اعتقال عدد من الناشطين البربر قبل ان يطلق سراحهم اخيراً بموجب قرار العفو السياسي.

بعد إقرار حكومة مدريد قوانين الحكم الذاتي لسبتة ومليلة

انتكاس مساعي التهدئة في العلاقات الاسبانية-المغربية

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ رات مصادر مغربية في موافقة حكومة رئيس الوزراء الاسباني فيليبي غونزاليس على قوانين منح الحكم الذاتي لمدينتي سبتة ومليلة اللتين تحتلهما اسبانيا شمال البلاد، إيذاناً بمعاودة الخلاف المغربي - الاسباني إزاء مستقبل المدينتين. إذ على رغم التصريحات التي افادت بوجود نوع من التفهم لمطالب المغرب في أوساط الحكومة الاسبانية، فإن اقدام حكومة مدريد على هذه الخطوة يشير الى انتكاس المساعي التي بذل الطرفان للحؤول دون تصعيد الموقف.

فقد أعلن الدكتور عبداللطيف الفيلالي، رئيس الوزراء المغربي، الشهر الماضي ان وزير الخارجية الاسباني خافيير سولانا ابدى نوعاً من التفهم لمطلب المغرب الدخول في مفاوضات على مستقبل المدينتين ضمن تشكيل مجموعة عمل من الجانبين «تبحث في بسط سيادة المغرب على المدينتين، وتراعي المصالح الاسبانية».

وقال الدكتور الفيلالي ان انسجام المطالب الاسبانية إزاء عودة جبل طارق الى سيادة اسبانيا يجب أن ينعكس ايجاباً على مطالب عودة المدينتين الى سيادة المغرب. وتتوقع المصادر ان يكون لموافقة حكومة مدريد على قوانين منح الحكم الذاتي لسبتة ومليلة مضاعفات على العلاقات بين البلدين. وعلى رغم ان القوانين لن تصبح نافذة الا بعد موافقة البرلمان الاسباني عليها، فالارجح أن يحدث موقف الحكومة الاسبانية ردود فعل مغربية، اقلها اعتباره تجاهلاً للمساعي التي تبذلها الرباط لتطويق اي خلاف بين البلدين. وكانت حكومة الدكتور الفيلالي اعتبرت العمل من اجل استرجاع المدينتين من اسبانيا التزاما مبدئياً في برنامجها الحكومي. وقال العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في آذار (مارس) الماضي ان «لا تنازل ولا مساومة على مستقبل المدينتين».

وياتي هذا التطور في غضون اعداد البلدين لقمة كان مقرراً أن يستضيفها المغرب، تجمع الملك الحسن الثاني والعاهل الاسباني خوان كارلوس في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل للبحث في العلاقات الثنائية وتطورات الوضع في منطقة شمال افريقيا. كذلك كان مقرراً ان تنعقد على هامش القمة اجتماعات للجنة العليا المشتركة التي تضم رئيسي حكومتي البلدين ووزيري الخارجية ومسؤولين في القطاعات الاقتصادية والتجارية، ما يعني ان الموقف الذي اتخذته حكومة مدريد يمكن ان يؤثر سلباً في تطور علاقات البلدين.

يذكر ان المغرب واسبانيا ابرما معاهدة تعاون تشمل قطاعات التجارة والصناعة والتعاون العسكري. ويرى الجانبان ان هذه المعاهدة تضع الاطار الملائم لتوجيه مسار علاقات البلدين. إلا ان بقاء قضية سبتة ومليلة عالقة يعكر صفو العلاقات التقليدية بين الجارين اللذين لم تسلم علاقاتهما من توتر يليه انفراج.

المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٤

اعتقال المتورطين فى حادث الفندق المغربى

الرباط - وكالات الانباء - اصدر القضاء المغربى امرأ باعتقال وتسليم الاشخاص الفارين المتورطين في حادث الهجوم على احد فنادق مراكش، الذى راح ضحيته سائحان اسبانيان ووصف ادريس البصرى وزير الداخلية المغربى مرتكبيه بانهم من الارهابيين الخطرين.

وذكر مصدر مسئول انه من بين المطلوب القبض عليهم المواطن المغربى عبدالرحمن عبدالسام محمد الذى عثرت قوات الشرطة فى منزله على كميات كبيرة من الاسلحة.

واضافت المصادر انعبدالرحمن عضوفى جماعة تضم ٦ جزائريين ومواطنا من اصل مغربى بفرنسا وانه تم القبض على ٤ اعضاء منهم.

وكانت فرنسا قد اعتقلت يوم الخميس الماضى ٢٧ شخصاً بحثا عن اى اعضاء آخرين فى الجماعة كما اكد شارل باسكوا وزير الداخلية الفرنسى ان المعتقلين لهم علاقة مباشرة بالحادث.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٤

باريس: أحد الاسلاميين المبعدين متورط في حادث مراكش

□ باريس –
من رنده تقي الدين:

■ تقدم امس التحقيق الذي تقوم به السلطات المغربية بالتعاون مع السلطات الفرنسية في شان قضية الهجوم المسلح على فندق اطلس في مراكش الاسبوع الماضي. وتوصلت باريس الى كشف احد المتهمين المرتبطين بهذه العملية وهو احد الاسلاميين الذين طردتهم فرنسا الى بوركينا فاسو وهو مغربي الاصل واسمه محمد شيلا.

وقالت المصادر الأمنية الفرنسية ان شيلا احد المتورطين الأساسيين في عملية مراكش، مشيرة الى انها كشفت ذلك بعد حملة الاعتقالات التي قامت بها قبل يومين. ففي اطار هذه الحملة اعتقلت قوات الأمن أول من امس أربعة أشخاص في مدينتي افينيون واورليان وثبت ان اثنين

التتمة في الصفحة (٤)

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

باريس: أحد الاسلاميين

تتمة الصفحة الاولى

منهم مقربان من محمد شيلا المطرود الى بوركينا فاسو. وعثر في حوزتهم على وثيقة مع ختم لـ «الجيش الاسلامي للانقاذ» الجزائري. وقالت المصادر ان بعض الموقوفين في المغرب أخبر أن محمد شيلا ضالع في عملية الهجوم المسلح على فندق اطلس.

على صعيد آخر، نقلت السلطات المغربية عن عبدالرحمن بوجدلي الذي عثر لديه على مخبأ للسلاح في المغرب ان اباه يقيم في فرنسا ويعمل موظفاً في وزارة التجهيز الفرنسية وهو يحمل الجنسية الفرنسية والمغربية.



المصدر : المصور

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٤

الجزائر والمغرب: أزمة نظامين في «حرب التأشيرات والحدود»!

تقرير إخباري:
عماد الدين حسين

في الوقت الذي كان فيه الحسن الثاني عاهل المغرب يأخذ قراراً بطرد الجزائريين من المغرب وضرورة حصولهم على تأشيرات دخول مسبقة جاء قراره بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل وافتتاح مكاتب اتصال متبادلة في الرباط وتل أبيب وفي غزة أيضاً ذراً للرماد في عيون العرب المتعبة!

الأمر الذي وصفه شيمون بيريز بأنه يمثل أكثر من هدية في عيد رأس السنة العبرية لأنه البداية الفعلية لنظام إقليمي جديد.

والخلاف المغربي الجزائري الأخير والذي حمل عنوان «حرب التأشيرات والحدود» أكد بما لا يدع مجالاً للشك أن علاقة أي نظام عربي بإسرائيل حتى لو كانت غير معلنة

هي أفضل مثل المعايير من علاقته بنظام عربي آخر حتى لو كان جاره. وأن هذه الأنظمة تضحي أولاً بشعوبها من أجل خلافات أقل ما توصف به أنها «تافهة» ويمكن احتواؤها بسهولة.

والخلاف الأخير الذي فجر المشكلة التي كادت أن تؤدي إلى قطع العلاقات بين الجزائر والمغرب بدأ بقيام أربعة أشخاص أحدهم مغربي و٣ فرنسيين من أصل جزائري بهجوم مسلح على فندق أطلس «أسني» بمراكش الأسبوع قبل الماضي أسفر عن مصرع إسبانيين. البعض في أجهزة الأمن ربط هذا الحادث بمجموعات أصولية منظمة تريد نقل النموذج الجزائري إلى المغرب خاصة بعد ضبط شبكة تضم جنسيات مختلفة تعد لعمليات تخريبية ضد المصارف والأجانب وأن هذه الشبكة نفذت منذ فترة هجوماً ضد أحد المصارف بمدينة وجدة خاصة في ظل وجود أصوليين بالمغرب رغم وجودهم حتى الآن تحت السيطرة. البعض الآخر رأى في الهجوم الأخير على فندق مجرد حادث سطو عادي أسفر عن سرقة ألف دولار فقط وأن كل ما قيل عن علاقة شبكة الأصوليين الجزائريين من أصل فرنسي في مدينة ليون لا يستند إلى معلومات موثقة.. ولذلك يعتقد هؤلاء أن قرار المغرب بضرورة حصول الجزائريين على تأشيرات دخول مسبقة كان عملاً متسرعاً ومستفزاً ودفع ثمنه المسافرون الأبرياء، وخلال ساعات كان عشرة آلاف جزائري يعودون لبلادهم من المغرب بطريقة مهينة وتحولوا إلى أسرى لدى شرطة الحدود المغربية والذي نجا منهم فقط كان يحمل جوازات سفر فرنسية مزدوجة بالإضافة لجنسيته الجزائرية وهكذا يصبح جنسية المستعمر السابقة لدى الجزائري والمغربي هو جواز المرور على حدود عربية مشتركة وكان مشهد الآلاف الجزائريين تحت أشعة الشمس

الحارقة على الحدود كفيلاً بتكفير المواطنين بأي فكرة عن العروبة بسبب سياسات أنظمة قطرية متخلفة.

وفي المقابل فإن رد الفعل الجزائري على القرار المغربي والقاضي بإغلاق الحدود «كلياً» مع المغرب جاء أكثر تسرعاً وساعد في تأزيم المشكلة ودفع ثمنه أولاً ١٩٠٠ مغربي عادوا لبلادهم من الجزائر وتوقف السائحون الجزائريون عن زيارة المغرب وعددهم يصل لمليون شخص سنوياً كما أنه ساعد في زيادة التضييق على المواطنين الجزائريين الذين يفرون إلى المغرب هرباً من جحيم تفجر العنف الدامي بين الحكومة وخصومها من جبهة الانقاذ والجماعة الإسلامية المسلحة بل ان فرنسا وجدت في الخلاف فرصة لطرد المزيد من الجزائريين والمغاربة المقيمين في أراضيها لاحتمال وجود صلة بحادث الهجوم على الفندق والقت القبض على ٢٧ شخصاً يشتبه في صلة لهم بأعمال التفجير في المغرب وبعدها قلصت من تأشيرات الدخول الممنوحة إلى جزائريين جدد إلى أراضيها.

والذي يتفق عليه الجميع ان حادث الفندق الأخير لم يكن إلا القشة التي أشعلت المشكلة بين البلدين فرغم الهدوء الذي ساد علاقات البلدين منذ سنوات ورغم قيام المغرب بتسليم أحد قادة الجماعة الإسلامية المسلحة وهو عبد الخالق لعيايده «أبو عدلان» إلى الجزائر في أغسطس قبل الماضي.. والأهم رغم وجود البلدين في مجلس التعاون المغاربي المشترك المكون منذ عام ١٩٨٨ . رغم كل ذلك فإن علاقات البلدين أو بمعنى أدق النظامين ظلت متوترة سراً أحياناً وعلناً في معظم الأحيان والسبب الرئيسي في ذلك هو مشكلة جبهة البوليساريو التي وجدت دعماً جزائرياً مستمراً في حربها ضد النظام المغربي لإقامة الجمهورية الصحراوية.. وحتى بعد ان نفضت الجزائر من دعمها للبوليساريو لانشغالها بمشاكلها الداخلية المتفاقمة فإن سوء الظن ظل قائماً بين البلدين لأسباب متعددة منها التوجهات العامة لكلا النظامين عربياً ودولياً فأحدهما وهو الجزائر كان ثورياً اشتراكياً والآخر رجعياً محافظاً.. وتنافس الطرفان مؤخراً على كسب رضاء الغرب وصندوق النقد بل وإسرائيل التي ظل المغرب يحتفظ معها بعلاقات تحتية خرجت مؤخراً إلى النور وسيتوجها بالمؤتمر الموسع للشرق أوسطية في ٣١ اكتوبر القادم. والمغرب من جهته يعتقد بأن

الجزائر تريد التخفيف من حدة مشاكلها المستعصية داخلياً عبر تصدير نموذجها أو نقل جزء منه إلى المغرب وتعتقد أجهزتها ان متطرفى الجزائر سينشطون مستقبلاً فى اراضيها وعقب قرار التاشيرات الأخير قال بيان للجماعة الإسلامية المسلحة بانه مالم يتب الملك الحسن إلى الله ويتراجع عن قراره فسيتم إعلان الجهاد فى عقر داره ونوه البيان بانها ليست المرة الأولى التى يغدر فيها الملك «بالمجاهدين» فى اشارة إلى تسليمه «أبو عدلات» إلى الجزائر واعدامه فى حين اعتبر بيان لجبهة الانقاذ ان قرار المغرب يتنافى ومبادئ الإسلام ويهدف لتحقيق هيمنة مغربية على شئون الجزائر.. رغم ان الجبهة ادانت أيضاً قرار حكومة الجزائر باغلاق الحدود.

اما الحكومة الجزائرية فتعتقد ان المغرب تريد استغلال حادث الفندق لاسباب متعددة منها تجاوز الحل الدولى لمشكلة الصحراء وتأخير إجراء الاستفتاء لتقرير مصير الصحراء اضافة إلى ان الملك يريد ان يلعب دوراً فى شئون الجزائر الداخلية وتشير مصادر مختلفة إلى علاقات موسعة لأجهزة الأمن المغربية مع بعض متطرفى الجزائر.

وخلاصة ما حدث أن حادثا عرضيا فى الفندق بغض النظر عن اسبابه وتداعياته اشعل خلافاً فى بلدين متجاورين يتكلمان لغة واحدة وتاريخهما مشترك ويؤمنان بدين واحد ومبادئ ثابتة ويضمهما مجلس تعاون واحد..

ورغم ذلك كاد الأمر يصل إلى حد قطع العلاقات بينهما.. كل منهما يريد الهرب من مشاكله الحقيقية التى يتحملها الشعبان.. والنتيجة اننا بصدد نظامين اكثر هشاشة من بعضهما البعض.. احدهما يعجز عن الخروج من مأزقه الداخلى والآخر يسرع للارتماء فى احضان إسرائيل.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حوار مع النفس

د. سامي هاشم

المستفيد من ضرب استقرار المغرب

هل تقف الجزائر وراء أحداث مراكش؟

أبرزت وسائل الإعلام المغربية جميعها تصريحات الجنرال الأمريكي فيرنون ولترز التي ادلى بها إلى جريدة «الفيجارو» الفرنسية وذلك تعقيبا على الاحداث التي شهدتها المغرب الاسبوع الماضي والتي أدت إلى تدني العلاقات الجزائرية المغربية إلى مستوى لم تصله من قبل.. ومن بين أسباب اهتمام الصحافة التي تصدر في المغرب بآراء الجنرال الأمريكي أن الرجل كان يشغل وظائف مرموقة تجعل الناس تهتم بتعليقاته فبجانب كونه عسكريا يحمل رتبة الجنرال في الجيش الأمريكي فإنه عمل رئيسا للمخابرات الأمريكية المعروفة باسم CIA ثم تقلد منصب مندوب بلاده في الأمم المتحدة ويتاح لمن يشغل هذا المنصب أن يكون عضوا بمجلس الوزراء الأمريكي.

الأمر الآخر الذي جعل الصحافة المغربية تبرز تصريحات الجنرال والترز أن المغرب لم يكن يتوقع ردود افعال بهذا الضعف.

والمغرب عاش حتى اليوم بعيدا عن الاضطربات السياسية التي تشهدها دول في المنطقة حيث ينعم الشعب المغربي باستقرار أمني واضح جعل بلده من بين الدول الآمنة والتي صار الزوار الأجانب يفضلون قضاء اجازاتهم بين ربوعها.

لكن ما الذي قاله الجنرال والترز وجعله موضع تقدير الحكومة المغربية والشعب المغربي؟ الحقيقة أن كلام الجنرال كان بمثابة توجيه اصبع الاتهام بشكل صريح وواضح إلى الجزائر مما أتاح للسلطات المغربية الاسترسال في توضيح المواقف الجزائرية السابقة التي تصب كلها في خانة زعزعة الاستقرار والأمن للمغرب.

يقول الجنرال : إن الجزائر تحاول نقل مشاكلها مع توجيه التيار الوطني لعدو خارجي ونقل الحرب إلى حدود بلد مجاور.. ويستطرد بالقول إن ما يحدث في الجزائر هو حرب اهلية حقيقية واشار قائلا : إن الارقام الرسمية للخسائر لا تعكس الحقيقة وحسب تقديرات الجنرال والترز فإن عدد القتلى والجرائم والاعتداءات هو أكبر مما كان عليه الحال في الاوقات العصيبة من الحرب الفرنسية الجزائرية ويصل الجنرال فيرنون والترز إلى تحليله بالنسبة للمستقبل المظلم للجزائر فيقول : إن النظام القائم حاليا احتمالات خسارته للمعركة قائمة وبنسبة كبيرة وفي حال حدوث ذلك فإن هجرة مكثفة لجميع الذين سيرفضون القبضة الحديدية للمتطرفين الدينيين مع ماسيترتب عن ذلك من توجه مئات الآلاف بواسطة القوارب نحو الضفة الاخرى للبحر الابيض المتوسط وإلى الجنرال ايضا وأضاف الجنرال الأمريكي قوله إن الجزائر تحاول وتخطط لنقل مشاكلها إلى بلد مجاور ونقل الحرب إلى حدود ذلك البلد وقد اختارت المغرب لأن يكون ميدانا لها ولعب هذا الدور معها.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٤

لقد شاءت الظروف أن اكون متواجدا فى الدار البيضاء وقت حدوث احداث مراكش والتى نفذتها مجموعة مكونة من ثلاثة اشخاص وقتل بشكل وحشى وهمجى عددا من السياح الذين قدموا للاستمتاع بجو مدينة مراكش الرائع اثناء هذا الوقت من السنة.

وعقب الاحداث تملكنى شك فى نجاح عناصر الأمن المغربية فى القبض على المجرمين وساد هذا الشعور عددا كبيرا من زوار المغرب والواجب يحتم الان علينا ان نشيد باداء الامن المغربى حيث نجح وفى اسرع وقت بالقبض على اعضاء الفريق الذى هاجم فندق اسنى بمراكش ثم وضع يده على مجموعة ضخمة من المتعاونين معهم وضبط كمية كبيرة من الاسلحة والذخيرة وكان من ضخامتها ان مشاهدى التليفزيون المغربى قد ذهلوا من كمية هذه الاسلحة التى عرضت صورها ليلة الاربعاء الماضى والتى عثر عليها فى مخابىء وفى سيارات تابعة لأفراد المجموعة المسلحة التى تم القاء القبض على عناصرها.

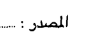
لقد تساءلت بعض الصحف المغربية عن الكيفية التى ادخل بها كل ذلك العتاد الحربى إلى المغرب إذ من المفروض ان الحدود مراقبة وبما أن التحقيق مع عناصر الشبكة لم يستكمل بعد لمعرفة تواريخ دخول الاسلحة فسيظل السؤال لا يجد له جواباً من ناحية من المقصر؟

إن أصابع الاتهام تشير كلها إلى دور الجزائر وخصوصا اجهزتها الرسمية لما حدث الا أن أجهزة الإعلام الحكومية أو المقربة منها تحاول من جانبها معالجة الازمة الناشبة بين الجزائر والمغرب بهدوء مكتفية فى الغالب بنشرها بعض التعليقات والتحليلات التى تبثها الصحافة الاجنبية مبتعدة عن عبارات التهويل والتصعيد فى حين تلقى صحف المعارضة اللوم صراحة على الجزائر وتحملها مسئولية الاضطراب فى منطقة المغرب العربى وتربط الصحف المغربية بين الاحداث الاخيرة والشروع فى عملية تسجيل الصحراويين الذين يحق لهم المشاركة فى استفتاء الصحراء الغربية.

هناك سبب أخر أو بالأصح إتهام أخر موجه للاجهزة الرسمية الجزائرية لم تذكره الصحافة المغربية أو وسائل الإعلام الاخرى وهذا الاتهام يتعلق بمحاولة الجزائر افساد مناسبتين على أكبر قدر من الاهمية. المناسبة الأولى انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادى لدول البحر المتوسط المقرر عقده فى 31 اكتوبر القادم وسيحضره رؤساء دول المنطقة تحت رعاية الرئيسين الأمريكى والروسى. المناسبة الثانية عقد المؤتمر الثانى للقمة الإسلامية لبحث مشكلة القدس.. ومن المعلوم ان الملك الحسن الثانى يرأس اللجنة العليا للقدس بتكليف من المؤتمر الإسلامى وتحاول بعض الاجهزة الرسمية الجزائرية ان تنقل التوتر إلى جارتها المغرب بقصد الايهام بأن القلق والتوتر يسيطر على منطقة الشمال المغربى كله وليست الجزائر وحدها التى تشهد احداثا دامية منذ وقت طويل بات ينظر إليها العالم كله على أنها حالة ميئوس منها ولا أمل فى تخطى ازماتها وإن كنا نحن جميعا كعرب ندعو الله الا نرى تدهورا أكثر من ذلك ويلهم قادة الجزائر ان يوفقهم للتوصل إلى حلول يرضى عنها شعب الجزائر الشقيق.



المصدر : .... الأهـــرام ....



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢ سبتمبر ١٩٩٤ ....

■ الجزائر ـ المغرب :

أزمة ثقة.. وليس مشكلة إجراءات

تثير الازمة التى تصاعدت مؤخرا بين الجزائر والمغرب التساؤل عن مغزى اعادة انتاج نزاع قديم فى ظروف جديدة يفترض انها تدفع باتجاه طى صفحته فعلى المستوى الدولى انتهت القطبية الثنائية التى اسهمت بنزعتها الاستقطابية فى تغذية بعض النزاعات الاقليمية ومنها هذا النزاع. وعلى الصعيد الاقليمى تم تجاوز مشكلة الحدود وانتقل ملف مشكلة الصحراء للأمم المتحدة فى ظل توافق على حلها عبر استفتاء لتقرير مصير السكان الصحراويين.

وفى تلك الاجواء تحققت مصالحة بين البلدين عام ١٩٨٨ بعد قطيعة استمرت ١٢ عاما مما اتاح تأسيس اتحاد المغرب العربى فى فبراير ١٩٨٩، وبدا ان بالامكان تجاوز النزاع التاريخى والتحرر من ارثه الثقيل وساعد على ذلك ايضا ماحدث فى الجزائر من تحولات داخلية وضعت حدا للتنافر بين نظامين متعارضين يميل كل منهما الى دعم معارضى الاخر بغية اضعافه وحتى عندما حملت هذه التحولات معها خطر تزايد حدة التطرف الاصولى بدا هذا دافعا للتقارب ـ لا للتباعد ـ طالما ان الخطر نفسه يطول المغرب ولو بمستوى اقل ولان تونس ايضا ليست بمنأى عن هذا الخطر بل وكانت اول دولة مغاربية تواجهه فقد توفرت فرصة لتعاون بين الدول الثلاث وخاصة مع وجودها ضمن تجمع اقليمى ناشىء.

وتجسدت هذه الفرصة بالفعل عند انعقاد القمة الرابعة للاتحاد المغاربى فى نواكشوط نوفمبر ١٩٩٢ بما اعطته من اولوية لمواجهة التطرف الاصولى وبما تضمنه البيان الصادر عنها من تاكيد على التنسيق فى هذا المجال لكن عندما يقتصر الامر على مجرد توجه عام يصبح من الوارد ان تحدث تناقضات فى المعالجة قابلة للاستفحال فى صورة مشكلات عبر الحدود وعندئذ لايحول التهديد المشترك دون توتر العلاقات من جديد بل واعادة انتاج نزاعات قديمة كما حدث بالفعل بين المغرب والجزائر فى سيناريو بدات اولى مشاهده مع مطلع العام الماضى فقد تحول خلاف حول وجهة نظر ابداها العاهل المغربى فى حديث صحفى بشأن الازمة الداخلية الجزائرية الى حملة اعلامية متبادلة من النوع الشائع فى العالم العربى واتسع الخلاف ليشمل قضية الصحراء مجددا لاول مرة منذ مصالحة ١٩٨٨ حيث اتخذت الجزائر موقفا مساندا لجبهة بوليزاريو بشأن ترتيبات الاستفتاء ومعايير اهلية المشاركة فيه وبذلك تجدد النزاع الاقليمى مرتبطا هذه المرة بمؤثرات داخلية لابانعكاسات الاستقطاب الدولى الذى اختفى.

وبخلاف ماكان مفترضا لم يسهم تفاقم التهديد الاصولى للجزائر فى احتواء التوتر رغم ان مخاطره لاتستثنى المغرب فقد عادت ازمة الثقة تحكم سلوك الطرفين بما تفرزه من شكوك متبادلة تفتقد غالبا لأى اساس جدى: شكوك جزائرية حول حقيقة موقف المغرب تتراوح بين الاعتقاد فى تغاضيه عن استخدام المتطرفين اراضيه معبرا وبين هواجس حول تقديمه دعما له مقابل وعود بتليد سياسته تجاه الصحراء حال وصولهم للسلطة وشكوك مغربية فى حقيقة موقف الجزائر تتراوح بين الاعتقاد فى انها تبحث عن عامل خارجى تلقى عليه تبعات ازمتها وبين هواجس حول مصلحة لها فى تصدير حالة عدم الاستقرار للمغرب ليصبحا فى الهم سواء.

وهكذا ثبت مرة اخرى انه ما ان تمر علاقة دولتين عربيتين بينهما خلاف تأريخى بأى منعطف حتى تتحكم ازمة الثقة فى الافعال وردود الافعال ومايحدث الآن بين المغرب والجزائر مصداق لذلك فقد ادى هجومان على فندق مراكش ومنشآت اقتصادية فى وجدة إلى تزايد مخاوف السلطات المغربية من التهديد الاصولى عبر الحدود فاتخذت اجراءات امنية منفردة شملت اعادة العمل بنظام التأشيرة الذى سبق الغاؤه فردت الحكومة الجزائرية باغلاق الحدود فى خضم حملة جديدة لتبادل الاتهامات حول اساءة معاملة مواطنى كل من البلدين فى الاخر.

ولاتكمن المشكلة من حيث الجوهر فى طبيعة الاجراءات التى لجأ اليها الجانبان وانما فى الاسلوب الذى اتخذت به تحت تأثير المناخ المتوتر الذى يخيم على العلاقات بينهما ويقود لاعادة انتاج نزاع قديم لم يعد ثمة معنى له فى الوقت الذى تقتضى ظروف كل منهما حدا ادنى ان لم يكن اقصى من التفاهم فلولا هذا المناخ او مايدفع اليه من شكوك متبادلة يزداد تفاقمها كل يوم لربما امكن التفاهم على تلك الاجراءات وغيرها كنوع من الترتيب الاستثنائى المؤقت ووضعها فى اطار لايحول حياة مئات الآلاف من مواطنى البلدين الى جحيم على الحدود فهناك مايدل بالفعل على ان فى اعادة نظام التأشيرة واغلاق الحدود مؤقتا مصلحة مشتركة على مستويين احدهما هو الحد من امكانيات امتداد العنف الاصولى للمغرب الذى يبدو مستهدفا الان اكثر من ذى قبل وهو يستعد لاستضافة مؤتمر التعاون الاقتصادى فى الشرق الاوسط وشمال افريقيا اخر اكتوبر القادم والاخر هو السعى للسيطرة على محاولات تهريب اسلحة للمتطرفين فى الجزائر عبر الحدود المشتركة.

لكن بدلا من التفاهم على مثل هذه الاجراءات ضمن نهج لتعزيز التعاون اذا بها تتخذ فى مناخ مسمم بالشكوك المتبادلة الامر الذى يقلص ما قد تتيحه من فائدة مشتركة ويعظم ماتؤدى اليه من خسائر ربما يكون اكثرها من نصيب الجزائر فاذا كانت حكومتها تعمل على تخفيف الاجواء الداخلية الثقيلة عبر الحوار الذى استؤنف امس الاول فالمؤكد ان تحسين مناخ علاقتها بالسلطات المغربية سيكون عاملا مساعدا فيما يتيح للاخيرة بدورها محاصرة امكانات تصدير حالة عدم الاستقرار داخل حدود بلدها فالحفاظ على استقرار المغرب هو الوجه الآخر لجهود استعادة الاستقرار فى الجزائر انهما وجهان لعملية واحدة يفوز فيها الطرفان او يخسران معا حيث لامجال لان يفوز احدهما ويخسر الآخر□

د. وحيد عبدالمجيد



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤

رئيس وزراء موريتانيا يزور الجزائر وتوقعات بالوساطة بينها وبين المغرب

الجزائر - من هشام فهيم -
وصل السيد محمد ولد بوبكر رئيس وزراء موريتانيا الى الجزائر امس وصرح بانه يحمل رسالة من الرئيس الموريتانى معاوية الطايع الى الرئيس الجزائرى الامين زروال.

وذكر المراقبون ان الزيارة تاتى بعد ايام من زيارة مبعوث رئاسى موريتانى للمغرب ومقابلته للملك الحسن الثانى، وانها تندرج فيما يبدو فى اطار محاولة موريتانية للوساطة بين المغرب والجزائر بعد التوتر الذى ساد علاقاتهما إثر فرض المغرب تأشيرة دخول على رعايا الجزائر.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : [illegible] سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تونس: اجلاء رعايا مغاربة مُنعوا في اجتياز حدود الجزائر

□ تونس – من رشيد خشانة:

■ قالت مصادر تونسية مطلعة لـ «الحياة» امس ان المغرب ارسل باخرة ستدخل اليوم ميناء شمال العاصمة تونس لإجلاء نحو ٥٠٠ مواطن مغربي يتجمعون حالياً أمام مقر القنصلية المغربية في وسط العاصمة.

وأوضحت المصادر ان المغاربة كانوا عائدين الى بلدهم من ليبيا وتونس وايطاليا (عبر الأراضي التونسية)، إلا أنهم لم يستطيعوا الوصول الى المغرب بسبب اقفال الحدود مع الجزائر.

وأضافت أن المغاربة الذين عادوا من الحدود الى تونس عن طريق البر لا يستطيعون قطع تذاكر طائرات، وهم قاموا بالرحلة الى ايطاليا (أو ليبيا) على متن سيارات خاصة.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٤

الرباط: دعوات الى الرد على مدريد بسبب منحها سبتة ومليلة حكماً ذاتياً

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ طالبت ثلاثة احزاب مغربية معارضة هي «الاتحاد الاشتراكي» و«الاستقلال» و«العمل الديموقراطي» بعقد اجتماع عاجل للجنة القضايا الخارجية في البرلمان، لدرس قرار الحكومة الاسبانية منح الحكم الذاتي لمدينتي سبتة ومليلة اللتين تحتلهما اسبانيا شمال البلاد. ورات في موافقة حكومة رئيس الوزراء فيليبي غونزاليس على قانون الحكم الذاتي «محاولة لاطالة امد اخضاع المدينتين للاستعمار، وتحدياً لمطالبة المغرب باسترجاع المدينتين والجزر التابعة لهما في عرض البحر المتوسط».

وكان السيد محمد بوستة، زعيم حزب «الاستقلال» المعارض ووزير الخارجية السابق ندد في شدة بالاجراءات التي اتخذتها الحكومة الاسبانية. وقال «انها لا تغير في رأينا شيئاً ازاء مطالب المغرب» استرداد المدينتين. ودعا حكومة بلاده الى «التحرك بكل صرامة لوضع حد لهذا الوضع واجراء مفاوضات جادة من اجل عودة المدينتين». ووصفت مصادر في «التجمع الوطني للاحرار» الذي يتزعمه السيد احمد عصمان رئيس الوزراء السابق، القرار الاسباني بانه كان مفاجئاً «ويهدف الى منح المدينتين المحتلتين حكماً ذاتياً مثل كل المحافظات الاسبانية، في اطار التقسيم الدستوري والسياسي لاسبانيا». وأكدت ان المغرب لم يجعل هذا الملف ابداً مصدراً للتوتر في علاقات البلدين «الا ان القرار الاسباني يرمي الى فرض السيطرة على المدينتين، وهو سلوك تحكمه خلفيات عدائية تهدد مستقبل العلاقات الطيبة بين البلدين».

الى ذلك، رجحت مصادر مهتمة بالموضوع ان تتأثر علاقات الرباط ومدريد بالموقف الذي اتخذته حكومة فيليبي غونزاليس، التي يبدو انها خضعت لضغوط المعارضة اليمينية. فالقانون الذي وافقت عليه جاء ضمن حل وفاقي لمشاريع سياسية قدمتها الفاعليات السياسية في الحكومة والمعارضة، على رغم الوضع الخاص للمدينتين. وبدا الحزب الاشتراكي الاسباني الحاكم كمن يقدم تنازلاً للمعارضة اليمينية التي تراهن على الافادة من الوضع الحرج الذي يختاره الاشتراكيون الاسبان في مواجهة ضغوط الفضائح السياسية والانتقادات الاكثر حدة.

وتشير المصادر الى ان الموقف الاسباني الجديد يناقض تعهدات ديبلوماسية قد تكون حصلت عليها الرباط في الفترة الاخيرة، لجهة عدم تصعيد التوتر والبحث في الدخول في مفاوضات بين الجانبين. فقد كان لافتاً ان زعيم المعارضة الاسبانية ازنار زار المغرب اخيراً وتردد انه درس مع المسؤولين المغاربة في ملف العلاقات الثنائية، وضمنها الموقف من مستقبل سبتة ومليلة. كذلك زار المغرب رئيس الديبلوماسية الاسبانية خافيير سولانا واجتمع مع المسؤولين المغاربة الذين تحدثوا عن وجود تفهم اسباني لمطالب المغرب ازاء وضع المدينتين المحتلتين.

بيد ان هذه التطورات الايجابية بددها موقف الحكومة الاسبانية التي وافقت على قانون منح الحكم الذاتي للمدينتين. ما تعني الموافقة في رأي اوساط مهتمة، ان خلفيات عدة اثرت في الموقف الاسباني، وحتمت تسريع الموافقة على قانون الحكم الذاتي، في مقدمها ان السلطات الاسبانية والفاعليات السياسية تتخوف من اقدام المغرب على مبادرة جريئة لنقل الخلاف مع اسبانيا على المدينتين الى واجهة الصراع. فقد اعلن العاهل المغربي الملك الحسن الثاني في آذار (مارس) الماضي ان حقوق بلاده التاريخية والمشروعة في المدينتين المحتلتين «لا يطاولها التقادم ولن تكون موضع تنازل». وزاد في مخاوف التيارات المتشددة داخل اسبانيا ان العاهل المغربي قرر زيارة المحافظات الشمالية في الخريف الجاري، ما يعني عدم استبعاد طرحه مشروعاً للتعبئة من اجل استرجاع المدينتين. وسبق للحسن الثاني في آخر مواجهة مع الجارة الاسبانية ان زار المحافظات الجنوبية للبلاد، ومنها اعطى اشارة انطلاق «المسيرة الخضراء» التي سار فيها اكثر من ٣٥٠ الف مواطن في اتجاه المحافظات الصحراوية التي كانت تحتلها اسبانيا قبل العام ١٩٧٥.

ولا تزال جهات اسبانية عدة تعتبر المغرب «الخطر الآتي من الجنوب». وتردد هذه الجهات مثلاً سيناريوهات عن مواجهة عسكرية وتتحدث عن تضييق مغربي على الاقتصاد الاسباني، بخاصة في قضايا قطاع الصيد البحري، وفي توريد المنتجات الزراعية المنافسة الى بلدان الاتحاد الاوروبي. وتشكل سبتة ومليلة بالنسبة الى اسبانيا موقعاً استراتيجياً على ضفة البحر المتوسط اضافة الى الاستفادة الاقتصادية منهما المتمثلة في تصدير المنتوجات المعفاة من الضرائب.

وكانت مواجهات بين السكان المغاربة والسلطات الاسبانية احتدت عندما اقدمت السلطات الاسبانية على فرض نظام منح الجنسية الاسبانية للسكان الذين يرغبون في البقاء في المدينتين، وشددت الرقابة على منافذ المدينتين في اتجاه المغرب، ما تسبب في الحاق اضرار باعداد كبيرة من الرعايا المغاربة الذين يعملون في المدينتين او يقيمون فيهما. وهددت منظمات مغربية في سبتة ومليلة بشن تظاهرات واضرابات عن العمل في حال فرض نظام الحكم الذاتي مما يرجح تفاعل الخلاف المغربي - الاسباني على مستقبل المدينتين، الا في حال احتوائه بالطرق السلمية.



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : 8 سبتمبر 1994

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الصحراء الغربية

السبب الرئيسى للأزمة الجزائرية المغربية

يبدو للوهلة الاولى أن حادث فندق اطلس فى مدينة مراكش حيث قام ثلاثة افراد بسرقة مبلغ عشرة الاف درهم وقتل سائحين اسبانيين هو الذى فجر الأزمة الاخيرة بين الجزائر المغرب فى 24 اغسطس الماضى، فالصرامة التى ردت بها السلطات المغربية على حادث الفندق قد تظهر انه مبالغ فيها ولا تتفق مع حجم الحادث إلا أنه يبدو أن السلطات المغربية لا تعتبر هذه الواقعة مجرد حادث سطو فقد بدأت حالة التأهب العام واقامة حواجز فى شتى انحاء البلاد وتعزيز اجراءات حماية النقاط المهمة، كما فرضت تاشيرات دخول على الرعايا الجزائريين.

وقد اسفرت هذه الاجراءات عن اعتقال شخصين يشتبه فى اشتراكهما فى الحادث أحدهما فرنسى من أصل جزائرى والآخر مغربى.. وقد نجح الثالث وهو فرنسى من اصل جزائرى فى مغادرة المغرب..

كما اعتقل ستة اشخاص آخرون بين فاس والدار البيضاء واكتشفت كميات كبيرة من الاسلحة فى شمال المغرب..

ومن المرجح أن ما حدث لم يكن مجرد عملية سطو عادية ولكنه عملية لزعزعة الاستقرار تشترك فيها عدة شبكات وقد جاء حجم الرد مناسبا لحجم العملية التخريبية.

وادرك المسئولون المغاربة ان الشبكة التى نفذت العملية وجدت ان الفرص امامها ضئيلة للتمركز فى المغرب الذى يوجد فيه جهاز امن فعال.. ولهذا فقد كان من لتوقع أن يلجأ افرادها إلى القيام ضربات سريعة ومثيرة..

ولم يكن اختيار فندق اطلس مجرد مصادفة وذلك لانه يقع فى شارع كبير مما يسهل عملية الانسحاب والهروب وكان هذا الفندق مقر المركز الصحفى إبان انعقاد مؤتمر الجات فى إبريل الماضى..

ان هجوم 24 اغسطس الماضى من شانه أن يؤدى إلى دوى شديد خاصة إذا اعقبته هجمات أخرى على البنوك ورجال البوليس.

وهناك تساؤل عما إذا كان للعملية بعد اسلامى؟ والجواب أن ذلك أمر غير محتمل إلا إذا ظهر ما يثبت العكس ويقول أحد المسئولين المغاربة ليس هذا نوع العمليات الذى يرتكبه الاسلاميون كما أن لدى الاسلاميين الجزائريين ما يشغلهم عن التفكير فى إزعاجنا ولكن الشكوك تتجه إلى السلطة الجزائرية وجهاز الأمن العسكرى وقد يكون سبب ذلك أن المسئولين الجزائريين لا يتحملون أن يعيش المغرب اياما هادئة بينما تعانى الجزائر ما تعانيه من صراع دموى!.

وهناك اتهام للمغرب بإبداء قدر من التعاطف تجاه حركة التمرد الاسلامى فى الجزائر وقد اراد المغرب القضاء على هذه الشكوك فقام فى صيف عام 1993 بتسليم احد زعماء الجماعة الاسلامية المسلحة إلى الجزائر.

ورغم ذلك فإن الجزائريين مازالوا على اقتناع بأن المغرب لا يفعل كل ما يجب عليه أن يفعله لمراقبة حدوده وأنه يتغاضى عن تهريب الاسلحة إلى المتطرفين الجزائريين.

والسلطات المغربية ترى أن انفجار 24 أغسطس كان الخطوة التى قطعتها الجزائر لتصدير الارهاب إلى المغرب وإذا لم يكن لهذا الحادث علاقة بالتيار الاسلامى فإن له بالتأكيد علاقة بالصحراء المغربية.. وهذا ليس مجرد مصادفة لان الازمة الجزائرية المغربية التى كانت كامنة حتى الآن قد تفجرت مع بدء اعداد القوائم الانتخابية يوم 25 اغسطس الامر الذى يعنى الدخول فى المرحلة الاخيرة لتسوية مشكلة الصحراء تحت اشراف الامم المتحدة.

إن هجمات البوليساريو ضد الامين العام للامم المتحدة د. بطرس غالى واتهامه بالتحيز لم تؤثر على اصراره وسوف يتم من حيث المبدأ اجراء الاستفتاء فى فبراير عام 1995 للتصديق على ضم الصحراء إلى المملكة المغربية.

ولاشك أن اجراء هذا الاستفتاء



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٤

وضم الصحراء إلى المغرب أمر لا يسعد الجيش الجزائرى الذى لم يغير موقفه أبدا ومهما يكن من أمر فإن التشدد الجزائرى المفاجىء بشأن الصحراء بالاضافة إلى وقوع عمليات لزعزعة استقرار المغرب يعد افضل وسيلة لإثارة ازمة مع المغرب.

وإذا لم يكن ذلك كافيا لتحويل الانتباه عن الصراع الدائر فى الجزائر منذ عامين فإنه قد يؤدى إلى عرقلة التوصل إلى تسوية سريعة لمشكلة الصحراء.

(عن مجلة «جين افريك» الفرنسية)



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

حوادث مراكش واجهة للعبة المخابرات عبر الحدود

اسرار التصعيد على الحدود الجزائرية - المغربية

في حين تستمر تطورات اقتحام فندق «أطلس - أسني» في مراكش، التي نفذها أفراد شبكة مسلحة حسب بيانات الأمن المغربي في التفاعل، يتخوف ديبلوماسيون غربيون من مضاعفات التصعيد الذي شهدته العلاقات المغربية - الجزائرية. فهناك خوف حقيقي من انفجار الوضع على الحدود بين البلدين على الشكل الذي حصل في عام ١٩٦٣ في «حرب الرمال». ويأتي هذا الخوف حسب رأي ديبلوماسي من أن هناك قوى في الجزائر قد تلجأ إلى التصعيد العسكري في ضوء الصعوبات الداخلية والخارجية التي تعرفها البلاد وبهدف توحيد الصفوف الداخلية والخروج من التمزق الحاصل.

ومنذ عملية فندق «أطلس - أسني» وما واكب ذلك من تصعيد حتى إغلاق الحدود بين البلدين بقرار جزائري ردا على إجراءات مغربية قضت بفرض تأشيرات دخول على جميع الجزائريين، طرحت أسئلة عديدة عن الأسباب التي دفعت بإتجاه التصعيد، وعن العلاقة بين العملية والوضع الداخلي الجزائري. وهنا تكثر التكهنات. فالبعض يعتبر ان من الأسباب التي أدت إلى التصعيد هي قضية الصحراء التي كانت وما تزال تشكل عقبة أساسية لتطبيع العلاقات بين البلدين. ويقول مسؤول مغربي إن الجزائر في أخر اجتماع عقدته في تونس منظمة الدول الإفريقية، اعترضت على قرار يقضي بحل لجنة تابعة للمنظمة، تهتم بشؤون تحرير البلدان الواقعة تحت الاحتلال، بحجة أن لا سبب لمثل هذا الإجراء في الوقت الحاضر لأن هناك دولا إفريقية ما زالت تحت الاحتلال، في إشارة إلى الصحراء المغربية. وكان هذا الحادث هو الذي دفع الرئيس الجزائري الأمين زروال إلى التصريح بأن المغرب مازال «يحتل الصحراء».

اتهامات وشكوك

وبالطبع لا يمكن تجاهل هذا السبب في التصعيد الأخير لكن يظهر ايضا بأن العلاقات ازدادت تأزما وبشكل مضطرد مع بداية الأزمة السياسية الجزائرية. فالسلطات الجزائرية كانت تدعي باستمرار وعبر الصحف الجزائرية المغرب بأنه يأوي جماعات أصولية وأن الأرض المغربية تشكل إلى حد ما خطوط الدفاع الخلفية حيث يمر السلاح للجماعات الأصولية. وازدادت الاتهامات في نهاية العام الماضي بسبب لجوء عبدالحق العيدي المؤسس الحقيقي للجماعة الإسلامية المسلحة إلى المغرب. ويرغم أن هذا الأخير سلم العيدي إلى الجزائر بعد زيارة خاطفة قام بها وزير الدفاع السابق خالد نزار إلى مراكش، لم يطرأ أي تحسن يذكر على العلاقات، بل يسود انعدام الثقة ويعتبر الجزائريون «المغرب» المستفيد الوحيد من الأزمة في بلادهم حيث يسود انعدام الاستقرار في حين أصبح المغرب نموذجا لاستقبال رؤوس الأموال.

ويعتقد مسؤول فرنسي متخصص في شؤون شمال إفريقيا أن السلطات الأمنية المغربية تلقت تعليمات في الأيام الماضية للتعامل مع عملية مراكش



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

وغيرها من زاوية غير سياسية بهدف تخفيف التصعيد مع الجزائر. ويقول المسؤول إن هذه الخطوة لا تعني بالضرورة أن المغرب سيغلق هذا الملف إذ لديه دلائل على تورط أجهزة جزائرية بأعمال التخريب.

وتؤكد مصادر فرنسية على أن بعض أجنحة أجهزة المخابرات العسكرية الجزائرية تتحمل مسؤولية عملية مراكش وهناك شكوك حول تورط مخابرات جزائرية في عملية انفجار الطائرة المغربية . . والسؤال هو لماذا؟

هنا تعتقد المصادر الفرنسية أنه توجد بعض المصداقية في اتهامات الجزائر للمغرب بدعم التيار الأصولي أو على الأقل أحد أجنحته وترجح المصادر ذاتها بأن الأجهزة المغربية كانت تمكنت في العام الماضي من خلال عبدالحق العيدي مؤسس الجماعة الإسلامية المسلحة، من الاتصال بخمسة قياديين من الجماعة. وتم تسليم العيدي للجزائر لأنه لم يعد يفيد الأجهزة المغربية. وبذلك يكون المغرب كغيره من البلدان قد اخترق الجماعة الإسلامية.

وبالطبع بدأت منذ تلك الفترة «حرب ظل» في المغرب والجزائر عبر أجهزة المخابرات. فالجماعة الإسلامية هي أيضا مخترقة من أجهزة المخابرات الجزائرية ومن الولايات المتحدة بالذات حسب رأي المصادر الفرنسية. وقد اشتدت «حرب الظل» في الفترة الأخيرة حيث بدأت تلوح في الأفق بوادر

دوائر مخابراتية جزائرية تعرض أطرافا أصولية ضد مشروع زروال للحوار



لإجراء حوار بين السلطة الجزائرية والأصوليين، فالتيار الجزائري العسكري المعارض للحوار ركز على تفجير الوضع ليسحب البساط من تحت القيادة التاريخية للتيار الأصولي إما عبر فتح حرب بين التنظيمات المسلحة أو عبر عملية توحيد قسرية للمجموعات خارج قرار القيادة التاريخية وبهدف تجريد هذه القيادة من أي سلطة.

في الوقت ذاته، يظهر أن أجنحة في المخابرات الجزائرية التقت بأهدافها هذه مع مصالح مغربية تعتبر أن أي حوار في الجزائر يؤدي إلى دخول الأصوليين السلطة قد يضع حدا لانعدام الاستقرار لن يكون لمصلحة المغرب، بل أن ذلك قد يشجع أيضا الجزائر على التشدد في قضية الصحراء. وهنا أيضا تشير الرواية الفرنسية إلى أن أجهزة المخابرات المغربية التي اخترقت الجماعة الإسلامية المسلحة، دفعت باتجاه ضرب الحوار، بالطرق التي استعملتها أجهزة المخابرات الجزائرية.

تحرك مخابراتي تزامن مع الحوار

ولقد بدأ التحرك المخابراتي في كلا الجانبين المعارضين للحوار المغربي والجزائري، مع بدء مبادرة الحوار التي عملت باريس على إنجاحها وذلك على

المصدر : ....الوطن العربي........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٩ سبتمبر ١٩٩٤........

عكس المعلومات الاولى التي كانت تشير إلى ان باريس هي مع ضرب التيار الأصولي وضد الحوار، ويتعارض موقفها مع موقف واشنطن حول هذا الموضوع. ففي الواقع اتفقت باريس وواشنطن على ضرورة الحوار، ولكن انشغلت كل عاصمة بجمع أوراق داخل الخط الأصولي وذلك في إطار صراع خفي اميركي فرنسي على النفوذ في شمال إفريقيا وفي إفريقيا. وتؤكد مصادر فرنسية بأنها دفعت غاليا ثمن موقفها، إذ منذ أن بدأت بالعمل عل إنجاح الحوار، قام جهاز في المخابرات العسكرية الجزائرية بخطف فرنسيين يعملون في القنصلية وبعدها تم قتل أكثر من فرنسي.

كما انه عندما بدأت المحاولات لإقناع القيادة الأصولية الموجودة في السجن بقبول الحوار، نشطت المعارضة فأعلنت الجماعة الإسلامية توحيد جميع المجموعات المسلحة الأصولية تحت رايتها، وأعلنت انضمام أربع شخصيات هامة في جبهة الإنقاذ الإسلامية إلى صفوفها، وهم عبدالقادر رجام ومحمد سعيد (اسمه الحقيقي يونس بلقاسم) وأحمد زاوي وانور هدام، كما اعلنت لاحقا انضمام سعيد مخلوفي وهو ضابط طيران وزعيم الحركة الإسلامية المسلحة. واخذت تسيطر فعلا على العديد من المجموعات في العاصمة ومنطقة القبائل، وحصلت على تأييد المناطق الغربية التي يتزعمها الشيخ مدني مرزاق وفي المناطق الشرقية بقيادة الشيخ أحمد بن عيش.

وردا على هذه الهيمنة من قبل الجماعة الإسلامية المسلحة، تم توحيد مجموعات أخرى تابعة لجبهة الإنقاذ تحت اسم الجيش الإسلامي للإنقاذ ودارت حرب سرية بين الجماعة والجيش الإسلامي ذهب ضحيتها ٥٥ شخصا من كلا

الطرفين. وبات واضحا بأن الجزائر ستشهد حربا على الطريقة الأفغانية.

هذا ما أكد عليه تقرير قدمه علي جندي وعبدالقادر بو خمخم، العضوان في قيادة جبهة الإنقاذ وكان الرئيس الجزائري أطلق سراحهما لكي يتمكنا من إقناع القيادات العسكرية الأصولية التابعة للجبهة بقبول وقف القتال لإنجاح الحوار. ويقول التقرير الذي تم إيصاله إلى القيادة التاريخية في السجن انه ليس هناك اي تنسيق بين المجموعات التابعة للجبهة فيما بينها ومع الخارج مع الشخصيات الموجودة في أوروبا. وأشار التقرير إلى أن بعض المجموعات خرجت عن «الشرعية الإسلامية» مرتكبة السرقات وانتهاك الأعراض. ويتهم التقرير الشيخ أنور هدّام ورابح كبير. الأول موجود في واشنطن والثاني في المانيا بسرقة الأموال التي تم جمعها جزئيا من المساجد في اوروبا، والجزء الآخر حصلت عليه الجبهة أيام المؤتمر الإسلامي الأول الذي انعقد في طهران. ويقول التقرير إنه من الصعب توحيد صفوف المقاتلين مع الجماعة الإسلامية المسلحة التي هي مخترقة من العديد من المخابرات.

هذه الأسباب التي دفعت القيادة التاريخية إلى الحوار وتلبية دعوة الرئيس الجزائري. ويلاحظ أن الحوار كان أحرز تقدما هاما الأسبوع الماضي لا سيما وأن القيادة التاريخية حاولت عبر علي حبري وعبدالقادر بو خمخم إظهار حسن نية فأعلنا انه سوف يتم إلقاء السلاح إذا تم إحراز تقدم في الحوار إلى «حل عادل ومنصف» وهو رد إيجابي على شرط الرئيس الجزائري بأن تندد الجبهة بالإرهاب قبل الحوار. والواقع أن الحوار كان قطع شوطا هاما لدرجة أنه تم البحث في تشكيل حكومة وطنية للمرحلة الانتقالية تكون مهمتها تحديد موعد الانتخابات وتنظيمها. وكان المطروح مشاركة شخصيات إسلامية في الحكومة لهم تأييد الجبهة ولكنهم ليسوا اعضاء فيها.

وكانت هذه المعلومات قد وصلت إلى القوى والأطراف المعارضة للحوار، فأعلنت الجماعة الإسلامية فورا عن تشكيل حكومة الخلافة الراشدة وعينت «شريف غوسمي» (٢٨ سنة) الملقب بـ ابو عبدالله أحمد خليفة، وتشكلت الحكومة من ٩ اعضاء برئاسة الشيخ محمد سعيد (يونس بلقاسم) وسعيد مخلوفي وأنور هدّام وأحمد الزاوي المقيم حاليا في بلجيكا وأعلنت الجماعة في بيان أنها ضد الحوار. وبينما اعلنت ذلك، أخذت دوائر مخابراتية جزائرية تشير

زاعمة ان المغرب عبر قيادة في الجماعة تحاول ضرب الحوار. وكانت التهمة أيضا وجهت إلى مجموعات في المخابرات الجزائرية. ويقال في هذا الصدد أن الجزائر اضطرت للرد على التحرك المغربي عبر قيام عمليات في مراكش. أما على الصعيد الداخلي فهناك صراع شديد حاليا بين التيار المؤيد للحوار والمعارض. وتؤكد أوساط جزائرية بأن هذا الصراع تفجر في الواقع بين أجهزة المخابرات الجزائرية في داخل الجماعة الإسلامية المسلحة. فالتيار المعارض هو الذي دفع سعيد مخلوفي إلى الخروج من الجماعة التي حسب رأيه تتجه نحو القبول بالحوار ولكن بشروط. فسعيد مخلوفي يعارض الحوار. كما أن أنور هدّام الذي عين وزيرا للخارجية في حكومة الخلافة الراشدة لم يؤكد ولم ينف تشكيل الحكومة ولكنه اشار في شكل غير مباشر إلى أن عملية التوحيد تمت.

إلى ذلك انفجرت الخلافات داخل الجماعة بين المجموعات الناشطة في شرق البلاد والعاملة في غربها وهو صراع قديم موجود داخل الجيش الجزائري حيث جميع قياداته تكاد تكون من شرق البلاد، وقد تؤدي هذه الخلافات إلى حروب صغيرة بين التيارات الأصولية تكون بمثابة مناسبة لأجهزة المخابرات المعارضة للحوار إلى تأجيج الحرب وتزكيتها بشتى السبل بهدف منع أية محاولة جديدة من قبل جبهة الإنقاذ إلى السيطرة مجددا على قواعدها وضبطها. وبالتالي منعها من استمرار الحوار كممثل وحيد للتيار الأصولي.

من المؤكد. يقول مصدر فرنسي بان قضية تشكيل حكومة انتقالية في الجزائر بمشاركة أصوليين تأجل قليلا ريثما يتبلور الوضع على صعيد الجماعات المسلحة. فالتيار العسكري الرسمي المعارض للحوار يستعمل كل ما في وسعه لضرب خطة الرئيس زروال الذي هو بحاجة أيضا إلى دعم خارجي لاسيما من واشنطن وفرنسا كي يتم تجنب انفجار مع المغرب، ولكي يتوقف هذا الأخير عن المراهنة على انعدام الاستقرار في الجزائر.

باريس ، الجزائر – الوطن العربي



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

هل نقترب من استفتاء الصحراء؟

حدد مجلس الأمن أخيرا موعدا جديداً لاجراء الاستفتاء فى الصحراء الغربية، هو يوم ١٤ فبراير عام ١٩٩٥، ونامل أن يتحقق ذلك بشكل نهائى لأن هناك «مقدمات» ضرورية للاستفتاء لابد لها أن تكتمل ،وهناك مشكلات يتعين حلها بسرعة مثل مشكلة تمثيل منظمة الوحدة الأفريقية فى مراقبة الاستفتاء ،التى ترتب على عدم حلها عرقلة عملية تحديد هوية «الناخبين» وتسجيلهم. ويعترض المغرب على مشاركة منظمة الوحدة الافريقية فى عملية الاستفتاء ذاتها لان المنظمة فى رأيه انحازت منذ البداية واعترفت بجبهة البوليساريو كدولة، وأن السبيل الى حل هذه المشكلة هو أن يعين رئيس منظمة الوحدة الافريقية مراقبين بصفة شخصية مادامت المنظمة مصرة على عدم «تعليق» عضوية «الجمهورية الصحراوية ».

والحقيقة أن مبادىء العدل التى تتوخاها الأمم المتحدة لا تجيز أن تكون منظمة الوحدة الافريقية خصما وحكما فى وقت واحد. وقد أصبحت المنظمة خصما نتيجة خطئها الذى أوقعها فيه أدم كوبجو السكرتير العام للمنظمة فى فبراير عام ١٩٨٢، فى حقبة كان المسيطر فيها على الوضع «حفنة» من المتلاعبين بمقدرات أفريقيا أمثال الرئيس منجستو هيلا مريم الذى دمر بلاده (أثيوبيا) قبل أن يهرب إلى الخارج. وقد اضطر المغرب للانسحاب من المنظمة يوم ١٢ نوفمبر ١٩٨٢ ردا على تصرفها المخالف لكل المواثيق الدولية، وهو تصرف اعترف أغلب قادة أفريقيا بأنه شخصى غير مبرر، وخاصة بعد أن وافق المغرب عام ١٩٨١ على الاستفتاء، رغم انه لا يتفق مع مبدأ مغربية الصحراء. وكان قبول الاستفتاء على نحو ما هو معروف تلبية لرغبة كثير من أصدقاء المغرب العليمين بقصة البوليساريو ودوافع ظهورها منذ بدايتها منذ ٢٠ عاما خلت.

وقد رشدت المنظمة منذ أن تخلصت من كثير من الرؤساء الذين قهروا بلادهم وأضروا بمسيرة التضامن الافريقى، وبذلت جهود لحضور المغرب القمة الافريقية الأخيرة التى عقدت فى تونس ولكن المغرب قرر العودة. فى ظل الظروف القائمة. بعد تنظيم الاستفتاء الذى يحسم قضية الصحراء ويصحح الأمور.

ويبقى موقف المغرب تجاه المنظمة على ماهو عليه: لن تستطيع المنظمة إدعاء أية مشاركة لها فى تنظيم الاستفتاء الذى طال انتظاره إذا أصرت على الاعتراف بالجمهورية المزعومة.

وعن هذه النقطة تحدث التقرير الذى قدمه الدكتور بطرس غالى الأمين العام للامم المتحدة فى الشهر الماضى إلى مجلس الامن عن خطة اجراء الاستفتاء بقوله: تلقيت يوم ١٩ أغسطس ١٩٩٣ رسالة من وزير خارجية المغرب اشار فيها الى أن المراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية قد تم انتقاؤهم من بين مسئولى أمانة منظمة حكمت مسبقا. بقبول عضوية «الجمهورية الديمقراطية العربية الصحراوية الوهمية» على نتيجة الاستفتاء. وقال ان المغرب لن يقبل بمشاركة منظمة الوحدة الافريقية إلا اذا اتخذت موقفا عقلانيا حيال سكان الصحراء الغربية فى تقرير المصير، وذلك على الأقل بتعليق مشاركة الجمهورية الوهمية فى أنشطة منظمة الوحدة الافريقية. وقال بطرس غالى فى تقريره انه تلقى رسالة يوم ٨ يونيو الماضى من السيد عبد اللطيف الفيلالى رئيس وزراء المغرب أكد فيها الحصانات والامتيازات الممنوحة من الأمم المتحدة للمراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية بيد انه ذكر من جديد ان هذين المراقبين ينبغى ان يكونا معينين بصفة شخصية من قبل الرئيس الحالى لمنظمة الوحدة الافريقية.

وتنفيذا لرغبة المغرب بعث الأمين العام للأمم المتحدة يوم ١٧ يونيو ١٩٩٤ برسالتين موجهتين الى وزير خارجية تونس والى الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية وجه فيهما عناية الرئيس زين العابدين بن على (الرئيس الحالى للمنظمة) والسيد سالم احمد سالم (الأمين العام للمنظمة) الى موقف المغرب من مسألة المراقبين من المنظمة. وفى ظل هذه الظروف وللحيلولة دون تاخير بدء عملية تحديد الهوية والتسجيل دعا الدكتور بطرس غالى الرئيس زين العابدين بن على الى تعيين ممثلين فى اقرب وقت ممكن، واكد أن استمرار التعاون والدعم من منظمة الوحدة الافريقية فى هذه المرحلة الحاسمة من العملية هو الآن أهم من أى وقت مضى لانجاح هذه العملية. وفى ٨ يوليو الماضى اتصل بطرس غالى بالسيد بن يحيى وزير خارجية تونس ملتمسا

بقلم :
أحمد نافع

ايجاد تسوية عاجلة لهذه المشكلة (التي تعتبر في رأى الأمين العام للأمم المتحدة هامشية في نهاية الأمر) غير ان المشكلة لم تحل بعد.

ونظرا لعدم حل هذه المشكلة التي انضمت الى مشكلات اخرى تنتظر الحل تعطلت مسالة تحديد هوية المقترعين وتسجيلهم، وهي عملية تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة (مينورسو) وكان مقررا لها ان تتم يوم ٣٠ يونيو الماضي حسب الجدول الزمني الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر يوم ١٠ مارس الماضي والذي صدق عليه مجلس الأمن في قراره رقم ٩٠٧ الصادر يوم ٢٩ مارس ١٩٩٤. وقد رئى في ضوء تعذر انهاء هذه المهمة الحيوية إعطاء اللجنة الدولية المكلفة بها مهلة أخرى تنتهي في سبتمبر الجاري على أن يوافق الأمين العام للأمم المتحدة على القائمة النهائية للناخبين المحتملين ويقوم بنشرها. ويجرى تحديد المقترعين وفقا للمعايير الخمسة التي وضعتها الأمم المتحدة للمشاركة في الاستفتاء، وهي:

١ - الواردة اسماؤهم في إحصاء ١٩٧٤، وهو الاحصاء الذي وضعته الادارة الاسبانية قبل خروجها من الصحراء

٢ - الذين كانوا يقيمون في الاقليم كافراد وقت احصاء ١٩٧٤.

٣ - افراد العائلة المقربة من هاتين المجموعتين (الاب والام والابناء)

٤ - أفراد القبائل الصحراوية المنتمين الى الاقليم الذين اقاموا به ٦ سنوات متصلة او ١٢ سنة متقطعة قبل أول ديسمبر ١٩٧٤.

٥ - الأشخاص من اب صحراوي ومولود بالاقليم.

ورغم عدم حل بعض المشكلات فإن لجنة تحديد الهوية جمعت ٧٥ الف طلب وحددت يوم ٣١ اغسطس الماضي موعدا نهائيا لقبول طلبات التسجيل في قوائم المقترعين الذين يجرى تحديد قوائمهم في سبتمبر لتبدأ الفترة الانتقالية من أول اكتوبر المقبل وتنتهي باعلان نتائج الاستفتاء الذي سيجرى يوم ١٤ فبراير القادم وتعلن نتائجه يوم ١٧ فبراير، وتتطلب الفترة الانتقالية صدور قرارات أخرى تفسيرية وتصحيحية يتضمنها تقرير آخر للأمين العام للأمم المتحدة يعلن فيه بدء «اليوم باء» وهو الاصطلاح الدال على الفترة الانتقالية التي كان مفترضا ان تبدأ فور وقف اطلاق النار يوم ٦ سبتمبر ١٩٩١ ولكنها تعطلت ٣ أعوام نتيجة تاخر انجاز الأعمال التحضيرية بسبب خلافات أساسية في تفسير خطة التسوية وخصوصا المعايير المتصلة باهلية الناخبين. ورغم قبول البوليساريو للمعايير التي حددها الأمين العام السابق للامم المتحدة (بيريز دي كويار) إلا انها ابقت على تحفظاتها بشان بعض الاحكام الرئيسية لاقتراح الدكتور بطرس غالي المتعلق بتفسير وتطبيق المعايير. ومع ذلك وافقت قيادة البوليساريو على مشروع لجنة تحديد هوية الناخبين المحتملين على النحو المطلوب من مجلس الأمن في قراره رقم ٩٠٧.

وتقضي خطة التسوية باجراء تبادل لاسرى الحرب تحت اشراف لجنة الصليب الاحمر الدولية، والمفترض ان يطلق سراح جميع الاسرى بعد أول اكتوبر. ووفقا لما تضمنته الفقرة الرابعة عشرة من تقرير دي كويار. واضع خطة التسوية التي اقرها الطرفان. فإن المغرب تعهد بتخفيض قواته في الاقليم الى مستوى لا يتجاوز ٦٥ الف فرد من جميع الرتب خلال ١١ اسبوعا من بدء نفاذ وقف اطلاق النار في اليوم «باء» ويرى الدكتور بطرس غالي انه اذا ماقرر مجلس الأمن بناء على تقريره التالي ان يبدأ اليوم «باء» في أول اكتوبر القادم فانه سيوصي عندئذ باتمام تخفيض القوات المغربية في الاقليم في موعد لا يتجاوز ١٥ ديسمبر المقبل.

وقد تضمن تقرير الأمين العام الأخير الى مجلس الأمن فيما يتعلق بتخفيض القوات المغربية ان القوات المتبقية توجد في مواقع ساكنة او مواقع دفاعية على امتداد الجدار الرملي بالاستثناءات المحدودة المذكورة في الفقرة ١٥ من تقرير دي كويار المؤرخ يوم ١٩ ابريل ١٩٩١. ويقوم برصدها المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة لاستفتاء الصحراء الغربية الذين ستكون مقارهم من مقار القطاعات الفرعية المغربية على الجدار الرملي ويقوم المراقبون باجراء دوريات واسعة برا وجوا لكفالة التقيد بوقف اطلاق النار وانحصار القوات المغربية داخل المواقع المعينة وسيقومون ايضا برصد حيازة أسلحة وذخائر معينة.

وفيما يتعلق بمواقع تركز قوات البوليساريو تضمن تقرير الدكتور بطرس غالي نقاطا تتطلب ازالة بعض الغموض الذي يكتنفها. فقد ذكر التقرير ان خطة التسوية تنص على أن يقوم الممثل الخاص للأمين العام (صاحب زادة يعقوب خان وزير خارجية باكستان الأسبق) بتعيين المواقع التي تنحصر فيها تلك القوات مع أسلحتها وذخائرها ومعداتها العسكرية. ويتولى رصد هذه القوات المراقبون العسكريون التابعون لبعثة الأمم المتحدة الذين سيوزعون في كل موقع من المواقع المحددة في تقرير دي كويار. وفي هذا الصدد أبدت حكومتا الجزائر وموريتانيا استعدادهما للتعاون مع الممثل الخاص، ويعتزم الأمين العام أن يتخذ قرارا نهائيا بشأن هذا الموضوع قبل أول اكتوبر مع مراعاة المشاورات التي جرت عام ١٩٩١ وأي آراء أخرى قد يلتمسها الدكتور بطرس غالي من الطرفين والبلدان المجاورة بشان هذه المسالة.

وتفتقر هذه المسالة على نحو ماهو واضح الى الصراحة في تحديد المواقع التي يجب ان تنحصر فيها قوات جبهة البوليساريو، وهي مواقع توجد خارج الصحراء الغربية وتحديدا فوق أراض تحكمها الجزائر وموريتانيا، وهذا مايبرر استعداد الحكومتين للتعاون في خطط المراقبة الدولية لتحركاتها عن كثب. وهذا هو التفسير الدقيق لما تضمنه تقرير دي كويار المؤرخ في ١٨ يونيو ١٩٩٠ حيث نصت الفقرة ٥٧ منه على انه يتم ايداع قوات جبهة البوليساريو في المواقع المحددة قبل موعد وقف اطلاق النار من طرف الممثل الخاص، وتراقب الوحدة العسكرية التابعة للبعثة الدولية انشطتها عن كثب، وتشير الى أن الحكومتين الجزائرية والموريتانية اخبرتا باستعدادهما للتعاون مع الممثل الخاص.

والمأمول أن تحسم هذه المسالة بما يتفق مع مقتضيات الانصاف، فالمواقع التي تحدثت عنها جميع التقارير مرتبطة بوقف أطلاق النار فوق تراب الصحراء الذي دخل حيز التطبيق ابتداء من يوم ٦ سبتمبر ١٩٩١، حيث أبلغت قيادة البوليساريو الأمم المتحدة بمواقع قواتها فوق التراب الجزائري والموريتاني. ويتفق هذا التفسير مع حقيقة ان عملية الاستفتاء الذي تشرف عليه الأمم المتحدة عملية مدنية وليست عسكرية، لذلك نصت الفقرة ٤٩ من التقرير الأخير للدكتور بطرس غالي على الصفة المدنية للصحراويين الذين سيفدون من خارج الصحراء، وأناطت مهمة الاشراف على دخولهم الى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين من خلال ماأسمته الفقرة «ببرنامج الاعادة الى الاقليم». وهذا يعني ان الوافدين سيدخلون بصفتهم المدنية، اما القوات او السلاح او الذخيرة فيجب ان تنحصر في المواقع التي كانت عليها قبل وقف اطلاق النار والموجودة خارج تراب الصحراء المغربية.

وتنوى الأمم المتحدة ان تبدأ عملية الاعادة الى الاقليم بعد إنجاز اعمال لجنة تحديد الهوية بقليل، أى في ١٥ ديسمبر ١٩٩٤ وان تتم قبل بدء حملة الاستفتاء مباشرة في ٢٥ يناير ١٩٩٥. ويتضمن برنامج الاعادة: التحقق من رغبات كل شخص من الصحراويين الغربيين في العودة الى الاقليم وتسجيل تلك الرغبات لدى قيام لجنة تحديد الهوية بتسجيل الشخص بصفته ناخبا واصدار الوثائق اللازمة لافراد اسرة الشخص المباشرة، والقيام بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية التي ستتولى توفير الامن بانشاء وادارة مراكز الاستقبال التي ستنشأ في الاقليم للصحراويين العائدين.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

ومن الجوانب المتصلة بانجاز خطة التسوية اطلاق سراح السجناء والمحتجزين السياسيين الصحراويين قبل بدء حملة الاستفتاء كي يتسنى لهم الاشتراك في الاستفتاء بحرية ودون قيود. وتحقيقا لهذا الغرض يجرى اعلان عفو عام كمرحلة اولى، واى خلاف يتعلق باطلاق سراح السجناء او المحتجزين السياسيين تتم تسويته باسلوب يرضى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وبمساعدة شخصية قانونية مستقلة عينها الامين العام. والشخصية هى الاستاذ جورج ابى صعب وهو مصرى قام بأعمال بحثية اولية فى عام ١٩٩١، ويتابع جهوده مع الطرفين بما يكفل بعد اعلان العفو فى اقرب وقت ممكن بعد اول اكتوبر اطلاق سراح جميع السجناء أو المحتجزين السياسيين الصحراويين.

ويتصل ايضا بانجاز خطة التسوية «تعليق» القوانين التى يمكن ان تعرقل اجراء استفتاء حر ونزيه، وقد انجز مكتب الممثل الخاص بعض الاعمال الاولية بشان هذه المسالة، ويتوقع إتمام هذه العمل قبل ١٥ ديسمبر المقبل.

وباستكمال الجوانب المتصلة بانجاز خطة التسوية تاتى قمتها وهى تنظيم الاستفتاء الذى تقرر اجراؤه يوم ١٤ فبراير المقبل بصدور قرار من الأمين العام للأمم المتحدة باختصاصات لجنة الاستفتاء التى ستساعد الممثل الخاص فى تنظيم واجراء الاستفتاء. وسينشا عدد كاف من مراكز الاقتراع في جميع انحاء الاقليم لتوفير فرصة التصويت في الاستفتاء لجميع الصحراويين الغربيين المؤهلين لذلك. وستجرى عمليات التصويت داخل الاقليم فقط وستعين المواقع المحددة لمراكز الاقتراع على اساس البيانات التى يتم جمعها خلال تسجيل الناخبين فضلا عن المراكز السكانية الحالية والمناطق التى سيوجد فيها العائدون من الصحراويين الغربيين.

وسيجرى الاستفتاء بعد ٢٤ اسبوعا من اليوم «باء» وتعلن نتائجه خلال ٧٢ ساعة. وستكون للممثل الخاص سلطة تحديد ما إن كانت الظروف تقتضى اجراء اى تغيير فى هذين الموعدين النهائيين. واذا جاء القرار بالاستقلال يبدأ انسحاب جميع القوات المغربية المتبقية خلال ٢٤ ساعة وينتهى خلال ٦ اسابيع وتتولى الوحدة العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء مراقبة الانسحاب. اما اذا جاء القرار بالاندماج مع المغرب فان تسريح أى قوات تابعة للبوليساريو، لم تعد للمشاركة فى الاستفتاء، يبدأ خلال ٢٤ ساعة من اعلان نتيجة الاستفتاء وينتهى خلال ٤ اسابيع تحت مراقبة الوحدة العسكرية التابعة للبعثة.

ويعتزم الأمين العام للأمم المتحدة صياغة الطرائق التفصيلية لتنظيم الاستفتاء واعلان نتائجه فى الوقت المناسب الى جانب بدء الفترة الانتقالية فى اول اكتوبر ووضع مدونة لقواعد سلوك الطرفين ولمسالة حصر القوات فى مواقع معينة. ولتنفيذ الجدول الزمنى المقترح يتعين حل مسالة المراقبين عن منظمة الوحدة الافريقية فى اقرب وقت ممكن تمكينا لبدء عملية تحديد الهوية، وهى عملية معقدة وغير مسبوقة ويصعب التنبوء بعدد الطلبات التى سينظر فيها، كما انه من المستحيل توخى الدقة فى تحديد الوقت اللازم لتحديد الناخبين المحتملين وتسجيلهم او الوقت اللازم لاجراء الاستئناف. وتشير افضل التقديرات المقدمة من بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء الى ان لجنة تحديد الهوية سيلزمها على الاقل ٤٠ فريقا يتالف كل منها من ١٣ الى ١٤ فردا للتمكن من انجاز مهمتها فى نوفمبر القادم.

وباستعراض الجدول الزمنى المقترح والمشكلات التى يتعين حلها للوفاء به يتبين ان ابرز العقبات تاتى من محاولة تاجيل تسجيل الناخبين والتثبت من هويتهم وفقا للمعايير التى وضعتها الأمم المتحدة.

والمأمول ان يجرى الاستفتاء هذه المرة فى موعده بعد أن تعثر اجراؤه عدة مرات بسبب مواقف البوليساريو. ولن يكون للتاجيل من معنى سوى ابقاء المشكلة التى اصبحت استنزافا سياسيا وماليا للمنظمة الدولية بالاضافة الى ماتمثله من تهديد دائم للأمن فى منطقة المغرب العربى.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٤

تفاؤل تونسي بتسوية الخلاف المغربي - الجزائري

□ تونس - من رشيد خشانة:

■ رأت مصادر سياسية في تونس امس ان المهمة التي اوكلها الرئيس زين العابدين بن علي الى وزير العدل الدكتور محمد شعبان لدى الرئيس الأمين زروال تؤكد استمرار الوساطة التونسية لتطويق الخلاف المغربي - الجزائري والمحافظة على حد أدنى من التضامن في اطار اتحاد المغرب العربي الذي تنتمي اليه البلدان الثلاثة. وكان الوزير شعبان نقل رسالة خطية من الرئيس بن علي الى زروال.

وكان الرئيس التونسي ارسل وزير الشباب (السفير السابق في الرباط) السيد عبدالرحيم الزواري موفداً خاصاً الى المغرب ونقل رسالة خطية الى الملك الحسن الثاني بعد ساعات من قرار اقفال الحدود بين البلدين.

وتزامن وصول الموفد التونسي شعبان الى الجزائر مع اعلان الحكومة الجزائرية مساء أول من أمس موافقتها على نقل المواطنين المغاربة الذين تعذر عليهم اجتياز الحدود البرية للعودة الى بلدهم بحراً عبر ميناء وهران (غرب الجزائر) لتأمين وصولهم الى المغرب.

وأشار البيان الرسمي الجزائري الى ان الجزائر «ملتزمة تعهداتها المغاربية» ما اعتبره المراقبون مؤشراً الى استعداد الجزائر للتعاطي ايجابا مع الوساطات المغاربية والعربية وابداء المرونة في تسوية الخلاف مع المغرب.

وفي الرباط (رويتر) قالت وكالة انباء المغرب العربي ان المغرب يعتبر ابعاد تونس ١٨٠ مغربيا بحجة انهم موجودون في البلاد بصورة غير قانونية امراً غير مقبول تماما.

وقالت الوكالة مستندة الى مصادر رسمية ان السلطات المغربية فوجئت بترحيل السلطات التونسية فجأة اكثر من ١٨٠ شخصاً اعلنت انهم مغاربة بحجة انهم موجودون في تونس بصورة غير قانونية.

واضافت ان هذا الاجراء اتخذ دون علم الاجهزة القنصلية المغربية وكان له اثر في تأخير عملية اعادة هؤلاء الاشخاص الى الوطن.

وقالت الوكالة ان السلطات المغربية «لا يمكنها فهم سلوك السلطات التونسية الذي ليس له ما يبرره وتعتبره غير مقبول تماما».



المصدر : الحياة اللبنانية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٤

تونس: المغاربة المرحّلون حاولوا التسلل الى ايطاليا

الرباط: لا طابع دينياً لهوية المشاركين في التفجيرات

فاس (المغرب) - محمد الأشهب:

اعلنت وزارة الداخلية المغربية ليل امس - الجمعة اعتقال احد المشبان في الاعتداءات الأخيرة التي عرفها البلاد. واوضحت في بيان ان المعتق حامد مرزوق جزائري، كان يحمل جوازي سفر، احدهما سلم اليه في سفارة الجزائر في باريس الرقم ٧١٤٩ بتاريخ ٢٩ ايار (مايو) ١٩٩٣، والآخر رقمه ٢٤٠٠٠ سلم في باريس في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٤ باسم ابو عبدالرحمن.

واشارت الى العثور في حوزة المعتقل على معدات عسكرية تشمل: رشاشات من نوع «عوزي» من عيار ٩ ملم، بندقية ذات مضخة من عيار ١٢ ملم، ١٠ رصاصة لرشاش عوزي من عيار ملم، اضافة الى ٤٥٥ رصاصة تصلح لأسلحة اخرى من عيار ٩ ملم، وثمي خرطوشات من عيار ١٢ ملم لبندقية ذات مضخة، وجهاز اتصال للاستقبال والبث، وجوارب تستعمل بمثابة اقنعة.

وجاء هذا التطور في وقت تزايد الجدل في شان ابعاد الاحداث الأخيرة التي عرفتها البلاد وخلفياتها. إذ بدا ان السلطات الفرنسية، التي تواصل التحقيق مع مجموعات تنحدر من اصول فرنسية وجزائرية وتحمل جوازات سفر فرنسية او تقيم في فرنسا، ترغب في اضفاء بعد ديني على النتائج الأولية للتحقيق. وتحدثت عن تشكيل ثلاث «مجموعات كوماندو اسلامية» في فرنسا لتنفيذ هجمات ارهابية في المغرب خلال الصيف الجاري، في حين اكدت مصادر مغربية مطلعة ان نتائج التحقيق الذي اجري مع اعضاء الشبكة المعتقلين تبين ان العناصر المعتقلة كانت لها اتصالات بالخارج وتنتسب لأوساط معروفة بالجريمة، وسبق لها ان تدربت على استخدام السلاح في اماكن عدة. واضافت ان التحريات اظهرت ان المعتقلين «لا يحسنون التحدث باللغة العربية ولا يعرفون ابسط الشعائر الدينية وتم العثور في حوزتهم على صور خلاعية، تتنافى والتقاليد الدينية».

وتساءلت: «هل محاولة اضفاء بعد ديني على القضية يعكس الحقيقة ام انه محاولة لاستغلال موجة تعرفها اوروبا عموماً وفرنسا خصوصاً لتغطية هذه العمليات؟». اضافت ان «السلطات المختصة تعكف على مواصلة التحقيق سواء في المغرب او فرنسا وانها تواصل تحرياتها للوصول الى حقيقة الموضوع وفك خيوطه المتشابكة».

الى ذلك، تفاعلت قضية اغلاق الحدود الجزائرية مع المغرب وارتدت طابعاً آخر. فقد افيد في الرباط ان السلطات التونسية اقتحمت سفينة كانت استاجرتها حكومة الرباط لتامين عودة الرعايا المغاربة الموجودين في تونس وعددهم ١٨٠ شخصاً. واضافت معلومات الرباط ان آخرين كانوا عائدين من ليبيا تعرضوا لمعاملة سيئة. وتردد ان السلطات المغربية ابلغت السفير التونسي في الرباط احتجاجها على هذه المعاملة «غير المقبولة». وكانت الحكومة الجزائرية وافقت على نقل الرعايا المغاربة من ميناء وهران، في حين لم يتمكن المقيمون منهم في تونس وليبيا من عبور الحدود بطريقة عادية. وبدا ان تونس على رغم هذه الملاحظات، تلتزم القيام بوساطة بين المغرب والجزائر لمنع تصعيد الموقف. اذ حمل وزير العدل التونسي السيد صادق شعبان رسالة الى الرئيس الجزائري الأمين زروال تتعلق بـ «العلاقات بين دول المغرب العربي». وسبق لمسؤول تونسي هو وزير الشباب السيد عبدالرحيم الزواري ان اجتمع الى العاهل المغربي

الملك الحسن الثاني الاسبوع الماضي.

وفي تونس، ردت «وكالة تونس افريقيا للأنباء» على «استغراب ابدته جهات مغربية مانون لها في شان ظروف عودة عدد من المغاربة من تونس الى بلدهم». وقالت «ان الامر يتعلق في الواقع بترحيل مجموعة تضم نحو ١٨٠ من المواطنين المغاربة تم ايقافهم متلبسين بمحاولات لاجتياز الحدود التونسية خلسة والتسلل من نقاط ساحلية تونسية عدة في اتجاه ايطاليا في قوارب».

واضافت: «واعتباراً لعلاقات الاخوة المتميزة بين البلدين ارتات السلطات التونسية التخلي عن التتبع قضائياً لهؤلاء المخالفين للقوانين مفضلة تمكينهم من العودة الى بلادهم في ظروف تحفظ كرامتهم».

واشارت الى ان السلطات التونسية المحلية منها والوطنية لم تدخر جهداً في الاحاطة بالاشقاء المغاربة الآخرين العابرين او المقيمين وذلك باعتراف وسائل الاعلام المغربية نفسها بمجرد تعطل سفرهم البري نحو وطنهم. وشملتهم بما يقتضيه الواجب من مساعدات وعناية. ومن الواضح والمؤسف ان جهات مغربية ذهبت من دون تثبت او تروٍ الى تاويلات متسرعة لا تمت للحقيقة».

المغرب - الجزائر: القطيعة أم المواجهة؟

• الرباط تفرض التأشيرة والجزائر تغلق الحدود
• المخاوف وشبكات التخريب توقظ الرياح الحارة

الرباط – رضا الأعرجي

الصراع الدائر في الجزائر لا يعني الجزائر وحدها. فأي تسوية بين السلطة و«جبهة الانقاذ» ستشكل سابقة تعني الدول الاخرى. واستيلاء «الانقاذ» على السلطة بفعل حسم عسكري لن تقتصر آثاره على الداخل وحده. والامر نفسه ايضا في حال ادى الصراع الى انفجار الجزائر وتهديد وحدة اراضيها.

واذا كان المصير الجزائري يعني الدول المجاورة، وربما البعيدة ايضا، فإن الرياح الحارة بكرت في الهبوب على العلاقات المغربية – الجزائرية، وهي شائكة اصلا.

وترافق ذلك مع قيام فرنسا بترحيل ٢٠ جزائرياً من أعضاء «الانقاذ» أو المقربين منها.

في هذا الملف تحاول «الوسط» من الرباط والجزائر وباريس، تسليط الضوء على التدهور الجديد في العلاقات المغربية – الجزائرية وخلفياته، اضافة الى مايثيره النزاع المفتوح في الجزائر من مخاوف تتجاوز اطار المغرب العربي.



لم تكن العلاقات المغربية – الجزائرية تحتاج الى دليل يثبت كونها حلقات توتر متصلة، غير ان حادث الهجوم المسلح على الفندق في مراكش، والذي اتهمت بتنفيذه عناصر جزائرية، اكد مدى التدهور الذي بلغته في السنوات الاخيرة، مثلما اكد استحالة تحول اتحاد المغرب العربي الى «طاقية اخفاء» لجبل الخلاف الذي تراكم ابان عهد الرئيس بومدين، وساعدت السياسة الجزائرية من بعده، على بلوغه مستوى كبيراً من الخطورة.

ان الوقائع بين المغرب والجزائر تكاد تكون معروفة جيداً، قبل اعادة العلاقات الديبلوماسية بينهما في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، فعلى رغم المساعي المكثفة التي بذلت ولا تزال تبذل، عربياً ودولياً، من اجل تسوية نزاع الصحراء الغربية بعد انسحاب اسبانيا من المنطقة في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٧٦، فإن نزاع الصحراء شكل على الدوام حاجزاً اعاق كل محاولة جدية لتقارب مغربي – جزائري، ذلك ان هذا النزاع أخذ في الاتساع ليتطور من قضية تصفية استعمار أوروبي الى قضية خلاف بين ثلاث دول عربية هي المغرب وموريتانيا من جهة، والجزائر من جهة اخرى، وظهور طرف رابع تمثل في «الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب» التي تعرف اختصاراً بـ «البوليساريو».

عمل عسكري منسق!

وإذا كانت موريتانيا اختارت الانسحاب، في وقت مبكر، من النزاع، فإن وقوف ليبيا الى جانب الجزائر، اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، زاد من اشتعال النزاع، خصوصاً، وقد اصبحت الدولتان تعملان في اطار (عمل عسكري منسق) في مواجهة كل من المغرب وموريتانيا، لم يتوقف عملياً الا عام ١٩٨٤، عندما وقع العقيد القذافي والملك الحسن الثاني على معاهدة «الاتحاد العربي الافريقي».

وساعدت ظروف المنطقة آنذاك، تحت وطأة الحرب الباردة، على «تعريب» قضية الصحراء و«تدويلها»، فكان ان وجدت جبهة البوليساريو في اطراف عديدة بينها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» حليفاً لها، لاقامة «وحدة كفاح تضم القوى التقدمية لاتخاذ المبادأة وتحدي المخططات والمناورات الامبريالية والصهيونية» وبدأت الجبهة في تدريب عناصر من البوليساريو على السلاح، بعد ان تم التأكيد على «عزم الجبهتين على مواصلة الكفاح الشعبي المسلح، وتكثيف النضال في فلسطين والصحراء الغربية حتى يتم النصر والتحرير»! وبموازاة ذلك، عقدت البوليساريو روابط مع عدد من حركات التحرر الوطني التي كانت تتلقى الدعم المباشر من ما كان يعرف بالاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، ومع كوبا بدرجة رئيسية. وكان هدف هذه الحركات والدول «الثورية» في مساندة البوليساريو، معارضة المغرب كدولة معتدلة او متهمة بموالاتها للغرب.

وما ينبغي التأكيد عليه دائماً، ان سوء التفاهم بين المغرب والجزائر فرض نفسه منذ استقلال الاخيرة عام ١٩٦٢، حيث خاض البلدان معارك مسلحة بسبب خلافات على الحدود بعد ثلاثة أشهر من الاستقلال، اعتبرت بداية تاريخ الحروب العربية – العربية، ذلك ان الجزائر التي وقعت مع المغرب عام ١٩٦١، اي خلال سني الثورة، اتفاقاً سرياً ينص على تسوية مشكلة الحدود، ارادت تحقيق بعض المكاسب، بالتنصل من التزاماتها، ماخوذة بنشوة انتصارها المدوي على الفرنسيين.

لقد حدث ما حدث على عهد احمد بن بله، بيد ان عهد خلفه هواري بومدين، وان شهد انفراجاً في علاقات البلدين، لاسيما لجهة «العمل المنسق لتحرير الصحراء وتصفية الاستعمار الاجنبي فيها» كما نص على ذلك البيان المشترك الصادر في ايار (مايو) ١٩٧٠، في ختام لقاء «تلمسان» بين بومدين والحسن الثاني، والذي تعزز بعد قليل بعقد قمة نواذيبو التي ضمت



الى جانبهما الرئيس الموريتاني مختار ولد داده، الا ان بومدين لم يتراجع عن تعهداته فحسب. بل شجع مجموعة من الصحراويين المنحدرين من قبائل الرقيبات ذات الارتباط الوثيق بالطوارق الجزائريين، وانطلاقاً من الجزائر، على تكوين «حركة مقاومة الرجال الزرق» - مورحوب - يتزعمها

ادوار موحا (اسم حركي) وهي حركة حددت مطالبها باقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية، ترفض اي تعاون مع اسبانيا، واية صيغة للتقارب مع المغرب او موريتانيا، كما نادت باقامة نظام ديموقراطي شعبي في الصحراء. وقد أشيع وقتها ان لهذه الحركة علاقات مع الحزب الشيوعي الاسباني مع «حركة تقرير مصير واستقلال جزر الكناري» التي كانت تتخذ من الجزائر مقراً لها.

مع تكوين حركة «مورحوب» دخلت قضية الصحراء طوراً جديداً دفع المغرب وموريتانيا اللذين ظلا يعملان سوية، آنذاك، لتنسيق خططهما، والتحرك في اتجاهين متوازيين، اولهما: السعي من خلال الأمم المتحدة لاسترجاع الصحراء من اسبانيا التي استحوذت عليها وعلى اجزاء مغربية اخرى، منذ ١٩٠٤، بموجب معاهدة ثنائية مع فرنسا، وثانيهما: ابقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع الجزائر، التي لم تعلن حتى ذلك الوقت اية ادعاءات لها في الصحراء، بهدف كسبها لصالح مساعيها، او الاتفاق معها على صيغة مرضية تكفل في النهاية نجاح هذه المساعي. وإذا كان المغرب قد وقع في حزيران (يونيو) ١٩٧٠ معاهدة مع موريتانيا نصت على تخليه عن مطالبه الخاصة باقامة «المغرب الكبير» الذي تمتد حدوده حتى السنغال، ليشمل بذلك موريتانيا نفسها (وفقاً للخريطة التي نشرها زعيم حزب الاستقلال المغربي علال الفاسي وجعلها اساساً للمطالب الاقليمية المغربية) وانهى بذلك الخلاف القديم بين الدولتين، فقد وجد نفسه مضطرا بعد عامين

لتوقيع اتفاق مماثل مع الجزائر، تخلى بمقتضاه عن المطالبة بالصحراء الجزائرية، وخاصة تندوف، موضع النزاع المسلح الذي نشب في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٣، واعترف بأن «وادي الذهب» يشكل الحدود الطبيعية الفاصلة بين الدولتين. اما الجزائر فقد تعهدت من جانبها بإشراك المغرب في عملية استغلال الحديد المستخرج من منجم «كارة جبيلات» بتندوف، وكذلك بمساندته ديبلوماسياً في مطالبته باسترجاع الصحراء من اسبانيا. غير ان المغرب لم يصادق على هذا الاتفاق الا عام ١٩٩٢، وفي نطاق خطوة تردد انها استهدفت تطمين قادة الجيش الجزائري ومساعدة الرئيس الراحل محمد بوضياف على تنفيذ خطة أعدها لحل قضية الصحراء.

الجزائر في الواجهة

عرفت العلاقات المغربية - الجزائرية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن اكثر الفصول تشابكاً وتعقيداً وانعكست على منطقة المغرب العربي والمنطقة العربية بوجه عام. ولم تفلح جهود الوساطة التي اضطلعت بها المملكة العربية السعودية ومصر والسودان والعراق وسورية والجامعة العربية في احتواء النتائج التي ترتبت على الخلاف حول الصحراء والذي دخل مرحلة من الصدام المسلح. وإذا كان هناك في المغرب من يلقي اللوم على المسؤولين الذين تولوا ملف الصحراء ويرجع اليهم العديد من الاخطاء والهفوات، فإن



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٤

المغرب بمختلف مكوناته السياسية يتفق على ان نزاع الصحراء ما كان لينشب، وبالتالي لينتهي الى ما هو عليه الآن لولا تراجع الجزائر عن تعهداتها بدعم المطالب المغربية في الصحراء، والى ما تسميها بنزعة الهيمنة ابان عهد الرئيس بومدين، فالمغرب الذي اسقط ورقة اسبانيا باقامة دولة ناطقة بالاسبانية على حدوده كان يأخذ على بومدين سعيه للعب ورقة فرنسا، وهي عزل المغرب بفصله عن موريتانيا والدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء، فضلاً عن رغبته في التوسع هناك لايجاد ممر نحو المحيط الأطلسي.

ولكن الى اي مدى تتحمل الجزائر مسؤولية النزاع؟

للاجابة على هذا السؤال، لا بد من المرور بالوقائع التالية:

● شرعت لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، ومنذ ١٩٦٤ بتطبيق قرار منح الاستقلال للبلاد والشعوب المستعمرة في «الصحراء الاسبانية» حتى ١٩٧٤، حين تلقى الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً من الحكومة الاسبانية جاء فيه «ان الشعب الصحراوي هو صاحب الثروات والخيرات التي تحتوي عليها ارضه وانه ستكون للصحراويين جميع الحقوق التي يتمتع بها المواطن الاسباني» كما جاء فيه «ان هذا الوضع الجديد لن يمس بشيء حق تقرير المصير الذي يملكه السكان وانه لا يشكل سوى مرحلة انتقالية لحين ممارسة هذا الحق».

وهنا، تجدر الاشارة الى ان الجنرال فرانكو كان قد انشأ «الجمعية العامة للصحراويين» بمثابة برلمان يتولى اجراء استفتاء تقرير المصير الذي لا يعني سوى استقلال الصحراء في دولة او ابقائها مرتبطة باسبانيا.

● رد الملك الحسن الثاني برسالة الى فرانكو ذكر فيها «التدهور الشديد في العلاقات بين المغرب واسبانيا نتيجة المبادرة من طرف واحد والتي اقدمت عليها اسبانيا في الاقليم الصحراوي والتي تضع المغرب امام ضرورة الدفاع عن حقوقه المشروعة» وبعد أيام من ذلك ألقى خطاباً تناول فيه تطورات الصحراء وموقفه من الاستفتاء الذي تعد اسبانيا لاجرائه قائلاً: «ان السؤال الذي يجب ان يستفتى عليه السكان هو: هل ترغبون في البقاء تحت وصاية الدولة التي تحتلكم أو العودة الى الوطن الأم؟» ووقتها ابدى العاهل المغربي استعداده لضمان مصالح اسبانيا بمنحها قواعد عسكرية لمدة محدودة مقابل اعترافها بالسيادة المغربية على الصحراء، وتوقيع اتفاقية مشتركة لاستغلال الثروات المائية والبرية للصحراء.

● وإزاء الصمت الجزائري حيال هذه التطورات قامت حملة اعلامية مغربية تهاجم النوايا الجزائرية وعدم مساندتها المطالب المغربية في الصحراء، قابلتها حملة جزائرية مضادة شديدة اللهجة، تؤكد «وقوف الجزائر الى جانب تحرير الصحراء» وتصاعدت هذه الحملة بعد تسرب انباء عن تراجع بومدين عن موافقته في قمة الرباط العربية ١٩٧٤ على اتفاقية سرية تم التوصل اليها قبل ذلك في فاس، بين الملك الحسن الثاني والرئيس الموريتاني مختار ولد داده لاقتسام الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا.

لقد تكشف اخيراً ان الجزائر تمسكت بحق تقرير المصير دون ان تعترف لا للمغرب او موريتانيا باي حق لهما في الصحراء. وأخذت الصحافة الجزائرية توضح الخطوط العريضة للسياسة الجزائرية من قضية الصحراء وهي: (١) مساندة حركات التحرير (٢) اعتبار النضال الجاري في الصحراء، هو نضال بين التقدمية والاقطاع، بين نظام ملكي استبدادي وحليف للاستعمار، وشعب عربي يناضل من اجل بقائه (٣) ان اي مفاوضات يجب ان تكون بين البوليساريو، الممثلة للشعب الصحراوي، وكل من المغرب وموريتانيا (٤) ان أية وساطة في قضية الصحراء لا يكون لها اي معنى ما لم يكن هدفها التوصل الى انقاذ الشعب الصحراوي وصيانة وجوده.

ولا نجدنا بحاجة للقول ان هذه السياسة ظلت تحكم مواقف الجزائر طوال السنوات الماضية. وتكاد الوقائع بعد ذلك ان تكون معروفة جداً،

فالمغرب الذي اعتبر دائماً الصحراء جزءاً من اراضيه، قام بتنظيم «المسيرة الخضراء» التي اتجهت الى مدينة العيون، عاصمة الصحراء، مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥، بعد ان افتت محكمة العدل الدولية بوجود علاقات قانونية تربط سكان الصحراء بالمغرب، لتبدأ بعدها مفاوضات مغربية -

اسبانية - موريتانية أدت الى اتفاق ثلاثي ينتهي بمقتضاه الوجود العسكري الاسباني في الصحراء في ميعاد غايته ٢٨ فبراير ١٩٧٦.

وكان أول رد فعل على الاتفاق صدر عن الجزائر حين ادانت سياسة «الامر الواقع» في الصحراء. وما ان دخلت القوات المغربية هناك حتى شرعت السلطات الجزائرية في طرد الرعايا المغاربة المقيمين في الجزائر، وحشدت قواتها على الحدود مع المغرب لتدخل بعد فترة قصيرة في اشتباكات مسلحة مع القوات المغربية في منطقة «امغالا» في الصحراء، وهي الاشتباكات التي انتهت باحتلال القوات المغربية للمنطقة وأسر عدد من أفراد القوة الجزائرية، وعلى رغم ادعاءات السلطات الجزائرية حينها ان القوة المهاجمة كانت من البوليساريو. وعلى كل حال، فإن الجزائر تولت منذ ذلك الوقت تزويد البوليساريو بالسلاح والعتاد، كما تولت الدفاع عن مواقفها في المحافل الدولية.

اثناء ذلك جرى خلط غريب للأوراق، فحركة «مورحوب» التي عارضت أي تقارب مع المغرب، اعلنت انها تنضم الى وجهة نظره، وبعثت بمذكرة في هذا الشأن الى محكمة العدل الدولية، بينما اعلنت جبهة البوليساريو، عن نيتها في تسلم السيادة والسلطة في الصحراء وبعثت الى الأمم المتحدة بمذكرة تطالبها بـ «تأكيد الحق الثابت للشعب الصحراوي في الاستقلال». وفي ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٧٦ اعلنت الجبهة قيام «الجمهورية الصحراوية العربية الديموقراطية» على الأراضي التي تسيطر عليها، وباعتراف الجزائر بها، اعلنت كل من المغرب وموريتانيا قطع علاقاتهما الديبلوماسية معها.

خلال عهد الرئيس الشاذلي بن جديد عرفت العلاقات الجزائرية المغربية فترات تهدئة، وإن لم تستمر طويلاً. ففي شباط (فبراير) ١٩٨٣ التقى بالملك الحسن الثاني، في أول لقاء مغربي - جزائري منذ قطع العلاقات، وفي ايار (مايو) ١٩٨٧ تم ثاني لقاء بينهما. والواقع ان بن جديد بعد وصوله الى السلطة عام ١٩٧٩ عمل على كسر الحاجز النفسي بين البلدين، فأعيدت العلاقات الديبلوماسية في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٨٨. وتم تشكيل لجنة مشتركة لتدعيم التعاون الثنائي. وإذا كانت عودة العلاقات، بعد ١٢ عاماً من القطيعة، فرضتها ظروف عقد القمة العربية في الجزائر في ذلك العام، فإن اجواء الانفراج بدت تتضح اكثر اثر اجتماع الاقطار المغاربية الخمسة في ما عرف بقمة «زيرالدة»، في العام نفسه، والتي شكلت انطلاقة جديدة باتجاه تاسيس اتحاد المغرب العربي بعد ذلك بفترة قصيرة. وقد لعب المغرب دوراً بارزاً في الارتقاء باهمية الحدث، حينما أقدم على خطوة لفتت انظار المراقبين باستقباله في كانون الثاني (يناير) ١٩٨٩ وفداً من البوليساريو، ما اشعر الجزائر بإمكانية ازالة ما يعوق علاقاتهما من حواجز، خصوصاً وان الأمم المتحدة كانت قد شرعت في الاعداد لمشروع استفتاء تقرير المصير في الصحراء. وجاء انبثاق «اتحاد دول المغرب العربي» من قمة مراكش في ١٦ شباط (فبراير) ١٩٨٩، ليشير الى امكانية «تعايش الازمات» او التقليل من شأنها إزاء الأهداف الكبرى.

لقد ادعت السياسة الجزائرية الحياد دائماً في قضية الصحراء، واعتبرت النزاع الدائر بشأنها نزاعاً ثنائياً بين المغرب والبوليساريو، بينما كان هذا الادعاء يعوزه الاثبات، ذلك ان الأراضي التي تقيم عليها البوليساريو



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

معسكراتها هي أراض جزائرية، كما ان الدعم اللوجستي الذي تتلقاه يأتي في غالبيته من الجزائر، وظل الأمر هكذا الى ان اعترف بوضياف، ولأول مرة، بوجود خلاف بين المغرب والجزائر بسبب قضية الصحراء. وليس بين المغرب والبوليساريو ليدعم مواقف سابقة لفرحات عباس ويوسف بن خدة وحسن الأحول والشيخ محمد خير الدين وغيرهم من الذين نددوا باختلاق بومدين لهذا الخلاف، لكن سرعان ما وجد بوضياف نفسه مضطراً في النهاية للقول: «ان عليه الأخذ بعين الاعتبار هذا الوضع الناتج عن ممارسة سياسية محددة خلال سنوات عدة والمحافظة على كلمة الجزائر ودورها في المنطقة».

لماذا تراجع بوضياف؟

لقد كان لافتاً انه في كل مرة تقترب فيها الصحراء من الحسم، وتلوح بالتالي بادرة تحسن في الاجواء المغربية - الجزائرية، تجهض البادرة في المهد. وقد حصل الأمر مرات عدة في السابق، ويحصل الآن مع بدء لجنة التحقق من الهوية انجاز مهمتها في تحديد لائحة الصحراويين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء الذي تقرر اجراؤه في شباط (فبراير) المقبل، بعد تاجيلات استمرت منذ ١٩٩١، فهناك من يعتقد بوجود اطراف جزائرية لا يروقها ارساء أسس تقارب سليمة لاعتبارات داخلية تتصل بمراكز القوى، وهي التي ظلت تدفع، الى الواجهة، خلافات البلدين، وتعطل الافكار التي تتبادلها القنوات الديبلوماسية لجهة البحث عن صيغة مرضية لتسوية هذه الخلافات، سواء المرتبطة بالعلاقات الثنائية او ذات الصلة بنزاع الصحراء. وعندما لقي بوضياف حتفه بتلك الصورة الدراماتيكية، كانت ثمة فرضية ترى ان اغتياله كان نتيجة مساعيه لاعادة الثقة بين البلدين، بما يساعد على وضع نهاية سريعة للنزاع.

وباستثناء الزيارة الخاصة التي قام بها بوضياف ولقائه بالحسن الثاني، فإن الاتصالات على المستويات العليا بين البلدين قطعت تماماً، وكانت انباء قد تحدثت عن قمة تعقد في ايفران صيف ١٩٩٢ بين العاهل المغربي والرئيس السابق علي كافي، الا ان الاوضاع الامنية في الجزائر حالت دون ذلك. وعاد الحديث ثانية عن ترتيب قمة مغربية - جزائرية تجمع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الأمين زروال، تعقد على هامش القمة المغاربية السادسة التي استضافتها تونس في نيسان (ابريل) الماضي، الا ان اتفاقاً تم على تاجيلها الى موعد آخر.

العودة الى نقطة الصفر

والواقع، ان العلاقات المغربية - الجزائرية خلال الشهور القليلة الماضية لم تتراجع فحسب، بل تدهورت على نحو سريع. فقد لوحظ تصعيد جزائري في قضية الصحراء تجلى في الرسالة التي وجهها الرئيس الجزائري زروال الى منظمة الوحدة الافريقية بمناسبة حل لجنة تصفية الاستعمار بافريقيا ووصف فيها الصحراء بالبلد المحتل، فضلاً عن تصريحات سابقة لوزير الخارجية الجزائري محمد صالح دمبري قال فيها ان بلاده لن تقبل ما أسماه سياسة الأمر الواقع في الصحراء.

والنتيجة المستخلصة هي ان كل الافتراضات التي تم التفكير فيها بتحسين علاقات الرباط والجزائر، بما فيها افتراض التغيير في الموقف الجزائري من قضية الصحراء انتهت الى فشل، كما تبددت الفرص التي اتاحها قيام الاتحاد المغاربي لاحتواء الخلاف بينهما، او التوصل الى مخرج بعيد عن المجازفات. ولا شك في ان حادث الهجوم المسلح الذي تعرض له



المصدر : ......الـوسـط......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ......١٠ سبتمبر ١٩٩٤......

فندق من فئة خمس نجوم في مراكش، وتوجيه الرباط الاتهام رسميا الى عناصر جزائرية وفرنسية من اصل جزائري بتنفيذه، في سياق مخطط ارهابي يستهدف أمن المغرب، يضع في الميزان مستقبل الاتحاد الذي تتولى الجزائر رئاسته حالياً، مثلما اسهم في ادخال علاقات البلدين دائرة التوتر الشديد.

ويمثل القرار المغربي الزام الجزائريين ومن هم من اصل جزائري، وسواء اكانوا مقيمين في وطنهم او الخارج، نظام التاشيرة الذي الغته معاهدة تاسيس الاتحاد قبل خمس سنوات تقريباً، في اعقاب القاء القبض على عناصر مسلحة مزدوجة الجنسية (جزائرية - فرنسية) في كل من فاس والدار البيضاء ووجدة، والذي ردت عليه الجزائر باغلاق حدودها البرية بشكل تام مع المغرب، يمثل عودة قسرية الى اجواء القطيعة التي سادت البلدين منذ عام ١٩٧٦. بل ان القطيعة ستكون حتمية اذا ما اثبتت التحقيقات المغربية وجود اهداف سياسية وراء اعمال الشبكة الجزائرية المسلحة.

ويجدر التذكير بمواقف اوساط جزائرية رسمية تصف المغرب بانه «قاعدة خلفية» لمن تسميهم «الارهابيين»، وتردد بين فترة وأخرى تهما بمساعدته الحركات الاصولية التي تقوم بأعمال مسلحة تتصاعد يومياً ضد اجهزة الدولة او شخصيات مدنية بارزة، وقد ادعت مرة ان حوالي الف من الافغان المغاربة يقاتلون الى جانب هذه الحركات، وطالبت باغلاق الحدود مع المغرب لما تشكله من مصدر اضعاف للاقتصاد الجزائري "نتيجة عمليات التهريب الواسعة التي تتم عبرها".

كما ان اوساطاً محسوبة على "جبهة الانقاذ" انتقدت السلطات المغربية لتسليمها احد قادتها المدعو عبدالحق العيايدة الذي حكم عليه بالاعدام. ومنذ صدور قرار المغرب العفو عن المعتقلين السياسيين عبرت هذه الاوساط عن رغبتها في ان تستفيد من العفو مجموعة من المسجونين المغاربة اتهموا في حزيران (يونيو) الماضي بمحاولة تهريب السلاح الى الجبهة من منافذ أوروبية.

وكانت السلطات المغربية نجحت في التعرف على المهاجمين الثلاثة الذين قاموا في أول حادث من نوعه في المغرب بالهجوم بأسلحة اوتوماتيكية على فندق «اطلس اسني» بمراكش، والذي أدى الى مقتل سائحين اسبانيين (رجل وامرأة) وإصابة عدد من المواطنين المغاربة بجروح متفاوتة الخطورة. وقد تمكنت من القاء القبض على اثنين هما كمال بنعكشة المدعو رضا الجزائري ووايت ايدير ستيفان وهما جزائريان ولدا في فرنسا، الأول عام ١٩٦٨ والثاني عام ١٩٧٢ ويحملان الجنسية الفرنسية، فيما تمكن العنصر الثالث وهو مغربي من مغادرة البلاد في اتجاه الخارج، ليبلغ بذلك عدد المعتقلين في هذه القضية التي تنظر بها محكمة فاس حالياً ثمانية اشخاص.

وعرض التلفزيون المغربي انواعاً متعددة للأسلحة المتطورة التي استخدمت في حادث الهجوم وتلك التي ضبطت بحوزة اعضاء الشبكة في مخابئ متفرقة وبينها اسلحة رشاشة من نوع "عوزي" الاسرائيلي وأخرى من صنع روسي وإيطالي ومسدسات اوتوماتيكية وأجهزة ارسال واستقبال معدة للتركيب على السيارات وأصابع متفجرة، اضافة الى الاقنعة التي تستر بها المهاجمون وقت تنفيذ الاعتداء. وأفاد بيان لوزارة الداخلية المغربية ان الشبكة الارهابية كانت تخطط لتنفيذ هجمات اخرى في فاس اذ عثر بحوزة العنصرين الذين اعتقلا في هذه المدينة على سيارة محملة بقطع مختلفة من السلاح الحربي ومستلزماته.

وتعتقد مصالح الأمن المغربية انها وضعت اليد على خيوط تعتبر الاكثر اهمية لارتباط دلائلها ومعطياتها بالهجومين اللذين استهدفا مؤسسة



«ماكدولاند» بالدار البيضاء والشركة المغربية للايداع والقرض بوجدة خلال ايلول (سبتمبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) من العام الماضي وكذلك الهجوم على المركز التجاري «ماكرو» بالدار البيضاء في منتصف آب (اغسطس) الماضي.

وفي كل الاحوال، فإن الاوساط السياسية ومعها الرأي العام المغربي تترقب تطوراً محتملاً في علاقة الجزائر مع المغرب، وكان لافتاً اهتمام وسائل الاعلام المغربية بتصريحات الجنرال فرنون والتزر المدير السابق لوكالة الاستخبارات الاميركية (سي.آي.إي) والسفير المتجول حين اشار الى احتمال محاولة الجزائر تصدير مشاكلها الداخلية وتوجيه التيار الوطني ونقل الحرب الى حدود بلد مجاور لافتاً الى انه في هذه الحالة سيكون المغرب في الصدارة ■



المصدر : الحياة المصرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

الصراع المريب بين المغرب والجزائر ؟!



اتهمت السلطات المغربية مواطنين جزائريين بانهما ارتكبا اعمالا ارهابية بحيث قتلا سائحين اجنبيين في الدار البيضاء .. وضبط مع الارهابيين اسلحة .. كما قبض على عدد آخر من مغاربة من اصل جزائري .

نحن اذن بصدد مواجهة حكومة المغرب لعناصر جزائرية ارهابية .. وهي نفس العناصر او من عينة العناصر الارهابية التي تواجهها حكومة الجزائر .. وتؤرقها .. وتجعل جيشها واقفا دائما في حالة استعداد .. واستطاعت مثل تلك العناصر ان تعطل فتح المدارس والجامعات في كل المدن الجزائرية بل ان الحكومة الفرنسية قررت اغلاق المدارس التابعة لها .

اي ان حكومتي المغرب والجزائر تواجهان نفس العدو .. والمفروض الا يحدث بينهما اي تناقض بسبب هذا الحادث .. بل المفروض ان تخلق حالة تعاون بينهما لمواجهة الارهاب الذي يهدد امن الدولتين .. ويمتد من الجزائر ليصيب بلدا امنا خلا من الارهابيين حتى الآن .. فالمعروف ان تيار التطرف الاسلامي قد غزا دولتين فقط من دول المغرب العربي هما تونس والجزائر .

ولعل القارىء يذكر عندما قامت فرقة ارهابية باطلاق الرصاص على اوتوبيس ملء بالسياح الاسرائيليين في مصر .. وقتل بسبب ذلك عدد منهم .. لم تثر حكومة اسرائيل على حكومة مصر .. بسبب بسيط انها تدرك ان هؤلاء الارهابيين اعداء لمصر .. ولشعب اسرائيل في نفس الوقت .. وبالتالي فإنه من باب اولى ان يتعاون البلدان لمكافحة الارهاب وليس التصارع والتصادم معا .

لكنا نجد شيئا غريبا ومريبا فيما حدث حتى الآن بين المغرب والجزائر .. لقد نشب الصراع بين الدولتين .. اللتين هما ضحية للارهابيين .. منعت كل منهما دخول رعايا الدولة الاخرى الا بتاشيرات .. وكانت المغرب هي البادئة بذلك .. فاستشاطت الجزائر غضبا .. وفعلت نفس الشيء .. مع انه كان مفروضا ان تتفهم موقف المغرب .. وتتولى التباحث معه لمواجهة الارهاب ..

ثم توترت العلاقات وتبادل البلدان الشتائم والسب العلني على صفحات الصحف .. وكان كل منهما اعتدى على السيادة القومية للاخر .. وطبعا المنظمات الارهابية تضحك في اكمامها .. سخرية من هذا القصور عن الفهم بحيث صدرت مثل تلك التصرفات البدائية الهوجاء من كلا البلدين .

لكن هل حقا ان السبب في هذا الصراع هو القصور عن الفهم ام ان هناك اسباب اخرى اهم ؟ الحقيقة ان هناك اسبابا اخرى اعمق .. السبب الاول هو التناقض التاريخي بين المغرب والجزائر بشان مشكلة الصحراء .. دولة الصحراء التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية وتتزعمها جبهة البوليزاريو .. ان النظام المغربي ظل يراوغ سنوات طويلة لحل المشكلة عن طريق الاستفتاء .. حتى ضيقت عليه الامم المتحدة الخناق اخيرا .. ويكاد الاستفتاء يجرى وحكومة الجزائر تؤيد البوليزاريو من زمان بعيد .. ومن الان بدات تنظم عملية مساعدة الجبهة في الاستفتاء .. ومن هنا عندما حدثت حادثة الارهابيين الجزائريين انفجر الغضب المغربي المكبوت .. السبب الثاني ان حكومة المغرب لا ترضى عن الطريقة التي يعالج بها النظام الجزائري قضية الارهاب في البلاد .. وتخشى حكومة المغرب ان هذه الطريقة الفاشلة ستؤدى الى سيادة جبهة الانقاذ في النهاية مما يعني امكانية تصدير ذلك التيار المتطرف الى المغرب .. ويتعرض النظام فيه الى هزات نجح الملك الحسن منذ تولى السلطة تجنيب بلاده منها .. ونظام مستقر هناك الى حد ان كبار رجال الدولة ينحنون ليقبلوا يد الملك وابنائه .

كما كان يحدث لشاه ايران .. ويمارس النظام الملكي سلطة مطلقة شبه مقدسة في اطار ديمقراطي ظريف يسمح حتى بوجود حزب شيوعي ! ويشارك النظام المغربي في موقفه من طريقة حكومة الجزائر في مواجهة الارهاب الولايات المتحدة ايضا التي ترى في تلك الطريقة اسلوبا فاشلا فجا ايضا .. على عكس فرنسا التي تساندها تماما .

من هنا فإن التصارع بين البلدين المفروض ان يتفقا على مواجهة الارهاب تعبيرا عن سخط المغرب على الجزائر للاسباب التي ذكرناها . ولا شك انه تصارع سيؤدى الى اضعاف كل منهما .. وازدياد نفوذ الارهابيين في كلا البلدين .. ومن يعش ير كثيرا من الحماقات العربية التي لا يرتكبها طفل !

عبدالستار الطويلة



المصدر : اكتوبر

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

تقارير الأسبوع

الدوافع الحقيقية وراء أزمة الجزائر والمغرب

تمر العلاقات الجزائرية المغربية بأزمة سياسية حادة .. ما زالت تلقى بظلالها على مصالح الشعبين الشقيقين رغم المساعى الدبلوماسية لاحتوائها .

فما هى الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تدهور العلاقات بين البلدين ؟

لاشك أن حادث الهجوم المسلح الذى وقع مؤخراً فى مراكش والذى قام به بعض العناصر الجزائرية وأدى إلى مقتل سائحين أسبانيين وإصابة عدد من المواطنين المغاربة فى أحد الفنادق الكبرى .. كان بمثابة الشرارة التى أشعلت مرة أخرى نيران العلاقات الثنائية .. حيث أدى هذا الحادث الى قرار مغربى بفرض ضرورة حصول الجزائريين على تأشيرة الدخول الى المغرب كما يشمل القرار المغربى من هم من أصل جزائرى سواء أكانوا مقيمين فى وطنهم أم فى الخارج ، وقد تم ذلك فى أعقاب القبض على بعض المتهمين الجزائريين الذين قاموا بارتكاب الحادث .. وقد ردت الجزائر باغلاق حدودها البرية بشكل تام مع المغرب .. وفى أعقاب الحادث بثا التلفزيون المغربى وقناته الفضائية المطلة على العواصم العالمية فيلما يتضمن العديد من المتهمين الجزائريين والفرنسيين من أصل جزائرى وبحوزتهم أنواع متعددة للأسلحة المتطورة التى استخدمت فى الحادث .. بينما أفادت التحقيقات الأولية المغربية أن أفراد الشبكة الارهابية كانت تخطط لتنفيذ هجمات أخرى فى مدينة فاس المغربية ، إذ عثر مع المتهمين الذين تم اعتقالهم فى مراكش على سيارة محملة بقطع مختلفة من السلاح والذخيرة ، كما تمكنت السلطات الأمنية المغربية من الوصول إلى خيوط هامة للهجمات الارهابية المسلحة التى استهدفت العديد من المؤسسات

مريم روبين

التجارية والاقتصادية المغربية خلال الأشهر الماضية ، وحتى الآن لا يمكن لأحد أن يتكهن بمدى نتائج تدهور العلاقات الثنائية إلا بعد أن تستكمل جميع جوانب التحقيقات المغربية التى تجرى فى سرية شديدة بالمشاركة مع فرنسا وأسبانيا إلا أن المراقبين يتوقعون القطيعة الحتمية المغربية الجزائرية إذا ما أثبتت التحقيقات وجود أهداف سياسية وراء أعمال الشبكة الجزائرية المسلحة .

وقصة الخلافات المغربية الجزائرية لها جذورها العميقة وتراكماتها المتعددة وتفاصيلها ليست من الأسرار الخفية على أحد ، فطوال السنوات الماضية بل منذ استقلال الجزائر والعلاقات الثنائية لم تشهد يوما يتسم بالود والثقة بين أصحاب القرار فى كلا البلدين .. وقد اتضح ذلك فى المناوشات على الحدود المغربية الجزائرية التى شاهدت العديد من المعارك المسلحة واختلط ترابها بدماء الجزائريين والمغاربة ..

نجد أن نبض العلاقات المغربية الجزائرية لم يكن فى يوم من الأيام يتمتع بالاستقرار بل كان القلق والتوتر من سمات علاقاتها التاريخية خاصة عندما تراجعت الجزائر عن تعهداتها حيث أشعل بو مدين موقد الصحراء الغربية ورفض دعم المطالب المغربية فى الصحراء مما أدى إلى شن المغرب حملة إعلامية هاجمت خلالها النوايا الجزائرية وعدم مساندتها للمطالب المغربية فى الصحراء .. قابلتها حملة إعلامية جزائرية مضادة حادة اللهجة تؤكد وقوف الجزائر الى جانب تحرير الصحراء وتصاعدت

هذه الحملة بعد تسرب انباء عن تراجع بو مدين عن مواقفه بسبب ما علمه من أن هناك اتفاقية سرية بين الملك الحسن الثانى والرئيس الموريتانى مختار ولد داده لاقتسام الصحراء الغربية .. حيث شهدت العلاقات المغربية الجزائرية منذ ذلك التاريخ أكثر الفصول تعقيدا ، وانعكست ظلالها على منطقة المغرب العرب والمنطقة العربية بوجه عام .. ولم تفلح جهود الوساطة العربية فى احتواء النتائج التى ترتبت على هذا الخلاف حول الصحراء والذى دخل مرحلة الصدام المسلح .. وبعدما أعلنت الجزائر تمسكها بحق تقرير المصير للصحراء دون أن تعترف لا للمغرب أو موريتانيا بأى حق لهما فيها ..

وعندما تولى الرئيس الشاذلى بن جديد السلطة عام ١٩٧٩ انتهت إلى حد ما مرحلة المد والجزر للعلاقات الثنائية حيث شهدت فترات من الهدوء النسبى عندما أعلن بن جديد حرصه على كسر الحاجز النفسى بين البلدين عندما التقى بالملك الحسن الثانى عام ١٩٨٣ فى أول لقاء مغربى جزائرى منذ قطع العلاقات كما عاود اللقاء معه مرة أخرى عام ١٩٨٧ ، ومن ثم أعيدت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٨٨ وتم تشكيل لجنة مشتركة لتدعيم التعاون الثنائى .

وإذا كانت عودة العلاقات بعد ١٢ عاما من القطيعة قد فرضتها ظروف عقد القمة العربية فى الجزائر .. فإن أجواء الانفراج بدأت تتضح أكثر أثر اجتماع الاقطار المغربية الخمسة فى قمة مدينة زيرالده فى العام نفسه والتى شكلت انطلاقة جديدة باتجاه تأسيس اتحاد المغرب العربى .

وبعد ذلك بفترة قصيرة لعب المغرب دورا بارزا عندما أقدم على خطوة لفتت أنظار المراقبين باستقباله وفدا من



المصدر : ....اكتوبر........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ....١١ سبتمبر ١٩٩٢........

البوليساريو فى تاريخ ١٩٨٩ .. مما أشعر الجزائر بامكانية إزالة ما يعوق علاقاتها من حواجز خصوصا أن الأمم المتحدة كانت قد شرعت فى الاعداد لمشروع استفتاء تقرير المصير فى الصحراء .

ورغم أن السياسة الجزائرية كانت تعلن دائما أنها على الحياد بالنسبة لقضية الصحراء وأن النزاع الدائر بشأنها نزاع ثنائى بين المغرب والبوليساريو .. فإن هذا الاعلان يفتقر إلى المصداقية ، ذلك أن الاراضى التى تقيم عليها البوليساريو معسكراتها هى أراض جزائرية كما أن الدعم المسلح الذى تتلقاه هو فى غالبيته من الجزائر .. وظل الأمر هكذا الى أن اعترف الرئيس الجزائرى الراحل محمد بوضياف لأول مرة بوجود خلاف بين المغرب والجزائر بسبب قضية الصحراء وليس بين المغرب والبوليساريو ، ومن أجل إعادة الثقة بين أصحاب القرار فى الدولتين الشقيقتين قام بوضياف بزيارة خاصة للملك الحسن الثانى لبحث الوسائل الكفيلة لوضع نهاية سريعة للنزاع .. إلا أن اغتياله الذى تم وسط رجاله من القوات المسلحة والأمن كان ثمنا باهظا لهذا التحرك الذى لم يجد قبولا لدى بعض مراكز القوى الجزائرية .

وباستثناء تلك الزيارة اليتيمة التى قام بها بوضياف إلى المغرب .. فإن الاتصالات بين البلدين قد قطعت تماما بينما ذكرت أنباء عن احتمال عقد قمة جزائرية مغربية فى مدينة إيفران ١٩٩٢ بين العاهل المغربى والرئيس الجزائرى السابق على كافى لكن الأوضاع الأمنية فى الجزائر حالت دون ذلك ..

ومرة أخرى .. عاد الحديث عن ترتيب قمة مغربية جزائرية تجمع الملك الحسن الثانى والرئيس الحالى زروال على هامش القمة المغاربية السادسة التى عقدت فى تونس إلا أنه تم الاتفاق على تأجيل تلك القمة إلى موعد آخر .

وفى الحقيقة .. أن العلاقات المغربية الجزائرية خلال الأشهر الماضية لم تتراجع فحسب وإنما تدهورت على نحو سريع بعد أن قامت الجزائر بتصعيد موقفها بالنسبة لقضية الصحراء من خلال الرسالة التى وجهها الرئيس زروال إلى منظمة الوحدة الأفريقية بمناسبة حل لجنة تصفية الاستعمار بافريقيا ووصف فيها الصحراء بالبلد المحتل ، بالاضافة إلى التصريحات التى أعلنها وزير الخارجية الجزائرى والتى قال فيها إن بلاده لن تقبل ما أسماه « سياسة الأمر الواقع فى الصحراء » وقد عبرت وسائل الاعلام المغربية عن استيائها بحدة تجاه الموقف الجزائرى .

وإذا كان حادث الهجوم الارهابى المسلح الذى قادته عناصر جزائرية وفرنسية من أصل جزائرى هو الذى فجر العلاقات الثنائية الهشة بهذه الحدّة .. فإن الأمر الذى لاشك فيه يكمن دائما فى قضية الاستفتاء على تقرير مصير الصحراء حيث تزامن الانفعالات والانفجارات والاتهامات المتبادلة عملية إحصاء المؤهلين الصحراويين للمشاركة فى استفتاء تقرير المصير المقرر إجراؤه قبل نهاية العام الحالى .. ورغم ما قيل عن الدوافع الحقيقية لهذه الأزمة الحالية وما تردد من اتهامات حول العلاقات الخفية بين الحركة الاسلامية الجزائرية ونظيرتها المغربية .. ومن يساند من .. ومن يدفع لمن ضد من يبقى التساؤل الذى يفرض نفسه الآن .. وهو : ما هى علاقة الأزمة الحالية بما يتم حاليا فى لوزان بين السلطة الجزائرية وممثلين عن جبهة الانقاذ الجزائرية ؟ وما مدى حقيقة ما تردد حول إمكانية نجاح السلطة الجزائرية فى حل مشاكلها الداخلية ؟ وما علاقة ذلك بتصدير الأزمات للمغرب إرضاء لمراكز القوى الجزائرية التى تكن كل العداء للمغرب ؟ وأخيرا .. لمصلحة من ما يحدث الآن من كلا البلدين الشقيقين ؟ وأين الاتحاد المغاربى من كل ذلك ؟



المصدر : الشـرق الأوسـط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

قاضي التحقيق يواصل تحقيقه مع منفذي هجوم مراكش

الأمن المغربي يعثر على أسلحة أخرى

الرباط: «الشرق الاوسط»

عثرت قوات الامن المغربية في قرية سيدي اسماعيل في محافظة الجديدة (جنوب الدار البيضاء) على سلاح من صنف «سكوربيو» عند مواطن مغربي اسمه مصطفى عنون.

وجاءت عملية مصادر السلاح في محافظة الجديدة في ضوء اعترافات مرزوق حامل، الجزائري الذي اعتقله الامن المغربي الاسبوع الماضي في الدار البيضاء.

وذكر بيان صادر عن وزارة الداخلية في الرباط ان السلطات المغربية ابلغت الشرطة الفرنسية بواسطة الشرطة الدولية (الانتربول) بالمعلومات المتعلقة بالسلاح المصادر.

ويواصل قاضي التحقيق في محكمة الاستئناف في مدينة فاس غدا التحقيق مع المعتقلين الاربعة المتورطين في حادث الهجوم على فندق «اطلس - اسني» في مراكش.

وسيحقق القاضي غدا مع كمال بنعكشة وبعد يوم غد مع عبد السلام كروان، اما ستيفان ايت ايدر فسيحقق معه يوم 15 سبتمبر (ايلول) الحالي ورضوان حمادي يوم 16 من نفس الشهر.

من جهة اخرى، رست امس بميناء طنجة الباخرة المغربية «بسم الله» حاملة على متنها 606 من المواطنين المغاربة رجالا ونساء واطفالا كانوا محاصرين في الجزائر اثر اغلاق الحدود.

وتجدر الاشارة الى ان سفينة اخرى حاملة على متنها رعايا مغاربة ستصل اليوم (الاثنين) الى طنجة قادمة من تونس.

وفي السياق نفسه، ابرزت وسائل الاعلام المغربية المعاناة التي لقيها المواطنون المغاربة في تونس، بحيث نشرت تصريحات للمواطنين المغاربة تحدثوا فيها عن اسباب طردهم من تونس والطريقة التي عوملوا بها. وأكد بعضهم انهم اخرجوا من منازلهم ببدل النوم.

واوضح مواطن مغربي مقيم في ليبيا انه اثناء عبوره التراب التونسي في اتجاه ليبيا ليستانف عمله تم تجريده من كل ما كان بحوزته مضيفا ان السلطات التونسية نقلته من سجن الى اخر الى ان تم ترحيله نحو المغرب.

وذكر مواطن اخر يقيم في تونس منذ 14 عاما انه لم يسلم من المعاملة السيئة رغم امتلاكه جميع اوراقه الادارية حيث قبض عليه في مكان عمله مضيفا انه عومل كاسوا المجرمين، وقد فاجاته هذه المعاملة نظرا لسنه (57 عاما) ووضعه الاجتماعي.

واكد مواطن اخر انه تم حبسه 10 ايام دون اي سبب، منددا بهذا التصرف غير الودي تجاه المغرب.



المصدر : ....أ لحياة..............

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢١/٩/١٩٩٤..........

الرباط: التحقيقات مع المتورطين في التفجيرات تشير الى علاقة مع منظمات متطرفة في الخارج

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ كشفت تحريات اجهزة الامن في المغرب وفرنسا تفاصيل جديدة عن شبكة المتورطين في احداث مراكش. ومعتقلي فاس الذين كانوا يعتزمون شن هجمات على مصالح امنية في مناطق عدة.

وأعلنت وزارة الداخلية المغربية انه عقب إلقاء القبض في اورليان في فرنسا على فريط الزروالي، ضمن خطة التنسيق والتعاون بين اجهزة الامن بين البلدين، اعترف هذا الاخير انه زار المغرب برفقة بنحدو مصطفى وزار منزل والديه في الحسيمه حيث أودع أسلحة صادرتها مصالح الامن المغربية بعدما دهمت المنزل إثر تلقيها معلومات من انتربول فرنسا بتفتيشه. وعثرت قوى الامن على اسلحة مؤلفة من رشاشين كلاشينكوف كانا مخبأين في الفراش.

وتزامنت التطورات مع اعتقال حامل مرزوق وهو جزائري يحمل جواز سفر فرنسياً، في الدار البيضاء ليل الثامن من الشهر الجاري. وتردد ان شخصاً اخر كان يرافقه تمكن من الفرار، ما يعني تزايد أعداد المشتبه في تورطهم في الاحداث الاخيرة، والذين لم يعتقلوا بعد.

وحسب معلومات أمنية فإن التحقيق الذي اجرته الجهات المعنية مع المعتقلين الاربعة ستيفن ايت بدر وروضان حمادي وعبدالسلام كرواز وبن شعكة سلط مزيداً من الاضواء على اعضاء الشبكة المعتقلين والفارين. وتفيد التحريات ان العقول المدبرة لخطة الاعتداءات في المغرب قد تكون لها علاقة بمنظمات متطرفة تعمل خارج البلاد. ولا تريد السلطات المغربية التي تواصل حملات المراقبة والتفتيش واستنطاق المتهمين التسرع في اتهام جهة معينة بالتورط في الاحداث. فقد اعلن ادريس البصري وزير الداخلية والاعلام «ان منفذي اعتداء مراكش لا صلة لهم بالاسلام، فهم لا يعرفون الا النزر القليل عن الديانة الاسلامية، ولا يتحدثون اللغة العربية الا بصعوبة». واضاف: «ان الحركة الاسلامية في المغرب لم تدع ابداً الى اللجوء الى العنف» ما يعني استبعاد تورط تيارات اسلامية في البلاد في الاحداث الاخيرة.

وكانت السلطات المغربية اعتقلت في وقت سابق من العام الجاري شبكة تضم جزائريين ومغاربة كانوا يعتزمون تهريب اسلحة ومعدات عسكرية الى الجزائر. بيد ان نتائج التحقيق التي انتهت الى الحكم عليهم ما بين ٥ و٢٠ سنة سجناً لم تسفر عن معلومات تفيد بارتباط افراد الشبكة السابقة مع المعتقلين الحاليين، وان كانت المراجع الرسمية في المغرب تؤكد انها كانت تملك «معلومات دقيقة تفيد بان المغرب لن يمضي صيفاً هادئاً» في إشارة الى تقارير امنية ركزت على إمكان تعرض البلاد لهجمات في ايار (مايو) الماضي قبل استضافة مراكش المؤتمر الوزاري لـ «غات».

وتذهب تحليلات المراقبين الى الربط بين اعتقال افراد الشبكة الجزائرية والمغربية التي كانت تعتزم تهريب اسلحة الى الجزائر، وبين العثور على كميات هائلة من الاسلحة في مركز «اكنول» على بعد ٣٠ كلم من تازة شرق البلاد.

وإذا تاكد وجود روابط بين افراد الشبكة، على مستوى العقول المخططة، فإن ذلك يرتدي ابعاداً اكبر، هي نفسها التي تفسر لجوء السلطات في المغرب والجزائر على حد سواء الى فرض نظام التاشيرة على رعايا البلدين. اذ بات مؤكداً في غضون تشديد الرقابة على الموانئ والمطارات ونقاط العبور في كل ارجاء البلاد. انه يصعب على المتورطين في الاحداث الذين لا تزال أجهزة الامن تبحث عنهم ان يغادروا البلاد الا في اتجاه الحدود المشتركة مع الجزائر، كونها شاسعة، وكانت تشكل معابر حيوية امام رعايا البلدين.

الى ذلك، تحدث عائدون الى المغرب من تونس عن معاناة ومعاملة غير لائقة تعرضوا لها. ونقل عائدون من ليبيا تقارير مماثلة. الا ان السلطات التونسية اكدت انها قررت ترحيل ١٨٠ مغربياً الى بلدهم الاصلي، بعدما كانوا يعتزمون العبور الى ايطاليا. وردت اوساط مغربية معتبرة ان «المفاجاة كانت كبيرة بالنسبة الى السلطات المغربية لأن المرحلين كانوا يقيمون في صورة قانونية».

وعلى رغم الطابع المأسوي لمضاعفات هذه التطورات التي تنعكس سلباً على صعيد العلاقات بين دول المغرب العربي التي كانت تسمح بتنقل الاشخاص والممتلكات دون تاشيرة، تشير أوساط مهتمة الى الرغبة في احتواء الموقف، اقله عدم اضفاء بعد سياسي على الاجراءات الاخيرة التي طاولت رعايا مغاربيين، وشملت مؤسسات اقتصادية ورجال اعمال كانوا يراهنون على خطة الاندماج المغاربي

قبل ان تتعرض العلاقات المغربية - الجزائرية الى المزيد من الانتكاس.

من جهة ثانية علم ان رئيس وزراء المغرب الدكتور عبداللطيف الفيلالي سيزور باريس يومي ١١ و١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ضمن خطة التشاور القائمة بين البلدين. وسيجتمع الى الرئيس فرنسوا ميتران والى رئيس الوزراء ادوار بالادور. ويتوقع ان تشكل تطورات الوضع في منطقة المغرب العربي، وبالذات الأزمة القائمة بين الرباط والجزائر محور اجتماعات المسؤولين المغاربة والفرنسيين.

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عندما يقود التهديد الأصولي المشترك الى التباعد لا الى التقارب

نمط جديد للنزاع الجزائري ـ المغربي القديم

وحيد عبد المجيد *

■ ارتبط احد انماط النزاعات الثنائية العربية، بين عقدي الستينات والثمانينات، بتاثير الاستقطاب الدولي في ظل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق، وهو النمط الذي امتزجت فيه خلافات اقليمية بانعكاسات هذا الاستقطاب. فعلى رغم طابعه الاقليمي في الأساس، كان لتلك الانعكاسات دورها فيه، الى الحد الذي دفع بعض الدارسين الى اعتباره امتدادا للحرب الباردة الدولية. واطلق أحدهم (مالكولم كير) على هذا النمط من النزاعات وصف «الحرب الباردة العربية».

ويعد النزاع الجزائري - المغربي من أبرز نماذج هذا النمط، منذ بدا كنزاع حدودي في مطلع الستينات، ثم تمحور حول قضية الصحراء مع منتصف السبعينات. وكان الاستقطاب الدولي من أهم العوامل المغذية له، نتيجة ارتباط احد طرفيه بالكتلة السوفياتية وقرب الآخر من المعسكر الغربي. وعندما اخذ ذلك الاستقطاب في الانحسار خلال النصف الثاني من الثمانينات، ثم تلاشى مع انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء الحرب الباردة الدولية، بات من الممكن التطلع إلى طي صفحة هذا النزاع، خصوصاً مع توافر ظروف بدا انها تساعد على إزالة مسبباته الاقليمية. إذ عجزت جبهة بوليساريو، التي اعتمدت عليها الجزائر في ادارة نزاعها مع المغرب، عن مواصلة طريق المواجهة العسكرية. واخفقت في إثبات صدقية دعواها بانها «حركة تحرر وطني»، على رغم كل الدعم الذي حصلت عليه من الجزائر ودول في الكتلة السوفياتية السابقة فضلا عن منظمات راديكالية. ولم يترك انكفاؤها وتفككها خيارا غير التفاهم على احالة ملف مشكلة الصحراء للأمم المتحدة. وواكب ذلك نجاح موقت للجهود التي استهدفت تحقيق مصالحات عربية خلال النصف الثاني من الثمانينات، وحتى نشوب ازمة الخليج.

في هذا السياق جاءت المصالحة بين المغرب والجزائر عام ١٩٨٨، وما اتاحته من تاسيس اتحاد المغرب العربي في شباط (فبراير) ١٩٨٩، لتدعم امكان التطلع الى تجاوز نزاع انحسرت مقوماته، او كادت. وساعد على ذلك ايضا ما شهدته الجزائر من تحولات داخلية، بعد تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٨، وضعت حدا للتنافر بين نظامين متعارضين. وحتى عندما حملت هذه التحولات معها تزايد خطر التطرف الأصولي، الذي واجهته تونس من قبل ويخشاه المغرب من بعد، توقع الكثيرون ان يكون هذا دافعا الى تقارب غير مسبوق نتيجة الشعور بوجود تهديد مشترك. ومع ذلك، لم يكن هذا هو السيناريو الوحيد المحتمل. لان العجز عن التحرر من الإرث الثقيل للنزاع التاريخي، وما يرتبط به من شكوك متبادلة، كفيل بأن يخلق هذا التهديد بذرة جديدة للتوتر. وعندئذ يتحول من دافع للتقارب الى عامل جديد للتباعد، ومن ثم يعاد انتاج النزاع القديم وفق نمط جديد تتداخل فيه ابعاد داخلية واقليمية. وفي هذه الحال، لا يكفي نشوء تجمع اقليمي كضمان لتجنب تجدد أو ظهور نزاعات ثنائية بين اعضائه، خصوصاً حين تكون اطره المؤسسية هشة كما هي حال الاتحاد المغاربي، وكان التوتر الذي حدث بين تونس والجزائر عام ١٩٩١، قبل ان تستقر الاوضاع في الأولى وتتدهور في الثانية، دليلا على ذلك، فقد اتهمت السلطات التونسية نظيرتها الجزائرية بالتغاضي عن نشاط «الجبهة الاسلامية للانقاذ» عبر الحدود ودعمها لحركة «النهضة». ولم تتحسن العلاقات الا عقب تقويض ركائز «النهضة» واستعادة الاستقرار في تونس.

ومرة أخرى، بدا ان سيناريو التقارب بين الدول المغاربية الرئيسية الثلاث، على قاعدة التفاهم في مواجهة التهديد الأصولي، ما زال ممكنا. فقد اعطت القمة المغاربية الرابعة في نواكشوط تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٢ اولوية للتعاون في هذا المجال. لكن حين ينحصر هذا التعاون في خطوط عامة بمنأى عن التفاصيل المهمة، في الوقت الذي يتفاوت مستوى التهديد بالنسبة للجزائر والمغرب، تحدث تناقضات في سبل المعالجة. وربما تستفحل لتاخذ صورة مشكلات عبر الحدود، وعندئذ يصبح سيناريو اعادة انتاج النزاع القديم وفق نمط جديد هو الارجح. وقد بدأت مقدماته بسرعة قياسية، عبر رد فعل جزائري حاد على وجهة نظر ابداها الملك الحسن في حديث صحافي في مطلع ١٩٩٣، وهي أن نجاح جبهة الانقاذ في الانتخابات الجزائرية التي ألغيت كان كفيلا ببدء تجربة مثيرة تفيد في مراقبة مدى قدرة التطرف الاصولي على معالجة تناقضاته.

لقد اوضح انه يتحدث كرجل سياسة وليس بصفته ملكا للمغرب، وعبّر عن وجهة نظر يشاركه فيها فريق من المثقفين العرب. ومع ذلك كان رد الفعل الجزائري، خصوصاً على الصعيد الإعلامي، حاداً. فكانت النتيجة حملة جديدة من حملات تبادل الاتهامات المتكررة في التاريخ الحديث للدولتين.

وتصاعد التوتر بسرعة، حاملا في ثناياه نذر تجدد النزاع الاقليمي القديم، ليختلط هذه المرة بتاثيرات الوضع الداخلي في الجزائر. وتبين ان تلاشي الاستقطاب الذي خلقته الحرب الباردة الدولية في مرحلة سابقة لا يكفي لإغلاق ملف نزاع قابل لأن يأخذ شكلا جديدا، وإن اقل حدة من ذي قبل. فقد عاد التناقض تجاه مشكلة الصحراء، ليتركز حول ترتيبات الاستفتاء التي تتولاها الامم المتحدة، حيث ساند المجلس الاعلى

الجزائري موقف البوليساريو بشأن معايير اهلية المشاركة في الاستفتاء، والمحادثات المباشرة مع المغرب. كما استأنف الخطاب القديم الذي يعتبر الصحراء «بلدا تحت الاحتلال».

وهكذا اصبح التهديد الاصولي دافعا للتباعد، بدلا من يكون عاملا مساعدا على التقارب. واقترن ذلك بتنامي الشكوك المتبادلة، خصوصاً من جانب الجزائر. وتراوح الشكوك الجزائرية بين تغاضي المغرب عن استخدام المتطرفين اراضيه معبرا من اوروبا وإليها، وبين تقديمه دعما لهم مقابل تاييدهم لسياسته تجاه الصحراء إذا وصلوا للسلطة؛ وعلى رغم عدم وجود ما يدعم هذه الشكوك على الأرض، فضلا عن مجافاة بعضها للمنطق وتوفر ما ينقضها احيانا، فقد ظلت مؤثرة على الموقف الجزائري، كما يتضح مثلا من بيان المجلس الاعلى في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ الذي اشار الى (تطلعات وطموحات بعض الدول المجاورة في استغلال الوضع بالجزائر لخدمة اغراض سياسية خاصة). وهناك شكوك مغربية بالمقابل تدور حول رغبة اجهزة جزائرية في تصدير حالة عدم الاستقرار للمغرب ليصبح البلدان في الهم سواء، وتصل للتساؤل عن مغزى اغتيال بوضياف في هذا السياق.

وواضح، إذن، انه ما ان تمر علاقة دولتين عربيتين بينهما إرث تاريخي يثقل باي منعطف، حتى تتحكم ازمة الثقة وما تولده من شكوك وهواجس في الافعال وردود الافعال. وغالبا ما تكون الشكوك مبالغا فيها، او حتى لا اساس لها. لكن دائما ما يكون تاثيرها عميقا.

وفي مثل هذا المناخ، يسهل ان تقود الافعال وردود الافعال الى إغلاق الحدود كما حدث في آخر آب (اغسطس) الماضي، مصحوبا بحملة جديدة لتبادل الاتهامات حول اساءة معاملة رعايا كل من البلدين في الآخر. يحدث ذلك - ببساطة - عندما يصبح من الصعب على كل من الطرفين تفهم ظروف الآخر، التي تدفعه لاتخاذ اجراءات معينة حتى إذا كان في بعضها فائدة لكليهما معا. فربما لا تخلو اجراءات من نوع اعادة العمل بنظام التاشيرة، بل حتى اغلاق الحدود موقتا، من فائدة إذا اتخذت في اطار تفاهم بينهما. فقد تفيد المغرب في منع تسلل من يريدون تقويض استقراره، وقد يتيح للجزائر وضع حد لتسريب اسلحة الى متطرفيها ضمن تجارة التهريب المنتشرة عبر الحدود.

لكن التفاهم على اجراءات من هذا النوع، ومن غيره، يفترض ان حكومتي البلدين تتعاطيان مع مشكلة التطرف الاصولي باعتبارها تهديدا مشتركا. وفي هذه الحال، يمكن لهما التعاون من اجل تقليص الخسائر المترتبة عليها، سواء بالنسبة للعلاقات الثنائية او بشان مستقبل التجميع الاقليمي الذي يضمهما، او بخصوص معاناة مواطنيهما إذا كان هذا البند واردا في جدول اعمالهما. اما حين تكون كل منهما محملة بالشكوك في نوايا الاخرى، يصبح التهديد الاصولي دافعا للمزيد من التباعد ولمواصلة إعادة انتاج النزاع القديم في صورة جديدة.

ومع ذلك يظل النمط الذي يتخذه هذا النزاع الآن اقل حدة من سابقه، ليس فقط بسبب تلاشي الاستقطاب الدولي الذي ادى لتفاقمه في مرحلة الحرب الباردة، ولكن لعاملين اضافيين ايضا: اولهما وهن المصدر الإقليمي الاساسي لهذا النزاع، سواء الحدود التي تم الاتفاق عليها ولم يعد لاي من الطرفين مصلحة في نقض هذا الاتفاق، او مشكلة الصحراء التي انخفضت حدتها بعد هزيمة البوليساريو والتفاهم على حل سلمي من خلال الامم المتحدة. فلم يعد بإمكان الجزائر إعاقة هذا الحل، خصوصاً انها لا تستطيع في ظروفها الراهنة، وفي ظل الوضع الدولي الجديد، معاودة دعم البوليساريو وتاهيلها لخوض مواجهة جديدة. وثانيهما ان التناقض الجزائري - المغربي في معالجة التهديد الاصولي، الذي حال دون تحوله الى دافع للتقارب، لا ينفي واقع ان هذا التهديد مشترك مهما بلغت حدة الشكوك المتبادلة.

وهذا هو ما يفسر حرص الطرفين على ضبط النفس نسبيا، على الاقل بالمقارنة مع ما كان عليه سلوكهما في ظل النمط القديم للنزاع قبل مصالحة ١٩٨٨، ففي الإمكان ملاحظة قدر من المرونة المغربية في تطبيق القيود التي فرضت على دخول المواطنين الجزائريين، ونوع من الضبط الجزائري لتصعيد الخلاف حول ترتيبات استفتاء السكان الصحراويين عند سقف معين لم يحل دون استمرار عملية تنظيم هذا الاستفتاء.

وكل ذلك يبقي على احتمال الا يصل النزاع، في نمطه الجديد، الى الحد الذي يخرج عن اية سيطرة فيصب في مصلحة اكثر القوى الاصولية تطرفا، او يقود الى انهيار تجربة الاتحاد المغاربي التي تزداد تعثرا. صحيح ان تفاقم النزاع الجزائري - المغربي اصابها تبعثر جديد، حيث قوض احد الانجازات القليلة التي تحققت في اطارها، وهو الاتفاق على تامين وتسهيل الانتقال بين دول الاتحاد. لكن على رغم كل تعثرها، ما زالت هذه التجربة تتيح اطارا للتفاهم على سبل التعاطي مع التهديد الاصولي المشترك، ومن ثم جعله منطلقا للتقارب لا دافعا للتنافر. فإذا لم تكن للاتحاد فائدة في هذا المجال، فربما لا تبقى له اية فائدة بعدما عجز عن استيفاء شرط وجوده الذي حددته ديباجة اتفاقية تاسيسه عندما اوضحت ان «اقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين اقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية».

---

* كاتب وباحث مصري.

شئون عربية • أسامة عجاج

حقيقة الأزمة بين المغرب والجزائر

خلاف حول مشكلة الصحراء ومخاوف من الدخول فى « دائرة العنف »

• الأزمة الأخيرة بين الجزائر والمغرب ، والتى وصلت إلى قرار الجزائر باغلاق الحدود ، بعد اجراء المغرب بفرض التاشيرات على الجزائريين لم يكن مفاجاة للذين يتابعون العلاقات بين البلدين . والتى قد لاتمر بحالات من الهدوء والاستقرار إلا قليلا . فقط فى التوقيت والاسباب التى تلخصت فى تورط عدد من الجزائريين والفرنسيين من أصل جزائرى فى حادث هجوم مسلح على فندق بمدينة مراكش ، قتل فيه اثنان من السائحين الأسبان ، واصيب عدد من المغاربة بالاضافة إلى تورط مجموعات ارهابية اخرى فى عمليات استهدفت احد البنوك ، ومتجرا كبيرا ، ومطعما .

وتاتى الأزمة الاخيرة على خلفية سببين اساسيين :

الأول : استمرار الخلاف بين البلدين حول اقليم الصحراء المغربية ودعم الجزائر للبوليساريو . فقد كان لافتا للنظر ان الرئيس الجزائرى الأمين زروال أرسل مؤخرا رسالة إلى منظمة الوحدة الافريقية ، بمناسبة حل لجنة تصفية الاستعمار فى افريقيا ، بنهاية عملها ، واستقلال كل دول القارة ، وصف فيها جمهورية الصحراء بأنها « بلد محتل » ، مما أثار غضب المغرب ، خاصة ان هناك خطوات جادة لانهاء هذه الازمة ، طبقا لخطة الامم المتحدة والتى تسعى إلى اجراء استفتاء بين أهالى الصحراء ، يتم فى فبراير القادم ، بعد تأجيل عدة مرات ، لخلافات حول أسس من يحق له المشاركة ، وبالفعل بدأت فى مدينة العيون إحدى مدن الصحراء المغربية تسجيل أسماء الصحراويين الذين سيشاركون فى الاستفتاء .

ومن ناحية اخرى نجد ان الجزائر عبر تصريحات عديدة ، لرئيس الوزراء مقداد سيفى ، سمعتها منه أثناء زيارته الأخيرة للقاهرة ، ووزير خارجيته محمد صالح الدمبرى يدعوان إلى ضرورة الدخول فى حوار مباشر بين المغرب والبوليساريو ، وهو مايعتبره المغرب قفزا على خطة الأمم المتحدة التى تحظى بموافقة الطرفين ، بالاضافة إلى تصريح أخير لوزير الخارجية الجزائرى قال فيه إن بلاده لن تقبل سياسة الأمر الواقع فى الصحراء .

الثانى : مخاوف المغرب من امتداد أحداث العنف التى تشهدها الجزائر منذ أعوام اليه ، خاصة فى ظل العمليات الأخيرة التى طالت بعض المنشآت السياحية والاقتصادية ، وتورط فيها عدد كبير من الجزائريين ، أو من الفرنسيين من أصول جزائرية ، أو مغاربة ، وعزز هذه المخاوف الكشف عن كميات كبيرة من الأسلحة فى حوزة المتهمين وصلت إلى ٢٩ بندقية ورشاشين وآلاف من الذخيرة ، وقنابل ومتفجرات ، مما زاد من قناعة المسئولين فى المغرب بأنهم أمام مخطط ارهابى يستهدف زعزعة الأمن هناك للتأكيد بأن الجزائر لم تعد حالة استثنائية ، بين دول المغرب العربى أو لدفع الرباط لمزيد من التنسيق مع الجزائر ، فى مواجهة الجماعات الارهابية ، فى وسط اتهامات جزائرية بأن المغرب أصبح مكانا لهرب عناصر ارهابية بعد قيامها بأعمال عنف فى الجزائر ، والمغرب أيضا قد يكون يتعرض لحملة عنف من قبل الجماعات المتطرفة الجزائرية بعد

ان قام منذ فترة بتسليم زعيم الجماعة الاسلامية المسلحة فى الجزائر عبد الحق العبايدة إلى السلطات هناك .

وقد امتدت مواجهة المغرب للأحداث الأخيرة إلى فرنسا ، التى قامت باعتقال عدد من الأشخاص ، ثبت أن لهم صلة بالأحداث الأخيرة فى المغرب ، وكذلك حملتها ضد أنصار الجبهة الاسلامية للانقاذ وآخرها طرد عشرين منهم ، ثم ترحيلهم إلى بوركينافاسو ، ومن المعروف أنه تم القبض على عشرات الأشخاص فى اطار التحقيقات التى تجرى حول أحداث المغرب ، وافرج عن بعضهم ، سواء فى الرباط أو فى باريس .

وتعتبر الأزمة الأخيرة ذكريات أليمة لحوادث بين البلدين ، منها ماحدث عام ١٩٧٧ عندما قام الرئيس الأسبق بومدين بطرد ٦٠ الف مغربى كانوا يقيمون فى الجزائر ، إلا أنه من الملاحظ أن هناك حرصا على تطويق الأزمة وعدم تصعيدها ، من ذلك أن المغرب كان حريصا على عدم اعلان تورط عناصر جزائرية فى الحادث ، وتأكيد على أن قرار فرض التأشيرات يأتى ضمن المحافظة على الأمن وهى مسئولية وطنية ، واللجوء إلى تخفيف بعض الاجراءات التى اتخذت فى الآونة الأخيرة .

ويبدو أن الأمل فى تجاوز هذه الأزمة ، قد يعود إلى تنشيط وساطة عربية ومصرية تحديدا ، للقيام بهذا الدور ، وقد ألمح إلى ذلك عمرو موسى وزير الخارجية . وتحدث الرئيس حسنى مبارك فى حديث أخير لاحدى الصحف العربية عن رؤيته للمشكلة مشيرا إلى أنها نتاج تراكمات سنوية طويلة ، وقد عاصرت بعضها منذ أن كنت نائبا للرئيس ، حيث قمت بجولات مكوكية بين البلدين فى السبعينات لرأب الصدع ، وأضاف بأن الأمر يحتاج إلى مزيد من الثقة المتبادلة ، وقد يمضى بعض الوقت قبل أن يتحقق ذلك ، وان كنت - والكلام للرئيس مبارك - أرجو من الأعماق أن يتوصل الطرفان إلى حلول جذرية لما بينهما وأن يتحليا بضبط النفس ، واستمرار الحكمة السياسية لمعالجة الخلافات بينهما حتى لاتضاف مشاكل جديدة إلى ما تواجهه الأمة العربية . وفى اعتقادى أن مجلس الجامعة القادمة الذى سيبدأ أعماله اليوم ، وقد يحضره وزير الخارجية الجزائرى ، وأحد المسئولين من الخارجية المغربية ، يمكن أن يشكل فرصة للحوار فى اطار الجامعة العربية ويتيح أيضا فرصة أكبر لوساطة عربية نشطة بين البلدين ، فاستمرار الخلاف سيكون له تأثيرات سلبية على مسيرة الاتحاد المغاربى الذى يعانى أصلا من الجمود وصعوبة الحركة ، وقد تجاوز المغرب أحد قراراته بفرض التأشيرات على الرعايا الجزائريين ، وكان هناك قرار بحرية التنقل لمواطنى الاتحاد بين دول المغرب العربى ، بالاضافة إلى تأثر العديد من المشروعات المشتركة بين البلدين . وقد أشير مؤخرا إلى أن اسبانيا تفكر فى تأجيل مشروع لنقل الغاز الجزائرى إلى أوربا عبر شمال المغرب وكان سيحقق للجزائر دخلا فى المرحلة الأولى ٦٠٠ مليون دولار سنويا ، ويوفر للمغرب حاجتها أيضا من الطاقة ، ومن أسباب التفكير فى التأجيل الأحداث الأخيرة بين البلدين المهم الا تكون الجزائر تسعى إلى تجاوز أزمتها الجزائرية بافتعال أزمة خارجية مع جارة هى المغرب ..



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٤

* * *

سبتة ومليلية والديمقراطية الاسبانية

● تبدو الديمقراطية الاسبانية متأخرة عن العصر في كيفية نظرتها وتعاملها مع احتلال مدينتي سبتة ومليلية المغربيتين

لا يخدش سمعة الديمقراطية الغضة في اسبانيا شيء مثل استمرار الطبقة السياسية الحاكمة هناك، وكذلك المرشحة للحكم، في تعلقها وتشبثها بوهم استعماري عفا عليه الزمن، خصوصا بعدما فقدت المستعمرات كل أهميتها العسكرية، اذ دخلت صناعة الأسلحة عصر التكنولوجيا المتطورة، فتغيرت تبعا لذلك نظريات الدفاع والردع وأساليب الهجوم.

من هنا، صعوبة هضم واستيعاب الخطوة التي أقدمت عليها أخيرا الحكومة الاسبانية، بمنحها ما اسمته بـ «الاستقلال الذاتي» لمدينتي سبتة ومليلية، متعاملة معهما كجزء لا يتجزأ من التراب الاسباني من دون منازع!

إن الخطوة، بصرف النظر عن مسبباتها الداخلية والتلويح بها من قبل، اتت في وقت غير ملائم. فهي تتزامن مع انشغال المغاربة بالأحداث الأمنية الأخيرة، ومع انطلاق عملية تسجيل الناخبين في استفتاء الصحراء الغربية، كما تستبق الخطوة الزيارة التي يعتزم العاهل المغربي القيام بها للمحافظات الشمالية حيث يقع الثغران المحتلان. ومما يضفي على المبادرة الطابع غير الودي تجاهلها عددا من المقترحات وبدائل الحل التي تقدم بها المغرب على مر السنين، عبر القنوات الدبلوماسية والحزبية والخاصة، وكلها تصب في اتجاه تفضيل الحوار بدل المواجهة والتصعيد. لطالما تعللت الحكومات الاسبانية السابقة، في عدم استجابتها للمطالب المغربية، بوجود قوى محافظة مؤثرة في صفوف الجيش الاسباني تعتبر التخلي عن سبتة ومليلية بمثابة خيانة عظمى! وقَبِل المغاربة ذلك «التبرير» من دون اقتناع به في حينه. أما وقد تطهر الجيش، وتقاعد قواده المحافظون، واندمجت اسبانيا في المجال الاوروبي، وانضمت إلى منظومة الدفاع الغربية (الحلف الاطلسي). فانه لم تعد لها أية حجة تدافع بها عن استمرارها في ايذاء شعور المغاربة.

كان حريا باسبانيا، وهي صديقة العرب، وقد ساندها المغرب في مطالبتها بجلاء بريطانيا عن صخرة جبل طارق، ان تحتكم إلى النظرة الديمقراطية الحديثة، وتتفهم ما ينادي به المغاربة ملكا وشعبا، فتوافق على صيغة للحكم الذاتي في الاتجاه المعاكس الذي يعجل بفك ارتباط سبتة ومليلية عن اسبانيا وعودتهما إلى الوطن المغربي. إنها إذا فعلت ذلك، ولو آجلا، ستكون قد تجاوبت مع رياح العصر وأنصتت لنداء التاريخ.

محمد بوخزار



في ضوء وقوع موريتانيا بين ناري نزاع الصحراء الغربية وقضية 'أزواد' وتراجع مركز الثقل الجزائري

هل ينسف 'البظان' ما تحقق من 'دولة البظان'؟

□ نواكشوط - من الشيخ بكاي:

■ قبل استقلال موريتانيا بنحو عامين أعلن المختار ولد داداه - الذي كان أول رئيس لها حين نالت سيادتها عام ١٩٦٠ - ان أرض «البظان» تمتد من الساقية الحمراء (الصحراء الغربية) لتشمل أزواد (شمال مالي). وكان ولد داداه آنئذ يمارس حلماً مستحيلاً بأن تسلمه فرنسا رئاسة دولة تضم المجموعة الصحراوية المعروفة بـ «البظان» التي تتوزع بين موريتانيا الحالية والصحراء الغربية وجنوب غربي الجزائر، وشمال مالي، وجنوب المغرب. ومع أن حلم ولد داداه كان تحريفاً لمشروع «دولة الصحراء الكبرى» الفرنسي الذي تم التراجع عنه، إلا أنه كان ينطلق من حقائق موضوعية ذات صلة بعلاقات السكان الأسرية والقبلية. وعلى رغم اقتصار دولة «البظان» على موريتانيا فإنه بعد ٣٧ عاماً من تصريحات ولد داداه لا يزال الموضوع مطروحاً لكن في صيغة سؤال هو: هل ينسف «البظان» ما تحقق من دولة «البظان»؟... ويطرح السؤال نفسه في ضوء وقوع موريتانيا بين ناري نزاع الصحراء الغربية، والنزاع الدائر في «أزواد» بين الحكومة المالية والمتمردين عليها من عرب (بظان) وطوارق في حين لم تعد الجزائر مركز الثقل الذي يتحكم في ملفات المناطق الصحراوية.

استقلت موريتانيا عام ١٩٦٠ وسط أجواء مطالبة المغرب بها، وادعاء سنغالي بحق السيادة على بعض أجزائها الجنوبية، وشعور مالي دفين بان مناطقها الشرقية الغنية بثروة حيوانية هائلة كانت في يوم ما جزءاً من مستعمرة «بلاد السودان» التي هي مالي الحالية.

وإذا كانت السنغال لم تعلن صراحة التخلي عن «مطامعها» في الأرض الموريتانية - وهي المطامع التي أظهرتها إبان الأزمة التي نشبت بين البلدين عام ١٩٨٩ - فإن المغرب اعترف بموريتانيا عام ١٩٧٠، وأقام معها قدراً كبيراً من التعاون وصل الى حد التنسيق في اقتسام اقليم الصحراء الغربية عام ١٩٧٥ بعد جلاء الادارة الاسبانية عنه. إلا ان الثقة لم تكتمل لحد الآن بين الطرفين. وتبدو المشكلة الصحراوية نقطة الارتكاز في علاقات البلدين. فموريتانيا التي انسحبت من النزاع بعد أعوام من الحرب مع «بوليساريو» وأعلنت الحياد، ظلت غائصة في رمال الصحراء رغماً عنها ما جعلها على الدوام عرضة للاتهامات من هذا الطرف او ذاك. فهي تارة - في نظر المغاربة - قاعدة خلفية تقدم الرجال والتسهيلات العسكرية والامن لمقاتلي «بوليساريو» في حربهم ضد المملكة، وتارة أخرى - في نظر الصحراويين - الأخ الجار الرافض مدّ يد العون لأخيه والمتنكر لصلات القربى. وقلّ أن خلت فترة من أزمة مع هذا الطرف أو ذاك. وكثيراً ما هدد المغرب بالقيام بأعمال عسكرية داخل التراب الموريتاني بحجة «استخدام حق المطاردة». وفي المقابل كثيراً ما شهر رجال «بوليساريو» أسلحتهم في وجه الجيش الموريتاني مهددين بإطلاق النار إذا لم يسمح لهم بالعبور.

ومنذ رحيل الادارة الاستعمارية الاسبانية عن الاقليم ظلت زوابع الصحراء تتحكم في السياستين الخارجية والداخلية لموريتانيا. ففي عهد الرئيس المدني مختار ولد داداه ارتبطت نواكشوط بمحور الرباط - داكار - باريس، بينما شهدت علاقات العاصمة الموريتانية أسوأ فتراتها مع محور الجزائر - «بوليساريو» - طرابلس، الذي كان قبل الأزمة الحليف القوي للنظام في وجه ما كان يصفه بـ «التوسعية المغربية» (على حد تعبيره). وصنف النظام مؤيدي محور الجزائر في خانة «أعداء الوطن»، وعرضهم للسجن والملاحقات. ومنذ سقوط ولد داداه وإبرام العسكريين اتفاق سلام مع «بوليساريو» انسحبت بموجبه موريتانيا من المناطق الصحراوية التي كانت تحتلها، تحكم النزاع الصحراوي أكثر في المعادلتين الداخلية والخارجية. فقد تأرجح الموقف بين موالاة هذا المحور أو ذاك تبعاً لميول العسكري الممسك بزمام السلطة وتبعاً لتحالفاته الداخلية، وبين حياد معلن لكنه مستحيل في الواقع. وسقطت أنظمة وحيكت محاولات انقلابية فاشلة ومؤامرات ونظمت تظاهرات ومسيرات وامتلأت السجون من الناس وطورد آخرون على أساس تبني القضية الصحراوية أو عدمه، والبعد والقرب من هذا المحور او ذاك. ويروي الناصريون الذين زجّ الرئيس السابق المقدم محمد خونه ولد هيداله بهم في السجون عام ١٩٨٤ ان المحققين كانوا يسألونهم ضمن أمور أخرى عن موقفهم من «بوليساريو» ومن اعتراف موريتانيا بـ «الجمهورية الصحراوية». ويقول احد المهتمين بتاريخ هذه الحركة إن بعض زعمائها ركزوا في الدفاع عن أنفسهم على تأييدهم الكامل لجبهة «بوليساريو» (وللانصاف كان هذا بالفعل موقفهم الحقيقي).

وبعد بروز النزاع بين الحكومة المالية وسكان اقليم «أزواد» العرب والطوارق أصبحت موريتانيا بين نارين لا تستطيع اطفاءهما ولا الابتعاد عنهما. وبدا المشكل «الأزوادي» الحديث النشأة اقل تأثيراً في السياسة الموريتانية لأسباب منها عدم دخول موريتانيا طرفاً مباشراً فيه وكونه اقل اهمية اقليمياً، إلا أنه في نظر كثير من مراقبي الشؤون المغاربية بدأ يتخذ



ابعاداً خطيرة على حاضر هذا البلد ومستقبله. ويرى هؤلاء المراقبون ان الجزائر، التي كانت «تحتكر» ملف المنطقة الصحراوية (الصحراء الغربية، ومشاكل العرب والطوارق في مالي والنيجر) وتسيطر عليه، لم تعد قادرة على ذلك بسبب الأوضاع المتفجرة فيها، وهذا ما يرشح موريتانيا لتكون نقطة الارتكاز، وهي ضعيفة أمام المشكلين بحكم التداخل بين مواطنيها وسكان الصحراء الغربية و«أزواد» (خصوصاً سكانه العرب الذين لا يمكن فصلهم عن الطوارق).

وعلى رغم حداثة عهد النزاع الازوادي وعدم تساويه في الأهمية اقليمياً مع مشكلة الصحراء فإنه يفتح نوافذ خطر عدة تبدأ بوجود اكثر من مئة الف لاجئ على الأرض الموريتانية وتنتهي بتهديد امتداد الحرب الأهلية الى داخل موريتانيا. ويتعاطى النظام الموريتاني بقدر من الحذر مع الملف الأزوادي. فالحدود مفتوحة للاجئين مغلقة – حسب المستطاع – في وجه المسلحين، إلا أن الحرب تدور على مسافة قصيرة من المدن الموريتانية، ومنطقة الحدود تعرف تدهوراً ملحوظاً للأوضاع الأمنية. فقد انتشرت عصابات السطو ويتعرض البدو الموريتانيون على الدوام لاعتداءات ينسب بعضها الى الماليين والبعض الآخر الى الميليشيات المنشقة عن الجبهات الأزوادية وعصابات اللصوص. لكن الأهم ان الحكم القائم في مالي يمارس ضغوطاً متزايدة منها المذابح التي يرتكبها جيشه والميليشيات السوداء التي يتهم هذا الجيش بأنه وراء تشكيلها وتسليحها، ومنها احتضان الناشطين الموريتانيين السود الذين اتخذوا من السنغال قاعدة لهم خلال الأعوام الأخيرة، لكنهم لم يعودوا يتلقون الترحيب نفسه بعدما تصالحت الحكومتان الموريتانية والسنغالية. وينفذ هؤلاء من حين لآخر هجمات ضد القرى الحدودية الموريتانية انطلاقاً من الأراضي المالية.

وتطالب حكومة مالي على الدوام بممارسة ضغوط على المتمردين الأزواديين وتلوح باستخدام الموريتانيين السود في حال التساهل الموريتاني مع ثوار الشمال. ومع أن الحكومة الموريتانية تضيق الخناق على اللاجئين الذين تتهمهم مالي بالاشتراك في الأعمال العسكرية وتمنع دخول المسلحين الى أراضيها، فإنها تبدو عاجزة عن ممارسة ضغط مؤثر على قيادات الجبهات والحركات الازوادية. وهي فوق هذا تريد البقاء على مسافة من مشكلة تعتبرها موضوعاً يخص الماليين على عكس الجزائر التي لم تتردد في التدخل في شؤون الازواديين وارغمتهم على الجلوس الى طاولة المفاوضات لتوقيع اتفاق سلام مع الحكومة وهو الاتفاق الذي انهار اخيراً في اعقاب قيام حركة «غاندا كووي» الزنجية المتطرفة بذبح عرب وطوارق وانتقام الازواديين لأنفسهم بعدما اعلنت السلطات انها لم تعثر على الجناة. ولا تبدو الحكومة الموريتانية قادرة على التحكم في مشاعر مواطنيها الذين يشاهدون أفواج الهاربين من المذابح وتروي لهم الصحف اسبوعياً حكايات الرعب والتقتيل التي يتعرض لها إناس ينتمون الى الأسر والقبائل نفسها التي ينتمون اليها. ولم يسلم الموريتانيون المقيمون في مالي من اعمال العنف. فقد جرح أخيراً ١٩ شخصاً من أفراد الجالية الموريتانية في العاصمة المالية باماكو ونهبت محلات تجارية يملكها موريتانيون. ويعزو قادمون من هناك الاعتداء على الموريتانيين الى مجرد اشتراكهم في البشرة والسمات الاخرى مع العرب الماليين.

ويبدي بعض الاوساط الموريتانية قلقاً متزايداً من انه اذا طالَ امد النزاع المالي – المالي، ولم يتم التوصل الى حل للنزاع الصحراوي المستمر منذ اكثر من عشرين عاماً ولم تستعد الجزائر عافيتها في الأمد القريب، فان موريتانيا معرضة لاحتمالات مختلفة من ابسطها الاكتواء اكثر بالاختلالات الامنية الناتجة عن هذين النزاعين والاستمرار في استقبال اللاجئين واستضافتهم. ويذهب مراقبون اكثر تشاؤماً الى حد التساؤل ما اذا كان النزاع العرقي في الجنوب مرشحاً للامتداد الى موريتانيا نفسها بحكم وجود الموريتانيين السود في مالي واتخاذ النزاع بين الماليين الصبغة العرقية، والارتباط القوي بين العرب الماليين والموريتانيين، وعدم السيطرة على تحركات البدو الموريتانيين الرحل الذين يتوغلون في الصحراء المالية متتبعين نقاط الكلا والماء.

ويتساءل هؤلاء عن مدى التأثيرات التي ستنتج عن النزاع في الصحراء الغربية سواء نظم استفتاء تقرير المصير هذا العام أم لم ينظم، ومهما كانت نتائجه. ويرى محللون انه لو نظم الاستفتاء وكانت نتائجه لمصلحة المغرب فان كثيراً من الصحراويين لن يعيشوا داخل دولة يحكمها المغرب وسيتجهون الى موريتانيا لا كلاجئين انما للاندماج في المجتمع الموريتاني الذي هو مجتمعهم في كل الحالات. لكن سيكون لهم نشاطهم قبلت السلطات الموريتانية أم لم تقبل. وهذا ما يرشح العلاقات الموريتانية – المغربية لأن تظل عصبية على الدوام ويفتح على موريتانيا ابواباً لا يمكن التنبؤ بما هو خلفها. ويبدي المراقبون انفسهم خشيتهم من انه اذا لم يجر الاستفتاء واستمرت الجزائر في وضعها الصعب ستبقى موريتانيا شاءت أم ابت الملاذ الاخير للصحراويين في حال عجز السلطات الجزائرية عن مواصلة تقديم الدعم والملجأ لهم.

ومثلما يقتنع الموريتانيون بأن الصحراويين والازواديين مواطنون في دول اخرى لهم ما للمواطن في تلك الدول وعليهم ما عليه، فانهم مقتنعون ايضاً بأن المنطقة واحدة وموريتانيا للبظان، مهما كانت بلادهم الاصلية. فهل يقوّض «البظان» دولتهم بأيديهم؟ أم ان هذه بداية تحقيق حلم «الدولة الواحدة»؟... سؤالان في غاية الاهمية والخطورة. لكن لا تتوافر العناصر الكافية التي تشجع على المجازفة بالرد عليهما.

المصدر : المصــــور

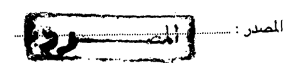
التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٤

حادث فندق أطلس ليس المشكلة ولكنها الصحــراء الغربيــــة

●● في صباح يوم ٢٤ أغسطس الماضى اقتحمت جماعة مسلحة فندق «أطلس سنى» بمراكش وأطلقت النار على الموجودين فقتلت سائحين من جنسية أسبانية وجرحت شخصين آخرين. ثم استولت على مبلغ ١٠٠٠ دولار من خزينة الفندق.

كان يمكن أن تكون هذه الحادثة مجرد عملية إجرامية. لكن أعضاء العصابة كانوا يتحدثون بلهجة جزائرية حسب المصادر الأمنية المغربية. فأخذت القضية أبعادا دولية وأدت إلى تقلبات غير متوقعة فى العلاقات الجزائرية ـ المغربية. الشىء الذى أثار أسئلة عديدة عن الخلفيات الحقيقية لهذه القضية ●●

نجـــاة بلحـــاتم


المصدر : 
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٤

□ قبلها بعدة أيام أعلنت السلطات المغربية أنها كشفت عن شبكة لتهريب الأسلحة من الجزائر إلى المغرب وأنها اعتقلت عناصر جزائرية من جنسية فرنسية إلى جانب مغاربة. وبعدها فورا أعلن المغرب فرض نظام تأشيرة الدخول على كل الجزائريين حتى الذين يحملون جنسية أجنبية وطلب من الموجودين على ترابه من الجزائريين التقدم فورا إلى المراكز الأمنية لتسوية أوضاعهم.

فردت الجزائر مباشرة بفرض التأشيرة على المغاربة وإغلاق حدودها البرية. ثم توالت التقارير الأمنية المغربية معلنة عن سلسلة اعتقالات شملت جزائريين كلهم من جنسية فرنسية وقادمون من مدينة «ليون» الفرنسية.

كما قبضت على إثنين من مرتكبي حادث فندق «أطلس سني» بينما تمكن ثالث من الفرار.

ثم دخلت القضية الجزائرية المغربية مرحلة الاتهامات المتبادلة. واشتكت الجزائر من أن رعاياها يتعرضون لاستفزازات وإهانات من طرف رجال الأمن المغاربة. واستدعت وزارة الخارجية الجزائرية القائم بالأعمال في السفارة المغربية بالجزائر لتعرب له عن قلقها إزاء تصرفات قوات الأمن المغربية تجاه المواطنين المقيمين في المغرب. وقد وجه هذا الأخير الاتهامات نفسها للجزائر.

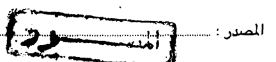
ثم صرحت سلطات أمنية مغربية عن تورط أجهزة أجنبية في عملية فندق «أطلس سني» دون أن تذكر من هي. مؤكدة فقط أن المنفذين قتلوا سائحا أسبانيا عمدا.. وفي الوقت نفسه علم أن سفارة المغرب في الجزائر صرحت أنها تلقت تهديدات وأرجعتها إلى الإسلاميين الذين يريدون الانتقام من المغرب بعد أن سلم عبدالقادر العيادة القائد السابق للجماعة المسلحة للجزائر.. وكان هذا منذ أكثر من سنة!..

أما جبهة الإنقاذ الجزائرية فأعلنت في آخر بيان لها «إننا نعتبر المزايدات المتطرفة للنظام العسكري في الجزائر والتي ذهبت إلى غلق الحدود وإشعال حرب كلامية لاتخدم مصلحة الشعبين الشقيقين بل تهدف إلى إشغال الرأي العام الداخلي بمشكلات هامشية قد تكون مفتعلة لإخفاء الجرائم البشعة التي يرتكبها أعوان «الطغمة» يوميا ضد أبناء الشعب الجزائري المسلم» حسب بيان جبهة الإنقاذ.. وبينما أدانت جبهة الإنقاذ الاعتقالات التي تقوم بها فرنسا سكتت عما يحصل في المغرب، بينما تدل الملابسات عن إمكان انتماء الجماعات المسلحة التي تحدثت عنها المغرب إلى الإسلاميين الجزائريين.

تساؤلات الأزمة

إن قضية تأزم العلاقات الجزائرية ـ المغربية تثير تساؤلات عديدة، ويصعب فصلها عن المسار العام لهذه العلاقات التي عرفت





توترا على مدى الثلاثين سنة الماضية. فمنذ عام ١٩٧٠ وفى عام ١٩٨٨ أدت الخلافات بين نمط النظامين الاشتراكى الجزائرى والملكى المغربى إلى اضطراب العلاقات بين البلدين. فمواقفهما الحالية يحوم عليها شبح الملفات القديمة. وتبقى نقطة الخلاف الرئيسية بين الطرفين هى قضية الصحراء الغربية،.. التى تلقى بظلالها على الأحداث الراهنة، خاصة أن عملية تسجيل الناخبين فى الصحراء قد بدأت بالفعل من جانب الأمم المتحدة ابتداء من ٢٨ أغسطس الماضى تمهيدا لإجراء استفتاء فى شهر فبراير القادم تطبيقا لمخطط السلام الأمنى فى المنطقة والقرار رقم ٩٠٧ الصادر عن مجلس الأمن. وفى الوقت نفسه تبين تمسك الجزائر بموقفها إزاء هذه القضية بعد ما أكد الرئيس الجزائرى الأمين زروال فى رسالة وجهت إلى منظمة الوحدة الافريقية أن «المغرب يحتل أرضا افريقية».. فاتهم المغرب بلسان رئيس وزرائه عبداللطيف فيلالى الجزائر بعرقلة تنفيذ خطة الأمم المتحدة.

ويعتبر موقف زروال امتدادا طبيعيا لتعامل الجزائر مع مسألة الصحراء الغربية. حيث شكلت خلال حكم الرئيس السابق هوارى بومدين محورا مهما فى الدبلوماسية الجزائرية فى افريقيا والعالم الثالث التى كانت تعتمد على حق الشعوب فى تقرير مصيرها. واستمر الرئيس الشاذلى بن جديد على المسار نفسه.

وبعد سنة ١٩٨٨ وافق الطرفان المغربى والصحراوى على وقف إطلاق النار تطبيقا لمخطط السلام الأمنى الذى وضعه ديكويلار سكرتير عام الأمم المتحدة فى ذلك الوقت، وعادت العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب. وتم التوقيع على معاهدة الاتحاد المغاربى. لكن الشاذلى بن جديد حرص على التاكيد فى كل مرة أن الجزائر ليست طرفا فى النزاع الصحراوى.. بينما فضل المغرب دائما التفاوض مباشرة مع الجزائر.

وقد عرفت العلاقات المغربية - الجزائرية انفراجا بسيطا فى عهد الرئيس بوضياف، نظرا لموقف هذا الأخير من قضية الصحراء الغربية المعلن منذ ١٩٧٥ حيث أيد مشروعية مطالبة المغرب بالصحراء.

ورأى البعض فى تصريحاته للصحافة أثناء فترة حكمه إمكان تراجع الجزائر عن موقفها حيث قال «هناك إرادة فى القمة الجزائرية لتسوية هذه المشكلة بأقصى سرعة ممكنة. ولقد أصبح لدينا اتفاق كامل على ضرورة الإسراع بحل هذه المشكلة التى تسمم علاقات الجزائر والمغرب..

وربما كان ذلك هو ما دفع البرلمان المغربى إلى المصادقة على اتفاقية ترسيم الحدود بين البلدين فى تلك الفترة بالذات، بعد ما كانت هذه القضية معلقة.



المصدر : المصـــور

التاريخ : ١٦ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المشكلة الصعبة

ومع ذلك لازالت قضية الصحراء الغربية بعد عشرين سنة، أصعب مشكلة واجهتها الأمم المتحدة التي فشلت في التوفيق بين الطرفين المغربي والصحراوي.

فالمغرب يرفض التفاوض المباشر مع جبهة البوليساريو وإن تمت لقاءات بينهما إلا أنه حرص على ألا يبعث وفدا رسميا وكان في كل مرة يكتفي بإرسال وفد من بعض شيوخ القبائل الصحراوية. أما البوليساريو فيسعى دون جدوى إلى فرض مفاوضات مباشرة لإجبار المغرب على الاعتراف به.

ورغم أن المغرب وافق عام ١٩٩١ على مبدأ إجراء الاستفتاء وأعربت الجزائر عن ارتياحها لهذا القرار إلا أن الطريق المؤدي للاستفتاء ظل محفوفا بالعراقيل الكثيرة. أهمها مسألة تحديد هوية الناخبين. أي من هم الصحراويون وكم عددهم؟

وافقت الأمم المتحدة في بادىء الأمر الاعتماد على الإحصاء الأسباني لعام ١٩٧٤ الذي قدر عدد السكان الصحراويين بـ ٧٤ ألف نسمة. وقبلت جبهة البوليساريو بعد تردد بهذا الإحصاء مقدرة أن زيادة السكان في حدود ١٠٪ إلى ١٥٪.

لكن المغرب رفض الإحصاء وتقديرات البوليساريو متهما إياها بضم المهاجرين الأفارقة الذين نزحوا إلى منطقة تندوف الجزائرية التي يتمركز فيها أغلب الصحراويين.

فقدم ديكويلار الأمين العام للأمم المتحدة السابق تقريرا لمجلس الأمن في ديسمبر ١٩٩١ جاء متطابقا مع المطالب المغربية بخصوص توسيع قوائم الناخبين الذين من حقهم المشاركة في الاستفتاء لتشمل كل الصحراويين الذين هاجروا من الصحراء خلال الاحتلال الأسباني. وطبعا رفضت جبهة البوليساريو هذا التقرير متهمة ديكويلار بالانحياز للمغرب. وظل التقرير محل جدل لغاية انتهاء مدة الأمين العام.

بينما تمسك المغرب بهذا التقرير لأنه يجعل زيادة العدد في صالحه لأن الصحراويين الذين هاجروا إلى المغرب خلال الاحتلال الأسباني لايحسبون على جبهة البوليساريو.

أما الأمين العام الحالي للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي . فقد عرض في ١١ مارس ١٩٩٤ تقريرا على مجلس الأمن حول تصفية قضية الصحراء الغربية تضمن ثلاثة خيارات للوصول إلى حل: إما تنظيم استفتاء بغض النظر عن تعاون الطرفين. وإما أن تواصل لجنة تحديد الهوية عملها خلال فترة معينة وأثناء ذلك تواصل الأمم المتحدة مساعيها للحصول على تعاون الطرفين. وإما سحب قوات الأمم المتحدة من المنطقة.

وتتلخص رؤية الأمين العام بخصوص تحديد الهوية في الأخذ بالتسجيل الثابت في لوائح الإحصاء الأسباني لعام ١٩٧٤، مع الاعتراف بالمنحدرين من أب ولد في الصحراء وبالعضوية في قبائل صحراوية أقامت في الصحراء مدة ست سنوات متواصلة أو اثنتي عشرة سنة متقطعة قبل عام ١٩٧٤ .

ورغم أن كل هذه النقاط تجعل الكفة تميل للجهة المغربية إلا أن جبهة البوليساريو وافقت عليها لكنها أصرت على حضور ملاحظين من منظمة الوحدة الافريقية في الاستفتاء الأمر الذي رفضه المغرب، الذي يعارض أي تدخل لهذه المنظمة في النزاع معتبرا أنها لم تعد مؤهلة للمشاركة في حل المشكلة بسبب احتضانها للجمهورية الصحراوية كعضو فيها مما يجعلها طرفا في النزاع وليس حكما فيه.



المصدر : المحرر
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

وإذا لم تتوصل الأمم المتحدة إلى حل هذه القضية بإجراء استفتاء فإنه من المتوقع أن تقلص حضور قواتها في المنطقة. ومن المتوقع أيضا احتدام النزاع واندلاع القتال ثانية.

وستظل هذه القضية تحول دون أى تقارب فعلى بين الجزائر والمغرب. وهذا هو رأى بعض الملاحظين الذين يرون أن بناء الاتحاد المغاربى لن يكون إلا بتصفية الأجواء بين البلدين بحل مشكلة الصحراء الغربية.

وإن كان قرار فرض التأشيرة وإغلاق الحدود قد سبب مشكلات للمواطنين من كلا البلدين إلا أنه مصدر ارتياح لبعض الأوساط فى الجزائر التى طالما نادت بذلك ولو بصورة ضمنية بسبب مسألة التهريب على الحدود المغربية، ومسألة تسرب الحشيش عبرها إلى الجزائر. حيث يعبر هذه الحدود سنويا حوالى مليون جزائرى، أغلبهم ممن يطلق عليه بتجار «الطرابندو» ، وتشكلت شبكات تهريب منظمة تعمل بين البلدين، وتهرب السلع من (السكر، الزيت، الحليب) وحتى البنزين وقطعان المواشى، الأمر الذى أدى ببعض الجهات الجزائرية إلى المطالبة بغلق هذه الحدود حماية للاقتصاد الوطنى.

الحياة اللندنية
المصدر : ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٤

هموم مغاربية

■ كان على دول المغرب العربي الا تسمح بتفاقم الأوضاع الى حد الاساءة الى المواطنين. لا شيء يبرر أخذ الجميع بجريرة قلة قليلة تحاول تخريب الأمن هنا أو هناك. ومنذ حادث مراكش، والحملات الأمنية التي تلته، والاجراءات الاستثنائية التي استتبعها، تكررت مشاهد إهانة المواطنين في أكثر من مكان وأكثر من حالة. ولم يكن ذنب هؤلاء سوى ان الموسم موسم صيف وانه مناسبة للانتقال عبر الحدود من المغرب الى الجزائر الى تونس وليبيا.

لم يتضح الى الآن لمصلحة من ذهب أولئك المسلحون الى الفندق المراكشي لارتكاب جريمة قتل مطعّمة بسرقة سخيفة. صحيح ان الظنون ذهبت في كل اتجاه إلا ان الحقيقة لم تظهر بعد، وفي الانتظار يستحسن ان تبقى ردود الفعل في إطار معقول كي يبقى حد أدنى من التنسيق والتعاون اذا كانت الأطراف في مواجهة خطر واحد.

ملفت ان تكون هناك أبواب مفتوحة للتعاون الأمني مع دول أوروبا على الشاطئ الشمالي للمتوسط خصوصاً فرنسا، وان يتراجع احتمال هذا التعاون بين دول المغرب العربي المرتبطة بصيغة اتحادية ويفترض ان بينها اتفاقات موثقة في هذا المجال. ولا يعني ذلك سوى ان هذه الدول اختارت ان تلعب في ما بينها لعبة أعصاب، وان تفلت العنان للشكوك والاتهامات ولو بصمت، وبعيداً عن الاعلام. لكن المأزق الجزائري كان محكاً اساسياً فضح التضامن الشكلي بين هذه الدول، او فتح مجالاً لتضامن انتقائي لم يظهر جدواه على المدى الطويل.

لم يكن أحد يتوقع بقاء المواجهة ضمن حدود الجزائر، بل كانت احتمالات امتدادها هي الأرجح. والأكيد أن معطيات الحوار الجزائري وما ستفرزه من تغييرات في الحكم، ستعيد خلط الأوراق في المنطقة وستدفع مختلف العواصم الى تقويم حساباتها مجدداً.

ومن الأفضل للجميع ان يتعامل بواقعية مع الجديد الآتي الى الجزائر، لعلها تفلح في تهدئة الأوضاع وتعوض خسائر ضعف التنسيق الأمني لفرض معالجات أمنية بحتة لمشاكل ليست كلها أمنية.

في أفضل الأحوال ستفرض الصيغة التعددية نفسها في الجزائر، وفي اسوأ الأحوال قد يعود الوضع الجزائري فيتقلب ليفرض الاسلاميين وحدهم كقوة رئيسية في البلاد. وفي كل الاحوال لا بد من التعامل مغاربياً مع الواقع، ومع ما سيكون بحكمة وروية. وستكون هناك حاجة الى إعادة صياغة الاتحاد المغاربي على اسس مختلفة، اذا كان للصيغة الاتحادية نفسها ان تستمر وتتطور متكيفة مع المتغيرات. لكن الواقع، كما نلمسه اليوم، يبدو حكومياً كأنه فقد امكانات التفاهم. وجاءت تطورات ما بعد حادث مراكش فدفعته شعبياً الى افتقاد عناصر التلاحم.

من الواضح ان الأزمات الداخلية ألقت بثقلها على مسيرة الاتحاد المغاربي، على رغم ان عملاً كثيراً قد أنجز لإرساء مؤسساته. وكان اجدى للجميع ان ينأوا بالاتحاد عن تلك الازمات، لأنه كان ولا يزال مفعماً بالآمال في المستقبل. فأي نهوض اقتصادي في أي من البلدان الخمسة على حدة، لا يحقق جدواه الدائمة إلا في المدى الحيوي الذي يشكله المغرب العربي بكامله. والأكيد ان معالجة الأزمات الداخلية، بما فيها المخاطر على الأمن، تتوقف في جانب كبير منها على انتعاش الاقتصاد اكثر مما تتوقف على شكل الانظمة السياسية. وفي اي صيغة اتحادية مهما تكن متحررة من التحجر الايديولوجي التقليدي يفترض أن يكون أطرافها قد حلوا مشاكلهم السياسية والحدودية للتخلص من أعباء ترهق اقتصاداتهم وتعزز مناخات التشكيك والتوجس، وبالتالي تقضي على عوامل الاتحاد. لا شك ان عملاً كثيراً مطلوباً داخل البيت المغاربي. والمهم الا يتوقف الحوار أياً تكن الظروف.

عبدالوهاب بدرخان



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٤

معلومات مهمة يكشفها التحقيق في أحداث المغرب

المعتقلون تدربوا في فرنسا وافغانستان وهدفهم العمل على "إقامة دولة اسلامية"

□ لندن - من محمد الاشهب:

■ كشفت تحقيقات القضاء المغربي مع الاعضاء المعتقلين في الشبكة المتهمة في حادث الهجوم على فندق «اطلس - اسني» في مراكش، والتخطيط لهجمات ضد مصالح الامن وشخصيات من القضاء والصحافة وأجهزة الدولة، معلومات على قدر كبير من الأهمية.
وتفيد هذه المعلومات ان المعتقلين شيفن ايت بدر وعبدالسلام كرواز وكمال بن عكه ورضوان حمادي ينتسبون الى مجموعة تلقت تدريبات على استخدام الأسلحة في فرنسا وافغانستان، وكانت تخطط للقيام باعمال إرهابية لزعزعة امن المغرب واستقراره ضمن خطة أكبر تركز على فكرة إقامة «دولة اسلامية» في المغرب.

واعترف المعتقل عبدالسلام كرواز في حضور محاميه وضابطة القضاء، انه تلقى عروضاً بهذا المعنى، بعد تردده على أحد المساجد في الفينيون في فرنسا، إلا انه لم يحبذ الخطة في البداية. ونقل عنه القول ان حاجته الى المال، بعدما قرر الزواج في الفترة الأخيرة، شجعته على قبول تنفيذ خطة، كانت تقضي بنقل الأسلحة من دولة أوروبية الى فرنسا، ومنها الى المغرب والجزائر. ويعني كلامه ان الكمية الوافرة من الأسلحة والمعدات، التي عثر عليها في اكنول على بعد ٣٠ كلم من تازة في شرق البلاد على الحدود المشتركة مع الجزائر، كانت مخصصة للاستخدام في الجزائر وفي المغرب. وافادت تقديرات خبراء في الأسلحة ان وفرة كميات الأسلحة وانواعها الحديثة، تعني انها كانت ستستخدم من قبل عناصر مدربة عسكرياً، ومن مجموعات عدة. وقد اعترف المعتقلون في حادث «اطلس - اسني» بانهم تلقوا فعلاً تدريبات على استخدام الاسلحة، الا انهم لم ينفذوا الخطة المرسومة لهم بدقة، بخاصة ظروف الهجوم على الفندق وعزمهم على شن هجمات ضد مصالح الدولة في فاس.

واكدت المصادر لـ «الحياة» ان الخطة كانت تقضي بقتل خمسة من رجال الأمن في مدينة فاس ليل اعتقال اعضاء الشبكة، بعد مواجهة مع رجال الأمن اطلق فيها الرصاص. واوضحت المصادر ان تنفيذ الخطة اظهر قصوراً في تحديد مواقع الهجمات والتخطيط لها بدقة، وان عملية تخدير سائق سيارة الأجرة التي كان يراد استخدامها للتمويه نفذت بطريقة غير احترافية. كذلك الحال بالنسبة الى السطو على احد المتاجر الكبرى في الدار البيضاء. اذ ترك المنفذون باب السيارة التي كانت تقل الاموال مفتوحة، ما حدا بمساعد السائق الى الفرار، وإبلاغ مصالح الامن. ولا تزال عمليات البحث جارية عن رشاش ثالث استخدمه المهاجمون، ويعتقد انه لا يزال مخفياً الى جانب أسلحة اخرى في الدار البيضاء او في مدن أخرى.

وكان قاضي التحقيق المكلف استنطاق المعتقلين واصل في اليومين الاخيرين استجواب المعتقلين الذين يتردد انهم قدموا كل المعلومات التي في حوزتهم الى اجهزة الامن والتحقيق. وتعمل اجهزة الامن على الحصول على معلومات اخرى عبر تعاونها مع اجهزة الامن الفرنسية وجهات اخرى لها علاقة بتحركات أعضاء الشبكة.

وتردد ان اسماء اعضاء نشيطين في منظمات اسلامية متطرفة، في مقدمها «الشبيبة الاسلامية» التي يتزعمها أحمد مطيع المتهم بقتل المعارض المغربي عمر بن جلون في بداية التسعينات، متورطون في الحوادث الأخيرة، ما يضفي بعداً سياسياً على الاحداث. الا ان اعتراف المعتقلين بتلقيهم التدريبات في أحد الجبال الفرنسية وانتسابهم الى مجموعات كانت تستخدم المساجد لاستقطاب عناصر الشبكة، يشير الى تورط خارجي في التخطيط للهجمات، وان كانت مصالح الأمن الفرنسية ابدت تعاوناً ملحوظاً في الفترة الاخيرة مع السلطات المغربية للكشف عن خلفيات الشبكة ومخططاتها.

وردت المصادر ان الاشخاص الذين اعتقلوا في فرنسا لهم ميول اسلامية متطرفة. وتعزو المصادر هذا التعاون والاستمرار في البحث الذي ارتدى طابعاً دولياً، الى نزوع الجهات الفرنسية الى التاكيد على مواجهة التيارات المتطرفة في منطقة شمال افريقيا.

ويشكل تزامن التحقيقات القضائية في المغرب مع تطورات الوضع في الجزائر، بخاصة اطلاق سراح شيوخ جبهة الانقاذ، أول أمتحان لآفاق العلاقات المغربية - الجزائرية التي تجتاز تدهوراً كبيراً. اذ لا يبدو ان المراجع المغربية تريد قطع كل قنوات الاتصال مع الجزائر، على رغم قرار فرض التأشيرة على الرعايا الجزائريين الذي قوبل بانزعاج السلطات الجزائرية. الا انها في الوقت نفسه لا تريد التورط في الصراع الدائر بين جبهة الانقاذ والنظام الجزائري. وقد عمدت في البداية الى اضفاء بعد اجرامي صرف على حادث الهجوم على «اطلس - اسني» الا ان اكتشاف مجموعة أخرى، من اصول جزائرية، متورطة في الاحداث زاد في تعقيد الموقف، كون العثور على كميات وافرة من الاسلحة اظهر ضلوع هذه المجموعة في خطة تهريب الاسلحة الى الجزائر وضرب مصالح مغربية. وتواجه السلطات المغربية تطورات هذه الاحداث بمزيد من الحذر والترقب، كونها ستؤثر في سياق معادلة العلاقات المغربية - الجزائرية، ان في حال نجاح خطوات الحوار الداخلي في البلد المجاور أو في حال نجاح جبهة الانقاذ في السيطرة على الحكم.

وبدا لأكثر من مراقب سياسي ان المغرب يخطط لآفاق علاقته مع الجزائر وبقية اطراف بلدان شمال افريقيا. وكان الوضع سيحسم في الجزائر لمصلحة جبهة الانقاذ. ما يعني ان خطوات الإنفراج السياسي وإطلاق المعتقلين السياسيين، وإعطاء اللغة الامازيغية اعتباراً خاصاً، إضافة الى دعوة احزاب المعارضة الى المشاركة في حكومة ائتلاف وطني، جميعها اجراءات تندرج في سياق تعزيز التعبئة الداخلية في مواجهة استحقاقات استفتاء الصحراء الغربية، ورسم معالم جديدة للتوازنات في منطقة شمال افريقيا.



المصدر : .... الحياة اللندنية..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ١٨ سبتمبر ١٩٩٤..........

ديبلوماسيون يتحدثون عن ازدياد احتمال قطع العلاقات

اتهام الاجهزة الجزائرية بتوجيه معتقلين يعمّق الازمة بين الرباط والجزائر

■ الرباط - رويتر - تفاقمت الازمة بين الجزائر والمغرب بعد اتهامات من حكومة الرباط بان مسلحين يهدفون الى زعزعة الاستقرار في المملكة تلقوا تدريبهم على ايدي اجهزة الامن الجزائرية.

وقال ديبلوماسيون امس السبت ان احتمال قطع العلاقات زاد بعدما طالب المغرب بضرورة ان يحصل الزائرون الجزائريون او من اصل جزائري على تاشيرات دخول وردت الجزائر باغلاق حدودها البرية التي تمتد ١٢٠٠ كيلومتر.

وقال ديبلوماسي «قطعت العلاقات في عام ١٩٧٦ لمدة ١٣ يوماً ويبدو ان هذا يمكن ان يحدث قريباً».

وذكرت وزارة الداخلية في بيان اول من امس الجمعة ان التحقيقات في المغرب وفرنسا في الهجمات وجلب اسلحة وذخيرة الى المغرب ادت الى نتائج اولية مفادها ان اثنين من المطلوب القبض عليهم كانا وراء العمليات التي قالت انها استهدفت أمن المغرب وسلامة مواطنيه.

وادعت الوزارة ان الاثنين مغربيان هما عبدالإله زياد (٣٦ عاماً) الذي يُعرف باسم راشد ومحمد زين الدين (٣٤ عاماً) الذي يعرف باسم سعيد. واضافت ان الاثنين وراء خمسة مسلحين اعتقلوا في المغرب بعد سلسلة سرقات مسلحة واكتشاف مخبأ كبير من الاسلحة والذخيرة في قرية جبلية.

وافادت وزارة الداخلية في بيانها ان هؤلاء الاشخاص كانوا يحملون جوازات سفر جزائرية وكانوا يتنقلون بين الجزائر وفرنسا منذ عام ١٩٧٠. واشار البيان الى ان جهاز الامن الجزائري كان يوجّه زياد وزين الدين وآخرين وانه تمّ تدريبهم على استخدام الاسلحة والمتفجرات في منطقة تندوف في جنوب الجزائر مع اعضاء بوليساريو.

وتندوف التي تقع في جنوب غربي الجزائر هي القاعدة الخلفية لثوار بوليساريو الذين يقاتلون من اجل استقلال الصحراء الغربية منذ عام ١٩٧٦. ويطالب المغرب ايضاً بالصحراء الغربية التي كانت مستعمرة اسبانية ويسيطر الآن على اربعة اخماس مساحتها.

واكدت الوزارة ان الاعترافات التي أدلى بها الذين اعتقلوا واثبتتها الأدلة المادية تبين ان زياد وزين الدين قاما بالإعداد للهجمات وتوجيهها من الخارج.

وقال البيان انهما ينتميان الى جماعة «المطيع» وهي حركة اصولية مغربية غير شرعية.

وفي ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥ وجّهت محكمة في الدار البيضاء اتهامات الى زياد وزين الدين مع ١٢ شخصاً آخرين بالانتماء الى جماعة اسلامية سرية وتهريب اسلحة الى داخل البلاد من الجزائر. وحكم على زياد وزين الدين غيابياً بالسجن مدى الحياة.



المصدر : الـــوفـــد

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المغرب يتهم الجزائر بتدريب مدبري الحــوادث الارهابيــة الأخيــرة

الرباط - الجزائر - وكالات الأنباء: اعلنت السلطات المغربية امس أن اجهزة الأمن الجزائرية قد دربت عبدالإله زياد ومحمد زين واللذين تم اعتقالهما بتهمة التورط فى العمليات الارهابية التى شهدتها المغرب خلال الشهر الماضى. اكدت وزارة الداخلية المغربية ان التحقيقات الفرنسية والمغربية اوضحت ان «زياد» و«زين» كانا وراء العمليات التى استهدفت تهديد امن المغرب وسلامة مواطنيه.

اوضح بيان للوزارة ان الارهابيين وهما من اصل مغربى قد تلقيا تدريبات عسكرية مكثفة على استخدام الاسلحة والمتفجرات فى منطقة «تندوف» بجنوب الجزائر. واشار البيان ان الارهابيين وهما من اصل مغربى قد خططا للهجمات الارهابية الاخيرة وقاما بتوجيه منفذيها من الخارج. واكد ان «زياد» و«زين» كانا يتنقلان بين الجزائر وفرنسا منذ عام ١٩٧٠ بجوازات سفر جزائرية خلال الفترة التى خضعا خلالها لتوجيهات اعضاء الأمن الجزائرى. ابرز البيان أن اعترافات المتورطين فى الحوادث الارهابية تؤكد صحة هذه المعلومات.



كانت الشرطة المغربية قد اعتقلت خمسة رجال من اصل جزائرى ومواطنا مغربيا منذ مقتل اثنين من السياح الاسبان فى حادث سطو مسلح على أحد فنادق «مراكش».

وقد اصدرت احدى المحاكم المغربية فى الدار البيضاء عام ١٩٨٥ اتهامات «الزياد» و«زين» و١٢ شخصا آخرين بالانتماء الى جماعة اسلامية سرية معروفة باسم جماعة «مطيع» حيث صدر ضدهما حكم بالسجن المؤبد. وصدرت منذ ذلك الحين أوامر دولية باعتقالهما.

من ناحية أخرى، أعلنت وزارة الداخلية المغربية القبض على مجموعة ارهابية جديدة كانت تخطط للقيام بعمليات تخريب واغتيالات فى البلاد. اكدت الوزارة انه تم العثور على كميات كبيرة من الاسلحة والذخيرة واجهزة التحكم عن بعد بحوزة اعضاء المجموعة واشارت الى تقديم افرادها للمحاكمة العاجلة.

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٤



مداهمة مكتب أحد محامي الدفاع عن المتهمين في هجوم مراكش

الرباط: من حاتم البطيوي

تعرض مكتب المحامي عبد السلام الشاوش، احد اعضاء هيئة الدفاع عن ستيفان ايت ايدر وحمادي رضوان المتهمين في حادث الهجوم على فندق اطلس أسني في مراكش لمداهمة من قبل مجهولين.

وقال الشاوش في تصريح لـ«الشرق الاوسط» انه كان في زيارة لجنوب افريقيا وعند عودته الى الرباط وجد أن مكتبه تعرض للمداهمة والتفتيش حيث سرقت مجموعة من الملفات والوثائق الهامة.

واضاف الشاوش انه تم إفراغ مكتبه من الاثاث بحيث لم يجد مكتبه الخاص. مشيرا الى انه لم يضع اللائحة النهائية للاشياء التي تعرضت للاتلاف والسرقة.

وكشف ان محامية متدربة في مكتبه تعرضت للاستنطاق من قبل الشرطة المغربية لمعرفة الجهة التي كلفت الشاوش بالدفاع عن ايت ايدر وحمادي.

ويذكر ان الشاوش كان قد اعلن في تصريحات صحافية انه سيرفع دعوى ضد وزير الداخلية المغربي ووكالة الانباء المغربية نظرا لما تعرض له موكلاه من قذف وسب حينما ذكر بيان صادر عن وزارة الداخلية بثته وكالة الانباء المغربية انه تم العثور على صور خليعة لدى المتهمين.

من جهة اخرى واصل أمس قاضي التحقيق في محكمة الاستئناف في فاس التحقيق مع ستيفان ايت إيدر بعد توقف دام أسبوعين نتيجة غياب محاميه الفرنسيين ومحاميه المغربي عبد السلام الشاوش.

وكان ستيفان قد رفض الاجابة عن أسئلة قاضي التحقيق الى حين حضور هيئة دفاعه.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : العربي

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

الرباط: اتهام مغربي ونفي جزائري!

تجددت أزمة الحدود الجزائرية المغربية مرة أخرى بعد اتهام الرباط للجزائر بأن أجهزتها الأمنية دربت المسلحين الذين هاجموا فندقًا في مراكش منذ ثلاثة أسابيع وأسفر عن مصرع بعض السائحين الأسبان. وفي الوقت الذي أعلن فيه بيان للخارجية الجزائرية أن الاتهام المغربي لا أساس له من الصحة وأنه مزاعم يغذيها الخيال العقيم لوزارة الداخلية المغربية فقد أكدت الصحف الجزائرية أن إغلاق الحدود سيمنع تهريب الأسلحة والمخدرات والسلع المدعومة بين البلدين ولذلك فإن للقرار فوائد اقتصادية وليست سياسية للجزائر.

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

توقع خفض العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب

الجزائر - من مراسل الأهرام: وسط حملة انتقادات واسعة للمغرب، في وسائل الاعلام الجزائرية لم تستبعد مصادر مطلعة ان تتخذ الجزائر قرارات بخفض العلاقات الدبلوماسية مع الرباط أو حتى قطعها.

كما شنت مختلف وسائل الاعلام الجزائرية هجوما حادا على المملكة المغربية، وذلك في اعقاب البيان شديد اللهجة الذى ردت فيه وزارة الخارجية الجزائرية على اتهامات المغرب لأجهزة الأمن بالجزائر بالتورط في الهجوم الارهابى على فندق أطلس بمراكش.

[تقرير اخبارى ص ٦]



المصدر : .... الـمـسـوسـط ....

التاريخ : .... ١٥ سبتمبر ١٩٩٤ ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المغرب: متطرفون أم مخابرات أجنبية وراء «مخطط زعزعة الاستقرار»

الرباط – رضا الاعرجي

اتخذت التحريات عن حادث الهجوم المسلح على فندق «اطلس اسني» في مراكش طابعاً دولياً، حيث تجرى في كل من فرنسا واسبانيا وايطاليا والمانيا، بواسطة البوليس الدولي (الانتربول) تحريات اسفرت عن اعتقال عدد من المشتبه بهم في فرنسا وهو ما اكده وزير الداخلية الفرنسية شارل باسكوا اذ قال ان حملات التفتيش والاعتقالات التي قامت بها الشرطة الفرنسية في ضواحي باريس كانت «مرتبطة مباشرة بالاعتداءات التي وقعت في المغرب».

وأثار الهجوم تساؤلات في اوساط المراقبين والرأي العام المغربي حول ملابساته وخيوطه واهدافه الحقيقية، وحول التطورات التي اعقبته واكتشاف كميات من السلاح تفوق ما تحتاجه العصابات الاجرامية عادة، لا سيما ان التحريات الجارية تتم في اطار «مجموعة تريفي» الخاصة بالتنسيق ضد الارهاب والعنف الدولي والتي تضم الى جانب المغرب دول الاتحاد الاوروبي وبلدان اخرى شريكة، كالولايات المتحدة وكندا.

وفي وقت اتسمت فيه تصريحات المصادر الرسمية المغربية بالتباين في ما يتعلق بوصف المجموعة المسلحة المنفذة للهجوم بـ «الارهابية» تارة و«اللصوصية» تارة اخرى، ذهبت اوساط سياسية الى اعتبارها جزءاً من شبكة ارهابية تضم فرنسيين من اصول مغاربية بهدف احداث اختراق اصولي في المغرب، خصوصاً ان الشرطة الفرنسية عثرت في منزل احد المعتقلين على وثائق ومنشورات لجبهة الانقاذ الجزائرية و«حركة الشبيبة الاسلامية المغربية» المحظورة.

وكان ادريس البصري وزير الداخلية المغربي اشار، في جلسة خاصة لمجلس النواب حول الحادث، الى ان السلطات المغربية كانت تتوقع اعمالا تخريبية منذ انعقاد مؤتمر «الغات» في مراكش في نيسان (ابريل) الماضي، الامر الذي يؤكد ارتباط ما حدث اخيراً بمخطط يرمي الى «زعزعة الاستقرار» في المغرب.

وعلى رغم الاتهامات الموجهة لعناصر جزائرية او فرنسية من اصل جزائري، الا ان السلطات المغربية لم تحدد حتى الآن الجهة التي تقف وراء هذا المخطط، كما رفضت تأكيد المعلومات التي رات في الحادث قناعا لأجهزة مخابرات اجنبية. وفي هذا السياق لوحظ حرص المصادر الرسمية المغربية على عدم الزج بالجزائر في هذه القضية، بل ان تصريحات لوزير الداخلية المغربي شددت على «اهتمام المغرب بالحفاظ على علاقات جيدة مع الجزائر باعتبارها بلداً مجاوراً شقيقاً وصديقاً» كما اكدت، في اشارة الى فرض التأشيرة على المواطنين الجزائريين، «ان الجسور لم تقطع مع الجزائر ابدا». كذلك لوحظ حرص مماثل على استمرارية عمل اتحاد المغرب العربي الذي تترأسه الجزائر حاليا، وذلك من خلال تصديق الحكومة المغربية في اجتماعها الاخير على عدد من الاتفاقات الخاصة بالعمل المغاربي المشترك.

وفي اطار التحقيقات التي تجريها مصالح الأمن المغربي، كشفت مصادر مطلعة ان اعتقالات واسعة طالت المئات من المغاربة، فيما يستمر البحث عن عناصرهاربة بعد العثور على كميات من السلاح تفوق الكمية التي عثر عليها سابقا في مخبأ في مدينة اكنول شرق البلاد، الامر الذي يفيد بوجود قواعد لوجستيكية عدة لتموين المجموعات المسلحة.

وكان ثلاثة جزائريين يحملون الجنسية الفرنسية هم ستيفان آيت ايدر وكمال بن عكشة وعبدالسلام كرواز وشخص رابع مغربي هو رضوان حمادي القي القبض عليهم في اعقاب حادث الهجوم المسلح على الفندق في مراكش، مثلوا امام محكمة الاستئناف في فاس، وعلى رغم ان التهم الموجهة اليهم اقتصرت على السرقة الموصوفة والاعتداء المسلح وتكوين عصابة اجرامية والقتل العمد الا ان المعطيات المتوافرة تفيد بوجود ارتباطات تنظيمية لهم بجهة ما وانهم تدربوا على استخدام السلاح اثناء تواجدهم في افغانستان كما كانوا يعتزمون تنفيذ مخطط لاغتيال الاجانب وضرب السياحة، كما يستهدف المؤسسات الاقتصادية والمالية المغربية.



الخلاف المغربي ـ الجزائري نحو مزيد من التصعيد

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ ارتدى الخلاف بين المغرب والجزائر، في شأن الجهة التي تقف وراء المتهمين بتنفيذ الهجمات الأخيرة في المغرب والتخطيط لزعزعة أمن المملكة واستقرارها، ابعاداً جديدة، في ضوء الاتهامات المتبادلة بين الطرفين.

وبدا لأكثر من مراقب ان الخلاف بين المغرب ونظام الرئيس الأمين زروال في طريقه الى التصعيد. اقله لجهة معاودة فتح ملف الصحراء الغربية. وكان المغرب اتهم الاستخبارات الجزائرية بتدريب عناصر مغربية متطرفة في قواعد جبهة «بوليساريو» في تيندوف لشن هجمات والقيام بأعمال ارهابية في المغرب. وكان لافتاً ان الاتهامات المغربية اعادت الى الواجهة أحداث اعتقال شبكة مغربية ذات ميول اسلامية متطرفة عام ١٩٨٥، كانت تعتزم تهريب أسلحة ومعدات حربية الى المغرب. واعتقل أفراد الشبكة وصدرت ضد بعضهم أحكام بالاعدام او السجن مدى الحياة.

وفسر مراقبون بيان اتهام الجزائر الصادر عن وزارة الداخلية المغربية بأن هدفه إثارة الوضع في تيندوف، قاعدة تجمع «بوليساريو» التي لا يزال عسكريون جزائريون محسوبون على الاتجاهات المتشددة يدعمونها ويشككون في خطة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء، كونها ترجح كفة المغرب. ولاحظت المصادر في هذا السياق ان البيان المغربي ركز على فترة ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ التي كانت العلاقات المغربية - الجزائرية تجتاز خلالها أزمات عنيفة.

ويبدو ان الدكتور عبداللطيف الفيلالي، رئيس الوزراء المغربي، ترك الباب مفتوحاً أمام المعتدلين في الجزائر، من مدنيين وعسكريين، لحل الأزمة. إذ نقل عنه القول في اجتماع لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان «ان المغرب لم يحمل الجزائر مباشرة مسؤولية الاحداث» في محاولة للتخفيف من اثرها على العلاقات بين البلدين، وإن كان اتهم الجزائر «بالتصعيد وبتصرفات غير لائقة».

وتزامنت تصريحات الفيلالي مع صدور بيان وزارة الداخلية المغربية الذي اتهم الاستخبارات الجزائرية بالتورط في المخطط. ويبدو ايضاً ان الجزائر، خلال ابداء الرغبة في الاطلاع على النتائج الرسمية للتحقيق، أفسحت في المجال امام امكان تطويق الأزمة، على رغم انها نفت ضلوعها في الاتهامات وأخذت على الداخلية المغربية «خيالها الواسع» في نسج الاتهامات.

والأرجح في رأي المتفائلين ان العلاقات المغربية - الجزائرية مرشحة للمزيد من التدهور، إن على صعيد التعاطي مع تطورات نزاع الصحراء الغربية، او على صعيد العلاقات الثنائية التي شكل اغلاق الحدود وفرض نظام التأشيرة ضربة قوية لها. وزاد بيان الاتهام المغربي وردود الجزائر في القاء الظلال على قضية تهريب الأسلحة بين البلدين. وكانت الجزائر رددت مراراً ان فتح حدودها مع المغرب جلب عليها مزيداً من الأعباء «إذ استخدمت التيارات المتطرفة الحدود المشتركة لتهريب الأسلحة والمواد الغذائية والمخدرات والسلع المهربة».

وأكدت المصادر المغربية من جهتها ان اهداف الشبكة المعتقلة كانت ترمي الى تهريب أسلحة من الجزائر في اتجاه المغرب. بيد ان تقارير متداولة تحدثت في وقت سابق عن تهريب اسلحة الى المغرب والجزائر من دول اجنبية وعن اعضاء شبكة تضم رعايا فرنسيين ومغاربة وجزائريين متورطين في الخطة. وربما لهذه الغاية طلبت السلطات الفرنسية من المغرب فرض نظام التأشيرة على جميع الرعايا الذين يحملون الجنسية الفرنسية، سواء كانوا يتحدرون من أصول جزائرية او مغربية او اجنبية.

ويطرح المراقبون مزيداً من الأسئلة ازاء خلفيات وابعاد هذه القضية، كون المعتقلين وافراد الشبكة الذين ما زالوا فارين ينتسبون الى مجموعات اسلامية متطرفة، في مقدمها «الشبيبة الاسلامية» التي يتزعمها احمد مطيع، واستطاع بعض أعضاء المجموعة الحصول على وضع لاجئين سياسيين في فرنسا. كذلك فإن بعضهم يحمل جوازات سفر فرنسية. ومصدر التساؤل ان فرنسا تناهض من الناحية المبدئية تغلغل التيارات الاسلامية المتطرفة في منطقة شمال افريقيا، مركز نفوذها الاقتصادي والتجاري والسياسي. كذلك فإن نظام الرئيس الأمين زروال يواجه التيارات نفسها. فهل يعني ذلك وجود جهات وأطراف أخرى تريد استخدام الجماعات المتطرفة، ام ان منفذي الهجمات الأخيرة هم من بقايا تنظيمات قديمة يتم استخدامها لاهداف سياسية، أبرزها تعميم حالات عدم استقرار منطقة شمال افريقيا وزيادة المخاوف من تزايد التيارات الاسلامية المتطرفة؟

المغرب في أزمة الـ ١٨ عاما مع الجزائر

المساومة على بوليساريو والتطبيع مع اسرائيل

■ في الايام الاخيرة من عهد الرئيس الجزائري السابق الشاذلي بن جديد، حرص ملك المغرب الحسن الثاني على القيام بزيارة للقاعدة البحرية العسكرية في وهران حيث التقى قادة المؤسسة العسكرية في الجزائر وفي باله جملة من الاسئلة ابرزها ما هو متعلق بخطة تسوية سلمية لنزاع الصحراء الغربية.

يومها، اي قبل حوالى ٣ سنوات لم تكن «الجبهة الاسلامية للانقاذ» قد برزت الى واجهة الاحداث في الجزائر، أو على الاقل لم تكن قادرة على ادارتها والتأثير بها على النحو الحاصل الآن، وبالتالي فان الملك المغربي الذي التقى زعيم الجبهة عباس مدني في وهران، من ضمن لقاءات ضمت زعماء الاحزاب والفاعليات السياسية في الجزائر، خرج بما يشبه القناعة بان تنامي التيارات الاصولية في «الدولة الشقيقة» على حدود مملكته لن يتاخر طويلا، مما دفعه الى طرح سؤال آخر من نوع كيف يمكن ان تتعاطى الرباط مع وضع غير مستقر في الجزائر في حال نشب خلاف بين المؤسسة العسكرية والجماعات الاصولية هناك؟ خصوصا ان عدم الاستقرار في الجزائر من شانه ان يعكس آثارا سلبية على حل يجري تداوله لانهاء ازمة الصحراء اضافة الى احتمال وقف العمل بمعاهدة «ترسيم الحدود وحسن الجوار» التي ابرمها الجانبان في عام ١٩٨٩، ودعم مجالات التعاون الثنائي لجهة تنقل الاشخاص والممتلكات.

خلال الـ ٣ سنوات، احداث كثيرة ودامية شهدتها الجزائر، فلقد اطيح بالرئيس الشاذلي بن جديد وقتل الرئيس محمد بو ضياف، وتولى علي كافي مسؤولية المجلس الاعلى للدولة، واخيرا وصول الامين زروال الى سدة الحكم ليضع المؤسسة العسكرية الجزائرية في موقع السلطة المركزية - مباشرة - وان كانت هذه المؤسسة لم تغب عن ادارة شؤون البلاد طيلة السنوات الطويلة الماضية.

مثل هذه التطورات المتسارعة بدلت الوقائع والتوقعات في الرباط ازاء العلاقات الثنائية بين البلدين، اذ ساد اعتقاد في المملكة ان انشغال الحكم في الجزائر بمواجهة مع قيادات اصولية، وانغماسه في حل مشاكل اقتصادية مستعصية من شانه ان يصرف الجزائريين عن موضوع الصحراء ويقلل من الاهمية التي كانوا يولونها لجبهة «بوليساريو» التي هي على خلاف مع الرباط بشان التسوية في الصحراء. في حين ان مستشارين في القصر الحكومي رأوا ان جهات في السلطة الجزائرية قد تلجأ الى معاودة فتح «ملف الصحراء» مع المغرب لتركيز اهتمام الجزائريين عليه، وهو ما وصف بانه هروب من الازمة الداخلية الى «مشاكل خارجية» مع المغرب. على هذا الاساس بنت الرباط سياستها ازاء الجزائر، وبقيت في حال من الانتظار والتريث والترقب لما ستؤول اليه الاحداث قبل ان تتخذ قرارا بشان خلاف الصحراء الذي مضى عليه اكثر من ١٨ سنة.

فترة التريث لم تدم طويلا، وكان على العاهل المغربي ان يتحرك على الصعيدين الاقليمي والدولي للاستفادة من انشغال الجزائر بأوضاعها الداخلية لفرض الحل الذي يريد على جبهة «بوليساريو» مستندا في ذلك الى



في الاسابيع الاخيرة احدثت الرباط تبدلا جوهريا في موقفها من الأصوليين الجزائريين، وغيرت من تصرفاتها ازاء «جماعات التطرف» فارضة قيودا على تحركات بعضهم وإجبار آخرين من «قيادة الخارج» على مغادرة المملكة، وذلك لاعتبارات عدة.

اولها ،ان الامين زروال بدأ حوارات حثيثة مع الاحزاب الجزائرية، ومن ضمنها «الجبهة الاسلامية للانقاذ» لاطلاق «الجولة الرابعة» من حوارات الوفاق الوطني التي احرزت تقدما عبر عنه الرئيس الجزائري باطلاق سراح بعض زعماء الجبهة من سجن بليدة العسكري، وذلك بعد ٣ رسائل جرى تبادلها بين زروال وزعيمي «الجبهة الاسلامية» عباس مدني وعلي بلحاج، جرى خلالها تبادل الشروط والافكار لوضع حد لاعمال العنف في البلاد.

أما السبب الثاني، والمتصل بالاول، فهو رفض الجزائر لعرض مغربي، بما يشبه «الصفقة» التي كانت ابرمت مع عباس مدني قبل اعتقاله يتضمن عرضا بأن تتخلى المملكة المغربية عن دعم «الاصوليين الجزائريين» مقابل تخلي الجزائر عن تأييد قوي تقدمه لجبهة «بوليساريو».

السبب الثالث، ان «نصائح» تلقاها الملك الحسن الثاني من فرنسا ودول اوروبية اخرى بوقف دعمه للجماعات الاصولية «لأن مثل هذا الدعم قد يؤدي الى اتساع نفوذ الاصوليين في الشمال الافريقي مما يهدد الاستقرار في تلك المنطقة الحيوية بالنسبة لاوروبا».

السبب الرابع، وربما الأهم، ان ملك المغرب الذي امن المأوى لقادة «الجبهة الاسلامية للانقاذ» بات يلحظ تقاربا بين «الاصوليين» في الجزائر وحركات اصولية مغربية تنشط تحت اسماء جمعيات غير مرخص لها، مثل جمعية «العدل والاحسان» التي يرأسها عبد السلام ياسين الذي تربطه صداقات متينة مع احزاب اسلامية في الجزائر وقيادتها، خصوصا الشيخ عباس مدني الذي تجري مفاوضات الآن في الجزائر لاطلاق سراحه كخطوة لاحقة بعد وضعه قيد الاقامة الجبرية.

اذاً، لا الصفقة التي ابرمها الملك الحسن الثاني مع «الجبهة الاسلامية للانقاذ» لتقديم الدعم لها مقابل تخليها عن «جبهة بوليساريو» في حال تسلمها السلطة، اثمرت عن النتائج المرجوة، ولا محاولة «رشوة» السلطة في الجزائر بالتخلي عن «الانقاذ» مقابل وقف الدعم المادي والمعنوي لـ «بوليساريو » اتت بنتائج ترضي الملك الحسن الثاني وتضع حلا نهائيا لقضية الصحراء. وسعي الملك المغربي «لادماج الصحراء في المغرب» - وهو قرار نهائي - كما قال، لم يحقق نجاحا بعد فتح ابواب الحوار بين الحكومة والاحزاب الجزائرية الذي اتسعت دائرته لتشمل «الجبهة الاسلامية للانقاذ».

فشل المغرب هنا، وفشله هناك، في سياسته الجزائرية عزز توقعات بحدوث تطورات دراماتيكية بين البلدين اتضحت جسامتها في الاسبوعين الاخيرين بقرار اتخذه الملك المغربي باقفال الحدود مع الجزائر اثر حادث استهدف فندقا في مراكش راح ضحيته سائحان اسبانيان. هذا الاجراء الذي اتخذته الرباط، اضافة الى فرض تأشيرات دخول على الجزائريين الذين يودون

دعم من فرنسا والولايات المتحدة مقابل موقف مغربي «للتصدي لتنامي التطرف في منطقة الشمال الافريقي».

غير ان المفاجاة التي اطلقها الرئيس الجزائري الامين زروال اثارت حفيظة المغرب، بعدما اعلن تأييده لخطة كانت الامم المتحدة اعدتها لاجراء استفتاء في الصحراء الغربية، ايدتها منظمة الوحدة الافريقية، وطالب زروال باجراء مفاوضات مباشرة بين المغرب و«بوليساريو» للبحث في ترتيب الاستفتاء من دون ان يستبعد حلا آخر يتلخص بمنح المحافظات الصحراوية «وضعاً خاصاً» يقضي بارتباط المحافظات الصحراوية مع المغرب من خلال «العلم وبطاقة البريد» اي اكثر من حكم ذاتي واقل من الاستقلال الكامل. الاقتراحان الذي جرى تداولهما في الجزائر لم ترحب بهما الرباط، اكثر من ذلك قالت انهما يضعان العراقيل في وجه حل تسعى المملكة المغربية الى انجازه.

ويقول مسؤولون في الرباط ان الجزائر قدمت مثل هذه الحلول لأنه يصعب عليها تقبل «انتصار» مغربي في الصحراء من دون ان يكون لها دور في ترتيبات الحل الذي يعني - اضافة الى الجزائر - موريتانيا حيث يعيش عدد كبير من الصحراويين هناك قد يستبعدون من الاستفتاء الذي وضعت قوائمه على اساس احصاء اسبانيا عام ١٩٧٤، لكن جبهة «بوليساريو» تتهم المغرب باستقدام آلاف المغاربة الى الصحراء ومحاولة ضمهم الى القوائم بحجة ان الإحصاء لا يشمل كثيرا من سكان الصحراء الذين فروا قبل انسحاب اسبانيا من الصحراء وبعده، وهناك اعداد كبيرة منهم تقيم في موريتانيا.

هكذا، فان الخلاف بين الجزائر والمغرب حول الصحراء ليس جديدا، غير انه انعكس توترا وتصعيدا في الموقف بين البلدين بعدما تبين ان الملك الحسن الثاني ابرم ما وصفه جزائريون بـ «صفقة» مع قيادة «الجبهة الاسلامية للانقاذ» من خلال زعيمها عباس مدني الذي أطلق سراحه أخيرا من المعتقل ووضع قيد الاقامة الجبرية. وذلك في اجتماع وهران اذ تعهد الملك المغربي بالسماح لاعضاء الجبهة باستخدام الاراضي المغربية نقطة تحرك وعبور من الجزائر الى دول اوروبية وبالعكس. وغض الملك الحسن الثاني النظر عن تحرك وتنقل قادة «الانقاذ» من سياسيين وعسكريين على اراضي المملكة بموجب «الصفقة» التي ابرمت مع مدني على يخت الملك المغربي في مدينة وهران حيث سمع من زعيم «الجبهة الاسلامية للانقاذ» كلاما مطمئنا في ما يتعلق بقضية الصحراء الغربية فُهم منه انه في حال تسلم «الانقاذ» السلطة فانهم سيتخلون بشكل نهائي عن المطالبة بدولة صحراوية تقول الرباط ان الجزائر تريد انشاءها كحاجز جغرافي بين المغرب والجزائر.

واتهمت الحكومة الجزائرية في مرات عدة المملكة المغربية بالسماح «للمتطرفين» بتهريب اسلحة الى الجزائر عبر المغرب، بعد زيارة قام بها احد زعماء الجبهة انور هدام الى الرباط «لتسهيل عمل رجال الجبهة الاسلامية» قبل ان يغادر الى اوروبا ،مما اثار ازمة عاصفة بين الجزائر والرباط.



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زيارة المغرب هو في حقيقة الامر توجيه تهمة مباشرة الى الجزائر، وإن كانت صحفاً مغربية ذهبت ابعد من ذلك، الى حد اتهام الاستخبارات الجزائرية، بتدبير الحادث ردا على «تسليح المغرب للاصوليين عبر الحدود المغربية، وعبر مدينتي سبتة ومليلة».

وإذا كان انفجار العلاقة بين البلدين امرا متوقعا، بعدما حمّل كل بلد مسؤولية ما يحدث في داخله للبلد الآخر، فإن التوقيت هو الذي استوقف المتابعين للعلاقة بين الجزائر والمغرب.

فعملية اغلاق الحدود مع الجزائر وابعاد آلاف الجزائريين عن اراضي المملكة، ومن ضمنهم جزائريون متزوجون من مغربيات، وايصال العلاقة بين البلدين الى هذه الدرجة من التوتر، تزامن مع خطوة اقدم عليها الملك الحسن الثاني بفتح مكتب اتصال مغربي في اسرائيل والسماح بفتح مكتب اسرائيلي مماثل في الرباط، وكأن «الازمة الخفية» التي فجرتها المغرب في وجه الجزائر كان القصد منها التغطية على امرين:

– انجاز خطوة تطبيع واسعة مع اسرائيل لاختراق الاتحاد المغاربي الذي تنضوي الدولتان تحت لوائه.

– الرد على الموقف المتشدد الذي اعلنه الرئيس الامين زروال من موضوع الصحراء، لأن «ملف الصحراء» هو محور اللقاء والخلاف بين الرباط والجزائر طيلة الـ ١٨ سنة الماضية.

الآن، الى اين قد تصل العلاقة بين البلدين.

اوساط مغربية وجزائرية تتفق على الرأي القائل بأن العلاقة بينهما سوف تشهد مزيدا من التدهور «لأن السلوك السياسي للمغرب ازاء اسرائيل وموضوع الصحراء سيبقى هو الاكثر تأثيراً على العلاقات بين البلدين» بعدما حققت حكومة مقداد سيفي تقدما ايجابيا في حوارات المصالحة مع الاحزاب الجزائرية، مما يعني ان الجزائر في حال خروجها من ازمتها الداخلية ستكون في وضع افضل للتعامل مع المغرب في القضيتين المذكورتين.

على صعيد الاتصالات الجارية بين السلطة و«الجبهة الاسلامية للانقاذ» تقول مصادر جزائرية ان الحوار وصل الى مرحلة «تحديد روزنامة الانتخابات التشريعية» للانتهاء من دورة العنف. ومثل هذه الخطوة ساهمت في اطلاق زعماء «الجبهة» تمهيدا لحل سياسي تشارك فيه الفاعليات السياسية التي ابدت استعدادا للمشاركة في المرحلة الانتقالية التي تسبق الانتخابات التشريعية.

مسؤولون جزائريون يقولون ان الرباط، وهي تسير بخطى سريعة للتطبيع مع اسرائيل، تحاول صرف الانظار عن الاجراءات المتخذة في هذا الصدد بتعبئة اهل المغرب ضد الجزائر. وهذا بحد ذاته سبب كاف لتوقع المزيد من الازمات بين الرباط والجزائر قد تنتهي الى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في حال اصرت الرباط على «سياسة اذلال الجزائريين»، كما قال مسؤولون في الجزائر العاصمة. ■■

يوسف صلاح



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

عقدة الصحراء وأزمة العلاقات الجزائرية المغربية

تمر العلاقات الجزائرية ـ المغربية حاليا بازمة جديدة تضاف الى سلسلة طويلة من الازمات والمشاكل التى ميزت سياق تلك العلاقات على مدى العقدين الماضيين وان كانت تلك الازمة ـ أزمة التاشيرات ـ لاتطرح اثارها السلبية على محتوى العلاقات الثنائية فقط بل انها تؤثر على مسيرة اتحاد المغرب العربى باكمله حيث انها مست مكسبا هاما من مكاسب هذا الاتحاد والمتعلق بحرية تنقل الاشخاص.

ويمكن القول بان الاطار التاريخي لمختلف الازمات التى مرت بها العلاقات الجزائرية ـ المغربية ظل مرتبطا بقضية أو مشكلة الصحراء الغربية وحتي بالنسبة لازمة التاشيرات الاخيرة فان من الملاحظ انها ثارت بعد ايام قليلة من كلمة القيت باسم الرئيس الجزائرى الأمين زروال فى آخر اجتماعات لجنة التحرير الافريقية بتنزانيا وذكر فيها بانه مازالت هناك دولة محتلة فى شمال افريقيا هى الصحراء وان هناك شعبا مازال ينتظر ممارسة حقه فى تقرير المصير.

رسالة الجزائر
هشام فهيم

ورغم ان المغرب برر اجراءاته الخاصة بفرض تاشيرة الدخول على جميع الجزائريين بعملية الهجوم المسلح على فندق بمراكش وضبط مسلحين من اصل جزائرى على صلة بالعملية الا ان توقيت الاجراء المغربى «وحدته» لاتجعل من العسير على المراقب ربطه بالتصريحات الاخيرة للرئيس زروال والتى اثارت ولاشك حفيظة المغاربة.

وقضية الصحراء الغربية واحدة من مخلفات الاستعمار فى افريقيا وقد دعت الأمم المتحدة فى اوائل التسعينات لاجراء استفتاء لتقرير مصير الصحراويين واعلنت اسبانيا دولة الاحتلال قبولها بذلك ـ وقامت قبيل انسحابها باعداد احصاء للصحراويين حدد عدد الذين من حقهم المشاركة فى هذا الاستفتاء بـ ٧٤ الف صحراوى ومنذ ذلك الحين وقع تنازع اقليمى بين المغرب وموريتانيا حول احقية السيادة على الصحراء حتى عام ١٩٧٩ وتزامن ذلك مع تاسيس جبهة البوليساريو التى طالبت باستقلال الاقليم ودخلت فى نزاع مسلح مع القوات المغربية مما اسفر عن مصرع واصابة المئات وفرار آلاف الصحراويين الى الدول المجاورة خاصة الجزائر.

وقد قام الموقف الجزائرى ازاء تلك المشكلة منذ نشاتها على تاييد خطة الامم المتحدة لاجراء الاستفتاء فى الصحراء كما قام على التاييد السياسى والدبلوماسى للبوليساريو ومساندتها فى المحافل الدولية وكانت الجزائر من اولى الدول التى اعترفت بالجمهورية الصحراوية التى اعلنتها تلك الجبهة وفتحت بعثة دبلوماسية لها ووفرت لقادتها المأوى على اراضيها.

ومع التطور الذى شهدته قضية الصحراء على الصعيدين السياسى والعسكرى خاصة اقرار خطة الامم المتحدة لتنظيم الاستفتاء عام ١٩٩٠ وتشكيل بعثة الامم المتحدة لهذا الغرض M.I.W.U.R.S.O واتفاق وقف اطلاق النار فى سبتمبر ١٩٩١ ظلت المواقف الجزائرية تتناقض الى حد كبير مع المواقف المغربية وتدعم مواقف جبهة البوليساريو فى مواجهة المغرب الذى اتهم الجزائر بامداد مقاتلى البوليساريو بالسلاح وهو مانفته الجزائر مرارا.

ورغم انه كان من المأمول اثر وضع لبنات اتحاد المغرب العربى فى زيرالدة بالجزائر عام ١٩٨٨ ثم مع إعلان قيام الاتحاد فى فبراير ١٩٨٩ أن تشهد علاقات الجزائر والمغرب اتجاها نحو التلطيف والتحسن فى اطار هذا الاتحاد الا انه وباستثناء الاشهر المعدودة التى امضاها الرئيس الجزائرى الراحل بوضياف فى السلطة ـ ظلت العلاقات يسودها التوتر الشديد بسبب القضية المحورية فى تلك العلاقات وهى قضية الصحراء والتى كانت الخلافات بشأنها احد ابرز نقاط الضعف فى صرح الاتحاد المغربى.

واذا كان المغرب قد وافق مؤخرا على بدء الامم المتحدة لعملية تسجيل الناخبين الصحراويين بمشاركة مراقبين من منظمة الوحدة الافريقية الامر الذى وصفه المراقبون بالتطور الايجابى.. الا ان وسائل الاعلام الجزائرية مازالت تنظر بحذر شديد الى هذا التطور وتنقل عن المسئولين بالبوليساريو تحفظاتهم وشكوكهم فى النوايا المغربية ازاء الاستفتاء والنتائج التى سيسفر عنها.

ويزيد من تعقيد الموقف بالنسبة لقضية الصحراء فى العلاقات الجزائرية المغربية بعض التطور والازمات الداخلية والاقليمية التى تشهدها منطقة المغرب العربى والتى تتباين المواقف ازاءها بشدة وتدفع بالجارتين الكبيرتين الى المزيد من التصلب والتشدد ازاء قضية الصحراء.

ويبقى اخيرا القول بان باب الامل فى تحسن العلاقات الجزائرية المغربية قد يفتح على مصراعيه اذا ما نجحت الامم المتحدة فى تنظيم الاستفتاء وفقا للمواعيد والاجراءات المحددة واحترمت مختلف الاطراف نتائجه لتنتهى بذلك بؤرة هامة من بؤر التوتر الاقليمى فى منطقة المغرب العربى.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تدافعان عن متهمين في حادث مراكش

المغرب: محاميتان فرنسيتان تنتقدان ظروف عملهما

■ فاس - أ ف ب - صرحت المحاميتان الفرنسيتان اللتان تتوليان الدفاع عن رضوان حمادي الفرنسي المغربي الأصل وستيفان ايت أدير الفرنسي الجزائري الأصل المتهمين بقتل سائحين اسبانيين في مراكش في ٢٤ آب (اغسطس) الماضي انهما ستغادران المغرب احتجاجاً على ظروف عملهما.

واحتجت المحاميتان على استحالة احداهما الحصول على إذن بمساعدة موكليهما وعلى «السرعة المفرطة» في التحقيقات. وقالت المحاميتان ماري بول بيولي وباسكال لالير في تصريحات الى الصحافة الفرنسية ان لالير أمضت يوم الاثنين منتظرة إذناً من وزارة العدل للدفاع عن موكليها من دون جدوى.

وأسفتا ايضاً لعدم اعطاء قاضي التحقيق لهما الوقت الكافي لمواجهة ستيفان أيت أدير الذي بدأ استجوابه صباح امس. وقالت ان المتهم سيرفض الرد على اسئلة القاضي في غياب محاميته.

وكان قاضي التحقيق عبدالحكيم بوقطاية تمكن الاسبوع الماضي من استجواب كمال بن عكا الفرنسي الجزائري الاصل وعبدالسلام كرواز المغربي في حضور محامين مغربيين.

وبدأ استجواب رضوان حمادي الخميس الماضي واستؤنف الاثنين. وكانت المحاميتان الفرنسيتان تمكنتا من مواجهة موكليهما الجمعة الماضي.

وبحسب المحاميتين فإن حمادي قال أمس أمام قاضي التحقيق ان عليه «ان يتعاطى بحذر» مع الأقوال التي ادلى بها الى الشرطة في وقت سابق لأنه «تعرض للتعذيب».

نفي

وقالت المحامية بيولي ان حمادي نفى بذلك ان يكون هاجم مطعماً في الدار البيضاء في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٣.

واوضحت المحاميتان في المقابل ان حمادي تعرف على «رشيد» المعروف باسم عبدالاله زياد حين عرض له قاضي التحقيق الصفحة الأولى من صحيفة «لوبينيون». وظهرت على الصفحة الأولى صور زياد وزين الدين. لكن حمادي لم يتعرف الى صورة زين الدين.

واعرب حمادي عن دهشته لمضمون المقال واكد انه يجهل تماماً السيرة الذاتية للرجلين.

وقالت المحامية اخيراً ان حمادي وأيت أدير اعربا مرات عدة عن رغبتهما في رؤية والدتيهما، وانهما في الوقت الحاضر في عزلة تامة ولا يمكن لهما الكتابة أو تلقي رسائل.

وذكرت مصادر مطلعة انه اذ ارجئ استجواب أيت أدير فمن الممكن ان يبدأ قاضي التحقيق بسرعة استجواب هامل مرزوق ومصطفى عنون اللذين اوقفا في مطلع ايلول (سبتمبر) الجاري في الدار البيضاء ونقلا منذ ذلك الوقت الى فاس.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

مسؤولون من المغرب و"بوليساريو" يشرفون على التسجيل في تيندوف والعيون

استئناف تسجيل الصحراويين بمشاركة منظمة الوحدة الافريقية

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ استأنفت الامم المتحدة امس عمليات تسجيل السكان الصحراويين في قوائم الاستفتاء بعد توقف استمر نحو اسبوعين للبحث في ترتيبات مشاركة مراقبين من الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ومسؤولين من المغرب وجبهة «بوليساريو» في عمليات التسجيل التي لا يبدو انها تواجه هذه المرة صعوبات تذكر.

وانتقل فريق من الامم المتحدة الى مراكز تجمع «بوليساريو» في تيندوف للاشراف على عمليات التسجيل بعدما باشر العملية نفسها داخل المحافظات الصحراوية الواقعة تحت نفوذ المغرب. وشارك الى جانب الوفد الدولي مسؤولون من القبائل الصحراوية للتأكد من هوية الاشخاص المسجلين طبقاً للخطة الوفاقية التي اقترحها الامين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي.

وافاد ممثل الامين العام للمنظمة الدولية في الصحراء الغربية اريك جونسون في بيان امس ان ممثلين عن رئاسة منظمة الوحدة الافريقية وصلا بصفة «مراقبين» الى المنطقة للمشاركة في عمليات تسجيل السكان الصحراويين. وأوضح ان أن موتسيمنزي (من زائير) وصل الى العيون، كبرى مدن الصحراء. فيما وصل مثو توزيلي مبيلي (من جنوب افريقيا) الى بلدة تيندوف، القاعدة الرئيسية لـ «بوليساريو» في الجزائر. وقال «ان الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، الرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية، هو الذي عيّنهما لمراقبة عملية تحديد المشاركين في الاستفتاء».

وكان التسجيل في قوائم الاقتراع بدأ الشهر الماضي في المحافظات الصحراوية الواقعة تحت نفوذ المغرب، وفي مراكز تجمع «بوليساريو» في «تيندوف» في الجزائر، وكذلك في موريتانيا التي يلجأ عدد كبير من الصحراويين اليها. وشككت جبهة «بوليساريو» في سلامة تلك العمليات كونها تشمل في نظرها صحراويين لا يتحدرون من المناطق المتنازع عليها. الا ان مسؤولي الامم المتحدة الذين يشرفون على عمليات التسجيل اكدوا انهم يلتزمون تطبيق المعايير المتفق عليها في خطة الأمم المتحدة التي تقضي بتسجيل جميع المتحدرين من اصول صحراوية تحت اشراف لجنة من «المينورسو» تضم شيوخ وزعماء القبائل الصحراوية من الطرفين.

وعلى رغم استمرار بعض الخلافات إزاء الظروف التي يجري فيها تسجيل السكان الصحراويين في قوائم الاستفتاء، فإن الامم المتحدة تبدو عازمة على المضي قدماً في تنفيذ خطتها وفق اقتراحات لجهة تسريع الاستفتاء المقرر إجراؤه في بداية العام المقبل. ومن المقرر ان يقدم الامين العام تقريراً جديداً الى مجلس الامن قبل نهاية الشهر الجاري يعرض فيه المراحل التي تم إنجازها، وكذلك الصعوبات التي لا تزال تواجه مهمة الامين العام (مثل الحاجة الى اعتمادات مالية جديدة، والزيادة في أعداد القوات المراقبة وتعويض افرادها الذين انتهت مهمتهم) وكذلك تصورات المرحلة المقبلة التي تشمل عودة اللاجئين الصحراويين، وتحديد مواقع انتشار القوات، وتحديد مراكز الاقتراع، وتفاصيل الحملات الدعائية ومراقبة الاقتراع.

وكان تقرير الامين العام حدد فترة انتقالية لبضعة اسابيع تسبق موعد الاقتراع وتصبح فيها المحافظات الصحراوية تحت اشراف الأمم المتحدة من غير ان يعوق ذلك السير الطبيعي لحياة السكان وتدبير شؤونهم اليومية الذي يبقى من اختصاص الادارة المغربية.

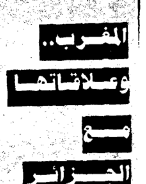
وكانت السلطات المغربية اكدت انها قدمت قوائم للامم المتحدة تشمل ما يزيد على ٣٠ الفاً من السكان المتحدرين من اصول صحراوية. واوضحت ان التقديرات تشير الى ارتفاع العدد الى اكثر من ١٢٠ الفاً من السكان في حين لم تقدم جبهة «بوليساريو» اكثر من خمسة آلاف.

وكان لافتاً ان مسؤولين من المغرب حضروا امس عمليات التسجيل للمرة الاولى في مواقع تيندوف الى جانب مراقبين من الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية. كذلك شارك مسؤولون في جبهة «بوليساريو» في عمليات التسجيل التي تجرى في المحافظات الصحراوية الواقعة تحت نفوذ المغرب، ما يعني تراجع مآخذ الطرفين على ظروف التسجيل. وسبق للسلطات المغربية ان احتجت في شدة على عدم وجود مراقبين مغاربة لمعاينة تسجيل الصحراويين في موريتانيا. وجرت في الفترة الأخيرة اتصالات مغربية - موريتانية هدفت الى التغلب على الصعوبات التي تعترض عمليات التسجيل. ورجحت مصادر مطلعة ان يكون المسؤولون المغاربة والموريتانيون بحثوا في آفاق مرحلة ما بعد الاستفتاء. اذ تخشى موريتانيا ان يستمر وجود الصحراويين المناهضين للمغرب في مرحلة ما بعد الاستفتاء ويشكلون قوة ضاغطة في الحياة السياسية الموريتانية، وكذلك الحسم في مستقبل مدينة «الكويرة» التي لا تزال تحت نفوذ موريتانيا على رغم انها جزء من محافظات وادي الذهب المتنازع عليها بين المغرب وبوليساريو. وتعتبر بلدة «الكويرة» على المحيط الأطلسي موقعاً استراتيجياً بمحاذاة منابع الحديد الذي يعتمد عليه اقتصاد موريتانيا ويتم تمريره عبر ميناء «نواذيبو» المحاذي للمنطقة.

وكان لافتاً في غضون تزايد الخلاف المغربي - الجزائري إزاء مسؤولية الاحداث الاخيرة ان تطورات نزاع الصحراء لم تتأثر بالتوتر الجديد، وان كانت جبهة «بوليساريو» لوحت مجدداً بمعاودة حمل السلاح والتشكيك في دور الأمم المتحدة. الا ان تعاونها مع الأمم المتحدة لجهة تسريع عمليات التسجيل، قلّل من مخاطر هذه الاحتمالات. ويبدو، حسب المصادر المغاربية ان الرباط والجزائر تتحاشيان إقحام نزاع الصحراء في الخلاف الدائر بينهما، كون الجزائر تبدو أكثر انشغالاً بترتيب أوضاعها الداخلية. لكن ذلك لا ينفي استمرار دعمها «بوليساريو» ضد المغرب.

٠٠٠١٨٩





المغرب.. وعلاقاتها مع الجزائر

أعلن السيد إدريس البصري وزير الداخلية المغربي في جلسة خاصة لمجلس النواب حول حادث الاعتداء على فندق (أطلس سني) في مراكش والذي اعتقل بسببه ثلاثة جزائريين متهمين بتخريبه.. أعلن أن السلطات المغربية تحرص على عدم الزج بالجزائر في هذه القضية كما أكد اهتمام بلاده بالحفاظ على علاقات جيدة مع الجزائر باعتبارها بلداً مجاوراً وشقيقاً وصديقاً، وأن الجسور لم ولن تنقطع بين البلدين حتى بعد القرار المغربي الأخير بفرض تأشيرة دخول للمواطنين الجزائريين.

وكانت المصادر الرسمية المغربية قد اعتبرت المقبوض عليهم أعضاء في شبكة إرهابية أكبر تضم فرنسيين من أصول مغاربية تستهدف إحداث اختراق أصولي للمغرب.

وكانت السلطات المغربية تتوقع حدوث أعمال عنف منذ استضافة مؤتمر «الجات» في مراكش، وهو ما ارتبط بما وصفته بالمخطط الذي يرمي إلى زعزعة الاستقرار في البلاد.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٤

محامون مغربيون: التحقيق في حادث مراكش يتم في المغرب وليس في فرنسا

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ رد محامون مغاربة مكلفون الدفاع عن معتقلي الهجوم على فندق «أطلس أسني» في مراكش في أب (اغسطس) على نظرائهم الفرنسيين، عقب تزايد الخلاف ازاء ظروف التحقيق مع المعتقلين. وقال المحامي عزالدين بوشيخ في مؤتمر صحافي في فاس ان التحقيق مع المعتقلين يجري في المغرب، وليس في فرنسا «وان التقاليد والأعراف القضائية لا تسمح للمحامي بأن يطالب بانسحاب زميله». وأشار بذلك الى موقف المحامية الفرنسية ماري بول بيول التي تدافع عن المتهمين رضوان حمادي وستيفن أيت يدر. اذ طلبت الى محامين مغربيين التنحي عن الملف ورفضا ذلك لئلا يتم الاخلال بالفصل الأول من القانون الذي ينظم مهمة المحاماة في المغرب.

وقال المحامي بوشيخ: «بدأ الصراع عند استدعائنا في اول يوم للتحقيق في اطار المساعدة القضائية. وكانت المحامية ماري بول بيول حاضرة الى جانب المحامي المغربي عبدالسلام الشاوش، ولم ترض ان تقدم نفسها الينا، حتى اشعرناها اننا ننوب معها في الملف في اطا[illegible]ة القضائية». وأضاف: «هددت ال[illegible] في وقت لاحق بعقد مؤتمر صحافي في حال عدم تمكنها من الدفاع عن رضوان حمادي وستيفان ايت يدر. وأوضحنا لها ان الاعراف القانونية للمهنة تحتم عليها تقديم نفسها الى نقيب المحامين اولا ليقدمها من جهته الى الهيئة القضائية بهدف تسهيل الاجراءات».

وشرح المحامي المغربي دوافع حضوره جلسات الاستنطاق. فقال: «شاركنا في جلسة استنطاق المعتقل رضوان حمادي ليس من اجل مساعدته، وانما من اجل وحدة الملف وارتباطه، لان الملف واحد، والتهم واحدة ومحضر الضابطة واحد بالنسبة الى المتهمين الاربعة ستيفن ايت يدر، رضوان حمادي، كمال بن عكشة، وعبدالسلام كرواز. الا ان محاميا مغربيا يؤازر المتهمين هو عبدالسلام الشاوش اوعز الى المعتقلين بعدم الحديث الى المحامين الذين نصبوا في اطار المساعدة القضائية، ما تسبب في اشكالات قانونية قد يصبح لها انعكاس على سير عمليات التحقيق».

وكانت المحامية الفرنسية بيولي زارت المعتقلين ستيفن ايت يدر ورضوان حمادي في سجنهما في «عين قادوس». ودامت المقابلة زهاء ساعة كاملة ابلغتهما خلالها معلومات عن الاهل والاصدقاء في فرنسا وقدمت لهما مستلزمات شخصية. وسبق للمحامية نفسها ان انتقدت ظروف العزلة التي يوجد فيها المتهمان، الا ان قاضي التحقيق عبدالحكيم بوقطاية الذي سبق له ان حقق في احداث القلاقل المدنية التي كانت عرفتها مدينة فاس في عام ١٩٩٠ اوضح ان «العزلة مرتبطة بظرفية التحقيق وسترفع حال انتهائه». وكان مقررا ان يتواصل التحقيق مع المتهمين الاربعة، اضافة الى معتقلين اخرين هما حامد مرزوق ومصطفى عنون اللذين نقلا الى سجن «عين قادوس»، من خلال مواجهات بين المتهمين للتأكد من ضلوعهم في التخطيط وشن الهجمات الاخيرة.

وكان لافتا ان بعض حركات المعارضة المغربية في الخارج تبنى المسؤولية عن الاحداث الاخيرة. اذ تحدث المحامي عمر القاسمي الذي يعيش في الجزائر منذ عشرات السنين عن ضلوع «مجموعات جمهورية مسلحة» في التخطيط للاحداث، وهي اول اشارة الى اضفاء بعد سياسي على الهجمات التي نفذت في مراكش وفاس. الا ان مصادر مغربية رأت في تصريحات عمر القاسمي محاولة لتعزيز موقف الجزائر ازاء الخلافات القائمة مع المغرب.

الى ذلك، ترك قرار السلطات المغربية الغاء فرض نظام التأشيرة على الرعايا الفرنسيين المتحدرين من اصول جزائرية ارتياحا. وفسر بانه يعني التغلب على الصعوبات التي نشأت بين الرباط وباريس في اعقاب القرار المغربي.

وكانت السلطات الفرنسية رهنت القبول بنظام فرض التأشيرة اذا كان مفروضاً على جميع الرعايا الفرنسيين، بصرف النظر عن اصولهم المغاربية. وجرت اتصالات بين الجانبين اسفرت عن الغاء القرار. كذلك صدرت تعليمات لجهة معاملة الجزائريين الموجودين في المغرب بهدف التجارة او الاقامة، بطريقة لائقة. الا ان ذلك لا ينفي تراجع وجود الجزائريين في البلاد، خصوصاً في منطقة وجدة على الحدود المشتركة التي تحولت الى مراكز سياحية وتجارية لايواء الوافدين من الجزائر.



المصدر : .... [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤

عبد الاله زياد ومحمد زين الدين

قدمت وزارة الداخلية المغربية مزيدا من التفاصيل حول كل من عبد الاله زياد ومحمد زين الدين، المتهمين بتدبير الحوادث التي عرفها المغرب اخيرا، واشار بيان للوزارة في هذا الصدد الى ان عبد الاله زياد الملقب برشيد وبشير عبد المالك ولد في ١٢ مارس (اذار) عام ١٩٥٨ في الدار البيضاء، ثم انتقل للاقامة في فرنسا في مانغيلبي.

وكانت محكمة الاستئناف في الدار البيضاء قد اصدرت ضده حكما غيابيا بالسجن المؤبد لتورطه في قضية ادخال اسلحة وذخيرة الى المغرب انطلاقا من الجزائر وذلك في يوليو (تموز) ١٩٨٤.

وتلقى عبد الاله زياد تدريبات عسكرية في تندوف (جنوب الجزائر) خلال عام ١٩٨٥ وهي التدريبات التي كان يشرف عليها الامن العسكري الجزائري وعناصر من جبهة البوليساريو. وكان قد القي القبض على عبد الاله زياد عام ١٩٨٣ في فرنسا لحيازته وثائق سفر مزورة وحكم عليه بسبعة اشهر حبسا قبل ان يطرد الى ليبيا في ٢٣ مارس (اذار) ١٩٨٤.

وقد تورط في محاولة لادخال اسلحة وذخيرة للمغرب انطلاقا من الجزائر عام ١٩٨٥ بهدف القيام باعمال تدخل في نطاق الارهاب الجماعي. ثم عاد للاقامة في فرنسا حيث تكفل بتلقين دروس مذهبية لبعض العناصر من اجل تجنيدهم في عمليات مسلحة تستهدف امن المغرب.

وكان يجند بالاساس عناصر تنتمي لاوساط الشباب الفرنسي من اصل مغربي ومن اصل جزائري، كما كان يلقنهم دروسا دينية مع اعدادهم لشن اعتداءات بالسلاح من اجل السرقة، والقيام باعمال ارهابية وتخريبية لحساب الجهات التي تمولهم. كما كان يخضع مستقطبيه لتدريبات حول استعمال السلاح سواء في فرنسا او في الجزائر وذلك بتزويدهم بالوثائق المتعلقة باستخدام الاسلحة والمتفجرات.

اثر هذا التكوين وضعت مصالح الامن الجزائري رهن اشارة الاشخاص المستقطبين من طرف زياد جميع الوسائل من اموال واسلحة ومتفجرات وغيرها للقيام باعتداءات بالسلاح في فرنسا والاعداد لاعمال تخريبية داخل المغرب.

ومن بين عمليات الاعتداء بالسلاح التي تم القيام بها: ■ القيام بهجوم على متجر للمجوهرات من بورت لاشابيل بالمقاطعة ١٨ بباريس في نهاية سنة ١٩٩٣ ■ هجوم على ملحمة في باريس وعلى موزع اوتوماتيكي لبنك باوبرفيلي وعلى صندوق تخزين اموال بمتجر بالقرب من بواسي خلال شهر فبراير (شباط) ١٩٩٤ ■ هجوم على سيارة لنقل الاموال ببوبيني في مارس (اذار) ١٩٩٤ ■ هجوم على محل لبيع السمك في باريس في يوليو (تموز) ١٩٩٤.

وكان عبد الاله زياد يعيش منذ الثمانينات متنقلا بين الجزائر وفرنسا تحت اسم بشير عبد المالك، ويحمل جنسية جزائرية وجواز سفر جزائريا مسلما من طرف السلطات الجزائرية. وقد اتاحت له هذه الوثيقة الحصول على بطاقة مقيم متميز بفرنسا تمتد صلاحيتها الى عام ٢٠٠١.

وزياد الذي يتزعم المجموعات المسلحة الثلاث التي دخلت في شهر اغسطس (آب) الى المغرب والتي تم القاء القبض على بعض اعضائها يجري البحث عنه من قبل مصالح الشرطة الفرنسية وصدر امر دولي باعتقاله.

اما محمد زين الدين الملقب ابو سعيد ومعاذ وعباس والمهدي فقد ولد في ديسمبر (كانون الاول) ١٩٦٠ بشغران دائرة ابي الجعد في اقليم خريبكة (وسط المدينة) وكان يقطن مع والديه بدوار ايت بوعزة شغران ابي الجعد.

وتابع دراساته الابتدائية على التوالي بمدارس حد بو حسوسن بمولاي بوعزة خنيفرة والشيخ المعطي بابي الجعد، وتابع دراساته الثانوية بالسلك الاول باعدادية الامام مالك بخريبكة والسلك الثاني بثانوية الخوارزمي بمدينة الدار البيضاء حيث حصل على شهادة البكالوريا الشعبة التقنية سنة ١٩٧٩.

وانتقل بعد ذلك الى فرنسا لمتابعة دراساته العليا في كلية بلفور وعاد سنة ١٩٨٣ الى المغرب لتلقي تدريب خمسين يوما بمطار الدار البيضاء النواصر ثم عاد بعد ذلك الى فرنسا.

ويحمل محمد زين الدين بطاقة اقامة متميزة صالحة لغاية سنة ٢٠٠١ ويعيش منذ الثمانينات متنقلا بين فرنسا والجزائر.

وارسل محمد زين الدين خلال صيف ١٩٨٣ مجموعة من العناصر الى طرابلس ـ ليبيا حيث تلقوا تدريبات عسكرية حول استخدام الاسلحة الخفيفة.

وخضع هو نفسه لتدريبات عسكرية في معسكرات جبهة البوليساريو في تندوف خلال عام ١٩٨٥ تحت مسؤولية الامن العسكري الجزائري، باشتراك مع عناصر جبهة البوليساريو، وكان متخصصا في الاساس في تلقين دروس مذهبية للشبان المستقطبين وفي تنظيم تدريبات حول استعمال السلاح وتلقين التصويب في فرنسا.

وتورط محمد زين الدين في يوليو (تموز) ١٩٨٥ في محاولة ادخال اسلحة وذخيرة الى المغرب انطلاقا من الجزائر بهدف القيام بعمليات ارهابية.

وحكم عليه غيابيا بالسجن المؤبد سنة ١٩٨٥ من طرف المحكمة العسكرية بتهمة التخريب والانتماء الى منظمة تخريبية ويجري البحث عن المعني بالامر من طرف مصالح الامن الفرنسي كما صدر امر دولي باعتقاله.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٤

الأحداث في المغرب هدفها جر الرباط الى موقف متشدد

تباين المواقف ازاء التعاطي مع المتطرفين في أساس الخلاف المغربي - الجزائري

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ كشفت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الخلاف بين المغرب والجزائر برز في الفترة الأخيرة، في ضوء تباين المواقف ازاء التعاطي مع التيارات الاسلامية المتطرفة. فقد كانت الجزائر وتونس تعولان على ابرام خطة للتنسيق المغاربي في هذا المجال، خلال انعقاد المؤتمر الأخير لوزراء الداخلية المغاربيين، بيد ان مشاركة المغرب بوفد رأسه وزير البيئة شوقي السرغيني حال دون الموافقة على الخطة، في انتظار بلورة تصورات سياسية ازاء التعاطي مع الظاهرة.

وأوضحت المصادر ان الجزائر كانت قررت قبل اندلاع المواجهة السياسية الأخيرة مع المغرب اغلاق حدودها البرية، خصوصاً بعد اعتقال السلطات في المغرب رعايا جزائريين ومغاربة كانوا ينوون تهريب أسلحة الى جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر. وبدا من خلال التحقيقات التي تجري مع المتورطين في الأحداث الذين يتحدرون من أصول جزائرية ومغربية ان الكمية الوافرة من الأسلحة التي ضبطت في مركز «اكنول» كان يراد استخدامها لزعزعة الأمن في المغرب وجره الى اتخاذ مواقف متشددة ازاء تنامي ظاهرة التطرف الديني.

وكشفت التحقيقات ان طريقة تحرك المجموعات التي خططت للهجمات في المغرب كان يسودها الارتباك، بسبب عدم معرفة البلاد وانفلات المبادرة، اثر اعتقال السلطات منفذي الهجوم على فندق اطلس اسني، بعد اقل من ٤٨ ساعة على وقوعه وكانت الخطة تقضي حسب نتائج التحقيق بقيام فرق كوماندوس بهجمات في مراكش وفاس والدار البيضاء وطنجة ومواقع اخرى في الوقت نفسه لإحداث مزيد من البلبلة والمخاوف في أوساط السكان. وتبين ان الخطة كانت تهدف ايضاً الى ضرب منشآت سياحية واقتصادية واغتيال شخصيات بارزة في الاعلام والقضاء والأمن.

وتفيد تقارير اجهزة التحقيق ان لجنة امنية تضم مسؤولين في وزارتي الداخلية في المغرب وفرنسا توصلت الى معرفة المخططين الرئيسيين لهذه العمليات، وهما عبدالاله زياد ومحمد زين الدين، وقد تعرف عليهما اعضاء منشقون عن جبهة بوليساريو عادوا الى المغرب، ونقلوا معلومات لجهة تلقيهم تدريبات في معسكرات بوليساريو في تيندوف، ركزت على تلقينهم بعض الآيات القرآنية، وتدريبات عسكرية ورياضية، للتأقلم مع البرودة الشديدة والحرارة المفرطة، وكان مقرراً ان تنفذ غالبية الهجمات ما بين ٢٤ و٢٧ من آب (اغسطس) الماضي، غير ان اعتقال منفذي الهجوم على «اطلس اسني» احدث ارتباكاً كبيراً في الخطة، ما حدا ببعض اعضائها الفارين الى ترك أسلحتهم في مواقع عدة لا يزال البحث جارياً للعثور عليها. واعترف كامل مرزوق، الذي اعتقل في الدار البيضاء انه تراجع في آخر لحظة عن تنفيذ خطة كانت معدة لشن هجمات في الدار البيضاء. وسبق له ان خضع لعمليات شحن نفسي ضد اليهود لحضه على المشاركة في هجوم على معبد مقبرة يهودية واطلق الرصاص عشوائياً على قبور اليهود.

استمرار التفجيرات والاعتقالات

المغرب: هل يدفع ثمن الصراع الامريكي ـ الفرنسي على الجزائر؟

وزير الداخلية: كنا نعرف ان صيف المغرب سيكون ساخنا

«كنا نعرف ان صيف المغرب سيكون ساخنا هذه السنة» هكذا قال ادريس البصري وزير الداخلية والاعلام، المسؤول الذي بيده معظم خيوط ومفاصل الامن في المغرب، وهو قول له دلالاته من الرجل الذي نادرا ما يدلي بتصريحات صحفية، حتى بات الحصول على تصريح منه يماثل البحث عن القنافذ في عز الشتاء. لكن ما الذي جعل صيف المغرب ساخنا هذه السنة؟

الرباط ـ طلحة جبريل

كانت البداية من مراكش، ففي صباح ٢٤ اغسطس (اب) الماضي قام مسلحون مجهولو الهوية بمهاجمة فندق «اطلس أسني»، وهو من فنادق الدرجة الاولى في هذه المدينة التي تعد العاصمة السياحية للمغرب. وأدى الحادث الى مقتل سائحين من جنسية اسبانية وجرح أخرين.

واندهش المغاربة لهذا الحادث الذي لم تعرف دوافعه في الحين، خاصة ان المهاجمين حاولوا اعطاء انطباع ـ ربما لتضليل السلطات الأمنية ـ ان الغرض هو السرقة، بعد الاستيلاء على مبلغ ١٠ آلاف درهم من صندوق الفندق (حوالي ١٢٠٠ دولار)، لكن هذه الفرضية سرعان ما استبعدت نظرا لان سرقة مبلغ بهذا القدر لم يكن يتطلب عملية هوليودية وهجوماً مسلحاً بأسلحة متطورة. ثم ولعل ذلك هو الأهم التركيز على اطلاق الرصاص على السياح الاجانب داخل الفندق وابعاد المغاربة.

وبعد مضي ثلاثة ايام استطاعت قوات الأمن اعتقال اثنين من المهاجمين، وهما حمادي رضوان (مغربي يحمل الجنسية الفرنسية) واستيفان ايت يدر (جزائري يحمل الجنسية الفرنسية كذلك). وتتابعت بعد ذلك الأحداث بكيفية دراماتيكية، وأدت عمليات التمشيط الامني التي طالت المغرب بكامله الى القاء القبض على اثنين من أفراد مجموعة اخرى في فاس، وهما عبد السلام كرواز (مغربي) وكمال بنكشه (جزائري يحمل الجنسية الفرنسية). وقاد اعتقال هذين العنصرين الى اكتشاف مخبأ يحتوي على كميات هائلة من

الاسلحة الحديثة والمتطورة في منطقة اكنول (شرق المغرب).
ثم تواصلت عمليات اكتشاف اسلحة أخرى، في الدار البيضاء وسلا، والحسيمة والجديدة وفاس، كما القي القبض على مجموعة ثالثة في مدينة الدار البيضاء. واتضح ان هناك علاقات تربط بين المجموعات الثلاث، ومن هنا بدأ هذا الملف الشائك يأخذ ابعادا جديدة.
وحتى يمكن الالمام بخيوط الموضوع، نشير الى ان حادثة مراكش لم تكن هي الاولى فقد سبقتها محاولة مسلحة للسطو على متاجر ماكرو في الدار البيضاء، وهي متاجر ضخمة تتبع شركة (اونا) التي يديرها فؤاد الفيلالي بيد ان السلطات المغربية لم تعلن عندئذ عن ذلك الهجوم.
كما هوجم كذلك مطعم ماكدونالد في الدار البيضاء وفرع لاحد البنوك في مدينة وجدة التي تقع على الحدود المغربية الجزائرية، وتكتمت السلطات الامنية كذلك على هذه الحوادث، اعتقادا منها انها ربما تكون حوادث سطو عادية منعزلة. لكن سير التحقيق بعد الهجوم على فندق (اطلس اسني) ابان ان كل هذه العمليات كانت مدبرة من طرف جهة واحدة. وهو ما أدى الى اعلان المغرب عن فرض تأشيرة على كل جزائري حتى ولو كان يحمل جنسية بلد آخر.

اسئلة دون اجوبة

وسرعان ما رد الجزائريون على القرار باغلاق حدودهم البرية، واصدروا بيانا شديد اللهجة يدين الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المغربية وكادت علاقات البلدين ان تنزلق نحو الاسوأ - أي قطع العلاقات الديبلوماسية ..
إزاء ذلك طرح سؤالان كبيران:
ما هي علاقة الجزائر باحداث العنف؟ ثم كيف تسربت اسلحة بهذه الكميات الى داخل المغرب الذي تتميز اجهزته الامنية بكفاءة عالية؟
ان جوابا دقيقا على هذين السؤالين لا يبدو متاحا خاصة ان عملية اعتقالات المتورطين لم تقف عند حدود المغرب بل طالت فرنسا، حيث القي القبض على كثيرين اتضح ان لهم صلة بأحداث المغرب. ولكن هناك مؤشرات لا بد من رصدها، ويمكن اجمالها كالتالي:
لقد عرفت العلاقات المغربية الجزائرية فتورا ملحوظا منذ اكثر من سنتين، اي منذ ان اغتيل الرئيس الجزائري محمد بوضياف.
وكان بوضياف الذي عاش سنوات منفاه في المغرب، قد أبدى منذ ان تولى السلطة تعاطفا ملحوظا مع المغاربة، ذهب به الى حد اعلانه عن عزمه تصفية وجود جبهة البوليساريو في الجزائر، وهو ما أثار استياء مكتوما لدى أوساط المؤسسة العسكرية الجزائرية. وعقب «تصفية» بوضياف وقبل ان «يصفي» هو البوليساريو دخلت العلاقات بين المغرب والجزائر في حالة الركود. وحتى الزيارة السرية التي قام بها الجنرال خالد نزار للرباط لم تؤد الى انعاش العلاقات أو إزالة حالة الركود. فقد فوجئ المغاربة ان مباحثات نزار قد

اقتصرت على موضوع تسليم عبد الحق العيايدة، أحد قادة الجماعات المسلحة، وانتظر المغاربة بضعة أسابيع بعد زيارة نزار لاتخاذ القرار بتسليم العيايدة.

ومنذ واقعة العيايدة، بدأ حديث هامس داخل الأوساط الحاكمة في الجزائر مؤداه ان حرية تنقل الجزائريين الى المغرب بدون تأشيرات قد يؤدي الى خلق اشكالات امنية، اذ ان عددا من النشطين داخل جبهة الانقاذ او الجماعات المسلحة كانوا يستغلون ذلك للانتقال الى المغرب حين يحسون بالخطر، ومن هنا يمكن فهم ردة الفعل الجزائرية باغلاق الحدود البرية فور ان فرض المغرب تأشيرة دخول على الجزائريين، ويرى كثيرون ان السلطات الجزائرية وجدت في قرار المغرب فرصة سانحة، لتحقيق خطوة كانت تتوق لها وذلك لضمان عدم تسرب العناصر المسلحة الى المغرب.

وكانت الصحف الجزائرية قد تحدثت علانية بان الحدود المفتوحة بين البلدين يستفيد منها المهربون، في حين ترى الأوساط المطلعة ان موضوع التهريب لا يشكل هاجسا للسلطات الجزائرية، وهو مجرد ذريعة اذ ان الهاجس الحقيقي هو مسألة امكانية انتقال بعض العناصر النشطة داخل الجماعات المسلحة الى المغرب (بدون اسلحة) وهو ما يصعب على السلطات الجزائرية مطاردتها الى داخل الحدود.

ولا شك ان المغرب كان يتابع عن كثب تطورات الوضع في الجزائر، يقينا من المغاربة ان تفاقم الوضع هناك ستكون له انعكاسات على بلادهم.

وكان لافتا للانتباه ان الملك الحسن الثاني قد صرح مرة، بأنه كان يحبذ اجراء الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية في الجزائر حتى لو ادى ذلك الى تولي جبهة الانقاذ للحكم، وقد اثار هذا التصريح في ابانه موجة من الانتقادات على اعمدة الصحف الجزائرية.

اتصالات مغربية - جزائرية

وفي هذا السياق تقول بعض المعلومات المتطابقة ان اتصالات قد جرت بين بعض الاوساط المغربية وقيادات جبهة الانقاذ (كان العاهل المغربي قد خص اثناء قمة دول المغرب العربي في الجزائر عباسي مدني باستقبال مطول اثناء اجتماعه مع قادة الاحزاب الجزائرية).

وان هذه الاتصالات قد قطعت مراحل متقدمة مهدت لقيام انور هدام رئيس الفريق البرلماني لجبهة الانقاذ بزيارة المغرب (يقيم حاليا في امريكا) بيد ان المصادر الرسمية المغربية تنفي ذلك، وتشير الى أن البيان الذي كان صدر في تلك الفترة واشتمل على قرار بالطلب من انور هدام مغادرة المغرب، رغم انه كان قد صرح بأنه وصل الى الرباط بدعوة من احمد بن سودة مستشار العاهل المغربي.

وتقول بعض المصادر ان أوساطاً مغربية ربما ربطت بين اتصالات واشنطن وجبهة الانقاذ. ومن هنا فإن الموقف الامريكي تجاه الاوضاع داخل الجزائر ظل يبتعد بمسافة عن الموقف الفرنسي. ففي الوقت الذي تدعم فيه باريس النظام في الجزائر، فان الادارة الامريكية تدعو للحوار مع من تسميهم «بالاسلاميين المعتدلين»، وهو ما كان قد صرح به الرئيس الامريكي بيل كلنتون اثناء زيارته لباريس.

ورغم ان الاوساط المغربية لم تنف او تؤكد هذه المعلومات، فان مصادر ديبلوماسية غربية تقول ان باريس لم تقبل المبادرة المغربية التي تمت من خلفها وعبرت عن امتعاضها من تلك المبادرة.

واذا كانت هذه النقاط تؤشر على تحليل دوافع احداث الصيف الساخن فان الرواية المغربية الرسمية تسلط مزيداً من الاضواء على الموضوع. وفي هذا الصدد حصلت «المجلة» من مصادر برلمانية على نص المداخلة التي ألقاها ادريس البصري أمام لجنة الداخلية والجماعات المحلية في جلسة مغلقة. وكان السؤال الأساسي الذي طرحه النواب هو كيف تسربت الاسلحة الى المغرب واسباب تسربها؟



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

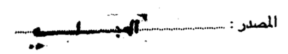
وقد ابلغ البصري النواب ان جميع العناصر التي تم القاء القبض عليها جاءت من الخارج ولا توجد لها اية قاعدة تنظيمية او متعاطفون داخل المغرب واشار الى ان جميع الأشخاص الذين القي عليهم القبض جاؤوا من فرنسا وهم من أصول جزائرية او مغربية.

وقال البصري: لقد اتضح لوزارة الداخلية خلال الأشهر الأخيرة ان المغرب مستهدف بطريقة مباشرة او غير مباشرة، مؤكدا ان المعلومات التي تلقاها المغرب كانت تصب في هذا الاتجاه. واضاف «لقد اتضحت أمامنا أمور لم يحن الوقت للافصاح عنها نظرا لسرية التحقيق». وأكد البصري ان الملف متشعب ومتداخل العناصر.

وكشف البصري النقاب عن ان وزارة الداخلية اعدت في مايو (ايار) تقريرا مفصلا رفع للجهات العليا، يبين ان المغرب مستهدف في أمنه، وقال: لا نستطيع حاليا توجيه الاتهام الى أية من الجهات لأن هناك تشعباً وتداخلاً. كان من أبرز ما قاله البصري للنواب ان الأشخاص الذين قاموا بأعمال العنف هم مجموعة من اللصوص وان الجهة التي دبرت الأحداث استغلت ظروفهم المادية والاجتماعية وذلك من اجل التضليل. وفي هذا الصدد يلاحظ ان الجهة التي دبرت الأحداث أرادت ربطهم ببعض المنظمات الاصولية وذلك امعانا في التضليل، لكن الواضح ان المحققين المغاربة ادركوا ابعاد العملية التضليلية، وقد اشار البصري بوضوح الى ان القضية لها ارتباطات بجهات اجنبية كما ان اصلها خارجي مؤكدا ان بلاده لا ترغب في احراج احد بتوجيه الاتهام له بانه يقف خلف الاحداث.

على ضوء ذلك يطرح السؤال الأساسي: من الذي أراد ان يجعل صيف المغرب ساخنا؟ ويمكن القول ودون مجازفة، وكما تشير معلومات متطابقة، ان بعض الجهات النافذة في الجزائر تقف وراء الاحداث ويتردد في هذا الصدد ان الأمن العسكري الجزائري هو الذي دبر الاحداث للاسباب التي اشرنا اليها سابقا، ولا يستبعد ان بعض الاجهزة الفرنسية تورطت كذلك في هذه الاحداث، ذلك ان جميع الذين اعتقلوا في المغرب جاؤوا من فرنسا، كما ان هناك مؤشرات قوية ان الاسلحة تسربت للمغرب من فرنسا كذلك ■





المصدر : المجلـــة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اتهام مغربي للجزائر

اتهمت السلطات المغربية صراحة في بيان اصدرته وزارة الداخلية يوم السبت الماضي ، مصالح الامن العسكري الجزائري بالوقوف وراء العمليات الاخيرة التي كانت تهدف المس بامن المغرب .

واشارت السلطات المغربية الى ان التحريات مع المعتقلين في الاحداث الاخيرة (الهجوم على فندق اطلس اسني في مراكش وادخال اسلحة للمغرب) ، اثبتت تورط عنصرين هما عبد الاله زياد (مغربي) ومحمد زين الدين (مغربي)يتنقلان بين فرنسا والجزائر وينتميان الى حركة الشبيبة الاسلامية بزعامة عبد الكريم مطيع . ويحمل كل من زين الدين وزياد جوازات سفر جزائرية ، كما انهما يتلقيان دعما ماديا منتظما من مصالح الامن الجزائرية وقد سبق لهما ان تدربا على استعمال الاسلحة والمتفجرات في جنوب الجزائر (تندوف) وقاما بعدة انشطة واتصالات بايعاز من مصالح الامن الجزائرية ، ومن ذلك تكوين شبكات ارهابية في فرنسا وتدريبها على السلاح . وكانا ينشطان وسط الشبان المغاربة والجزائريين في الاوساط الفقيرة في ضواحي باريس واستطاعا اغراءهم بالمال من اجل القيام بعمليات ارهابية في المغرب .



عبد السلام كرواز



كمال بن عبشة



رضوان حمادي



استيفان ايت يدر

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٤

تحفظات للصحراويين على عملية احصاء الناخبين

الجزائر - مراسل الاهرام: - انتقد مسئولون صحراويون السير البطيء لعملية تحديد الهوية للناخبين الصحراويين الذين يحق لهم الاشتراك في استفتاء تقرير المصير المقرر إجراؤه في ١٤ فبراير ١٩٩٥.

ونقل «راديو الجزائر» عن مراقب صحراوي قوله أن المواطنين في مدينة «العيون» والذين بحوزتهم وثائق اسبانية لم يقدموها للجنة تحديد الهوية وقدموا بدلا منها وثائق مغربية وادعى ان الادارة المغربية انتزعت منهم الوثائق الاسبانية.

كما انتقدت مصادر البوليساريو الصيغة التي تشارك بها منظمة الوحدة الافريقية في مراقبة العملية بسبب حمل مراقبها لبطاقة بعثة الامم المتحدة وليس بطاقة تحمل اسم المنظمة. وأشارت المصادر إلى أن منظمة الوحدة الافريقية كان من المفروض أن تشترك بأربعة مراقبين إلا أنه لم يحضر سوى إثنين احدهما في العيون والآخر بمخيمات اللاجئين الصحراويين بتندوف. وكانت الامم المتحدة قد ارجعت بطء سير عملية تحديد الهوية إلى نقص الوسائل البشرية والتقنية ووجود الافراد المعنيين بالاحصاء في أماكن متباعدة.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

بعد غلق الحدود الجزائرية ـ المغربية

ريـــاح الخلاف تهب على المغـــرب العـــربى والعــلاقــات تعــود إلى نقطـــة الصفـــر

ألفة السلامي

دخلت العــلاقــات المغــربيــة ـ الجزائريــة حلقــة جديـدة من حلقـات التــوتــر وردود الافعــال منــذ الــرابع والعشرين من اغسطس على اثر تعرض فندق «اطلس سنى» فى مراكش لعملية هجوم مسلحة ذهب ضحيتها سائحان اسبانيان وجرح شخصان أخران.

ويبدو ان هذه العملية كانت بمثابة المحرك المباشر لاندفاع بركان الخلاف الـذى حـاولت عبثـا بعض الاطـراف المغـاربية تخفيفـه أو عـلاجه ودارتـه لبضع سنـــوات مســـاعى الاتحاد المغربى.

وسرعان مـا تبادلت حكـومتا الملك الحســن الثـــــانى والأمين زروال الاتهامـات، وقـد بـادرت السلطـات المغربية بعد حادث الاعتداء على الفندق بالاعلان عن تورط مواطنين من أصل جزائرى فى هـذه العملية. والكشف عن شبكـة لتهريب الاسلحـة من الجزائر إلى المغرب ثم اعتقال عنـاصر جزائرية تحمل الجنسيـة الفـرنسيـة، واعتبرت الحكـومة الجزائريـة فـرض التأشيرة على كل مـواطنيهـا قمـة الاستفـزاز المغربى. خاصة بعد ان علمت بالمعاملة السيئـة التى تعرض لها الجزائريـون المو جـــودون على التراب المغـــربى ومطـالبتهم بتسويـة اوضاعهم لـدى المراكز الأمنية والعودة إلى بلادهم. فما كان منها إلا الاعلان عن غلق حدودها البرية مع المغرب وفرض التأشيرة على المواطنين المغاربة. وجاءت الأحداث بعد ذلك متتابعـة بنسق سريع، فالتقـارير الأمنيـة المغـربيـة تعلن عن سلسلـة اعتقـــالات شملت الجزائريين واغلبهم يحملون الجنسية الفرنسية وقادمون من مدينة ليون بفرنسا، وترد الجزائر على الفور باستدعاء القائم بالاعمال فى السفـارة المغربيـة بالجزائر وتسلمـه خطابا شديد اللهجة ازاء الاهانات التى يتعرض لها رعـاياها على ايـدى رجال الأمن المغاربة.

ومـازال مسلسل الاتهامات تنقلـه وكالات الانباء والجرائد المحليـة فى كلا البلـدين. مما يثير العـديد من الأسئلـة حول الخلفيات الحقيقية لهذه القضية، والمسار الذى تتجه إليه ضاربة عرض الحائط بعـلاقـــات الجوار ومصـــالح الاتحاد الاقليمى الـذى تنتمى لـه كـلا الدولتين.

الصحراء الغربية محور الخلاف

وبالرجوع إلى التـداعيات المتلاحقة فى العلاقات الجزائرية ـ المغربية خلال الشهـور الماضية، لـوحظ التصعيـد فى مـواقف البلـديـن بخصـوص قضيـة الصحـراء الغربيـة، والتى تعـد محور الخلاف منـذ انسحـاب أسبـانيـا من المنطقة فى 28 فبراير 1976 حيث تطور من قضية تصفية استعمار اوروبى إلى خـلاف بين عـدة اطراف من المغـرب ومـوريتـانيـا من جهـة، والجزائر فى تحالفها مع حركـة تحرير هذه المنطقة والمعروفة بجبهة البوليساريو.

وقد دخلت أطراف هـامشية فى هذا النـزاع مثل ليبيا التى وقفت إلى جـانب الجزائر فى دعمهـا للجبهـة واستمـرت تـدهـا بالاسلحـة والعتـاد إلى ان وقع العقيد القذافى معـاهدة الاتحاد العربى الافـريقى مع الملك الحسن الثانى عـام 1984. وهكذا شكلت قضية الصحـراء الغـربيـة بؤرة تـوتـر شبـه دائم بين البلدين يحتد ويخمد بحسب ميول كل رئيس جديد ـ يمسك بمقاليد السلطة فى الجزائر نحو الحسم العسكرى أو نحو الحوار والعمل المنسق من اجل تسوية النزاع فى الصحراء الغربية.

وإذا كـانت العـلاقـات المغـربيـة ـ الجزائرية قـد عرفت هدوءا بعـد اعادة العلاقـات الديبلـوماسيـة بينهما فى 5 يونيو 1988 ومـا صـاحبها من اقامة التكتل المغـــاربى وتنشيط التبـــادل التجارى ورفع القيود عن حرية حركة المواطنين من دول الاتحاد الخمس. فإن هـذه الصـــورة مـا فتئـت ان اهتـزت



بصعود الرئيس الأمين زروال إلى الحكم فى الجزائر وجاءت بعد فترة قصيرة من هذا الحدث تصريحات لوزير خارجية الجزائر (محمد دمبرى) ذكر فيها أن بلاده ترفض سياسة الامر الواقع التى تحاول بعض الاطراف أن تفرضها فى الصحراء الغربية ووضحت رسالة الجزائر أكثر فأكثر فى هذه القضية عندما ألقى الرئيس زروال خطابا فى لقاء (اروشا) بتنزانيا بمناسبة انتهاء مهمة لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنطقة الوحدة الافريقية أكد فيه أنه لايزال هناك بلد لم يحصل على حريته واستقلاله بعد وهو شعب الصحراء الغربية وقد عبرت الصحف المغربية عن استيائها الشديد من موقف الرئيس زروال الذى يقصد حسب رأيهم احراج حكومة الحسن الثانى وهى تستعد لعملية احصاء المؤملين للمشاركة فى استفتاء تقرير المصير المزمع اجراؤه فى نهاية العام الجارى.

وهكذا تبين خطأ الافتراضات التى توهمت لتحسن العلاقات الجزائرية المغربية والتغير فى الموقف الجزائرى ازاء قضية الصحراء وأكدت الصحف الجزائرية القريبة فى مراكز القوى هناك على دعائم السياسة الجزائرية فى هذه القضية ومنها مساندة حركات التحرر، واعتبار نزاع شعب الصحراء نضالا ضد الاقطاع المتمثل فى النظام المغربى وعادت بذلك الجزائر بموقفها هذا إلى نقطة الصفر إلى العام 1975.

احتدام المشكلة

وهكذا وبعد عشرين عاما، مازالت قضية الصحراء تعد من أصعب المشاكل التى واجهتها الامم المتحدة خاصة وأن اسلوب تنفيذ الاستفتاء الذى وافقت عليه كل الاطراف ظل محل خلاف فمن هم الصحراويون وكم يبلغ عددهم هى المشكلة العويصة فى الوقت الحالى والتى تهدد باحتدام النزاع واندلاع القتال مرة أخرى إذ انذرت الامم المتحدة الطرفين بسحب قواتهما من المنطقة فى صورة عدم التعاون على اجراء الاستفتاء.

ويبدو أن هذه القضية التى ألقت بظلالها على العلاقات الجزائرية المغربية ستتجاوز ذلك لتهدد استمرار قيام الاتحاد المغاربى الذى تفاعلت له شعوب هذه المنطقة التى استفادت من رفع القيود على حرية حركة الاشخاص والسلع والذى كان يمهد لاقرار بطاقة تعريف مشتركة تعوض جواز السفر وكان ملاحظا للغاية ارتفاع نسبة السياحة داخل بلدان هذه المجموعة بعد أن اصبح المواطن المغاربى يفضل زيارة تونس أو المغرب بدلا من اسبانيا أو ايطاليا أو فرنسا وهذا وتقدر الجالية الجزائرية فى المغرب بـ20 الف نسمة والجالية المغربية فى الجزائر بـ150 الفا وهؤلاء سيكونون الاكثر تضررا من قرارات قطع العلاقات بالرغم من أن صحافة البلدين عكست حالة من الارتياح لهذه الاجراءات فمن جهة الجزائر تعللت بعض الاوساط بوضع حد لعمليات التهريب التى طالما اقلقت سلطات الحدود خاصة تهريب المخدرات إلى داخل الجزائر إذ يعبر كل عام حوالى مليون من التجار المعروفين بسوابقهم فى هذه العمليات.

ومن جهة المغرب فإن الصراع الدائر بين السلطة وجبهة الانقاذ الاسلامية فى الجزائر يشكل خطرا على استقرار الحكم فى المغرب خاصة فى الايام الأخيرة حيث بدأت الحكومة الجزائرية حوارا مع هذه المجموعات واطلق سراح ابرز قيادات الجبهة وإذا ما تمخض عن الحوار أى اشراك للجبهة فى العمل السياسى فإن المغرب قد لا تبقى مجرد غطاء لبعض هذه المجموعات المتعاطفة مع الجبهة والتى كانت تتخذ من الاراضى المغربية منافذ لتدبير المخططات وتهريب السلاح وتقديم العون إلى الاشقاء فى داخل الجزائر والامر الذى قد يدعم حالة الرضا واضفاء المشروعية لدى اصحاب قرار غلق الحدود المغربية أمام الجزائر. وإذا ما استمرت حالة التوتر طويلا فإن الاطراف المغاربية الأخرى كتونس وليبيا وموريتانيا قد تتخذ مواقف لصالح هذا أو ذاك مثلما حدث فى خلافات الاعوام السابقة مما يعجل بقبر الاتحاد القائم والذى ترأسه الجزائر فى دورته الحالية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤



خطة التيار المتشدد لتفادي الحرب الأهلية

سيناريو جزائري لفتح حرب مع المغرب انطلاقا من الصحراء

دور المخابرات الجزائرية في الشبكات الأصولية المغربية

المصدر : الوطن العربي
التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤

قصة الانشقاق في حركة الشبيبة الإسلامية المغربية

مع تقدم التحقيق في الشبكة الأصولية التي نفذت عملية مراكش بدأت تظهر في الأفق ملامح أزمة جزائرية – مغربية خطيرة الأبعاد إلى درجة أن بعض العواصم الغربية تبدي قلقها من خطر اندلاع حرب عسكرية بين البلدين الجارين انطلاقا من الصحراء . . ما هو دور المخابرات الجزائرية في توتير الوضع مع المغرب وكيف أعد التيار المتشدد في الجزائر سيناريو الهروب إلى الأمام لتحاشي حرب أهلية؟

تراقب الأجهزة المسؤولة في أوروبا وفي الأخص في فرنسا بحذر شديد يشوبه القلق والتساؤل الملح تطور الأزمة الجزائرية – المغربية التي انفجرت في الشهر الماضي عقب عملية مراكش التي ذهب ضحيتها سائحان أسبانيان على يد مجموعة مسلحة تنتمي إلى تيار أصولي. ويسود شعور بأن هذه التحقيقات قد تعزز حالة التصعيد والتوتر بين الجزائر والمغرب. في حين يتراءى لعدد من المسؤولين أن منحى التحقيقات يرتبط إلى حد كبير بتطور الأوضاع السياسية في الجزائر وهي التي تشغل بال المغرب ودول مغاربية أخرى.

ويستبعد مسؤولون غربيون أن يكون المغرب قد اختار التصعيد مع الجزائر بعفوية كانت بمثابة ردة فعل لأحداث دامية شارك فيها أشخاص من أصل جزائري. ويعتقد المسؤولون ذاتهم أن ما حدث بعد عملية مراكش دل على أنه كان لدى الطرفين الجزائري والمغربي رغبة في اتخاذ إجراءات مشددة قد تصل إلى إغلاق الحدود، وحتى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية. فالمغرب من جهة لديه أسباب عديدة لاتخاذ قرارات متشددة حيال الجزائريين، منها ازدياد عدد الجزائريين المقيمين في المغرب وشعور المغرب بالإحباط تجاه موقف الجزائر من قضية الصحراء إلى جانب الاتهامات اليومية المباشرة والمبطنة من جانب الجزائر ضد المغرب حول قضية تهريب الأسلحة إلى الأصوليين الجزائريين.

ولا ينكر المسؤولون المغربيون أن لدى السلطات المغربية شعورا مع ازدياد عدد المقيمين الجزائريين بالقلق من أن تصدر الجزائر مشاكلها إلى المغرب، إلى جانب أن المغاربة أخذوا يبدون استياءهم من الأعداد الكبيرة من الجزائريين في بلادهم في صورة قانونية أو غير قانونية. وتؤكد الأوساط المغربية المسؤولة أن الجزائر صدرت خلال الفترة الأخيرة إلى المغرب أحد أهم مشاكلها وهي التهريب وانتشار السوق السوداء.

ورقة ابتزاز

إلى جانب هذا العامل كان المغرب يراهن مع احتدام أزمة الجزائر أن يبدي الجزائريون ليونة في التعامل تجاه قضية الصحراء الغربية. وقد شعروا في البداية بالصدمة من مقتل الرئيس الأسبق محمد بو ضياف الذي كان منفتحا ومستعدا لإيجاد حل لهذه القضية المركزية في العلاقات المغربية – الجزائرية. كما شعرت الرباط بأن قضية الصحراء تركت من جانب الجزائر لتكون ورقة مقايضة في أي وقت بل إنها باتت أيضا ورقة سياسية داخلية بين التيارات المتصارعة على السلطة في الجزائر وهي ورقة ابتزاز من الجانب المعارض للحوار مع الأصوليين.

في المقابل يقول المسؤولون الغربيون أن لدى الجزائر أسبابها لغلق الحدود وكانت تنتظر الظرف المناسب. فالجزائر كانت ترغب بوضع حد للتهريب الذي



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤

يمول السوق السوداء ومجموعات أصولية مسلحة بالإضافة إلى أن المغرب استعمل كأحد الممرات الرئيسية لتهريب الأسلحة . وجاءت المناسبة بعد عمليات الإرهاب في مراكش وقرار المغرب فرض تأشيرات دخول على المواطنين الجزائريين لتستعجل ما كانت الجزائر تود وترغب في تنفيذه.

إذا كانت هذه هي أسباب كل طرف لتصعيد التوتر . يتساءل الأوروبيون حول الأسباب الحقيقية التي تدفع في اتجاه مزيد من التوتر، كما يلاحظ في بيان وزارة الداخلية المغربية الذي يتهم مباشرة المخابرات الجزائرية بالتورط في عمليات التفجير والإرهاب في المغرب. فالبيان واضح على الأقل من الجانب المغربي، بأن التحقيقات ستستمر في الاتجاه الذي اتخذته أي في اتجاه فضح دور المخابرات الجزائرية. وتؤكد الرواية المغربية الرسمية في ما يتعلق بالمتهمين في عملية مراكش (٢٤ أب / اغسطس الماضي) وهما رضوان حمادي وهو مغربي الأصل يحمل جنسية فرنسية، وستيفان أيت قدير، من أصل جزائري وفرنسي الجنسية، على أنهما، حسب التحقيقات كانا على اتصال بشخصين متهمين وملاحقين من القضاء المغربي بصفتهما عميلين للمخابرات الجزائرية. ويدعى الشخص الأول عبد الإله زياد (الملقب برشيد) والثاني محمد زين الدين (الملقب بسعيد).

ويشير بيان الداخلية في الرباط إلى أن عبد الإله زياد، وهو من مواليد الدار البيضاء ومقيم في فرنسا كان حكم عليه بالسجن المؤبد غيابيا لتورطه في قضية تهريب أسلحة إلى المغرب انطلاقا من الجزائر في تموز / يوليو ١٩٨٤. وكان تلقى تدريبات عسكرية عام ١٩٨٥ في «تندوف» جنوب الجزائر على أيدي البوليساريو وتحت إشراف الأمن العسكري الجزائري، أما محمد زين الدين، الذي تدرب في مخيمات البوليساريو في ١٩٨٥ فكان يرسل مجموعات إلى ليبيا للتدريب، وتورط في عملية تسريب أسلحة إلى المغرب لمجموعات مسلحة بهدف القيام بأعمال إرهابية في عام ١٩٨٤.

بالإضافة إلى ذلك أكدت وزارة الداخلية المغربية على أن حمادي وأيت قدير المتهمين بعملية مراكش اعترفا إثر التحقيق معهما بالاتصال بكل من عبدالله زياد ومحمد زين الدين. وتقول المصادر ذاتها إن المتهمين بعملية مراكش كانا على اتصال بشخص يلقب «ناصر» وهو يقيم في فرنسا ويمثل جبهة الانقاذ الاسلامية في الجزائر وكان مسؤولا عن إرسال شباب جزائريين إلى افغانستان للتدرب وقد اعترف المتهمان أنهما ذهبا إلى كابول في عام ١٩٩٢ . وتشير المصادر الفرنسية إلى أن زياد وزين الدين إختفيا في عام ١٩٨٥ ويقال أنهما موجودان في ليبيا.

وبرغم نفي الجزائر لاتهامات الداخلية المغربية إلا أنه من غير المستبعد حسب راي مسؤولين فرنسيين أن تكون المخابرات الجزائرية على علاقة بأجنحة أصولية مغربية. إذ جرت العادة أن تقوم المخابرات الجزائرية والقيادات الأصولية بإستقطاب أشخاص غير ملتزمين ايديولوجيا وغالبا ملاحقون قضائيا للقيام بمهمات واضافة إلى ذلك. من المعروف أن بعض التيارات الأصولية المغربية وخصوصا تلك التي قامت من منتصف الثمانينات بعمليات عسكرية في المغرب . كانت تلقت دعما من



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤

الجزائر في إطار الصراع الخفي بين البلدين وقد لعبت البوليساريو دوراً هاماً في تدريب التيار الأصولي المغربي.

عودة الشبيبة الاسلامية

ويتساءل الفرنسيون الذين تابعوا ملف الأصوليين المغاربة عن أسباب عودة التحقيقات إلى عام ١٩٨٥ وإلى العلاقة بين التيار الأصولي المسلح المغربي بالخابرات الجزائرية.

وحسب رأي المسؤولين الفرنسيين إن الرباط على ضوء ما يجري في الجزائر من حوار بين السلطة والأصوليين قد تكون في صدد استباق الاحداث من خلال تنظيف البيت وذلك لما للجزائر من دور سابق في دعم الأصوليين

المغاربة والذي تؤكده التحقيقات الأخيرة.فمن المعروف أن اعداداً كبيرة من اعضاء «حركة الشبيبة الاسلامية» المغربية التي يتزعمها عبد الكريم مطيع، يقضون عقوبات بالسجن ما بين المؤبد والعشرين عاماً ولم يطلق سراحهم ضمن خطة العفو التي استفادت منها جماعة «العدل والاحسان الاسلامية» التي يتزعمها الشيخ عبد السلام ياسين الموجود تحت الاقامة الجبرية. ويعتقد أن «حركة الشبيبة الاسلامية» لستعادت نشاطها عبر أعضاء، مثل عبد الإله زياد ومحمد زين الدين، سبق أن فروا ولجأوا إلى الجزائر وليبيا، حسب تقارير الداخلية المغربية، وتؤكد التقارير ذاتها من أن إلقاء القبض على مجموعات قامت بتهريب الاسلحة إلى الجزائر كشف أن حركة الشبيبة ، استعادت نشاطها. ويقال أن الحركة قامت بعملية تعبئة في الفترة الأخيرة مستقطبة عددا من الشبان.

ويقال أيضا أن اعضاء في الحركة انتسبوا في الفترة الأخيرة إلى جماعة الصحوة الاسلامية التي نظمتها وزارة الشؤون الاسلامية، واستهدف الانتساب والمشاركة إعادة تنظيم الحركة في الأوساط الاسلامية المعادية للعنف بهدف استقطاب قيادات جديدة والدخول في حوار سلمي مع السلطة.

وتأتي تحركات حركة الشبيبة في إطار تحولات طرات على الحركة الأصولية في المغرب وبدء عملية فرز واضحة بين التيار العنفي والتيار الباحث عن علاقة مع الملك. فمن الواضح حالياً أن هناك بداية انشقاق داخل جماعة «العدل والإحسان» حيث أن فتح الله ارسلان وهو من القيادات المعروفة يتزعم تياراً معارضا لأي حوار مع السلطة ومعروف عنه تشدده ، بينما هناك تيار معتدل يتجه نحو التعاون والتنسيق مع جماعة «الاصلاح والتجديد» التي لها صحيفة

تدعى «الراية» ويتزعمها عبدالله بن كيران وهو من قدامى قيادة حركة الشبيبة، ويعمل بن كيران مع مجموعة من المثقفين ورجال الأعمال الموالين للتيار الاسلامي لتأسيس جبهة وتيار على استعدادا للحوار مع السلطة بهدف قطع الطريق على التيار المتطرف. ولا يستبعد بن كيران أن تكون هناك علاقة بين التيار المتشدد الذي كان يتزعمه عبد الكريم سطيع الذي مازال فاراً ، وبين المخابرات الجزائرية . وتعتبر هذه التهمة هامة جداً لأنها تطبع التيار المتشدد بالطابع غير الوطني وتجعله متآمرا مع دولة خارجية ضد المصلحة الوطنية .

من هذا الجانب يعتقد مسؤول فرنسي أن السلطات المغربية تحاول اجراء فرز في صفوف الاسلاميين بين تيار معتدل له اتصال بالسلطة ويحاول الحوار ويعمل على تقديم الطاعة للملك بصفته رجل دين ودولة ، وتيار معاد غير وطني يجب تصفيته . وتظهر عملية الفرز هذه ملحة بالنسبة للعاهل المغربي الذي يراقب عن كثب تطورات الوضع الجزائري.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤

جبهة الصحراء

لكن بعض المراقبين يتخوفون من ان تكون المخابرات الجزائرية المعروفة بتغلغلها في بعض الاوساط الاصولية المتطرفة داخل الجزائر قد خططت لزعزعة استقرار المغرب وتوتير العلاقات بين البلدين في عملية هروب الى الامام لاخراج النظام من مأزقه الحالي. ولا يستبعد هؤلاء ان تكون الجزائر مستعدة للدخول في حالة حرب عسكرية مع المغرب يكون الهدف الوحيد منها خلط الاوراق ودفع جميع الجزائريين الى رص الصفوف والوقوف في موقف موحد خلف النظام في الدفاع عن قضية وطنية وسيادة واستقلال الجزائر نظرا لكون هذه القضية الحساسة جدا في اذهان الجزائريين على توحيدهم امام « الخطر الخارجي ». وقد لفت انظار المراقبين في هذا المجال ان التيارات الاصولية الجزائرية وهي اكثر تطرفا في صراعها مع السلطة قد اتخذت موقفا مؤيدا للجزائر اثناء الازمة الاخيرة مع المغرب. وتذهب مصادر فرنسية في تحليلها الى ابعد من ذلك بقولها ان ثمة قناعة داخل الجزائر بان عملية الحوار لن تثمر الى نتيجة والتخوف الحقيقي هو ان تؤدي الى حرب اهلية ولذا فان بعض اجنحة النظام، وخصوصا العسكريين المؤيدين للبوليساريو، تعتبر ان المخرج الافضل هو فتح جبهة خارجية تؤدي الى اقفال الجبهات الداخلية وتحصينها وافساح المجال لولادة شعور وطني وفاقي.

وفي راي هؤلا المرقبين ان الحكم الجزائري قد يصل في حال استمرار تدهور العلاقات مع المغرب ودخول عملية الحوار الطريق المسدود والخطير جدا الى اعتماد سيناريو آخر مواز لسيناريو ارسال مجموعات اصولية لتنفيذ عمليات داخل المغرب. وهذا السيناريو هو اعادة تسخين الوضع على جبهة الصحراء. وتشير هذه المعلومات الى ان الرباط تدرك جيدا ابعاد مخططات بعض اجنحة الحكم الجزائري وترى ان نجاحها في افشال مساعي زعزعة الوضع داخليا بعمليات ارهابية سيقود الى تحريك قضية الصحراء والبوليساريو. ولا تستبعد هذه المحاور ان يتمكن ذلك التيار المتشدد في الجزائر من جر المغرب الى حرب في الصحراء في وقت يركز جهوده على حلها سلميا عبر الاستفتاء الذي ترعاه الامم المتحدة. وتضيف ان المغرب سبق ان تمكن من كسب الحرب العسكرية على جبهة الصحراء ايام كانت البوليساريو تحظى بدعم ضخم من الجزائر وليبيا ودول اخرى. ومن الناحية العسكرية يبدو المغرب هذه المرة أكثر قوة لحسم قضية الصحراء عسكريا اذا ما فرضت عليه خصوصا في ظل الوضع الحالي للبوليساريو وللقوات المسلحة الجزائرية.

باريس – سعيد القيسي



المصدر : ....الحياة اللندنية......

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....[illegible] ١٩٩٤......

كلمته في الجمعية العامة خلت من ذكر العقوبات على ليبيا والعراق

الفيلالي: استفتاء الصحراء الغربية دخل مراحل تطبيقه النهائية

□ نيويورك - «الحياة»:

■ قال رئيس الوزراء وزير الخارجية المغربي السيد عبداللطيف الفيلالي ان خطة الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء الغربية دخلت «مراحل تطبيقها النهائية». وأعرب عن أمله في أن «تتم عملية الاستفتاء في الأشهر القريبة».

وتحدث الفيلالي في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن تأييد المغرب اعادة منطقة جبل طارق الى السيادة الاسبانية. وقال ان للمغرب «جيوباً على ضفة البحر الابيض المتوسط لا تزال حتى الآن تحت الحكم الاسباني، وتتمثل في مدينتي سبتة ومللة والجزر المجاورة لهما». وأشار الى مطالبة المغرب اسبانيا بهذه الجيوب «ليستكمل (المغرب) وحدته الترابية ويضع حداً لهذا النزاع القديم».

وقال «ان الحل الامثل لهذا النزاع هو الاقتداء بالحلول التي اتبعت في شأن المستعمرات» والتي تقوم على «الحوار والتفاهم واستلهام منطق العصر وتغليب الحكمة ومراعاة مصالح الطرفين».

وطرح اقتراحاً للملك الحسن الثاني دعا فيه الى انشاء «خلية مغربية - اسبانية للتفكير والتشاور في هذا الامر» للوصول الى تسوية «تحفظ للمغرب حقه في سيادته وتسمح لاسبانيا برعاية مصالحها الاقتصادية». وتمنى ان تؤدي العلاقات الجيدة بين الدولتين الى «تذليل الصعوبات التي تعترض سبيل الوصول الى تسوية هذا النزاع».

وتطرق الفيلالي الى الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي. وقال انه دخل «حيز التطبيق على رغم ما يعترضه بين حين وأخر من عقبات وعراقيل». واعتبر البداية «مشجعة» راجياً ان تستمر. وقال «ان من الطبيعي ان تكون بداية تجربة الحكم الذاتي الفلسطيني صعبة ودقيقة ككل بداية مماثلة». وطلب من المجتمع الدولي مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية.

وأكد ان استتباب السلام والأمن في المنطقة «لا يزال رهن الوصول الى حل شامل يضمن استرداد الأراضي السورية واللبنانية المحتلة طبقاً للقرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥».

وعبر الفيلالي عن ارتياح المغرب «وهو يرى اطراف النزاع في الشرق الأوسط تتحاور للوصول الى تفاهم». وقال انه انطلاقاً من حرص المغرب على «تشجيع جهود السلام وجلب فوائد السلام للعالم العربي فإنه سيستضيف في الشهر المقبل مؤتمراً اقتصادياً في مدينة الدار البيضاء».

وتطرق الى الخلاف بين ايران ودولة الامارات في شأن الجزر الثلاث أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى. ودعا الدولتين الى «الحوار لفض النزاع القائم بينهما بشأن مستقبل الجزيرة». وقال «وبحكم العلاقات التاريخية والصداقة التي تجمع بين الشعبين والتي مكنتهما من التعايش جنباً الى جنب في اطار السيادة الاماراتية على جزيرة ابو موسى فإن الأمل معقود على أن ترجع الاوضاع الى ما كانت عليه في السابق». ولم يتضمن خطاب الفيلالي أي اشارة الى موضوع ليبيا والعقوبات المفروضة عليها أو الى موضوع العراق.

المغرب: توقع تصعيد مع اسبانيا في شأن مستقبل سبتة ومليلة

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ رجحت مصادر سياسية في الرباط ان تعرف المواجهة السياسية بين المغرب واسبانيا في شان مستقبل مدينتي سبتة ومليلة المحتلتين في شمال البلاد، تصعيداً جديداً، في ضوء تباين المواقف بين البلدين ونقل حكومة الرباط المواجهة الى الساحة الديبلوماسية الدولية.

وظهرت ملامح التحرك الغربي في اعلان رئيس الوزراء وزير الخارجية الدكتور عبداللطيف الفيلالي ان بلاده تريد تشكيل فريقي عمل من الرباط ومدريد للبحث في مستقبل المدينتين، في اطار خطة ترمي الى بسط سيادة المغرب عليهما والحفاظ في الوقت نفسه على المصالح الاقتصادية والتجارية لاسبانيا. واعتبر الفيلالي امام الأمم المتحدة ان بقاء المدينتين تحت السيطرة الاستعمارية يناقض توجهات المجتمع الدولي الى انهاء الاحتلال في كل ارجاء العالم.

وردت البعثة الاسبانية في نيويورك بان هذا الموقف «غير طبيعي وغير لائق». كذلك تحدث رئيس الديبلوماسية الاسبانية خافيير صولانا عن موقف حكومة بلاده الذي يعتبر المدينتين «اسبانيتين»، ما يعني عدم حدوث أي تقدم في الموقف الرسمي الاسباني، على رغم تعهدات ديبلوماسية سابقة نقلت الى الرباط وتضمنت نوعاً من المرونة ازاء تفهم موقف المغرب. واتت التعهدات الاسبانية اثر موافقة حكومة مدريد على قانون يمنح المدينتين «حكماً ذاتياً» مماثلاً لما تتمتع به محافظات اخرى وضعها مختلف ولا نزاع عليها مثل الجزر الخالدات ومحافظات في الجنوب الاسباني.

وطالبت أحزاب سياسية في المغرب الحكومة الاسبانية بالتحلي بالحكمة ومعاودة النظر في موقفها الذي قالت انه لا يخدم العلاقات التقليدية القائمة بين البلدين. وردد حزب الاستقلال المعارض الذي يتزعمه السيد محمد بوستة، وزير الخارجية السابق، ان على اسبانيا «ان تنتهز فرصة المحادثات الاوروبية مع المغرب في قضايا التعاون الشامل لتسهيل مهمة اوروبا في انهاء التوتر الاستعماري». وساند موقف رئيس الوزراء لجهة بداية «مسيرة خضراء لتحرير سبتة ومليلة والجزر التابعة لهما». ويعني هذا الموقف في راي اوساط عدة، الربط بين التشدد المغربي ازاء المفاوضات المتعثرة مع الاتحاد الاوروبي في شان اتفاق الصيد البحري في السواحل المغربية والبحث في تجديد الاتفاق الذي يستفيد منه اسطول الصيد الاسباني كثيراً، وبين التشدد الاسباني ازاء مطالب المغرب ببسط السيادة على سبتة ومليلة.

وبدا من خلال الموقف الذي التزمته الديبلوماسية الاسبانية اخيراً تجاه الجهود الرامية الى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية (مساندة خطة الامم المتحدة) ان هناك اتجاهاً للافادة من ارتباطات المغرب والتزامه دعم جهود الأمم المتحدة على رغم ان الديبلوماسية الاسبانية لم تقدم ربطاً مباشراً بين الموقفين. لكن الثابت في راي غير مراقب ان اوساطاً اسبانية عدة، بخاصة في أوساط العسكريين المتشددين، غير راضية على الموقف الاسباني، أقله انها تعتقد «ان الرباط في حال انهائها نزاع الصحراء ستتفرغ لملف سبتة ومليلة». وكانت الأوساط نفسها رددت سيناريوهات عدة لمواجهات عسكرية محتملة بين البلدين «على اعتبار ان المغرب يشكل خطراً قادماً من الجنوب ضد اسبانيا». بيد ان المصادر المغربية المسؤولة قللت من اهمية تلك المخاوف. ورات ان اتجاه المغرب واسبانيا نحو تعزيز علاقات التعاون التي تطاول مجالات عسكرية واقتصادية وتجارية افضل ضمانة لتطوير العلاقات الثنائية.

الى ذلك، تتوقع المصادر ان يعاود المغرب واسبانيا طرح ملف سبتة ومليلة، على هامش انعقاد قمة مغربية - اسبانية يستضيفها المغرب في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢ اكتوبر ١٩٩٤

نواب اسبان يطالبون بعقوبات اوروبية على المغرب

اضراب في سبتة احتجاجاً على قرار الحكم الذاتي

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ شن امس الرعايا المغاربة في سبتة التي تحتلها اسبانيا في شمال البلاد اضراباً عاماً احتجاجاً على قرار حكومة مدريد منح مدينتهم الحكم الذاتي. وتوقفت مظاهر الحركة التجارية في المدينة التي تعتبر مركزا مهما لجلب البضائع والسلع المعفاة من الضريبة.

ورات المصادر المغربية في قرار الاضراب العام بداية مواجهة مع سلطات مدريد، على غرار تجربة سابقة شنت خلالها جمعيات اسلامية ومنظمات مهنية حركة عصيان مدني في الثمانينات، احتجاجا على قرار فرضته السلطات الإسبانية وقتذاك، يدعو الرعايا المغاربة الذين يقيمون في سبتة ومليلة الى حمل الجنسية الاسبانية. بيد ان المواجهة الراهنة ترتدي بعدا سياسيا، كون حكومة الرباط تصر على فتح مفاوضات مع الجارة الاسبانية للبحث في مستقبل المدينتين. وهي نقلت المواجهة الى المنتديات الدولية، وبالذات الى الامم المتحدة. اذ اعتبر رئيس الوزراء المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي ان الوقت حان لانهاء الوضع الاستعماري في المدينتين. وردت الديبلوماسية الاسبانية معتبرة ان الطرح المغربي «غير ملائم وغير لائق».

وزاد في تعقيد الموقف ان المواجهة بين المغرب واسبانيا دخلت منعطفا جديدا بعد وقف العمل باتفاق الصيد البحري في السواحل المغربية الذي كان مبرما بين المغرب وبلدان الاتحاد الاوروبي. وتستفيد من الاتفاق اسبانيا بالدرجة الاولى.

ونقل عن برلمانيين اسبان انهم طالبوا البرلمان الاوروبي باتخاذ «اجراءات عقابية» ضد المغرب لانه رفض السماح للمراكب الاسبانية بالصيد في السواحل المغربية. ويعزو المسؤولون المغاربة موقفهم الراهن الى «التجاوزات التي تمارسها مراكب الصيد التابعة لبلدان الاتحاد الاوروبي في سواحل البلاد»، وكذلك الى عدم تفهم المحاورين الاوروبيين المقترحات الجديدة التي طرحتها الرباط لجهة معاودة النظر في اتفاق الصيد البحري المبرم في عام ١٩٩٢.

ويقترح الجانب الاوروبي تمديد العمل بمضمون الاتفاق الى نهاية العام ١٩٩٥. الا ان الحكومة المغربية ترى ان الاتفاق ينص صراحة على امكان معاودة النظر فيه كل عامين.

وكانت ازمة مماثلة وقعت بين المغرب وبلدان الاتحاد الاوروبي قبل عامين، عندما انتقد البرلمان الاوروبي اوضاع حقوق الانسان في المغرب، وربط بين تقـ[illegible] مساعدات الى الحكومة المغربية وتطوير هذه الممارسات، ما حدا حكومة الرباط الى رفض ابرام بروتوكول للتعاون مع بلدان الاتحاد الاوروبي، والبحث عن شركاء جدد خارج اوروبا. وقد تمكن الجانبان بعد مفاوضات عدة من التوصل الى اتفاقات جديدة. وهذه هي المرة الثانية التي تندلع فيها ازمة بين المغرب واسبانيا. ازاء مسالة الصيد البحري في السواحل المغربية، فقد سبق لاصحاب المراكب الاسبانية ان شنوا اضرابات عن العمل الى حين معاودة النظر في الاتفاق قبل عامين.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ اكتوبر ١٩٩٦

مع اقتراب موعد تقديم غالي تقريره عن الاستفتاء في الصحراء

تصاعد الخلاف بين المغرب والجزائر و«بوليساريو»

□ تونس - من رشيد خشانة:

■ مع اقتراب موعد تقديم تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي في شأن الاستعدادات لاجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية، المتوقع خلال الايام المقبلة، والزيارة المرتقبة للدكتور غالي للمنطقة في الشهر المقبل، تصاعد الخلاف بين الجزائر وجبهة «بوليساريو» من جهة والمغرب من جهة ثانية على اليات اجراء الاستفتاء.

ويتركز الخلاف على تفسير قرار مجلس الأمن الرقم ٦٩٠ الذي اعتبر الاحصاء الاسباني لسكان الصحراء في العام ١٩٧٤ (قبل خروج القوات الإسبانية) القاعدة الاساسية والمرجع الاحصائي لتحديد لوائح المصوتين في الاستفتاء.

واعتبرت الجزائر و«بوليساريو» وضع الامم المتحدة خمسة مقاييس لتحديد الهوية في مثابة تنازل لمصلحة المغرب، فيما رأى المغاربة ان تحفظ «بوليساريو» عن المقياسين الرابع والخامس يشكل ضغطا جزائريا على الأمم المتحدة في وقت تتسارع خطى الاعداد لاجراء الاستفتاء.

ويمنح المقياسان الرابع والخامس حق المشاركة في استفتاء تقرير المصير لكل مواطن ولد من أب صحراوي في الصحراء الغربية (أي اعضاء القبائل الصحراوية) وأقام فيها ستة أعوام متصلة او ١٢ عاما متقطعة.

وفيما اعتبرت الجزائر و«بوليساريو» وضع المقياسين «عقبة جديدة في طريق تنفيذ خطة السلام الدولية في الصحراء»، أكد المغرب والأمم المتحدة ان آلية الإعداد للاستفتاء لا بد ان تستند الى اسس موضعية ودقيقة.

وكان رئيس الوزراء وزير الخارجية المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي اكد في خطابه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة الجمعة الماضي ان خطة الأمم المتحدة لحل قضية الصحراء «دخلت مراحل تطبيقها النهائية»، واعرب عن أمله في ان «تتم عملية الاستفتاء في الاشهر القريبة».

وتجابه الحكومة المغربية ضغطا مستمرا من أحزاب المعارضة التي تحذر من اي «تنازل على حساب استكمال الوحدة الترابية للمغرب خصوصا في هذه الفترة الدقيقة قبل اجراء الاستفتاء» وهي تشدد على ضرورة «التحلي باكبر ما يمكن من اليقظة والصرامة والتأهب لمعالجة وادارة المراحل التي دخلتها قضية صحرائنا المسترجعة».

وفي المقابل ترى الأوساط الجزائرية وأوساط «بوليساريو» ان طريق الاستفتاء «ما زالت طويلة وشاقة»، وهي تسعى الى اعادة الملف الصحراوي الى منظمة الوحدة الافريقية التي علق المغرب عضويته فيها منذ انضمام «بوليساريو» اليها.

وكان الرئيس الأمين زروال وجه رسالة الى لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية في اجتماعها الأخير في أبوجا قبل ان تحل نفسها اعتبر فيها ان الصحراء الغربية تبقى في شمال افريقيا بلداً محتلاً ما أثار امتعاضاً واسعاً في المغرب، خصوصا ان الرئيس زروال شدد في رسالته على ان «استمرار هذا النزاع الناتج عن الاحتلال اللامشروع لدولة افريقية من قبل دولة أخرى» يتطلب تجنيدا جماعيا لفرض احترام القانون»، ما اعتبره مراقبون المنطلق الحقيقي للأزمة الأخيرة بين المغرب والجزائر.

وفيما يسعى المغرب الى الابقاء على الملف بين ايدي منظمة الأمم المتحدة كونها قطعت شوطا مهما في تنفيذ خطة السلام باعتراف جميع الاطراف المعنية، تتحرك الديبلوماسية الجزائرية الى جانب «بوليساريو» لجعل منظمة الوحدة الافريقية طرفا في الحل. وتستدل على مشروعية هذا المسعى بأن المنظمة الافريقية «هي التي ساهمت في وضع خطة السلام وجعلتها تبصر النور ومن الطبيعي ان تكون ايضا مسؤولة عن تنفيذها».

ويأتي تصاعد الخلاف بين المغرب من جهة والجزائر وجبهة «بوليساريو» من جهة ثانية في سياق توتر العلاقات الثنائية منذ فرض التأشيرة على مواطني البلدين وغلق الحدود المشتركة الشهر الماضي. وذهبت صحف مغربية الى حد توقع «معاودة تنشيط الجماعات الانفصالية المسلحة (إشارة الى قوات بوليساريو) ودفعها الى القيام بعمليات حربية ضد بلدنا».

ويستدل المغاربة على مشروعية هذا التوقعات بالتهديدات التي اطلقها



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٨ [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

زعماء «بوليساريو» في الفترة الأخيرة وتلويحهم باحتمال العودة الى النشاط المسلح.

وكانت وسائل الاعلام الجزائرية نقلت في شكل واسع منذ ايام تصريحات أدلى بها منسق الجانب الصحراوي مع بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء السيد بشير مصطفى السيد الذي حمل على الأمين العام للأمم المتحدة واتهم البعثة الدولية في الصحراء «بالمناورة لخرق بنود خطة السلام».

ويعتقد مراقبون في العواصم المغاربية ان تصاعد اللهجة بين الفريقين يرمي الى التأثير على التقرير الذي سيقدمه الأمين العام للأمم المتحدة وعلى بت الخطوات المقبلة في اطار الاعداد للاستفتاء في الاتجاه الذي يرغب فيه كل طرفه خصوصاً ان مرحلة تحديد الهوية ستكون حاسمة في تقرير مصير استفتاء تقرير المصير.

ويتاهب الأمين العام للامم المتحدة لتقديم تقريره الى مجلس الأمن الدولي والذي يتوقع ان يتطرق فيه الى الخطوات التي تم انجازها تحضيرا لتنظيم الاستفتاء وما يتعين استكماله من تدابير لانهاء الاجراءات المتعلقة بعملية الاقتراع.



الرباط : يعته يتهم فرنسا بالتواطؤ في هجوم مراكش

■ الرباط - رويتر - قال الزعيم المغربي المخضرم علي يعته أمس الجمعة ان السلطات الفرنسية كانت على علم بقيام عصابات مسلحة بالتدريب في فرنسا لشن «هجمات ارهابية» في المغرب.

وكان مسلحون ملثمون هاجموا فندقاً كبيراً في مدينة مراكش الجنوبية في ٢٤ آب (اغسطس) الماضي حيث قتل اثنان من السياح الاسبان. وقال يعته الأمين العام لحزب «التقدم والاشتراكية» (الشيوعي) في مؤتمر صحافي ان هجوم مراكش لم يكن عملاً إرهابياً معزولاً بل تم تنظيمه في الخارج وان لديه أدلة على تورط اجهزة الأمن الجزائرية والفرنسية الالمانية.

وافادت وزارة الداخلية المغربية عقب الهجوم ان الجزائر قامت بتدريب زعماء المسلحين الذين القي القبض عليهم عقب هذا الهجوم وغيره وان الهجمات «تم اعدادها وتوجيهها من الخارج» بواسطة مغربيين كانا يعيشان متنقلين بين الجزائر وفرنسا منذ عام ١٩٧٠. وقال يعته ان وزير الداخلية الفرنسي شارل باسكوا كان يعلم بوجود اشخاص يتدربون في تسعة معسكرات في فرنسا «منذ عدة سنوات». وان فرنسا كانت تعلم من خلال سلطاتها المختصة بما يجري إعداده وانها ابدت موافقتها على هذا النشاط.

وكانت نقابة الصحافة المغربية اعلنت مساء أول من أمس انها تدين بقوة الاعتداءات المسلحة التي أودت بارواح «زملاء» جزائريين منذ ايار (مايو) ١٩٩٣. وافادت في بيان انها ترى ان اعمال العنف تلك «تستهدف حرية التعبير والصحافة وبالتالي تعتدي على حقوق الانسان في الجزائر». ودعت النقابة الى اجراء «حوار وطني في الجزائر لاعادة توطيد الأمن والديموقراطية لضمان حرية التعبير وحماية الصحافيين».

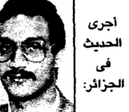
واعرب ايضاً العربي المساري الأمين العام لنقابة الصحافة الوطنية المغربية خلال اجتماع عقد في الرباط في مناسبة «اليوم الدولي للتضامن مع الصحافيين الجزائريين» عن أسفه لما وصفه بالموقف المعادي للمغرب لدوائر معينة في الصحافة الجزائرية. وقال ان الشرطة استجوبت صحافياً جزائرياً بعدما كتب مقالات تدعو الى تغيير في السياسة الجزائرية لمصلحة المغرب. وان اجهزة صحافية جزائرية معينة تهاجم المغرب. ولكن الصحف المغربية تعرب دائماً عن تضامنها ودعمها للشعب الجزائري. وكانت العلاقات بين البلدين توترت في الشهر الماضي بعدما فرض المغرب على الزائرين الجزائريين الحصول على تاشيرات دخول وردت الجزائر باغلاق حدودها البرية مع المغرب.



محمد عبدالعزيز رئيس جبهة البوليساريو «للأهرام»:

جاهزون لتنظيم استفتاء الصحراء في أسرع وقت ومستعدون لقبول نتيجته

تمر قضية الصحراء الغربية حالياً بمرحلة حاسمة من مراحل عمرها، وذلك مع بدء عملية إحصاء الناخبين الصحراويين الذين سيصبح من حقهم الاشتراك في استفتاء تقرير المصير المقرر إجراؤه في فبراير ١٩٩٥ إذا كللت هذه العملية بالنجاح.. ويجمع المراقبون على انه بعد ٢٠ عاماً من إثارة القضية الصحراوية بكل تفاعلاتها وتداعياتها، فإن تلك القضية بدأت تعرف طريقها إلى الحسم، وبالتالي نزع فتيل أحد مصادر الاضطراب وعدم الاستقرار في منطقة المغرب العربي.. وحول التطورات والمستجدات الأخيرة لقضية الصحراء وتقسيم هذه التطورات اجرينا هذا الحديث مع السيد محمد عبدالعزيز رئيس جبهة البوليساريو، التي تنازع المغرب السيادة على الصحراء في إطار حرص الأهرام على اطلاع قارئه في مصر، والعالم على وجهة نظر الطرف الآخر الفاعل في القضية الصحراوية.



أجرى الحديث في الجزائر: هشام فهيم

وفيما يلي نص الحديث:

■ **ماهو تقييمكم للمراحل التي قطعتها العملية الحالية لإحصاء الناخبين الصحراويين، والتي تجرى بإشراف الأمم المتحدة وبحضور ملاحظين من جبهتكم والمغرب، وكذلك ملاحظون عن منظمة الوحدة الإفريقية؟**

●● أود في البداية ان اذكر بأن خطة السلام الدولية حول الاستفتاء في الصحراء قد تمت المصادقة عليها من الطرفين (المغرب والبوليساريو) بعد تبنيه من طرف مجلس الأمن الدولي في ابريل ١٩٩١، وقد أعلن وفق هذه الخطة وقف إطلاق النار في ٦ سبتمبر ١٩٩١ ثم جرى تشكيل بعثة الأمم المتحدة حول الصحراء «المونورصو» وكان من المفروض ان يتم الاستفتاء ـ مثلما كان مقرراً في يناير ١٩٩٢ ـ إلا أن المملكة المغربية عرقلت العملية من خلال محاولة فرض ناخبين (مغاربة) يفوق عددهم بنحو مرتين ماهو مقرر في مخطط السلام الدولي، والذي جعل الإحصاء الاسباني لعام ١٩٧٤ هو المرجعية في هذا الصدد. ومنذ ذلك الوقت حاولت الأمم المتحدة تجاوز تلك العقبة الكأداء، بينما لم نبخل من جانبنا ببذل أي جهد لتشجيع الأمم المتحدة، وقدمنا كل التنازلات والتفهم والتعاون اللازمين لقيام المنظمة الدولية بمهمتها.

وبعد توقف دام شهرين بدأت لجنة تحديد الهوية عملها من خلال مكتبين في العيون، والمخيمات بجنوب غرب الجزائر بحضور شيوخ القبائل في زمن الاحتلال الاسباني، ووفدين من طرفي النزاع، وملاحظين من منظمة الوحدة الإفريقية.

ونحن نرى أن تلك العملية لم تقطع خطوات كبيرة بعد، فحسب رئيس اللجنة الأممية بشأن الصحراء فإن عدد الصحراويين الذين تم استقبالهم يزيد بقليل على الألف شخص (١٣٠٠) وهذه الانطلاقة بطيئة وحذرة جداً، كما أن عدد المكاتب محدود للغاية، وإذا كان لايمكننا الحكم الجازم على عمل لم يكتمل بعد إلا أن لدينا عددا من الملاحظات عليه.

■ **إذن وفي ضوء هذه الملاحظات والتحفظات، ماهو الموقف الذي قد تتخذونه إذا لم تتم معالجة هذه النقاط وهل سيؤثر ذلك على تعاونكم مع الأمم المتحدة؟**

●● نحن من البداية نتعاون مع الأمم المتحدة، وقدمنا التنازلات على طول المراحل السابقة، ولولا ذلك ماكان لمخطط السلام الأممي أن يعمر طويلاً، إن مايجري حالياً هو انطلاقة، وإذا لاحظنا أن عمل لجنة تحديد الهوية سيفسح المجال لمصوتين لاعلاقة لهم بالصحراء، والإحصاء الأسباني، وبالتالي الالتفاف على الحق الشرعي لشعبنا في تقرير مصيره، فسنعلن ساعتها موقفاً آخر.

■ **وهل أنتم راضون عن مستوى مشاركة منظمة الوحدة الإفريقية؟**

●● نعم راضون، صحيح أن عدد ممثلي المنظمة قليل جداً إلا أننا مع ذلك مرتاحون لوجود منظمة الوحدة الإفريقية، وأياً كانت الصفة التي يشارك بها هؤلاء الملاحظون (ترى الرباط انهم ممثلون للرئيس التونسي زين العابدين بن علي بوصفه رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية) فإن تمثيل الرئيس او المنظمة قد حسم في الرسالة التي بعثت بها منظمة الوحدة الإفريقية إلى الأمم المتحدة بشأن تعيين ممثليها، ونحن نرى أن ممثلي منظمة الوحدة الإفريقية برئيسها وأمانتها موجودون في الميدان.

■ **بخصوص الأمم المتحدة صدرت انتقادات عديدة من الجانب الصحراوي لمستوى وحجم دور المنظمة الدولية بالنسبة للمشكلة.. هل لكم ان تطلعونا على رؤيتكم وتقييمكم لهذا الدور؟**

●● مشكلة الصحراء واحدة من مشكلات تصفية الاستعمار حيث ظلت لقرن من الزمان خاضعة للاحتلال الأسباني، ثم عالجتها بعد الانسحاب في عام ١٩٧٤ الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية التابعة لها، بطلب من المغرب في عام ١٩٧٥ والتي جاء حكمها الاستشاري ليؤكد على انه لم تكن للمغرب سيادة قانونية على الصحراء، وبعد ذلك تم وضع والتصديق على المخطط الأممي بشأن الصحراء، واجراء الاستفتاء، وصادق عليه الطرفان، وتبناه المجتمع الدولي من خلال مجلس الأمن والجمعية العامة للمنظمة، وتمت ترجمة كل هذه القرارات عملياً من خلال تشكيل بعثة الأمم المتحدة للصحراء، والتي بدأت الآن أولى الخطوات العملية لتنظيم الاستفتاء، ونحن نرى أن مصداقية الأمم المتحدة مطروحة الآن بقوة، ونطلب من مجلس الأمن أن يبدي المزيد من الاهتمام والوقت والجديد والإمكانات لاتمام العملية دون اي تأخير، لأنه بدون ذلك ستبقى هذه المنطقة تعاني من مشكل حقيقي يعد مصدراً لعدم الاستقرار او التفاهم، وكذلك لنزيف دم لانهاية له، وهو الأمر الذي قد يكون له انعكاسات أوسع في المستقبل على المنطقة والضفة الجنوبية للبحر المتوسط.

■ **في ظل هذه المعطيات.. هل أنتم متفائلون لإجراء الاستفتاء في موعده؟**

●● نحن جاهزون لتنظيم الاستفتاء في أسرع وقت ممكن ونحن ننتظر منذ عام ١٩٩١ لحظة إجراء الاستفتاء.

■ **في مواجهة هذا الوضع.. هل انتم مستعدون لإجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب لتذليل اية صعوبات طارئة؟**

●● لقد نادينا بالمفاوضات المباشرة منذ مدة، وبالتحديد في لقاء شيوخ القبائل بجنيف في عام ١٩٩٢ وفي لقاء العيون في يوليو ١٩٩٣ وكذلك لقاء نيويورك الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي في نوفمبر من نفس العام، وقد ذهبنا إلى كل هذه اللقاءات بقلب مفتوح وإرادة صادقة في إجراء مفاوضات جادة مع الأمين العام للأمم المتحدة، ودعونا لمفاوضات مباشرة (وجهاً لوجه) لتذليل العقبات والصعوبات مع المغرب، ثم اقترحنا عقد ندوة دولية



تحضرها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وأسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة والدول الإقليمية لتسهيل التفاوض في إطار أوسع من الصيغة الثنائية، إلا أن المغرب رفض أيضاً هذه المبادرة رغم أن بقية الأطراف المدعوة اعتبرتها إيجابية وبناءة، ونحن مازلنا مستعدون للدخول فى مفاوضات مباشرة لتذليل أى مشاكل أو عقبات.

■ زرتم مؤخراً الولايات المتحدة.. فما هى أهم أهداف هذه الزيارة ونتائجها؟

●● لقد قمت بهذه الزيارة بناء على دعوة من عدة مؤسسات أمريكية، وعلى مدى أسبوع الزيارة أجريت اتصالات مكثفة مع أعضاء بمجلسى الشيوخ والنواب ومعاهد البحوث وممثلين عن وسائل الإعلام الأمريكية، وقد مكنتنا هذه الاتصالات من شرح القضية الصحراوية وتقديمها بوصفها موضوع تصفية استعمار يتطلب إجراء استفتاء حر وديمقراطي، وأنها ليست قضية داخلية، كما أنها ليست قضية جزائرية - مغربية. وقد أبدت الأوساط السياسية التى التقيت بها تفهماً للقضية واستعداداً للمساهمة في إنقاذ مخطط السلام من الفشل، واستعداداً مماثلاً لدعم تقرير المصير للشعب الصحراوى.

■ هل أنتم مستعدون لتقبل نتائج الاستفتاء أياً كانت سواء بالانضمام للمغرب أو تقرير المصير؟

●● نعم لقد عبرنا عن ذلك عدة مرات، وأكدنا للأمم المتحدة أنه فى حالة تنظيم استفتاء حر وديمقراطى ونزيه فسنتقبل نتائجه أياً كانت، وأود أن أشير إلى أننا عندما صدقنا على مخطط السلام الدولى فى المؤتمر الثامن للجبهة فى يونيو ١٩٩١ قد طرحنا مشروعنا كجبهة لبناء الدولة بعد إجراء الاستفتاء، وشددنا على أنه سيجرى تبنى نظام ديمقراطى يقوم على التعددية السياسية وحرية التعبير وحقوق الإنسان واقتصاد السوق، ويقيم علاقات طبيعية ومتوازنة مع مختلف الجيران - بما فى ذلك المغرب - فى إطار إيماننا بوحدة المغرب العربى وتكامل شعوبه وإمكاناته البشرية والمادية. كما أود أن أؤكد أننا كجبهة بوليساريو لن نفرض أنفسنا بعد الاستقلال (إذا ما أظهرت نتائج الاستفتاء تلك الرغبة) وسنقدم مشروعنا للمجتمع الصحراوى - مثل غيرنا - وله وحده الحق فى أن يتبنانا كأداة حكم بعد أن تبنانا كأداة تحرير.



سبتة ومليلة: دعوة مغربية الى الحوار بدلاً من المواجهة

الرباط – رضا الأعرجي

دعا المغرب اسبانيا الى فتح حوار حول سبتة ومليلة، وتشكيل «خلية تفكير» كان الملك الحسن الثاني اقترحها عام ١٩٨٧ لدرس مستقبل المدينتين المغربيتين اللتين ما زالتا تحت الاحتلال الاسباني، باعتبارها الاطار الافضل للحفاظ على حقوق السيادة المغربية وحماية المصالح الاقتصادية الاسبانية في الوقت ذاته.

وقال الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الحكومة وزير الخارجية المغربي في كلمة امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ان الحل المثالي لقضية سبتة ومليلة يجب ان يتخذ من الحوار الصيني – البريطاني، والصيني – البرتغالي حول كل من مستعمرتي هونغ كونغ وماكاو نموذجا يحتذى به، مشيراً الى ان المغرب يطالب منذ استقلاله بهاتين المدينتين والجزر المجاورة لهما (الجزر الجعفرية) لاستكمال وحدة اراضيه، ووضع حد نهائي للنزاع القديم مع الحكومات الاسبانية المتعاقبة بسببها، مثلما يؤيد المطالب الاسبانية في منطقة جبل طارق التي تحتلها بريطانيا.

والمعروف ان الدستور الاسباني يعتبر المدينتين المغربيتين جزءاً لا يتجزأ من المملكة الاسبانية، لكن المغرب حرص دائما على استمرار علاقاته مع اسبانيا، وهو في توجهه الجديد الذي انتقل بقضية سبتة ومليلة الى الامم المتحدة، يسعى للافادة من مستوى هذه العلاقات التي تعرف تطوراً وانتعاشاً متزايدين، لا سيما بعد معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار المبرمة بينهما عام ١٩٩١.

ويرى المراقبون ان الرهان المغربي على حدوث تغيير في الموقف الاسباني المتشدد من موضوع سبتة ومليلة، لا يستند الى مشروعية مطالبه التاريخية والقانونية فحسب، وانما يهدف الى بناء علاقات جديدة ومتينة بين البلدين الجارين، كما يرتكز على مفهوم الحوار واعتماد الوسائل التي تضمن مصالحهما المشتركة، بدلاً من التصعيد والمواجهة.





الفيلالي: لا أزمة مع الجزائر

□ باريس - من رنده تقي الدين:

■ اجتمع رئيس الحكومة المغربية الدكتور عبداللطيف الفيلالي أمس باريس مع الرئيس فرنسوا ميتران ورئيس الحكومة ادوار بالادور. وأكد ان ليس هناك أزمة بين بلاده والجزائر. واعرب الفيلالي بعد لقائه ميتران عن اسفه لاغلاق الجزائر حدودها مع المغرب. وأمل ان ينجح الجزائريون في ايجاد حل لمشاكلها «في اقرب فرصة ممكنة»، معتبراً ان من مصلحة الجميع ان تكون الجزائر مستقرة وان تشكل جزءا من اتحاد المغرب العربي.

ووصف العلاقة مع فرنسا بأنها «ممتازة»، مشددا على ضرورة تطوير الاتصالات المتعلقة بمتابعة الشؤون الامنية في المنطقة «لان هذا مهم لفرنسا وللمغرب». وأشار الى ان استفتاء الصحراء الغربية سيجري بين شباط (فبراير) وآذار (مارس) العام المقبل. ولاحظ ان عملية تحديد هوية الصحراويين وتسجيلهم تسير في شكل جيد وان العملية ستنتهي آخر الشهر وربما استمرت الى العاشر من الشهر المقبل على ابعد تقدير. وتحدث عن توقيع اتفاق «حسن نيات» في نيويورك قبل بدء الاستفتاء تجنبا لاي انحرافات في الحملة الانتخابية في الصحراء التي ستستمر ثلاثة اسابيع.

وعقد الفيلالي بعد الظهر مؤتمراً صحافياً أسف فيه لعدم حضور سورية ولبنان القمة الاقتصادية عن الشرق الأوسط وافريقيا الشمالية التي تستضيفها الدار البيضاء آخر الشهر. وشدد على عدم وجود أي امتداد للحركات الاسلامية الجزائرية في المغرب «لأن معظم الذين نفذوا حادث مراكش جاؤوا من فرنسا».

سياسة خارجية

سبتة ومليلة

رغم مشاغل المغرب بهموم قضية الصحراء الغربية بمساحتها الشاسعة فانها لم تنس مدينتي سبتة ومليلة بمساحتهما المحدودة «نحو ٣٢كم مربع» من منطلق اجماع وطني على استرداد المدينتين بعد وجود اسباني مستمر منذ نحو اربعة قرون وهذا الاجماع المغربي يشكل الهاجس الرئيسي للحكومة ولرجل الشارع رغم التعددية السياسية التي تميز نظام الحكم المغربي منذ الاستقلال.. ومنذ ايام قليلة وقف وزير الشئون الخارجية المغربي امام الجمعية العامة للأمم المتحدة ليجدد مطالب المغرب باسترجاع المدينتين بما يضمن حقوق المغرب المشروعة في وحدة اراضيها بعد وجود اسباني طال أمده.

ولعل المراقب لتطور الأحداث يلحظ التحرك الدبلوماسي الهادىء والمكثف هذه الأيام لاسترداد المدينتين بعد ان فوجيء المغاربة بقرار الحكومة الاسبانية أوائل سبتمبر الماضي بمنح المدينتين الحكم الذاتي شأنهما شأن مناطق اسبانيا الـ ١٧ التي تتمتع بالحكم الذاتي وفقا لمبادىء الدستور الاسباني، حيث تملك كل منطقة منها هيئة برلمانية وحكومة حكم ذاتي وان كان القرار الاسباني الأخير قد سلب من سبتة ومليلة السلطة التشريعية واكتفى بسلطة للبلديات فقط

ومن الغريب ان تاتي مثل هذه الخطوة بعد مرحلة حاسمة من تطبيع العلاقات بين البلدين التي لاتزيد المسافة بينهما على ١٥كم وجاء الاجتماع المغربي الاسباني رفيع المستوى في ديسمبر ١٩٩٣ تتويجا للقاءات عربية أعقبت توقيع معاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار في يوليو ١٩٩١ وكانت قد سبقتها أول زيارة للعاهل المغربي الملك الحسن الثاني لمدريد في أكتوبر ١٩٨٩.

ومن الاهمية ان تعالج قضيتا مدينتي سبتة ومليلة العربيتين بتسوية سلمية تستجيب لروح العصر وتنسجم مع تطور مصالح البلدين الاقتصادية وليكن استرداد ناميبيا لخليج «والفيس» والجزر المقابلة له من جنوب افريقيا في مارس الماضي نموذجا لهذه التسوية مع استبعاد كامل لحالة الأرجنتين وبريطانيا بشأن فولكلاند..

أحمد يوسف القرعى



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ [illegible] ١٩٩٤

الجمعية العامة تتبنى قراراً يتعلق بالصحراء الغربية

□ نيويورك - من راغدة درغام:

■ تستعد الجمعية العامة للامم المتحدة لتبني قرار في شان الصحراء الغربية بالإجماع بعدما تدخلت الولايات المتحدة ولعبت دور الموفق بين مواقف المغرب وجبهة «بوليساريو» والجزائر وقالت مصادر معنية بازمة الصحراء ان نائب السفيرة الاميركية لدى الأمم المتحدة السفير ادوار غنيم لعب دوراً في صوغ مشروع القرار وادخال التعديلات الضرورية عليه ليلقى الاجماع خلال الاجتماع الذي بدأ ليل الجمعة - السبت.

وتعبر الجمعية العامة، بموجب القرار عن «الأمل باستئناف المحادثات المباشرة بين الطرفين المعنيين قريباً من أجل خلق ظروف مؤاتية لتنفيذ سريع وفعال لخطة التسوية» التي تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي. كما تؤكد مجدداً ان «الهدف الذي وافقت عليه الاطراف كلها هو قيام استفتاء حر وعادل» لشعب الصحراء الغربية تنظمه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية «بلا اية قيود عسكرية او ادارية طبقاً لخطة التسوية».

ويشدد القراء على «اهمية وفائدة استئناف المحادثات المباشرة» بين حكومة المغرب وجبهة «بوليساريو» ويرحب بالتقدم الذي تم احرازه لتنفيذ خطة التسوية. كما يحض الطرفين المعنيين على «التعاون» مع الأمين العام والأمم المتحدة في شان اجراء استفتاء الصحراء الغربية وضمان تنفيذ خطة التسوية باسرع وقت ممكن.

واستغرقت المفاوضات على التفاصيل الدقيقة في نص مشروع القرار اسابيع عدة وكادت تصل الى طريق مسدود الى ان تدخلت الولايات المتحدة ووفقت بين الاطراف المعنية.



وزراء الخارجية المغاربيون يجتمعون قريباً في الجزائر

☐ تونس – من رشيد خشانة:

■ قالت مصادر جزائرية مطلعة لـ «الحياة» ان المجلس الوزاري للإتحاد المغاربي الذي يضم وزراء خارجية البلدان الأعضاء في الاتحاد سيجتمع يوم العاشر من الشهر المقبل في الجزائر التي ترأس الاتحاد منذ مطلع العام.

ويعتبر هذا الاجتماع أرفع لقاء من نوعه منذ إندلاع «أزمة التأشيرات» بين المغرب والجزائر في أيلول (سبتمبر) الماضي والتي ألقت بظلال كثيفة على سير المؤسسات المغاربية.

وأوضحت المصادر ان اجتماعاً للجنة المتابعة التي تضم الأمين العام للاتحاد ووزراء الشؤون المغاربية في البلدان الخمسة سيعقد قبيل اجتماع وزراء الخارجية للتمهيد للاجتماع.

وسيقوم وزراء خارجية الاتحاد (الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا) بتقويم عمل المؤسسات المغاربية منذ القمة المغاربية الأخيرة في الجزائر ووسائل تنشيطها وتطوير العمل المشترك بما يساعد على تنفيذ الاتفاقات التي صادق عليها مجلس الرئاسة في اجتماعات القمة السابقة.

وتوقعت مصادر مطلعة الا يحضر وزير الخارجية المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي (الذي يتولى في الوقت نفسه رئاسة الحكومة) للاجتماعات المقبلة للمجلس الوزاري المغاربي في الجزائر بسبب استمرار تأزم العلاقات الجزائرية – المغربية، ويرجح ان يفوض وزير الدولة للشؤون المغاربية لتمثيله في الاجتماع.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٠ اكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفيلالي وغونزاليس يناقشان قضية سبتة ومليلية

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ اكد الدكتور عبداللطيف الفيلالي رئيس الوزراء المغربي أنه يبحث مع رئيس الحكومة الاسباني فيليبي غونزاليس في قضية «سبتة ومليلية» اللتين تحتلهما اسبانيا، وكذلك في موقف حكومة مدريد من تطورات العلاقة بين المغرب والاتحاد الأوروبي خصوصاً في ما يتعلق بقطاعي الزراعة والصيد البحري في سواحل المغرب.

ومعلوم ان زيارة غونزاليس للمغرب هي الأولى من نوعها منذ معاودة فتح ملف سبتة ومليلة، على اثر موافقة مجلس الوزراء الاسباني على خطة منح الحكم الذاتي للمدينتين قبل بضعة أسابيع.

ويتوقع ان يبحث المسؤولون المغاربة والاسبان في العراقيل التي تحول دون عبور الصادرات المغربية من المنتجات الزراعية الى اوروبا واسبانيا في ضوء اعلان السلطات الاسبانية «ظهور حالات اصابات كوليرا في المغرب الأمر الذي يستدعي اتلاف المنتجات المغربية».

وكانت مصادر مغربية احتجت على نشر هذا الخبر، واعتبرته ذريعة لوضع مزيد من العراقيل أمام تصدير المنتجات المغربية. ويتوقع ان يجتمع المسؤولون المغاربة مع رئيس المفوضية الأوروبية جاك دولور للبحث في العلاقات المتوترة بين المغرب وبلدان الاتحاد الأوروبي. وتستضيف الدار البيضاء اجتماعات مغربية - فرنسية في حضور وزير الخارجية الفرنسي الآن جوبيه الذي يشارك في اعمال المؤتمر الاقتصادي، ويتوقع ان يبحث والمسؤولين المغاربة في حضور العاهل المغربي الملك الحسن الثاني القمة الفرنسية - الافريقية التي تستضيفها مدينة بياريتز الفرنسية في الاسبوع الاول من الشهر المقبل.



المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ٢١ أكتوبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ومسوس ● سياسة يسوس ● ساس ● وسائس ● ومسوس ● سياسة يسوس ● سا

سياسة



دكتور عبد الملك عودة

متغيرات ٩٤ في إفريقيا

٣ـ الاستعمار الإسباني لا يموت

● فى هذا العام توصلت الحكومة والمعارضة فى اسبانيا الى اتفاق ، بموجبه اصدر البرلمان الاسبانى قانونا يمنح منطقة مدينتى سبته ومليلية وضع الحكم الذاتى اسوة بما تم بشأن اقاليم الدولة الاسبانية ، وبهذا انتقلت تبعية هاتين المدينتين والجزر التابعة لهما من وزارة الداخلية الاسبانية الى وضعية اقاليم التراب الوطنى الاسبانى

● بهذا الإجراء الدستورى اصبحت السياسة المغربية أمام تحديات خطيرة ، فقد تمسكت لمدة طويلة سابقة بالحل التفاوضى والحوار والتفكير المشترك حول مصير ومستقبل هاتين المدينتين والجزر الواقعة فى البحر الابيض المتوسط ، وظهر المأزق بشدة حينما تحدث ممثل المملكة المغربية امام الجمعية العامة للامم المتحدة عام ١٩٩٤ بأن الوقت قد حان لإنهاء الوضع الاستعمارى فى هاتين المدينتين المغربيتين الواقعتين فى القارة الافريقية، رد ممثل الحكومة الاسبانية بأن هذا كلام غير مقبول وغير مفهوم لأن المنطقة اسبانية وأن ما تم من إجراءات هو شأن داخلى خاص بالتراب الوطنى الأسبانى ، وبعد عدة أيام صرح وزير الدفاع الاسبانى بأن بلاده تحتفظ بقوة عسكرية مناسبة لمتطلبات الدفاع عن المدينتين ولردع أى إعتداء محتمل.

● وجهة النظر الاسبانية تقول إن وضعية الأستعمار الكولونيالى والامبريالى الاوروبى لا تنطبق على وضعية هاتين المدينتين ، وبالتالى فان ما صدر عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والاقليمية الأخرى من بيانات وقرارات بشأن تصفية الاستعمار والتبعية، لايسرى على هذه المنطقة فلقد سبق ان استجابت اسبانيا للتوجه العالمى بشأن تصفية الاستعمار الاوروبى فى مناطق الريف بشمال المملكة المغربية وطرفاية وايفنى والساقية الحمراء ووادى الذهب ، وايضا وافقت اسبانيا على استقلال غينيا الاستوائية على الساحل الغربى للقارة الافريقية

● والمنطق الاسبانى يكشف عن الجذر التاريخى للاحتلال والسيطرة على المنطقة، وهذا الجذر يمتد إلى فترة الصراع الدينى الإسلامى المسيحى ، والتى يسميها المؤرخون فترة حروب الاسترداد أو الاستعادة وهى التى اعقبت انهيار الحكم العربى فى اسبانيا وخروج العرب والمسلمين نهائيا من الأندلس وعودتهم إلى المغرب العربى ، فى هذه



المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١-٢-١٩٩٤

الفترة تكونت العقيدة الاسبانية الدائمة بأن الخطر والتهديد يأتى من الجنوب حيث تمتد الأراضى والشعوب الاسلامية «المورو» ، وتحت شعار حرب الاسترداد والاستعادة سيطرت البرتغال ثم اسبانيا منذ عام ١٤١٥ على ميناء سبتة ثم مليلية والجزر والجيوب الأخرى ، وتأكدت سيطرة اسبانيا باتفاقية ترود بسيلا س عام ١٤٩٤ ميلادية، التى وقعتها اسبانيا والبرتغال برعاية بابا الفاتيكان ، وبموجبها تم تقسيم المستعمرات والأراضى التابعة لكل منهما فى امريكا اللاتينية وفى افريقيا وآسيا وهذا هو الجذر التاريخى الحقيقى للسيطرة الأسبانية فى المنطقة التى تتمسك اسبانيا بدوامها واستمرارها

● أن الحديث الاسبانى عن خطر عسكرى يهددها من الجنوب هو أوهام إعلامية يتم نشرها وتوزيعها لتغطية الأسباب الحقيقية لاستمرار الاستعمار الاسبانى فقد سبق أن تفاوضت المملكة المغربية مع اسبانيا بشأن مناطق اخرى وتمت عودتها الى التراب المغربى الاسلامى ، كما تفاوض الطرفان بشأن عدة اتفاقيات اقتصادية خاصة حقوق صيد الأسماك فى المياه الاقليمية للمغرب، وبين الطرفين حاليا معاهدة صداقة وعدم أعتداء ، ومن المعروف أن اسبانيا لديها قوة عسكرية أقوى من المغرب، كما أن اسبانيا عضو فى حلف الأطلنطى والاتحاد الأوروبى ، واستطرادا نشير إلى أن اتفاقية انضمام اسبانيا الى حلف الأطلنطى لم تشمل النص على أن الاراضى الاسبانية فى شمال افريقيا تدخل تحت المظلة العسكرية لحلف الأطلنطى

● أن المقاومة السلمية للمغاربة فى المدينتين لم تتوقف من قبل وإن اتصفت بالتقطع، وتتفق جميع الأحزاب المغربية مع ملك المغرب حول حقوق المغرب فى المنطقة وأن هذه الحقوق لا يطاولها التقادم وليست موضع تنازل

● والآن كيف تتصرف السياسة المغربية وماذا تفعل ؟ وكيف يتصرف الرأى العام العالمى والمنظمات الدولية تجاه هذا الوضع الاستعمارى؟ وأخيرا ماهو موقف وتفكير جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى؟



غونزاليس أكد تعارض المواقف في شأن سبتة ومليلية

الرباط ترى "تطوراً ايجابياً" في موقف مدريد من الحوار

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ رات مصادر مغربية في تاكيد رئيس الوزراء الاسباني فيليبي غونزاليس عدم رفض الحوار مع الحكومة المغربية في شان سبتة ومليلية «تطورا ايجابياً يقلل من المخاوف الناشئة عن تصعيد المواجهة بين البلدين كونه تزامن وحملات تشنها اوساط الصيادين ورجال اعمال ورزاعيون اسبان ضد عبور المنتجات المغربية الى اسبانيا واوروبا».

وقال رئيس الوزراء الاسباني «ان موقفي مدريد والرباط ازاء سبتة ومليلية متعارضان تماماً. غير اننا لا نسعى الى التملص من هذه المشكلة. فنحن نعلن موقفنا والمغرب يعلن موقفه. وهناك امكانية للتعاون في سياق علاقات الصداقة القائمة بين البلدين». واضاف غونزاليس: «لم ننكر حق المغرب في عرض موقفه حول موضوع لا نتفق عليه (...) اذا اردنا ان نقول اننا نفتح باب الحوار انطلاقاً من مجموعة عمل. فان هذا لا ينبغي ان يغير موقفنا المبدئي ازاء السيادة على المدينتين». وتساءل «ان ما لا نعرفه هو ما اذا كان ممكناً ادراج حوار يمكن ان يشمل سبتة ومليلية؟ نحن على استعداد للتفكير في ذلك».

ورات المصادر المغربية في هذه الايضاحات اول موقف رسمي تعلنه السلطات الاسبانية. منذ موافقة مجلس الوزراء الاسباني الشهر الماضي على مشروع منح الحكم الذاتي للمدينتين اللتين تحتلهما اسبانيا شمال البلاد، خصوصاً ان المسؤولين المغاربة ابدوا مزيداً من الانزعاج ازاء هذه الاجراءات. على رغم انها لن تصبح سارية الا بعد موافقة الكورتيس الاسباني.

وكان العاهل المغربي الملك الحسن الثاني عاب على حكومة مدريد عدم مسايرة التوجهات الدولية الرامية الى تحرير كل المستعمرات في هونغ كونغ وجبل طارق، واعتبر ان موقعها في السياسة الدولية سيكون محرجاً في السنوات المقبلة. «لانها ستكون الدولة الوحيدة التي تتشبث بمواقع استعمارية في غير قارتها». وتوقعت المصادر ان يكون رئيس الوزراء الاسباني بحث في القضية مع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني والمسؤولين المغاربة خلال زيارته الاخيرة للمغرب، خصوصاً ان المراجع الرسمية المغربية ادرجت البحث في مستقبل المدينتين ضمن الاولويات. وترجح المصادر ان تبادر الحكومة الجديدة التي تشكلها احزاب المعارضة في الايام القليلة المقبلة الى اعتبار هذا الملف جزءاً من قضايا السيادة، التي تحتل الاولوية في برامجها السياسية. واستبعدت ان يتطور الموقف الى مواجهة بين البلدين، كونهما يلتزمان معاهدة صداقة وحسن جوار، تشمل بنودها مجالات التعاون العسكري وتنظيم مناورات مشتركة كانت تنظم في غالب الاحيان في مناطق شمالية، محاذية لسبتة ومليلية. وعلى رغم التباين في مواقف البلدين فان مسؤولين اسبان في الحكومة والمعارضة زاروا المغرب في الفترة الاخيرة، وستستضيف المغرب اللجنة المشتركة المغربية - الاسبانية التي تدرس مجالات التعاون بين البلدين، الا ان اكثر ما تخشاه الاوساط الاسبانية قيام ردود فعل من طرف سكان المدينتين، في شكل تظاهرات او مواجهات مع السلطات.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٤

غالي سيزور المحافظات الصحراوية لدرس وسائل تسريع خطة الامم المتحدة

حزب "الاستقلال" المغربي يدعو الى احترام موعد استفتاء الصحراء

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ دعا حزب الاستقلال المغربي المعارض الذي يتزعمه وزير الخارجية السابق محمد بوستة الامم المتحدة الى احترام موعد تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية. وجاء في بيان اذاعه امس لمناسبة الذكرى الـ ١٩ لتنظيم المسيرة الخضراء «ان كل تاخير عن الموعد المحدد الذي اعلنه الأمين العام للأمم المتحدة يفضح مماطلات خصوم المغرب الذين يعملون لافشال خطة الأمم المتحدة». ورأى الحزب ان «لا مبرر لتاخير الاستفتاء الى شباط (فبراير) او اذار (مارس) المقبلين».

الى ذلك يبدأ الأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي زيارة المحافظات الصحراوية قبل نهاية الشهر الجاري، وسيبحث ومسؤولي بعثة «المينورسو» المدنيين والعسكريين الموجودين في المنطقة وسائل التعجيل في خطة الأمم المتحدة خصوصاً في عمل لجنة تحديد الهوية التي يراسها الديبلوماسي اريك جونسون مساعد ممثل الامين العام في نزاع الصحراء. اذ يسود اعتقاد ان وتيرة تسجيل السكان المتحدرين من اصول صحراوية، سواء في المواقع الموجودة تحت نفوذ المغرب أو في مراكز تجمع بوليساريو تسير ببطء لن يسمح باحترام الآجال المحددة لاجراء الاستفتاء في بداية العام المقبل. ولم يتجاوز عدد المسجلين اكثر من أربعة آلاف صحراوي غالبيتهم من المحافظات التي يديرها المغرب، في حين ان تقديرات المقترعين المنتسبين للطرفين تتجاوز ١٥٠ الف صحراوي، اكثر من ١٣٠ الفاً منهم موالون للمغرب. ويتوزع الصحراويون، الذين يساندون جبهة بوليساريو في مناطق تيندوف جنوب غرب الجزائر، ونوانيبو والكويرة شمال موريتانيا، وكانت سلطات نواكشوط عينت عسكريين رفيعي المستوى في مناطق حدودها مع المغرب للاعداد لمرابطة قوات بوليساريو خلال الفترة الانتقالية التي تسبق الاستفتاء. ورأت مصادر في تعيين العقيد سالم ولد مومو حاكماً في المنطقة العسكرية لنوانيبو محاولة لاستباق الاحداث، ولتفادي ممارسة قوات بوليساريو ضغوطاً سياسية وعسكرية على السلطات الموريتانية، في حال تزايد المؤثرات التي تفيد ترجيح كفة المغرب في الاستفتاء. كذلك فإن تعيين العقيد عبدالرحمن ولد بوبكر المساعد السابق للرئيس الموريتاني السابق ولد سيدي احمد الطايع يندرج في سياق اعطاء العسكريين الموريتانيين دوراً في هذه الفترة لمراقبة مواقع الحدود المشتركة مع المغرب، والحؤول دون تمركز بوليساريو في المنطقة، الا ضمن خطة الأمم المتحدة التي يقتصر الانتشار فيها على العسكريين، بعيداً عن المناطق الآهلة بالسكان.

وتتوقع المصادر ان يبحث الدكتور غالي في كل ترتيبات تنظيم الاستفتاء، إن على مستوى زيادة اعداد بعثة «المينورسو» التابعة للأمم المتحدة، أو على مستوى تمويل عملياتها. وهذه العمليات تحتاج الى امكانات مالية اضافية، خصوصاً اذا اتجهت الامم المتحدة الى تسريع خطة انتشار قوات الطرفين وسمحت بعودة اللاجئين، وافسحت في المجال امام العمليات الدعائية قبل موعد الاقتراع. ومن المقرر ان يقدم غالي تقريراً جديداً الى مجلس الامن يحدد فيه اليات المرحلة الجديدة.



المصدر : الحياة – لندن
التاريخ : 8 نوفمبر 1996
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الملك الحسن الثاني يتجه الى منح حق "التسيير الذاتي" للمحافظات الصحراوية

☐ الرباط – من محمد الأشهب:

■ شدد العاهل المغربي الملك الحسن الثاني الذي بدأ امس زيارة لفرنسا للمشاركة في اعمال القمة الفرنسية – الافريقية، على ضرورة تكريس «الجهوية السياسية والاقتصادية» [...] في كل المحافظات المغربية والابقاء على مميزاتها وتقاليدها الاجتماعية والثقافية.

وفسر مراقبون كلامه الذي جاء في خطاب الى الأمة في الذكرى الـ ١٩ لتنظيم «المسيرة الخضراء»، بانه اشارة الى إمكان منح التسيير الذاتي للمحافظات الصحراوية ضمن خطة تشمل كل المحافظات.

ورأى الملك الحسن الثاني ان هذا الخيار يضمن مزيداً من التفاعل والاندماج وتكريس النهج الديموقراطي في التنمية الجهوية (المناطقية) والمركزية.

وكانت فكرة إحداث محافظات تتمتع بوسائل التسيير الذاتي وترتبط بالسلطة المركزية في القضايا المتعلقة بالأمن والدفاع والديبلوماسية والخيارات الاقتصادية الشاملة، راودت الملك الحسن الثاني مرات عدة. وتضمن الدستور المعدل الذي وافق عليه الشعب المغربي قبل عامين بنداً دستورياً يقضي باعتبار «الجهوية» ركيزة في التنظيم الاداري والاقتصادي والسياسي للبلاد.

واعتبر العاهل المغربي في مناسبات عدة ان إحداث «برلمانات مصغرة» تشمل المجالس المنتخبة يعزز التوجهات الديموقراطية.

وترددت معلومات عن إمكان المباشرة باقامة «حكومات مصغرة» بدءاً من مدينة الدار البيضاء، كونها اكبر المدن المغربية. وخلال الاجتماع الذي استضافته مدينة «العيون» عاصمة المحافظات الصحراوية بين ممثلي القبائل الصحراوية الذين ينتسبون الى المغرب وممثلي جبهة «بوليساريو» قبل نحو عامين، جدد الملك الحسن الثاني دعوته الى الصحراويين المنتسبين الى «بوليساريو» للعودة الى البلاد، واقتراح اي صيغة لتسيير المحافظات الصحراوية، شرط الا تمس قضايا السيادة. ويمكن ان تشمل كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وكان الحسن الثاني اسس لهذه الغاية مجلساً استشارياً يضم زعماء القبائل الصحراوية وشيوخها ونواب المحافظات في البرلمان والمنتخبين المحليين ونساء صحراويات. وعهد الى المجلس بدرس كافة القضايا المتعلقة بمستقبل المحافظات الصحراوية، ضمن الابقاء على خصوصياتها التاريخية وتقاليدها المتميزة. ويعمل المجلس مباشرة الى جانب العاهل المغربي في تقديم الاقتراحات الكفيلة بتحقيق المزيد من الاندماج والانفتاح.

وتشكل دعوة الملك الحسن الثاني الى اقامة «مناطق جهوية» في كل ارجاء البلاد، على غرار التجربة الالمانية، خطوة من شأنها ان تفسح في المجال امام استيعاب الصحراويين المنتسبين الى بوليساريو العائدين الى البلاد في الفترة الحالية، او بعد تنظيم استفتاء تقرير المصير.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ١٠ يونيو ١٩٩٤
النشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المدونة

الخلاف المغربي-الجزائري يلقي بظلاله على اجتماع وزراء الخارجية المغاربيين

□ تونس - من رشيد خشانة:

■ القى الخلاف الذي نشب بين المغرب والجزائر في ايلول (سبتمبر) الماضي بظلال كثيفة على اجتماع مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي (يضم تونس والجزائر والمغرب وليبيا وموريتانيا) المقرر ان يبدأ اليوم.

ولم تؤكد مصادر جزائرية رسمية امس هل يعقد الاجتماع في موعده المحدد اليوم أم لا. لكن مراقبين اعتبروا غياب وزير الخارجية المغربي الدكتور عبداللطيف الفيلالي الذي يتولى في الوقت نفسه رئاسة الحكومة اهم مؤشر على استمرار برود العلاقات المغربية - الجزائرية.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الجزائريين اعتبروا اي مشاركة مغربية رفيعة المستوى في اجتماع مجلس الوزراء المغاربي اليوم دليلاً على رغبة الرباط في طي صفحة الخلافات الاخيرة واعادة المياه الى مجاريها بين الحكومتين. واوضحت المصادر ان تمثيل المغرب في مستوى وزير دولة للشؤون المغاربية مثلما حصل في الدورة الاخيرة للمجلس الوزاري المغاربي سيؤدي الى تأجيل تطبيع العلاقات الثنائية واستمرار السحب في سماء العلاقات بين البلدين.

وكان الناطق الرسمي باسم الحكومة الجزائرية السيد احمد عطاف لفت في لقاء مع الصحافيين اخيراً الى ان المغرب لم يوفد اي وزير الى الجزائر منذ عامين واعتبر ذلك مؤشراً على ضعف الاستعداد لتنشيط العلاقات الثنائية.

وعلمت «الحياة» ان جدول اعمال اجتماع المجلس الوزاري المغاربي يتضمن نقطتين رئيسيتين هما تقويم حصاد العمل المغاربي في السنة الجارية والبحث في وسائل رفع العراقيل امام تنفيذ الاتفاقات الـ ٢٥ التي صادق عليها مجلس رئاسة الاتحاد في دوراته الست ولم تُنفذ حتى الآن.

كذلك يتوقع ان يتطرق الاجتماع الوزاري الى الاعداد لعقد القمة المغاربية المقبلة في ليبيا التي تتسلم رئاسة الاتحاد مطلع العام المقبل. الا ان مصادر مطلعة رجحت ارجاء البحث في الموضوع الى الاجتماع الوزاري المقبل في كانون الثاني (يناير) كون القمة لن تُعقد في جميع الحالات في الثلث الاول من العام.



المصدر : الأهـــرام

التاريخ : ١٢ نوفمبر ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مـــجلس الأمن قلق تجـــاه الاسـتفتاء بالصـحراء الغربية

نيـويورك ـ من حـمـدى فـؤاد ـ اصدر مجلس الامن بيانا رئاسيا سجل فيه قلقه نتيجة بطء عملية تحـديد الـهـوية للمـقـتـرعين فى استفتاء الصحراء الغربية، لتقرير مـصـيـرها سـواء بالانضـمـام الى المغرب او الاستقلال.

واعـرب المجلس عن ترحـيـبـه بزيارة الأمين العـام للامم المتحدة الدكـتـور بطرس غـالى للصـحـراء قبل نهاية الشهر الحـالى. وطلب بيـان المجلس من المغرب وجـبـهـة الـبـــولـيـــســـاريـو. التى تطالب باستقلال الصحراء ـ التعاون مع الامين العام وبعـثـة الامم المتحدة لانجاز الاستفتاء.

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١٦ نوفمبر ١٩٩٤

موقف مجلس الأمن من استفتاء الصحراء يتحدد في ضوء نتائج زيارة غالي

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ يتجه مجلس الأمن الى اصدار بيان جديد عن تطورات نزاع الصحراء الغربية، في ضوء نتائج الزيارة المرتقبة التي سيقوم بها الأمين العام للامم المتحدة الد تور بطرس غالي الى المنطقة. وتوقعت مصادر الامم المتحدة، استناداً الى مشروع البيان الذي جرى تداوله في الفترة الاخيرة، ان يحض مجلس الأمن طرفي النزاع على بذل مزيد من التعاون مع الأمين العام وبعثة «المينورسو» لتسريع تنفيذ خطة الأمم المتحدة. ويبدو مجلس الأمن قلقاً من عدم التقدم في عمليات تحديد الهوية التي لم تتجاوز نسبة ٢ في المئة من مجموع الناخبين.

ويرهن مجلس الامن اتخاذ موقف جديد له من النزاع بنتائج زيارة الامين العام. لكنه يحرص في الوقت نفسه «على ضرورة عدم قبول اي تاخير غير مبرر في تنظيم استفتاء لتقرير المصير، يكون حرا ونزيهاً تنفيذاً لخطة التسوية». ويعني ذلك في راي الأوساط المهتمة ان زيارة الد تور غالي المقررة في الشهر الجاري ستكون حاسمة، لجهة تحريك اليات تنفيذ خطة الأمم المتحدة، كونها ستركز على الاجراءات التنظيمية التي يتطلبها تسريع الخطة.

وكان الدكتور غالي دعا الى فتح مكاتب جديدة لتسجيل الناخبين المتحدرين من أصول صحراوية في قوائم الاقتراع. ورأى ان العمليات التي تنجزها الأمم المتحدة في هذا السياق اكثر تعقيداً مما كان يتوقعه «كون افراد القبائل الذين يلزم تحديد هوياتهم موزعين في اماكن عدة». واوضح ان الطلبات التي وردت الى حدود النصف الثاني من تشرين الأول (اكتوبر) الماضي بلغت ٥٠ الف طلب، اي ما يناهز ٢١ في المئة من مجموع السكان. ما يعني ان ملء الاستمارات وحده يتطلب أربعة اشهر. في حين ان لجنة تحديد الهوية لم تسجل اكثر من أربعة آلاف ناخب، بنسبة ٢ في المئة. في مراكز العيون عاصمة المحافظات الصحراوية ومراكز تجمع «بوليساريو» في جنوب شرقي الجزائر.

وقال غالي في اخر تقويم قدمه الى مجلس الأمن انه يعتزم ايفاد فريق تقني الى الميدان لمعاودة تقديم الاحتياجات اللوجستية. واقترح الابقاء على بعثة «المينورسو» العسكرية والمدنية لمراقبة سريان وقف النار وتنفيذ اجراءات تنظيم الاستفتاء.

وقال اكثر من مراقب سياسي ان الامم المتحدة كانت عازمة على بدء الفترة الانتقالية التي توضع فيها المحافظات الصحراوية تحت اشراف المنظمة الدولية في تشرين الأول الماضي، وتنظيم الاستفتاء في ١٤ شباط (فبراير) المقبل. وأضافوا ان هذا لم يعد واردا الآن، مشددين على ضرورة تسريع عمليات تحديد الهوية التي تحتاج الى فترة طويلة، خصوصاً ان تقديرات تفيد بان اعداد المشاركين في الاقتراع قد يصل الى ٢٠٠ الف ناخب من الطرفين، المغرب وجبهة «بوليساريو»، غالبيتهم تؤيد ضم المحافظات الصحراوية للمغرب.

وكان الملك الحسن الثاني أكد في تصريحات في الفترة الاخيرة ان بلاد مستعدة لتقديم الاستفتاء في اقرب وقت ممكن. ورأى انه في حال كانت نتيجة الاستفتاء في غير صالح المغرب «يصبح الذين صوتوا لمصلحة المغرب معرضين للابادة. وبالتالي يجب الدفاع عنهم. فالمغرب سينسحب لكنه سيترك لهؤلاء وسائل الدفاع الشرعي عن انفسهم من أجل البقاء على قيد الحياة». الا انه اضاف: «يحدوني دائماً أمل كبير، ان لم أقل لي اليقين، ان الصحراء مغربية وستبقى مغربية».

وكان لافتاً في خطاب الملك في السادس من تشرين الثاني (نوفمبر) الجاري انه دعا الى تكريس خطة الجهوية التي تعني التسيير الذاتي لكل محافظات البلاد، وعلى رأسها المحافظات الصحراوية. وهي اشارة الى احتمال البحث في صيغ جديدة لانهاء النزاع في حال تعذر تنظيم الاستفتاء تحت اشراف الأمم المتحدة. وكانت الامم المتحدة بدأت التعاطي مع نزاع الصحراء الغربية، بعد فشل منظمة الوحدة الافريقية في ايجاد حل سلمي للنزاع، كونها اختارت الاعتراف بالجمهورية الصحراوية عام ١٩٨٤ ما حدا بالمغرب الى الانسحاب من المنظمة والطلب الى الأمم المتحدة الاشراف على حل سياسي يستند الى ارادة السكان الصحراويين في تقرير مصيرهم.

مجلس الأمن قلق لبطء عملية تسجيل الصحراويين

☐ نيويورك - من راغدة درغام:

■ اصدر مجلس الامن اول من امس بياناً رئاسياً اعتبر فيه ان بدء عملية تحديد هوية الناخبين وتسجيلهم في الصحراء الغربية «تشكل خطوة مهمة نحو الوفاء بمهمة الامم المتحدة» في الصحراء المتنازع عليها بين المغرب وجبهة «بوليساريو». وتمنى ان يعود الأمين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي بـ «تقدم كبير» في ضوء زيارة المنطقة المغاربية.

وطلب المجلس من طرفي النزاع «الاستمرار في التعاون مع الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) في اطار الجهود المبذولة لتنفيذ خطة التسوية في اسرع وقت ممكن وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة».

وعبر المجلس عن القلق «ازاء بطء عملية تحديد الهوية. لا سيما ان الناخبين المحتملين الذين تم تحديد هويتهم واجراء مقابلات معهم حتى تاريخه لا يشكلون الا نسبة ضئيلة، من الصحراويين الموجودين على لوائح المغرب «وبوليساريو». وجاء في البيان: «ولئن كان المجلس يسلم بالصعاب التي تحيط بهذه العملية، بما فيها تسليم عدد كبير من الطلبات في الدقائق الاخيرة، فهو يحض الطرفين على بذل كل ما في طاقتهما من جهود لتيسير اعمال البعثة».

واعرب مجلس الامن عن «ترحيبه بقرار الأمين العام زيارة المنطقة في وقت لاحق من هذا الشهر». وتمنى ان «يتسنى له في هذه المناسبة الابلاغ عن احراز تقدم كبير في تنفيذ خطة التسوية واجراء الاستفتاء الذي طال تاخره. ويتطلع الى تلقي هذا التقرير من الأمين العام بعد الزيارة وبعد صدور تقرير الفريق التقني المكلف اعادة تقدير الاحتياجات اللوجستية، للقوة الدولية في الصحراء.

وأكد المجلس انه يامل ان يتمكن في ضوء ذلك التقرير المتضمن معلومات عن التقدم المحرز في اعمال لجنة تحديد الهوية وغير ذلك من الجوانب المتصلة بتنفيذ خطة التسوية، من اتخاذ القرارات المناسبة في شان تنظيم الاستفتاء وتوقيته».

وشدد على انه «يجب عدم حدوث مزيد من التاخير من دون مبرر في اجراء استفتاء حر وعادل ومحايد».



المصدر : الأهـــــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤

غالى يزور الجزائر والمغرب لبحث الاستفتاء حول الصحراء

الجزائر - من هشام فهيم :

يصل إلى الجزائر غدا الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة، ضمن جولة له بالمنطقة تشمل المغرب، للإطلاع على سير عملية تحديد هوية الناخبين الصحراويين والعراقيل التى تعوق تلك العملية، استعدادا لإجراء استفتاء لتقرير مصير الصحراء سواء بالانضمام للمغرب أو الاستقلال.

وعلم مراسل «الاهرام» أنه من المنتظر أن يستقبل الرئيس الجزائرى الأمين زروال الدكتور غالى قبل أن يتوجه إلى مخيمات اللاجئين الصحراويين فى تندوف على الحدود الجزائرية المغربية وقالت مصادر مطلعة للأهرام أن المسئولين الصحراويين الذين سيلتقى بهم غالى سيعرضون عليه وجهة نظرهم فى العقبات التى تعطل إجراء الاستفتاء، وعملية تحديد الهوية والتى تسير بايقاع بطىء بسبب العدد الهائل من الطلبات التى تلقتها لجنة تحديد الهوية التابعة للأمم المتحدة.

المصدر : الحياة اللندنية
التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٤



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يزور المغرب والجزائر ومراكز "بوليساريو" في تيندوف

غالي يركز في جولته المغاربية على تسريع جهود إحصاء الصحراويين

□ الرباط – من محمد الأشهب:

■ يبدأ الامين العام للامم المتحدة الدكتور بطرس غالي هذا الاسبوع زيارة لمنطقة شمال افريقيا تقوده الى الجزائر ومواقع تجمع «بوليساريو» في تيندوف، وكذلك الى المغرب والمحافظات الصحراوية. وسيحاول اقناع الاطراف المعنية بتسريع خطة اجراء الاستفتاء المقرر في بداية العام المقبل. وستتركز محادثاته على سبل تحريك اليات لجنة تحديد الهوية التي تسمح بحصر اعداد السكان المتحدرين من أصول صحراوية المسموح لهم بالمشاركة في الاقتراع.

وتاتي زيارة الدكتور بطرس غالي بعد اصدار مجلس الامن قبل ايام بياناً حض فيه المغرب وجبهة بوليساريو على ابداء مزيد من التعاون. وأبدى انشغاله ببطء عملية تحديد الهوية وحرص على عدم تاخير تنفيذ خطة الاستفتاء من دون مبرر مقبول، خصوصاً ان مهمة لجنة تحديد الهوية التي يرأسها الديبلوماسي اريك جونسون لم تتجاوز نسبة ٣ في المئة خلال الاسابيع الاخيرة. ويتوقع ان يتطلب تدقيقها في قوائم المقترعين الذين يقدرون بعشرات الآلاف فترة طويلة.

وكانت بعثة «المينورسو» المدنية والعسكرية الموجودة في المحافظات الصحراوية الواقعة تحت نفوذ المغرب، وفي مناطق تجمع بوليساريو جنوب شرقي الجزائر وفي شمال موريتانيا، طالبت بفتح مكاتب جديدة لتسجيل الصحراويين. ووافقت السلطات المغربية على طلبها إحداث مكاتب جديدة في المدن والمراكز الصحراوية الآهلة بالسكان.

ويواصل مسؤولون في الامم المتحدة، الى جانب مسؤولين من المغرب وجبهة «بوليساريو» وممثلين عن زعماء القبائل الصحراوية المنتمية الى الجانبين، مهمتهم في ظروف لا تعتريها اي صعوبات. اذ يتنقلون بحرية تامة بين المحافظات الصحراوية في المغرب ومناطق تجمع «بوليساريو» في الجزائر تحت اشراف الامم المتحدة. ويقولون ان مهمتهم ذات طابع اداري، تتعلق باحصاء السكان وتحديد هويتهم.

بيد ان الجانب السياسي في نزاع الصحراء الغربية يبدو بعيداً عن التاثير في سير الأحداث. اذ تحبذ جهات معنية بتطورات الاوضاع في المنطقة عدم تسريع خطة استفتاء الصحراء الى حين تسوية الازمة في الجزائر، كونها طرفاً في النزاع.

وعلى رغم ان ملف العلاقات بين المغرب وبلدان الاتحاد الاوروبي، وكذلك مع الولايات المتحدة، يسير في اتجاه تعزيز التعاون والتغلب على الصعوبات، فإن اوساطاً عدة ترهن الحسم النهائي لنزاع الصحراء بتكريس توازن استراتيجي في منطقة الشمال الافريقي. والأرجح ان الدكتور غالي يريد، في زيارته للمنطقة، ان يحقق نجاحاً في الجهود الدولية لحل نزاع الصحراء. وسيركز في تقريره المتوقع الى مجلس الأمن على ضرورة زيادة اعداد قوات «المينورسو» وسيقترح على الاطراف المعنية بالنزاع التزام اتفاق مبادئ خلال الفترة الانتقالية التي تسبق موعد الاستفتاء.



المصدر : ....الحياة اللندنية..........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....٢٧ نوفمبر ١٩٩٢..........

غالي يقوم مع الملك الحسن زيارته للجزائر ومخيمات "بوليساريو"

□ الرباط - من محمد الاشهب:

■ توقعت مصادر مغربية رفيعة المستوى ان يعرض الدكتور بطرس غالي الأمين العام للامم المتحدة مع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني نتائج زيارته للجزائر ومواقع تجمع جبهة "بوليساريو" في تندوف لتحديد موعد جديد لتنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية.

وتشكل زيارة غالي للمحافظات الصحراوية الواقعة تحت نفوذ المغرب محطة رئيسية في جولته الحالية كونه سيجتمع مع مسؤولي الأمم المتحدة في المينورسو الذين يشرفون على سير عمليات تحديد هوية السكان المتحدرين من اصول صحراوية المسموح لهم بالمشاركة في الاقتراع، خصوصاً بعدما ادى تباطؤ هذه العمليات الى ترجيح ارجاء موعد الاستفتاء الذي كان مقرراً في بداية السنة المقبلة.

وكان غالي بدا جولته على منطقة الشمال الافريقي بالاجتماع امس مع رئيس الوزراء الجزائري بلعيد عبد السلام ووزير الخارجية محمد صالح دمبري وبحث مع المسؤولين في الجزائر في العقبات التي تعترض تنفيذ خطة الامم المتحدة في جوانبها السياسية والتقنية، كون الجزائر تعتبر "طرفاً غير مباشر" في النزاع القائم بين المغرب وبوليساريو على مستقبل الصحراء. وكانت الجزائر ابدت مساندتها خطة الأمم المتحدة، الا انها حضت المغرب وبوليساريو على اجراء مفاوضات مباشرة الامر الذي رفضته الرباط التي ترى ان "الأمين العام للأمم المتحدة يملك وحده صلاحيات البت في النزاعات وتحريك اليات اجراء الاستفتاء".

وكانت الجزائر تامل ان يؤجل المغرب التعاطي مع خطة الأمم المتحدة سنوات عدة الى حين ترتيب الأوضاع الداخلية في الجزائر، بيد ان هذه التمنيات قوبلت بالرفض والقه لجهة تاكيد المغرب التزامه تنفيذ خطة الامم المتحدة في اقرب وقت ممكن وطلبه الى الجزائر التزام موقف الحياد.

ومن المقرر ان يزور الدكتور بطرس غالي مواقع تجمع بوليساريو في جنوب شرقي الجزائر للاجتماع مع قادة الجبهة ومسؤولي الامم المتحدة الذين يشرفون من هناك على وقف النار وسير عمليات تحديد الهوية بين مراكز تابعة للأمم المتحدة.

ولا تزال بوليساريو على رغم موافقتها على خطة الاستفتاء والمقترحات الوفاقية التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة ازاء معايير تحديد الهوية، ترى ان اليات الاستفتاء ترجح كفة المغرب كونه يحصل على قوائم تضم عشرات الالاف من السكان المتحدرين من اصول صحراوية. وسبق لبوليساريو ان اتهمت الأمين العام للأمم المتحدة بالتحيز لمصلحة المغرب وهذه هي المرة الأولى التي يزور فيها غالي مواقع بوليساريو منذ صدور تلك الاتهامات. ويعتقد ان المسؤول الدولي اراد من زيارته لمخيمات تندوف والحمادة التاكيد على حياد الموقف الدولي ازاء نزاع الصحراء.

وهدف اجتماع غالي مع المسؤولين الجزائريين الى الحصول على ضمانات لجهة دعم الجزائر خطة الامم المتحدة. وسبق له في تقارير قدمت الى مجلس الامن ان هدد بتعليق تعاطي الامم المتحدة وملف الصحراء الغربية اذا لم يكن هناك تعاون كامل من الطرفين. ويرمي الخيار الاخير الذي يدعمه مجلس الامن الى تسريع خطة الاستفتاء من خلال تنشيط عمليات تحديد الهوية التي يشرف عليها الديبلوماسي اريك جونسون مساعد ممثل الأمين العام في نزاع الصحراء، خصوصاً ان مجلس الامن انتقد بطء عمليات تحديد هوية المسموح لهم بالمشاركة في الاقتراع. الا ان تقديرات مراقبين محايدين ترى ان الاستفتاء لن يتم قبل نهاية السنة الجارية، اقله بعد حصر قوائم المقترعين والبدء في الاجراءات التنظيمية اللاحقة، من مستوى السماح بعودة اللاجئين واطلاق الاسرى، وتجميع قوات الطرفين، بعيداً عن المدن الاهلة بالسكان، وتحديد مراكز الاقتراع، ووضع المنطقة تحت اشراف الأمم المتحدة في الفترة الانتقالية التي تسبق موعد الاقتراع.

وترى مصادر ان غالي سيركز في الوقت الراهن على وسائل تسريع عمليات تحديد الهوية، باعتبارها المحور الاساسي لأي خلاف راهن او محتمل في المستقبل القريب.



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ ٢٨/١١/١٩٩٤

□ غالى عقب مباحثاته مع رئيس «البوليساريو»:

٢٠ مكتبا جديدا لتسجيل الناخبين بالصحراء الغربية

مجلس الأمن لن يقبل أى تأجيل جديد للاستفتاء

الجزائر - هشام فهيم: أعلن الدكتور بطرس غالى الامين العام للأمم المتحدة انه سيوصى فى تقريره الذى سيقدمه لمجلس الأمن فى ديسمبر المقبل بفتح ٢٠ مكتبا جديدا لتسجيل الناخبين الصحراويين للاسراع بتلك العملية التى تجرى حاليا من خلال مكتبين فقط واوضح غالى عقب مباحثاته مع محمد عبدالعزيز رئيس جبهة البوليساريو فى مخيم اللاجئين بسمارة بالصحراء الغربية انه سيوجه رسالة للاطراف المعنية يطالبهم فيها بالتعجيل بعملية الاستفتاء محذرا من ان مجلس الأمن لايستطيع قبول اى تأجيل جديد لتلك العملية.



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ١١ / ١٩٩٤

ووصف غالي مباحثاته مع عبدالعزيز التي استغرقت ٤٥ دقيقة «بالايجابية» وقد وصل غالي امس الى مدينة العيون حيث سيزور مكاتب البعثة الرسمية قبل ان يتوجه الى الرباط لمقابلة الملك الحسن الثاني ملك المغرب في اطار جولته الحالية بالمنطقة.

وكان رئيس جبهة البوليساريو قد دعا عقب مباحثاته مع غالي إلى اجراء مفاوضات مباشرة مع المغرب على غرار مفاوضات ايفان بين فرنسا والجزائريين محملا الطرف المغربي مسئولية وضع عراقيل امام الاستفتاء وكان الرجل الثاني في الجبهة بشير مصطفى السيد قد حذر من ان جولة غالي تعد «فرصة اخيرة» على حد تعبيره مشيرا الى انه في حالة فشل تلك الجولة فان شبح الحرب سيعود ثانية الى المنطقة واشار مصطفى إلى التعقيدات التي تمر بها عملية تسجيل الناخبين بوصفها احد ابرز عوائق اجراء الاستفتاء وتاجيله اكثر من مرة.

من ناحية اخرى وعلى صعيد الوضع بالجزائر اعلنت مصالح الامن ان قواتها قتلت ٤ مسلحين في ولاية تكسمان واعتقلت ١٢ مسلحا بولاية غيلزان كانوا اعضاء في شبكة نفذت عدة عمليات اغتيال ضد افراد من قوات الامن



غالى يستكمل بالمغرب محادثاته حول الصحراء

الجزائر من - هشام فهيم ووكالات الانباء: يصل الى المغرب اليوم الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة فى إطار مهمته الحالية فى المنطقة والتى تستهدف تحريك جهود السلام حول الصحراء الغربية والإسراع باجراء استفتاء تقرير المصير.

وكان غالى قد بحث امس مع محمد عبدالعزيز رئيس جبهة البوليساريو معوقات إجراء الاستفتاء وخاصة تاخر عمليات تسجيل الناخبين حيث لم يتم تسجيل إلا ٢٪ فقط من إجمالى عدد المسجلين فى الاستفتاء الاسبانى لعام ١٩٧٤ وهو الامر الذى ارجعه غالى لنقص الامكانيات المالية ومحدودية مكاتب تحديد الهوية فى تندوف.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ نوفمبر ١٩٩٤

غالى يصل إلى الرباط في ختام جولته بالمغرب العربي

الرباط - وكالات الانباء - وصل الدكتور بطرس غالى الامين العام للامم المتحدة الى المغرب أمس فى ختام جولة يقوم بها فى المنطقة لمحاولة دفع مشروع السلام فى منطقة الصحراء الغربية. ومن المقرر ان يجتمع غالى مع الملك الحسن الثانى عاهل المغرب وعدد من المسئولين فى الحكومة المغربية.

وكان الدكتور غالى قد اجرى محادثات فى مدينة العيون مع القادة الصحراويين واجرى محادثات مماثلة فى الجزائر مع مسئولين فى الحكومة وممثلى جبهة البوليساريو تناولت القضايا التى تعرقل اجراء الاستفتاء فى الصحراء الغربية.

غالى فى المغرب لبحث مشكلات الصحراء والشرق الأوسط وانجولا

الدار البيضاء ـ وكالات الانباء :

وصل الدكتور بطرس غالى امين عام الامم المتحدة الى الدار البيضاء ليلة امس فى اطار جولته بمنطقة المغرب العربي لبحث مستقبل الصحراء الغربية وخطة الامم المتحدة لاقرار السلام فيها .

اجتمع الدكتور غالى بعد ظهر امس مع العاهل المغربي الملك الحسن وبحث معه المشكلات التى تعوق تنفيذ الخطة الدولية للسلام فى الصحراء الغربية ، كما بحث معه مسائل اخرى اهمها تطورات الوضع فى الشرق الاوسط وانجولا .

ومن المقرر ان يتوجه غالى الى مراكش (جنوب المغرب) اليوم لحضور احتفال يقام بمناسبة الذكرى الخمسين لانشاء منظمة الامم المتحدة ، على ان يغادر المغرب غدا (الاربعاء)

وكان الامين العام للامم المتحدة قد وصل الى ا لدار البيضاء قادما من مدينة العيون عاصمة الصحراء الغربية حيث التقى امس الاول مع مسئولى جبهة البوليساريو التى تطالب بالسيادة على الصحراء الغربية التى كانت مستعمرة اسبانية حتى عام ١٩٧٥ .. واكد غالى فى العيون ان هدف مهمته الحالية هو تسريع عملية تنظيم الاستفتاء حول تقرير المصير فى الصحراء الغربية .

ومن جهة اخرى ذكر مصدر موثوق فى الدار البيضاء ان الرئيس البرتغالى ماريو سواريش الذى يقوم بزيارة خاصة للرباط حاليا طلب الاجتماع بالامين العام للامم المتحدة ولم يعلن عن الغرض من هذا اللقاء او ما اذا كان له صلة بالوضع فى انجولا .

ولكن الرئيس نيلسون مانديلا رئيس جنوب افريقيا الذى وصل المغرب امس الاول ، قال انه سيبحث الوضع فى انجولا مع الامين العام للامم المتحدة كما اشار الى انه بحث مشكلة انجولا مع الرئيس البرتغالى .

بوادر تحسن فى العلاقات الجزائرية المغربية ومصرع ٢٠ مسلحا برصاص قوات الأمن

تلقى الرئيس الجزائرى الأمين زروال دعوة من العاهل المغربى الملك الحسن الثانى للمشاركة فى قمة دول منظمة المؤتمر الاسلامى بالدار البيضاء فى الشهر القادم .

وسلم الدعوة لزروال رفيق الهراوى المبعوث الخاص للعاهل المغربى ، كما سلمه رسالة من الملك الحسن تتعلق بالعلاقات الثنائية بين البلدين والتى تميزت بالفتور منذ شهر أغسطس الماضى حيث اتهمت المغرب الجزائر بتدبير عملية تفجير فندق مراكش.

وفى تطور أخر، اعلنت سلطات الامن الجزائرية ان ٢٠ مسلحا لقوا مصرعهم فى المواجهات مع قوات الامن الجزائرية أمس. ومن بينهم الازهر عمر الرئيس السابق لبلدية جيماربولاية قسنطينة، وهى بلدية كانت تتولاها جبهة الانقاذ الجزائرية المحظورة. ويرتفع بذلك عدد القتلى المسلحين الى ٤١٠ قتلى منذ بداية الشهر الحالى، وفقا للاحصائيات غير الرسمية. ومن ناحية اخرى وجهت مصادر جزائرية انتقادات حادة أمس الى تصريحات حسين أيت احمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية لصحيفة اسبانية بان وضع منطقة القبائل الجزائرية يشبه وضع منطقة «تطالونيا» الاسبانية التى تحظى بادارة مستقلة ولها لغة خاصة الى جانب اللغة الاسبانية وتطالب بالاستقلال.

ومن جانبه، اكد عبدالحميد مهرى الامين العام لحزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرية انه لايمكن اختزال الازمة الجزائرية فى ظاهرة الارهاب. ودافع عن مشاركته اخيرا فى ندوة روما، حول ايجاد حل للازمة الجزائرية، مشيراً الى انه لاوصاية على الممارسة الحزبية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ ديسمبر ١٩٩٤

غالي سيطلب من مجلس الأمن ارجاء تنظيم استفتاء الصحراء

■ الرباط - «الحياة» - قال الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة انه سيطلب الى مجلس الأمن ارجاء تنظيم الاستفتاء في الصحراء الى الصيف المقبل. وأكد في تصريح تنشره احدى الصحف المغربية اليوم انه يعول على زيادة عدد مكاتب تحديد الهوية لتسجيل السكان المتحدرين من أصول صحراوية وتسريع اليات تنفيذ خطة الأمم المتحدة، اضافة الى البحث في زيادة الامكانات المالية والتقنية التي تمكن بعثة «المينورسو» من الاستمرار في مهمتها خصوصاً مسالة تسجيل السكان في قوائم الاقتراع.

وأكد ان محادثاته مع العاهل المغربي الملك الحسن الثاني ركزت على تطورات قضية الصحراء والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك خصوصاً الاعداد لاحتفال منظمة الأمم المتحدة بالذكرى الخمسين لانشائها.

الى ذلك، ذكر مصدر من الأمم المتحدة ان جولة غالي في منطقة الشمال الافريقي هدفت الى تحريك اليات تنظيم الاستفتاء في الصحراء. واوضح انه لمس لدى المسؤولين في الجزائر انشغالاً كبيراً بالأوضاع الداخلية. ما يعني تراجع الاهتمام بنزاع الصحراء وفق ما كان عليه الوضع في السابق. واكد المصدر ان الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة أوضح لمحاوريه في المناطق التي زارها ان للأمم المتحدة مشاغل أكبر، وان ابداء المزيد من التعاون وحده كفيل بانجاح التسوية السلمية المقترحة لنزاع الصحراء. ومن المقرر ان يقدم الدكتور بطرس غالي تقريراً جديداً لمجلس الأمن يعرض فيه نتائج زيارته الأخيرة، وسيقرر المجلس في ضوء المقترحات الجديدة للدكتور غالي امكان الاستمرار في المساعي الدولية أو البحث في حل بديل.

المصدر : العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٥ فبراير ١٩٩٤

المغرب ينتظر «جائزة» والبوليساريو تقول: غالى خان قضيتنا

يعتبر الصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو على الصحراء الغربية واحدا من المعادلات الاقليمية والدولية التى يصعب حلها فى منطقة شمال أفريقيا، ورغم تدخل الأمم المتحدة كطرف وسيط لحل هذه القضية ونزع فتيل الأزمة التى تطال أطرافا عربية أخرى، إلا انها لم تنجح فى ذلك حتى الآن، بل يتهمها بعض الزعامات فى جبهة البوليساريو بالتحيز لصالح المغرب، وتصف امينها العام د. بطرس غالى صراحة بانه «خائن قضية الصحراء».

وتعود جذور الصراع فى المنطقة إلى انسحاب الاستعمار الأسبانى، حيث دعت الأمم المتحدة فى أوائل السبعينيات لإجراء استفتاء حول تقرير مصير الصحراويين، وأعلنت أسبانيا «دولة الاحتلال» قبولها ذلك، وقامت قبل انسحابها بإعداد قوائم للصحراويين الذين يحق لهم المشاركة فى هذا الاستفتاء وهم (٧٤) ألف صحراوى، غير ان هذا «الاحصاء الأسبانى» كان بداية اشتعال الموقف بين كل من المغرب والصحراويين، حول أحقية السيادة على المنطقة حتى هذه اللحظة.

ومع التطور الذى شهدته قضية الصحراء على الصعيدين السياسى والعسكرى أقرت الأمم المتحدة تنظيم الاستفتاء بين الصحراويين عام ١٩٩٠ وذلك وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولى رقم (٩٠٧) وعلى الرغم من موافقة الطرفين عليه (المغرب - البوليساريو) إلا انه مازال محملا بالكثير من المشاكل والعقبات هو الآخر.. وقد أعلن وفق هذه الخطة وقف إطلاق النار فى (٦) سبتمبر ١٩٩١، وكان من المفروض ان يتم الاستفتاء - مثلما كان مقرراً - فى يناير ١٩٩٢.

ويعتمد ذلك التقرير الذى كان قد قدمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة خافيير بيريز ديكويلار قبل انتهاء رئاسته للمنظمة على توسيع قوائم الناخبين لتشمل كل الصحراويين الذين هاجروا خلال الاحتلال الأسبانى.

ولانه يحقق مصلحة المغرب فقد وافق عليه، فى حين رفضته جبهة البوليساريو واتهمت ديكويلار بالانحياز للمغرب، وعندما تولى د. بطرس غالى مهام منصبه فى الأمم المتحدة، اعتمد تقارير سابقة واستند إليه فى مساعيه وتحركاته التى تحظى بتأييد مجلس الأمن ووضع خطة زمنية جديدة لتنفيذ الإجراءات التى تتعلق بتنظيم الاستفتاء، ومن ضمنها وضع المحافظات الصحراوية تحت مراقبة الأمم المتحدة خلال الفترة الانتقالية التى تسبق عودة اللاجئين وتحديد مواقع القوات وقبائل البدو فى حملات الاستفتاء.

وفى هذا الإطار يطرح د. بطرس غالى ثلاثة خيارات لحل تلك القضية:

أولها: تنظيم الاستفتاء بغض النظر عن تعاون الطرفين.

ثانيهما: ان تواصل لجنة تحديد هوية الناخبين عملها خلال فترة محددة، واثناء ذلك تواصل الأمم المتحدة مساعيها الدبلوماسية للحصول على تنازلات من الطرفين.

أما ثالثها: ان تسحب الأمم المتحدة قواتها من المنطقة وتتوقف عن مساعيها الدبلوماسية للحل.

ويتفق ذلك الموقف فى إجماله مع المصالح المغربية التى تحاول فرض ناخبين مغاربة فى هذا الاحصاء، بحيث يفوق عددهم نحو مرتين عما كان عليه فى الاحصاء الأسبانى عام ١٩٧٤.. ويشير مراقبون سياسيون فى هذا الخصوص، إلى أن الموقف الدولى فى الوقت الراهن يحاول ان يعطى للمغرب مقابلاً أو جائزة على ما لعبته من ادوار متميزة فى صالح «العملية السلمية» فى الشرق الأوسط ودورها الفعال فى تثبيت الوجود الإسرائيلى فى المنطقة العربية.

أما من جانب الجبهة فلم يكن غريباً ان تنظر إلى موقف الأمم المتحدة بانه تعطيل للسلام، والتفاف على الحق الشرعى لشعبها فى تقرير مصيره.. ولا غريباً ان يبدأ الدكتور بطرس غالى جولته الأخيرة التى زار فيها كلا من الجزائر، والمغرب وعاصمة الصحراء مدينة العيون، وهو مهتم بخيانة قضية الصحراء حيث كان تعليق الرجل الثانى فى جبهة البوليساريو بشير مصطفى على بطرس غالى بانه «لم يؤمن يوماً ما بالقضية الصحراوية،..» وان موقفه نسخة واحدة من موقف المغرب واضاف انه من خلال هذا الموقف أصبح امكان تحقيق السلام وإجراء المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة أمراً بعيداً جداً، بل ويدفعنا إلى إعادة النظر فى وقف إطلاق النار.

ولم يكن غريباً أيضاً ان تعلن الأمم المتحدة عقب الزيارة ان الاستفتاء الذى كان مقرراً إجراؤه فى (١٤) فبراير المقبل سوف يتأجل بضعة أشهر أخرى بسبب مشكلات فى تنفيذ العملية، ومن المعروف ان موعد الاستفتاء كان قد تأجل مراراً قبل ذلك.

علاقات متوترة

.. كان غالى قد بدأ جولته يوم السبت قبل الماضى بالاجتماع أولاً مع المسئولين الجزائريين، حيث تعتبر الجزائر هى «الطرف الأكبر غير المباشر فى النزاع القائم بين المغرب والجبهة على مستقبل الصحراء».

وكانت الجزائر هى أول دولة فى العالم تعترف بـ «جمهورية الصحراء الغربية»، التى اعترفت بها أيضاً منظمة الوحدة الأفريقية بعد ذلك عام ١٩٨٤ فى قمة اديس أبابا بأثيوبيا.

وعلى مدى مايقرب من (٢٠) عاماً كانت الجزائر هى السند الحقيقى لجبهة البوليساريو ونتيجة لذلك شهدت علاقات الجزائر والمغرب الكثير من التوترات السياسية، والتى وصلت إلى أقصاها عندما أعلن الرئيس الجزائرى الأمين زروال فى رسالة وجهها إلى منظمة الوحدة الأفريقية: «ان المغرب يحتل أرضاً أفريقية».

وكان زروال فى ذلك يسير على سنة سابقية من رؤساء الجزائر فى موقفهم من قضية الصحراء، وذلك باستثناء الراحل بوضياف الذى تميز موقفه تجاه المشكلة الصحراوية بتأييد مشروع المغرب فى المطالبة، وقد شهدت العلاقات المغربية الجزائرية فى تلك الفترة تحسناً وانفراجاً كبيراً.

ومع تزايد حدة الأوضاع الجزائرية الداخلية كانت الجزائر قد أبدت استعدادها لمساندة خطة الأمم المتحدة، مع حث المغرب والجبهة على إجراء مفاوضات مباشرة بينهما، وكانت قد تقدمت بخطة تطالب فيها المغرب بإمهالها بعض الوقت إلى حين تسوية الاوضاع الداخلية، والبحث عن صيغة وفاقية جديدة لحل النزاع، غير ان المغرب قابل تلك الخطة بالرفض وطالب الجزائر بالتزام الحياد.

المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٤

المغرب يعتبر تأجيل استفتاء الصحراء «الفرصة الأخيرة» للاستمرار في التسوية السلمية

□ الرباط – من محمد الأشهب:

■ قالت مصادر مغربية ان اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل يبرز الصعوبات التي تعترض جهود الأمم المتحدة لانهاء نزاع الصحراء عن طريق الاستفتاء. ورات ان الاقتراح الجديد الذي قدمه الى مجلس الأمن الجمعة يشكل الفرصة الأخيرة للمضي قدماً في التسوية السلمية للنزاع، كونه يركز على تصفية قضية تسجيل السكان المتحدرين من أصول صحراوية في قوائم الاقتراع، والبدء مباشرة بعد ذلك في ترتيب اجراءات الاستفتاء.

وكان الدكتور غالي الذي زار منطقة شمال افريقيا الشهر الماضي للمرة الأولى منذ تعاطيه مع ملف النزاع الصحراوي، اقترح على مجلس الأمن في تقرير جديد جدولاً زمنياً يقضي بانهاء عمليات التسجيل في قوائم الاقتراع وتصفية كل القضايا المتعلقة بها في آب (اغسطس) المقبل، على ان توضع المحافظات الصحراوية المتنازع عليها في مرحلة انتقالية تحت اشراف الأمم المتحدة للاعداد للاستفتاء.

وتركز خطة الأمم المتحدة التي وافق عليها مجلس الأمن قبل اكثر من ثلاث سنوات، وقبلها المغرب وجبهة «بوليساريو»، على التقليص من قوات المتحاربين، ووضع الجيش المغربي وقوات «بوليساريو» في مناطق بعيدة عن المواقع الآهلة بالسكان، والسماح بعودة اللاجئين واطلاق سراح الاسرى، ثم تحديد مراكز الاقتراع. إلا ان هذه الاجراءات تعثرت بسبب عدم احراز تقدم كاف في عمليات تسجيل السكان المتحدرين من أصول صحراوية في قوائم الاقتراع.

ويعتبر المغرب وجبهة «بوليساريو» على حد سواء عملية التسجيل بمثابة عنصر اساسي في حسم نتائج اقتراع تقرير المصير. فقد قدمت السلطات المغربية قوائم بما يقارب ٢٠٠ الف صحراوي، تشمل عشرات الآلاف من النازحين الذين هاجروا من المحافظات الصحراوية ابان فترة الاستعمار الاسباني، واقاموا مخيمات لهم في كبريات المدن الصحراوية. اما جبهة «بوليساريو» فاصرت على ان تشمل القوائم اعداداً لا تزيد باكثر من نسبة ٥ الى ١٠ في المئة على السكان المسجلين في الاحصاء الذي اجرته اسبانيا عام ١٩٧٤. واقترح الدكتور غالي لتجاوز تلك الخلافات خطة وفاقية قبلها الطرفان، تستند الى معايير ينظر فيها شيوخ وزعماء القبائل الصحراوية المنتسبين الى الطرفين مع بعثة الأمم المتحدة لتحديد الهوية، التي يرأسها اريك جونسون.

وسجل المراقبون بطئاً كبيراً في سير عمليات التسجيل التي كانت بدأت أواخر الصيف الماضي.

إذ لم تزد الطلبات على نسبة ٢ في المئة من الاعداد المتوقعة. وترى الأمم المتحدة وخبراؤها الذين يوجدون في المنطقة ضرورة الزيادة في اعداد الخبراء والمراقبين المدنيين والعسكريين لتسريع خطة الاحصاء. وكان الدكتور غالي دعا خلال زيارته الأخيرة للمنطقة الى زيادة عدد مكاتب التسجيل، وأوصى اللجنة الاستشارية في القضايا الادارية والمالية التابعة للأمم المتحدة برصد اعتمادات مالية اضافية لتمويل مهمة بعثة الأمم المتحدة الى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، مع تخويل الأمين العام صلاحيات دفع المصاريف الشهرية لبعثة «المينورسو» ضمن مبلغ اجمالي يصل الى ٣,٣ مليون دولار. ويمكن زيادة هذا المبلغ بما يلائم حجم المراقبين الدوليين الذين يفترض ان يزداد عددهم.

وكان مسؤول في الامم المتحدة اوضح لـ «الحياة» في وقت سابق ان الأمم المتحدة لا يمكن ان تجاري الخلافات القائمة بين الطرفين الى أمد بعيد. ورأى ان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الى مجلس الأمن يشكل آخر فرصة للمنظمة الدولية للتعاطي مع ملف نزاع الصحراء. وعلى رغم مظاهر الاستعداد التي يبديها المغرب وجبهة «بوليساريو» في التعاون مع الأمم المتحدة، فإن مراقبين محايدين يرون ان ذلك التعاون يركز على القضايا التقنية، مع ان جوهر الخلاف سياسي، تشترك فيه اطراف أخرى الى جانب المغرب و«بوليساريو». فالجزائر التي كانت تدعم الجبهة وتراهن على اضعاف المغرب لم تعد في موقع مؤثر يسمح لها بالاستمرار طرفاً اساسياً في النزاع. كذلك فإن موريتانيا التي تعتبر معنية بطريقة غير مباشرة تبدي مزيداً من المخاوف من ان ينعكس حل نزاع الصحراء على اوضاعها الداخلية، في ما يتعلق بتركيبة السكان، خصوصاً ان اعداداً كبيرة من الصحراويين المنتمين لجبهة «بوليساريو» يعتبرون التراب الموريتاني خلفية لتحركاتهم، ويمكن ان يلجأوا اليه في حال ظهور نتائج الاستفتاء في غير مصلحة بوليساريو.

وكانت القمة الاسلامية التي استضافتها الدار البيضاء أخيراً فرصة لاجراء لقاءات جانبية بين مسؤولين في الرباط ونواكشوط لدرس تطورات نزاع الصحراء. كذلك فإن اجواء الانفراج التي بدات تعرفها العلاقات المغربية - الجزائرية يمكن ان تشكل ورقة ايجابية، لجهة البحث في تسريع خطة الأمم المتحدة او اقتراح حلول بديلة، اقربها الى الاحتمال اعطاء المحافظات الصحراوية تسييراً ذاتياً ضمن الارتباط مع المغرب في قضايا السيادة. وبدا المغرب اكثر حماسة لهذا التصور من خلال درس اقتراحات تمتيع كل محافظات المملكة بوضع التسيير الذاتي. الا انه يرهن ذلك بغطاء اولي ازاء الوضع النهائي للمحافظات المتنازع عليها.



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ ديسمبر ١٩٩٤



توقع تأجيل استفتاء الصحراء الغربية إلى أكتوبر القادم بدلا من فبراير

الأمم المتحدة - ى ب.أ. أعلن الدكتور بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة أن استفتاء تقرير المصير الخاص بالصحراء الغربية قد يجرى فى شهر اكتوبر القادم بعد أن كان مقررا اجراؤه فى فبراير المقبل.

وقدم الدكتور غالى تقريرا الى مجلس الأمن أول أمس حول زيارته الأخيرة للجزائر والمغرب، حيث التقى بالمسئولين فى البلدين وبممثلى جبهة البوليساريو التى تطالب باستقلال الصحراء، فى حين تؤيد المغرب بقاءها جزءا منها. وطالب بتعزيز قدرات بعثة الأمم المتحدة الخاصة بإجراء الاستفتاء.وكانت عملية تحديد هوية من يحق لهم المشاركة فى الاستفتاء وتسجيلهم قد واجهت بعض الصعوبات منذ أن بدأت فى أغسطس الماضى. وتجرى عملية تحديد الهوية والتسجيل تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة لاجراء الاستفتاء، وفقا لمعايير محددة.



المصدر : الشرق الاوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤

غالي يقترح تعزيز أجهزة استفتاء الصحراء

الرباط: «الشرق الاوسط»

اعلن الدكتور بطرس غالي، الامين العام للأمم المتحدة، أن نفقات توسيع لجنة تحديد الهوية التابعة لبعثة الامم المتحدة المكلفة تنظيم الاستفتاء في الصحراء «المينورسو» للفترة الممتدة من اول يناير (كانون الثاني) المقبل حتى 15 اغسطس (أب) 1995 تقدر بـ18.1 مليون دولار.

وأوضح غالي في وثيقة ملحقة بتقريره التمهيدي الموجه لمجلس الامن حول الانعكاسات المالية لتوسيع «المينورسو» ان الزيادة المرتقبة في عدد العاملين في هذه البعثة تضم 105 من رجال الشرطة المدنية و124 موظفا دوليا و35 موظفا محليا اضافة الى 12 مراقبا تابعين لمنظمة الوحدة الافريقية. وقال الأمين العام انه يعتزم في حالة موافقة مجلس الامن على توسيع «المينورسو» أن يقترح على الجمعية العامة اعتبار النفقات الاضافية التي يتطلبها ذلك كنفقات تنظيمية تتحملها الدول الاعضاء وأن يتم تحويل مساهمات هذه الدول الى حساب خاص بـ«المينورسو».



مجلس الأمن يؤكد تأييده لاجراء استفتاء الصحراء الغربية

الرباط - أ.ش.أ - اكد مجلس الامن الدولي مجددا تأييده لاجراء استفتاء حر وعادل ونزيه من اجل تقرير مصير سكان الصحراء الغربية طبقا لخطة التسوية دون اى تأخير.

وذكرت صحيفة «الاتحاد الاشتراكي» المغربية أمس ان مجلس الامن دعا الطرفين الى مواصلة تعاونهما مع الامين العام للامم المتحدة وبعثة الامم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء في جهودهما من اجل تنفيذ خطة التسوية في اقرب وقت ممكن وطبقا لقراراته وطالب مجلس الامن الامين العام بتقديم تقرير له قبل الحادى والثلاثين من شهر مارس القادم حول اجراءات الانتشار الكامل لبعثة الأمم المتحدة واكد ان المرحلة الانتقالية في الصحراء الغربية ستبدأ في الأول في يونيو القادم تمهيدا لاجراء الاستفتاء في شهر اكتوبر عام ١٩٩٥.



الصحراء الغربية.. الموعد الجديد للاستفتاء وتحدياته

عاطف صقر

يحمل ١٩٩٥ أملا جديدا لمشكلة دخلت عامها العشرين هي المشكلة المعروفة باسم «الصحراء الغربية» حيث تحدد موعد جديد لاجراء الاستفتاء على تقرير مصيرها سواء بالبقاء داخل الدولة المغربية أو بالاستقلال وهما مطلبان تؤيد المغرب الأول منهما وتتبنى البوليساريو ثانيهما.

والموعد الجديد هو اكتوبر القادم، وهو بديل عن فبراير المقبل، حيث جرى تأجيل موعد سبق لها أن اجلته بعد أن كان مقررا اجراؤه في يناير ١٩٩٢ أصلا وخلال الفترة من يناير ١٩٩٢ وحتى بداية ١٩٩٥، شهد عام ١٩٩٤ المنصرم، حل مشكلة لها أهمية قصوى في تحديد نتائج الاستفتاء، وهي مشكلة وضع معايير لتحديد الناخبين الذين يحق لهم الادلاء بأصواتهم في الاستفتاء. وشملت هذه المعايير، أن يكون الناخبون من الذين وردت اسماؤهم ف ى احصاء ١٩٧٤ الذى وضعته ادارة الاحتلال الاسباني قبل جلائها عن الصحراء، وهو يضم ٧٤ الف نسمة، او أن يكونوا من الذين يقيمون في الصحراء كأفراد وقت الاحصاء، أو من أفراد العائلة المقربة من هاتين المجموعتين (الأب والأم والابناء)، أو من أفراد القبائل الصحراوية المنتمين للاقليم بحيث يقيمون فيه ٦ سنوات متصلة أو ١٢ سنة متقطعة قبل اول ديسمبر ١٩٧٤، أو الاشخاص من أب صحراوى ومولودون بالاقليم.

وترتب على وضع هذه المعايير زيادة عدد المحتمل اختيارهم ناخبين للمشاركة في الاستفتاء وشمل ذلك الصحراويين بالمدن المغربية الرئيسية، والذين كانوا قد هربوا من القمع الاستعمارى الأسباني، والصحراويين، الذين لم تسجلهم اسبانيا في احصاء ١٩٧٤ لأنهم كانوا يحاربونها ويخفون ابناءهم بعيدا عن عيون المستعمر. لذلك توجد حاليا حملة داخل المغرب تدعو الذين تنطبق عليهم المعايير السابقة الى تسجيل اسمائهم لعرضها على اللجنة الخاصة بتطبيق هذه المعايير وتسجيل قوائم الناخبين الذين يحق لهم التصويت.



المصدر : الاهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٦ / ١ / ١٩٩٥

وفى الوقت الذى تزايد فيه عدد المحتمل اختيارهم كناخبين، كان عدد مكاتب لجنة تحديد الهوية محدودا، فضلا عن أن المسافة البعيدة بين مكتب مدينة العيون كبرى مدن الصحراء وأماكن اقامة الصحراويين - الذين تعد حرفة الرعى حرفة رئيسية لهم جعلت من الصعوبة بمكان انتقالهم الى المكتب وترتب على ذلك عدم اكتمال فرز القوائم المقدمة من المغرب والبوليساريو والتى تضم أسماء الناخبين المحتملين.

واذا كانت كل هذه التطورات مرتقبة حتى اكتوبر ١٩٩٥ - الموعد الجديد للاستفتاء - فان الرصيد التاريخى لهذه العملية يشير الى أنه قد سبق تأجيل الاستفتاء، وأن هناك استعدادا للتشكيك فى سلامة الخطوات المؤدية اليه. فعلى سبيل المثال، صرح أحد قادة البوليساريو بأنه اذا لاحظ أن عمل لجنة تحديد الهوية سيفتح المجال لمصوتين لا علاقة لهم بالصحراء والاحصاء الاسبانى، فإنه سيعلن موقفا آخر.

وفى ضوء ذلك، هناك عدة احتمالات لمستقبل الاستفتاء فى الصحراء.

.. الاحتمال الأول أن يجرى الاستفتاء، وستكون نتيجته غالبا لصالح المغرب فالزائر للصحراء يرى انها كجزء من المغرب فالسكان يقولون أن ولاءهم للعاهل المغربى، على أساس أن اجدادهم كانوا يبايعون ملك المغرب الذى هو بالنسبة لهم «أمير المؤمنين»، وبالتالى فهم يبايعونه مثلما فعل اجدادهم. وهناك أفرع لكافة الاحزاب المغربية، بل أن بعض الصحراويين قياديون فى تلك الاحزاب. أما على المستوى الاقتصادى، فإن الامتيازات الاقتصادية الخاصة بالصحراء، دفعت مستوى الحياة بها الى درجة عالية بالمقارنة لما كان عليه الأمر خلال فترة الاستعمار فالطرق المرصوفة والمبانى الحديثة، وتزايد النشاط التجارى وتحديث أدوات صيد الأسماك، وخلق فرص لتوظيف الصحراويين والمغاربة جعل الاقليم يعيش حياة اعتقد أنها افضل من حياة الصحراويين فى صحراء بدولة أخرى قريبة. كما انه من المؤكد أن مستوى معيشة المقيمين بالصحراء الغربية أفضل كثيرا من حياة اقاربهم بمخيمات البوليساريو بالجزائر، حيث اعترف أحد قيادييهم بأن مستواهم المعيشى بالمخيمات أدنى مستوى فى العالم. كما أن العديد من قيادى البوليساريو عادوا الى المغرب وتولوا مواقع قيادية ويضاف الى ذلك التطورات الاقليمية والدولية التى تلعب ضد مصلحة البوليساريو. فقد كانت الجزائر وليبيا - على المستوى الاقليمي - تساند



البوليساريو، لكن الجزائر أصبحت مشغولة بالصراع الداخلي بالقدر الذي يضعف مساندتها المادية والعسكرية للبوليساريو في حين ان ليبيا اوقفت مساندتها للجبهة. وعلى المستوى الدولي، ادى انهيار الاتحاد السوفيتي والمشاكل الاقتصادية في الدول التابعة له - الى فقدان البوليساريو سندها الدولي الرئيسي واصبح الاتجاه الدولي يؤيد اجراء الاستفتاء الذي ستحسم نتيجته اعتبارات خاصة بالناخبين ورغبتهم للجبهة التي تفيدهم اقتصاديا وسياسيا. في ظل وضع مغاربي يتجه الى تقوية اتحاد المغرب العربي بإزالة الحواجز الجمركية امام انتقال الافراد ودعم التبادل الاقتصادي والتنسيق السياسي، وفي ظل وضع شرق اوسطي يسير نحو التوصل الى حلول وسط ظلت مرفوضة كثيرا، وكل هذه الظروف تدعم امكانية ان تكون نتيجة الاستفتاء لصالح مغربية الصحراء.

اما الاحتمال الثاني، فإن الاستفتاء قد يؤجل اذا حدثت عراقيل تحول دون تحقيق هدف اى طرف.

اما الاحتمال الثالث فإن المغرب والبوليساريو قد تدخلان في مفاوضات يترتب عليها منح «الصحراء الغربية» امتيازات تجعلها تتمتع بوضع يشبه مناطق الحكم الذاتي، ويساعد على ذلك ان هذا الحل مقبول لدى المغرب التي اعلنت اخيرا انها تتجه الى تنفيذ خطة الجهوية التي تعني التسيير الذاتي لكل محافظات البلاد وعلى رأسها «المحافظات الصحراوية» حيث تدير المغرب معظم الاراضي الصحراوية من الناحية الفعلية كما ان البوليساريو تواجه ظروفا صعبة قد تدفعها الى قبول ذلك.

لذلك نحن في انتظار تطورات ١٩٩٥ لمعرفة الطريق الذي ستتجه اليه مشكلة ما يسمى بالصحراء الغربية.

مجلس الأمن وافق على اجراءات لاجراء استفتاء الصحراء الغربية

□ نيويورك - من راغدة درغام:

■ قرر مجلس الأمن استمرار ولاية بعثة الاستفتاء في الصحراء الغربية الى ٣١ أيار (مايو) مع النظر في تمديدها في ضوء التقدم الذي تحقق نحو اجراء الاستفتاء وتنفيذ خطة التسوية. ووافق المجلس على توسيع البعثة وزيادة العدد المطلوب من المراقبين لاكمال عملية تحديد من هو صحراوي. وتوقع ان يكون في استطاعته ان يؤكد تاريخ أول حزيران (يونيو) موعداً لبدء الفترة الانتقالية، بهدف اجراء الاستفتاء في تشرين الأول (اكتوبر) المقبل.

وتبنى مجلس الأمن اول من امس قراراً كرر فيه «التزامه القيام، دون مزيد من التأخير باجراء استفتاء حر ونزيه ومحايد لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية وفقاً لخطة التسوية التي قبلها الطرفان»، (المغرب وبوليساريو).

وطلب المجلس الى الطرفين ان «يتعاونا بشكل كامل مع الأمين العام وبعثة الاستفتاء في جهودهما الرامية الى تنفيذ خطة التسوية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة في اطار الجدول الزمني» المبين في التقرير الاخير للامين العام.



المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٢٤ يناير ١٩٩٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد أيام من ترحيب الرباط بقرار مجلس الأمن الأخير

"بوليساريو" علقت موقتاً عمليات تسجيل السكان

□ الرباط - من محمد الأشهب:

■ افادت معلومات ان جبهة «بوليساريو» علقت بصورة موقتة عمليات تسجيل السكان المتحدرين من اصول صحراوية في قوائم الاقتراع التي تشرف على اعدادها بعثة تابعة للأمم المتحدة، في حضور ممثلين عن شيوخ وزعماء القبائل الصحراوية المنتمية الى المغرب وبوليساريو. ولم تعط المصادر التي تحدثت عن التعليق تفسيراً واضحاً للقرار الذي اتخذته «بوليساريو» والذي يناقض التزامات الامم المتحدة لجهة تسريع اجراءات تنظيم الاستفتاء قبل نهاية السنة الجارية.

وكان مجلس الامن وافق قبل ايام على القرار الرقم ٩٧٣ الذي يؤكد حرص المجتمع الدولي على عدم حدوث اي تاخير في الموعد الجديد لتنظيم الاستفتاء في نهاية تشرين الاول (اكتوبر) المقبل ويدعو الأمين العام للامم المتحدة لاعداد تقرير في موعد اقصاه نهاية آذار (مارس) المقبل لتاكيد الاجراءات التنظيمية المتعلقة بالموارد البشرية والوسائل اللوجستية لدخول الفترة الانتقالية التي تسبق موعد الاقتراع حيز التنفيذ في حزيران (يونيو) المقبل.

ورات المصادر ان الموقف الذي التزمته «بوليساريو» بتعليق اجراءات تحديد الهوية يناقض موقفاً اعلنه المغرب عشية مرور القرار الجديد لمجلس الأمن، كونه رحب بمضمونه والتزم التعاون مع بعثة الأمم المتحدة التي طالبت بزيادة عدد افرادها وخصوصاً المراقبين اللازمين لاستكمال عمليات تحديد الهوية.

